

المرجعية ودورها في الإصلاح

اعمال

المؤتمر العلمي الدولي العشرون

الذي أقامه مركز دراسات الكوفة

ودائرة العتبات المقدسة والمزارات الشريفة

برعاية العتبة العلوية المقدسة

لسنة ١٤٤٣ هـ - ٢٠٢١ م

الجزء الرابع

محور الإصلاح السياسي

اعداد واشراف

أ.د. عدي جواد الحجار

فهرس البحوث

ت	اسم الباحث	اسم البحث
١.	أ. د. حسين عليوي ناصر الزيادي	١ دور المرجعية الدينية في المشهد السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ مع إشارة خاصة لتظاهرات تشرين
٢.	أ. د. شكري ناصر عبد الحسن المياحي	١٩ رؤية المرجعية الدينية لدور الأمم المتحدة في العراق ٢٠٠٣م - ٢٠٠٦م
٣.	أ. م. د. باسل محسن مهنا الباحث أمير كاظم قاسم الخرسان	٥١ دور المرجعية في تعزيز الوحدة الوطنية السيد السيستاني انموذجا
٤.	أ. م. د. جمعة ثجيل عكلة الحمداني	٧٨ الوسطية ونبذ العنف في فكر المرجعية
٥.	أ. م. د. صباح كريم رياح الفتلاوي	١٠٤ المرجعية الدينية ودورها في تجسيد مشروعية الدولة الدستورية - قراءة في مفهوم الدستور والمجلس التشريعي (البرلمان) في الفكر السياسي الشيعي - العراق وإيران أنموذجا
٦.	م. د. مصطفى خالد جهاد العزاوي	١٥٩ المرجعية الدينية وترسيخها لمبدأ الاعتدال ونبذ التطرف

١٧٨	الحشد الشعبي جدلية العقيدة العسكرية والدفاعية في قتال داعش	د. رقية سعيد	٧.
١٩٨	موقف المرجعية الدينية من الاحداث السياسية في العراق عام (٢٠٠٣ - ٢٠٠٧) دراسة تاريخية	د. علياء سعيد إبراهيم	٨.
٢٢٦	دعوات اصلاح النظام السياسي للمرجعيات الدينية	د. كمال حسين أدهم الباحثة خلود خلف محمود	٩.
٢٥٠	دور المرجعية الدينية في حفظ النظام العام في العراق بعد عام ٢٠٠٣ م	م. أفراح رحيم علي الغالبي	١٠.
٢٧٠	المرجعية وموقفها من أنظمة الحكم - السيد محسن الحكيم الطباطبائي نموذجاً (١٩٦٣ - ١٩٧٠)	الباحثة فاتن عبد الباري نجم آل خليفة	١١.
٣١٢	المرجعية الدينية كرامة وطن ومواجهة مستمرة للاستعمار والإرهاب	الباحث هادي حسن شويخ	١٢.

دور المرجعية الدينية في المشهد السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣

مع اشارة خاصة لتظاهرات تشرين

١.د.حسين عليوي ناصر الزيايدي

جامعة ذي قار – كلية الآداب

المقدمة:

في ضوء العطاء الفكري الكبير للمرجعية الدينية والمواقف الحاسمة التي امتازت بها يتعذر على الباحث توضيح ادوار المرجعية لمدة زمنية طويلة، غير أن هذا لم يكن مانعاً بقدر ما كان حافزاً للولوج في دراسة هذا الموضوع ، وحقيقة الامر ان البحث والاستنتاج عن دور المرجعية الدينية في العراق لا يمكن ان يعطى استحقاقه وحقيقته دون التوسع في البحث ليشمل الاصول الفكرية لطروحات المرجعية وعمقها الفقهي والفكري من مجمل التطورات والاحداث السياسية والاجتماعية بعد عام ٢٠٠٣، وتحليل خطابها الديني والسياسي.

مشكلة البحث: بما اننا ملزمين بمحددات هذه الورقة البحثية سنختصر البحث فقط عن ابرز المواقف التي تبنتها المرجعية ودعت اليها والتي اسهمت بشكل محوري بإحداث تغييرات مهمة على مستوى تحقيق الامن والاستقرار ومنع حدوث الفتنة الطائفية، والمخطط لها عالمياً واقليمياً وستكون وقفنا استثنائية مع تظاهرات تشرين بوصفها حدثاً حمل شجون الامة وتطلعاتها.

هدف البحث : كان الاساس البحثي لهذه الدراسة هو العطاء الفكري اللامحدود للمرجعية وماصدر عنها من تعليمات عبر الفتاوي والتعليمات والمواظ ، لذا فقد كان لها الحضور الكبير في هذه الدراسة التي تسلط الضوء بصورة موضوعية وشاملة ومركزة على دور المرجعية الدينية بعد عام ٢٠٠٣.

مدخل

تعد الحوزة العلمية مؤسسة علمية متخصصة في دراسة العلوم الفقهية الاسلامية، واجمعت المصادر التاريخية الى إن الشيخ ابو جعفر محمد بن علي بن الحسين الطوسي، أول من أسس حوزة علمية بالنجف الاشرف، والسبب الذي دعاه الى ترك سكنه محلة

الكرخ في بغداد والتوجه الى النجف هو كثرة المضايقات التي تعرض لها، ولاسيما بعد وصول طغرل بيك اول ملوك السلاجقة الى بغداد عام ٤٤٧هـ - ١٠٢٦م، فقد كثرت الفتن، وراح ضحية تلك الفتن مكتبتان للشيخ الطوسي من أغنى المكتبات في ذلك العصر، التي كانت عامرة بأمهات الكتب المخطوطة، التي قاربت من عشرة آلاف مجلد، ولذلك قرر الذهاب الى الكوفة ثم الى النجف مؤسساً على أرضها النواة الأولى للحوزة العلمية عام ٤٤٨هـ - ١٠٢٧م^(١).

ان ابرز ما تتصف به المرجعية الدينية هو العمق الفكري والقراءة الحكيمة للأحداث، والتنبؤ الواقعي بالأحداث، فضلاً عن الزهد في الدنيا، وهذا الامر جعل المجتمع مرتبطاً بها ارتباطاً روحياً قوياً على مر الازمان، ويستجيب سريعاً لما يصدر عنها من توجيهات، على الرغم من انها لا تمتلك أي سلطة تنفيذية، ولاشك ان التوفيق الالهي والعناية الربانية كانت حاضرة في كل توجهات المرجعية لان عملها يستند الى اسس رصينة خالصة لوجه الله تعالى.

ويؤكد تاريخ المرجعية الدينية على انها ومع الاحداث والمواقف القاسية التي مرت بها بقيت صامدة تواصل توعيتها ونشاطها وارتباطها، فقد أدت أثراً مهماً لا علي مستوى المسلمين الشيعة او المسلمين عامة، بل على المستوى الانساني العالمي، وفي هذه الورقة البحثية محاولة متواضعة من الباحث لتسليط الضوء بشكل مركز على بعض مواقف المرجعية الدينية من التطورات الحالية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ والذي يمكن اجماله بعدة محاور رئيسة هي:-

اولاً: رفض وجود المحتل بعد عام ٢٠٠٣

كان التأكيد على رفض الاحتلال بكل أنواعه من أبرز اولويات المرجعية بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وقد بعثت المرجعية الدينية رسالة الى كل العراقيين أفادت بعدم شرعية الاحتلال عن طريق موقفه الرفض لمقابلة اي من القادة او الجنرالات الامريكان ومنهم الحاكم المدني بول بريمر، كما كان دائم الشعور والتعبير عن القلق من تواجدهم واهدافهم وتدخلاتهم، ولكن المرجعية ترى أن المعركة من أجل

استقلال العراق بحاجة إلى العقلانية، وإلى مرجعية سياسية وطنية ودينية، تتضافر جهودهم مع كل أطراف الشعب واتجاهاته السياسية والاجتماعية، ومن خلال استخدام الأساليب المتحضرة والديمقراطية والمدنية سبيلاً لتجنيب العراق المزيد من الدماء، وطريقاً لنيل الاستقلال الكامل لكل أرض العراق، إذ ترى المرجعية ضرورة أن يعمل كل المعنيين بالمسألة الاستقلالية وحركتها الوطنية بكل السبل والإمكانات، من أجل إخراج الاحتلال بأقل ما يمكن من الخسائر البشرية والسياسية، وهو راي أسهم في حفظ دماء العراقيين في نهاية المطاف وواصل العراق الى بر الامان عبر مراحل قادتها المرجعية الدينية بكل حكمة واقتدار.

ثانياً: الحفاظ على الدولة بعد عام ٢٠٠٣ :-

حملت المرجعية منذ سقوط النظام البعثي البائد مسؤولية انهيار مؤسسات الدولة العراقية وانعدام الامن والاستقرار وتفاقم الجريمة وتلف الممتلكات العامة حرقاً ونهباً وتدميراً وكانت لها مواقف في هذا الشأن تمثل بماياتي :

١- المحافظة على الكيان الاجتماعي وتحريم القتل واخذ القصاص من ازام النظام السابق بايكال امرهم الى المحاكم المختصة.

٢- المحافظة على املاك الدولة ودوائرها وتحريم بيع وشراء الآثار او تداولها وضرورة عودتها الى المتاحف الذي سرقت منها ، كما دعت المرجعية الى الحفاظ على الممتلكات العامة من المؤسسات الحكومية كالجوامع والمستشفيات والدوائر وغيرها لاعادتها لاحقا الى الجهات الحكومية المختصة .

٣- تحريم استغلال الابنية الحكومية والمقرات التابعة للنظام السابق من قبل أي جهة، واحالة كافة الامور الى القانون العراقي النافذ وألزم الناس بالالتزام به منعاً للفوضى والتجاوز، وقد تكرر ذلك في مواضع شتى ، وقد كانت من اول الداعين والمتصدين الى حالات الفساد الاداري والمالي التي تفشت في البلاد عقب سقوط النظام البائد بسبب انعدام المحاسبة وقد حرم التجاوز على الاموال العامة من قبل الموظف الذي يتجاوز على القانون ولا ينتظم في دوامه ويتخلف عن ادائه.

ثالثاً : الحث على التعايش السلمي

يتضح جيداً من خلال فتاوي ولقاءات المرجعية مع المكونات المختلفة من أبناء الشعب على اهتمام المرجعية الدينية بمسألة التعايش السلمي، وهذا الاهتمام لا يمكن قراءته بمعزل عن الظروف التي مرت بها المرجعية لاسيما معاناته أبان حكم النظام السابق. وبعد ان حدث التغيير عام ٢٠٠٣، ومأفرزته العملية الديمقراطية من نتائج تفرض بتصدي الشيعة لمنصب رئاسة الوزراء، بقي الشيعة مستهدفون بشكل يومي، وانتهى هذا الاستهداف أخيراً بهجوم داعش ٢٠١٤/١٠/٦ على الشيعة أولاً في المناطق الشمالية معلنين ان الهدف وراء ذلك هو النجف الاشرف وكربلاء المقدسة بشكل اساس، وكما قال أبو محمد العدناني وهو أحد أبرز قيادات تنظيم داعش والمتحدث باسمه في كلمة نشرت على مواقع الكترونية تعنى بأخبار الإرهابيين الذي أكد فيه عزم التنظيم على تصفية الحساب في كربلاء والنجف، وهذا مما فرض على المرجعية الدينية مسؤوليات كبيرة منها مراقبة العملية السياسية و العمل على رعاية النسيج العراقي، وهذا ما تطلب توازناً كبيراً في النظر إلى ذلك، إذ ان المسؤولية تحولت إلى قضية قلق من ردة الفعل الانتقامية، والحذر من استغلال صمت وصبر الأكثرية، فتحملت المرجعية ثقل المسؤولية وبدأت بتوجيه التوصيات المستمرة لرعاية العملية الديمقراطية التي ترعى جميع المكونات، بدءاً من إقامة دولة مدنية تحفظ فيها الحقوق من خلال الصندوق الانتخابي إلى عملية المحافظة على القرار المشترك وعدم تهميش احد. المرجعية الدينية برهنت في الاعوام التي تلت الاحتلال الامريكي وفي أشد الظروف قساوة أنها بعيدة كل البعد عن أي ممارسة طائفية، وهي صاحبة المقولة الشهيرة عن أهل السنة: "لا تقولوا إخواننا بل قولوا أنفسنا".

رابعاً : تحديد ملامح نظام الحكم في العراق

عندما سئل سماحة المرجع الأعلى السيد السيستاني (دام ظله) عن شكل نظام الحكم في العراق أجاب : "النظام الذي يعتمد مبدأ الشورى والتعددية واحترام حقوق جميع المواطنين"، وأجاب في مورد اخر : "شكل العراق الجديد يرسمه الشعب العراقي

بجميع مذاهبه وقومياته وآلية ذلك هي الانتخابات النزيهة والشفافة^(٢) ، وفي هذه الاجابة كشف واضح عن رأي المرجعية وهدفها.

خامساً : حفظ دماء العراقيين

من اولويات المرجعية الدينية الحفاظ على ارواح العراقيين وممتلكاتهم ، وكانت المرجعية صمام الامان الذي يعمل على منع الفتن الطائفية لاسيما بعد تفجير المرقدين المقدسين في سامراء ، وهذا يؤكد الحرص الشديد على دماء ابناء العراق ومحاولة الابتعاد عن ما يؤدي الى اراقة قطرة دم واحدة..

ومهما بلغ الخلاف بين الفئات والطوائف المذكورة فليس من الحكمة إلغاء بعضها للبعض الاخر وتجاهلها ، والتعدي عليها واخذ حقوقها ، لأن ذلك يكون سبباً:
١. لتعصب الطرف الذي تؤخذ حقوقه - مهما كان ضعيفاً - لواقعه، وتمسكه به، والاستجابة لدعوات الكره، بنحو يزيد من فجوة الخلاف، ويمنع من فرص التلاقي والتقارب والحوار .

٢. يؤدي إلى تأجيج العواطف ، واستحكام العداء والحقد، بنحو قد ينفجر عن صراع دموي، وفتنة عارمة تضر بالجميع ، وتدمر البلد وتفتت وحدته.

٣. يكون ثغرة ومجالاً ينفذ منها الأعداء والذين يرمون بهذا البلد سوءاً
وقد اصدرت المرجعية بياناً بعد حادثة تفجير سامراء ما نصه : "لقد اراد المجرمون التكفيريون الذين ارتكبوا ذلك الاعتداء الاثم ان يجعلوا منه منطلقاً لفتنة طائفية شاملة في العراق ، ظناً منهم انها تقربهم من تحقيق اهدافهم الخبيثة في هذا البلد العزيز ، وذلك بعد ان عجزوا عن اشعال نار الفتنة فيه لأكثر من عامين منذ بدء الإحتلال ، بالرغم من كل ما ارتكبوه من مجازر وحشية في مختلف الاماكن ولاسيما في المدن المقدسة النجف وكربلاء والكاظمية الى ان يصل وكما ندعو المسلمين وهم يحبون هذه المناسبة الحزينة ويعبرون عن مشاعرهم الجياشة تجاه ما تعرض له ائمتهم عليهم السلام من هتك واعتداء ان يراعوا اقصى درجات الانضباط ولا يأتي منهم قول او فعل يسي الى

المواطنين من اخواننا اهل السنة الذين هم براء من تلك الجريمة النكراء ولا يرضون بها ابداً".

ومن الامثلة التي تدلل على حرص المرجعية على الحفاظ على ارواح الأبرياء ، ما حدث في مدينة النجف الأشرف في آب ٢٠٠٤م، أذ دخلت إحدى الجهات المسلحة حالة من المواجهة والصراع والاشتباك المسلح مع قوات الاحتلال، وقد اتخذت من حرم الإمام علي عليه السلام مقراً لها، وأرادت القوات العسكرية الدخول إلى النجف الاشرف بمساندة القوات الأمريكية؛ مما يعني انتهاك حرمة المدينة المقدسة وما لها من مكانة في نفوس المسلمين عموماً والعراقيين بوجه خاص، بادر السيد إلى حلّ النزاع بعد لقاءات متعددة بين الأطراف المتنازعة قام بها ممثلون عن سماحته، وقد أثمرت جهوده المباركة بحل الأزمة بعد أن عجز الكثيرون عن حلحلتها واستطاعت المرجعية بحكمتها ان تحافظ على ارواح المواطنين والمقاتلين ايضاً وعودة الاستقرار والأمن للمدينة المقدسة.

سادساً : المطالبة بالإصلاحات والالتزام بالقانون

" كانت هناك توجيهات مستمرة للحكومات التي تعاقبت على الحكم لتصحيح مسيرة الأداء الحكومي ، وقد لوحظ وبشكل واضح ان المرجعية الدينية أغلقت الباب بوجه السياسيين وكل من يريد استغلال اسمها ومنعت من استقبالهم احتجاجاً على عدم الإجابة للمطالب التصحيحية لمسيرة السلطة وهو امر جعلها تمتنع عن تناول الجانب السياسي في بعض خطابها ، وقد اكد سماحة السيد السيستاني (دام ظله) مراراً على سوء استغلال السلطة وعلى ضرورة مكافحة الفساد من رؤية متقدمة زمنياً لأُمُور بات العراق يعاني منها الان ، وشدد على ضرورة تمكين القضاء من ممارسة دوره في محاسبة الفاسدين ومعاقبتهم" (٣). واخرها توجيه اية الله العظمى السيد السيستاني دام ظله الوارف للساسة العراقيين بضرورة النفات الى مطالب المتظاهرين في ظل التظاهرات التي عمت البلد بعد ١٠/١٠/٢٠١٩.

ان المرجعية الدينية اسهمت خلال الاعوام العvisية الماضية في حقن دماء العراقيين، وكانت طوال تلك الاعوام ، حارساً للسلم الأهلي في العراق، ومدافعاً عن وحدة

المجتمع. وعلى الرغم من ان آية الله العظمى السيد السيستاني دام ظله الوارف ، وهو رجل دين وليس رجل سياسة، فقد كشف عن عمق سياسي ، وأكد على مواقف غاية في الدقة، خففت كثيرا من غلو الهياج العاطفي الغرائزي، الذي أججته قوى متطرفة، في الشارع العراقي، لاسيما بعد تفجير مرقد الامامين العسكريين عليهما السلام، ومواقف المرجعية تسامت كثيرا عن ذكر اية عبارة تتعلق بالطائفية من قريب او بعيد .

سابعاً: المشاركة في الانتخابات

أكدت المرجعية على مسألة الانتخابات ومنها البيان الذي أصدره مكتب السيد السيستاني دام ظله بشأن الانتخابات التشريعية "إن الانتخابات النيابية تحظى بأهمية كبرى ولا سيما في هذه الظروف العصيبة التي يمر بها العراق العزيز، وهي المدخل الوحيد لتحقيق ما يطمح إليه الجميع من تحسين وأداء السلطين التشريعية (مجلس النواب) والتنفيذية (السلطة) ومن هنا فان سماحة السيد دام ظله- يرى ضرورة أن يشارك فيها جميع المواطنين من الرجال والنساء الحريصين على مستقبل البلد وبنائه وفق أسس العدالة والمساواة بين جميع أبنائه في الحقوق والواجبات، مؤكداً على أن الامتناع عن المشاركة لأي سبب كان سيعطي الفرصة للآخرين في تحقيق اهدافهم غير المشروعة ،"إن المرجعية الدينية العليا في الوقت الذي تؤكد على عدم تبنيها لأية مشاركة في الانتخابات فأنها تشدد على ضرورة أن يختار الناخب من القوائم المشاركة ما هي أفضلها واحرصها على مصالح العراق في حاضره ومستقبله وأقدرها على تحقيق ما يطمح إليه شعبه الكريم من الاستقرار والتقدم، ويختار أيضا من المرشحين في القائمة ما يتصف بالكفاءة والالتزام بثوابت الشعب العراقي وقيمه الأصيلة"^(٤).

ثامناً: الموقف من الارهاب

بينت المرجعية المقدسة موقفها من الارهاب بشكل قاطع لا يقبل التأويل ، وراي المرجعية يتمثل بماياتي:-

١. إن الإرهاب لا يمثل الإسلام الحقيقي بأي بوجه.
٢. ان البلدان التي تصدر الإرهاب ليس من البعيد ان تبتلى به.

٣. لا بد من تشكيل اللجان التحقيقية الدولية لمتابعة الجرائم التي لحقت بحق الابرياء.

تاسعاً:-اهتمام الحوزة بالقضية الاجتماعية

المرجعية العلمية بعلمائها أريد أن يكون لها دور في حركة الأمة وبنائها الاجتماعي، فالإنسان عنصرٌ مهمٌّ ورئيسي في الرسالة الإسلامية والأمة لديها مشاكل اجتماعية حقيقية، والرسالة الإسلامية رسالة كاملة، وفيها معالجة لكل مشكلة ، والحوزة والمرجعية هي التي تقوم بذلك كله، من هنا تحتاج إلى الانفتاح على الأمة لحل مشاكلها والرقى ببنيتها الاجتماعية. لذلك عاجلت المرجعية وبشكل واضح العديد من المشاكل كالطلاق والجريمة والحسد والنزاعات ووالخ.

عاشراً: فتوى الدفاع الكفائي

"تعد فتوى الدفاع الكفائي من أبرز المواقف التي لا يمكن ان يتجاوزها التاريخ وهي تضاف الى مواقف المرجعية من الاحداث الكبرى التي مر بها العراق ان لم تكن أبرزها"^(٥)، ولم تكن فتوى الجهاد رد فعل من اجل الحرب والاقتيال ، إذ لا تؤمن المرجعية بعسكرة المجتمع ومنطق القوة ، ونلاحظ في مجمل طروحات ومتبنيات المرجعية انها تدعو للحوار السليم والانفتاح والحكمة والسلم ، لذلك يمكن تصنيف الفتوى على انها (فتوى السلام) لان لها ابعاد انسانية كبيرة من خلال دعوتها الى تحرير الانسان والارض من بطش وقتل اعنى ارهاب عرفه العالم

نتائج فتوى الدفاع الكفائي

ان من أبرز نتائج فتوى الجهاد الكفائي انها خاطبت جميع العراقيين بجميع طوائفهم:-

١- المرجعية تدعو للانخراط في صفوف القوات الامنية حصراً.

٢- كان البعد الوطني الوجداني هو الاقوى في مفردات فتوى الجهاد الكفائي، اذ ان الخطاب كان لعامة المواطنين وليس للمسلمين او الشيعة فقط.

٣- تصف المرجعية كل من يقتل في معارك الدفاع عن العراق بالشهداء، مهما كان انتمائه.

٤- اعطت الفتوى زخم كبير للقوات الامنية وعززت من الروح المعنوية لمختلف المؤسسات الامنية .

٥- لقد كان للجهاد الكفائي الذي أعلنته المرجعية الأثر الأكبر والحاسم في الحيلولة دون تقسيم العراق، ومنع داعش من التسلط على البلاد ، وان تلك المهمة هي أشرف وأقدس المهمات حيث الحفاظ على وحدة العراق، فاستطاعت المرجعية ممثلة بالمرجع السيستاني (دام ظله) ان توظف كثير من الممكّنات العميقة التي تملكها قوته في صيانة وحدة العراق.

٦- منعت ارجاع العراق تحت البند السابع والوصاية الدولية .

٧- عززت الفتوى من القانون وهيبة الدولة واعطت دعم كبير للمؤسسة الامنية.

٨- اعطت امكانية لإصلاح المنظومة السياسية والامنية .

٩- حشدت المجتمع العالمي والمنظمات الدولية تجاه رعاية النازحين .

أراد الكثير من الاعداء ان يحرف الفتوى المقدسة من خلال تصورها على انها قتال سني شيعي لكن حكمة وهدوء وحركة المرجع السيد السيستاني (دام ظله) استطاع إيجاد مساحة تأييد وغطاء سياسي محلي ودولي وإقليمي لها ، وهو يعرف ان العراق يدخل ضمن صراع إقليمي ودولي وعليه سعي لأبعاد العراق عن ذلك بكل الوسائل المتاحة، وقد نجح في ذلك الى حد كبير.

عاشراً: الاهتمام بالنازحين وعوائل الشهداء

ومن الأدوار التي قامت بها المرجعية الدينية هي رعاية عوائل الشهداء والجرحى والمفقودين فهي لم تكتف بتقديم الاموال العينية بل شملتهم برعايتها الابوية وتابعت امورهم بشكل خاص، ولم تنقطع في ارسال الوفود التي تمثلها الى جبهات القتال لزيادة الدعم المعنوي للمقاتلين .

وهنا يلحظ ان اغلب خطب الجمعة للمرجعية الدينية تؤكد على موضوع الاهتمام بالنازحين، من المواطنين سواء المسلمين او الايزيديين او المسيحيين او الشبك، الذين

فقدوا مساكنهم بسبب التنظيم الارهابي الذي قتل الكثير من الرجال، وسبى العديد من النساء، وتسبب في نزوح عشرات الآلاف من العوائل.

ومن كلام المرجعية بهذا الخصوص "أوصيكم إخواني بالنازحين خيراً هؤلاء أبناء بلدنا هؤلاء نزحوا قسراً وتركوا ديارهم وأوطانهم ومدنهم، أوصيكم بهم خيراً، راعوا مشاعرهم وتعاملوا معهم بالحسنى، لا يصدر من أي واحد منكم كلام جارح بحق أي نازح حتى لو صدر من البعض تصرفات غير مقبولة، هؤلاء يعانون الشيء الكثير من الصعب جداً هكذا يترك مدينته يترك بيته يترك معاشه ورزقه ويعاني في هذه الغربة، نوصيكم بهم خيراً، الله تعالى سيفرج عن هذا الشعب ويفرج عن النازحين ولكن يبقى شيء مهم، ما هو موقفنا في هذه المعركة التي ندافع فيها عن العراق وعن مقدسات العراق وأعراض المواطنين، ما هو موقفنا تجاه هؤلاء النازحين، هم إخواننا وأبناء بلدنا؟ لا بد أن تكون لنا وقفة معهم نعينهم نساعدهم بقدر ما لدى الإنسان من إمكانيات مالية أو حتى معنوية"

فلقد اولى مكتب المرجع السيد السيستاني اهتمام بالغ وشكل خلية ازمة داخل المكتب مهمتها الاساس تقديم المساعدات والمعونات المادية والعينية بمختلف المناطق التي تم تحريرها ، علماً ان كل الجهود التي يقوم بها مكتب المرجع الاعلى من تقديم المساعدات والمعونات ماهي الا جهود وامكانيات من المرجعية الدينية ولا علاقة للسلطة بها ، وان اولى حملات الاغاثة كانت لمدينة حديثة والبغدادية وكانت الظروف الامنية في غاية الصعوبة وتقديم المساعدات تحت النار واصعب الامور التي تواجهنا في استحصال الموافقات الامنية لتقديم تلك المساعدات فهناك معاناة امنية كبيرة في تلك المناطق التي تحتاج المساعدات العاجلة دائماً ما تكون غير مؤمنة وندخل لها أحياناً بجهود شخصية ومجازفات كي نوصل تلك المساعدات للأهالي لان اغلب تلك المدن عانت بشكل كبير على المستوى الغذائي والصحي، وعن الية التوزيع المساعدات".

وتتضمن وأبرز المساعدات التي يتم تقديمها للنازحين بمختلف المحافظات تتضمن:

١- مواد غذائية متنوعة وحليب للأطفال .

٢- مساعدات مالية نقدية

٣- بطانيات وخيم وفرش وملابس .

٤- ارسال الجرحى للعلاج خارج العراق

٥- فتح مخيمات للنازحين .

٦- وجبات طعام مغلفة.

وفي هذا ذكر رئيس ديوان الوقف السني الدكتور عبد اللطيف الهميم ان دور المرجع السيد السيستاني في مواجهة داعش كان له الاثر الاكبر في وحدة العراق واعطاء الزخم الشعبي وعدم الانكسار ولولا حكمته لاقتطع داعش مساحات من ارض العراق، واننا كوقف سني لانذهب لمكان فيه نازحين الا ووجدنا جهود مكتب المرجع السيستاني قد سبقتنا في تقديم الخدمة.

احدى عشر: الصمت الواعي

الاصل في عمل المرجعية هو صيانة الشأن المجتمعي إلا إذا تطلب الحال إن تتدخل المرجعية في صنع الدولة حينئذ تتدخل - استثناء - وتحت مقتضى الضرورة لصنع (دولة تؤمن حماية الجميع من خطر مصادرة حقوقهم السياسية و المدنية ومصادرة مصالحهم وتطلعاتهم وهذا ما حصل في مسألة كتابة الدستور العراقي بعد سقوط النظام السابق ٢٠٠٣)^(٦) ، لذا فالصمت في موارد عديدة لايعني عدم متابعة المرجعية للأحداث وعدم تفاعلها معها، لكنها اقدر على تشخيص المواقف، وربما كان الصمت في بعض الموارد ابلغ واحجى.

تعمل المرجعية الدينية على وحدة المسلمين وجمع كلمتهم وتقف بالمرصاد لكل ظاهرة او اعتداء ، كما تقوم بدور مهم في إصلاح شؤون المسلمين ومعالجة قضايا الامة ، وتلتزم المرجعية موقف الصمت الواعي والمراقب الدقيق لكل الاحداث، لكنها لا تتدخل بشكل مباشر فموقفها اشمل واغوى واشد تأثيرا " إلا إذا كان الأمر مصيريا يتعلق باحوال الناس ومصالحهم . وهو امر تقرر المرجعية وفق معاييرها الخاصة .

موقف المرجعية من تظاهرات تشرين

(على الحكومة تدارك الأمور قبل فوات الأوان)، موقف أصدرته المرجعية الشيعية في النجف بعد أربعة أيام فقط من اندلاع الاحتجاجات، واستمرت متابعة التظاهرات بعين ثاقبة من قبل المرجعية المباركة، حيث شكلت خطب الجمعة الصادرة عن السيد السيستاني انعطافة واضحة لصالح الشارع وانتقادا صريحا للسلطات العراقية، وإذا ما تأملنا تسلسل الأحداث سنجد أن موقف المرجعية العليا في النجف ثابت وواضح تجاه تأييد المظاهرات، بيد أنها في نفس الوقت رفضت كل أعمال التخريب والحرق ونادت بضرورة المحافظة على ارواح المواطنين وممتلكاتهم، وهناك جملة من النقاط والتوصيات التي نادت بها المرجعية يمكن اجمالها بماياتي:-

١- ضرورة المحافظة على سلمية التظاهرات والتأكيد على اجتناب العنف والعنف المفرط، وجاء في نص البيان الذي قرأه ممثل المرجعية الدينية العليا "إنّ المحافظة على سلمية الاحتجاجات بمختلف أشكالها تحظى بأهمية كبيرة، والمسؤولية الكبرى في ذلك تقع على عاتق القوات الأمنية بأن يتجنبوا استخدام العنف في التعامل مع المحتجين السلميين فانه مما لا مسوغ له ويؤدي الى عواقب وخيمة.

٢- اكدت المرجعية ان التظاهر السلمي حق لكل عراقي بالغ كامل، به يعبر عن رأيه ويطالب بحقه، فمن شاء شارك فيه ومن لم يشأ لم يشارك، وليس لأحد أن يلزم غيره بما يرتئيه.

٣- اكدت المرجعية الدينية على ادانتها ورفضها للاعتداءات التي تعرض لها المتظاهرون السلميون والعديد من عناصر القوات الامنية خلال الاحتجاجات التي شهدتها البلاد في الاسبوع السابق كما ادانت ما وقع من احراق واتلاف بعض المؤسسات الحكومية والممتلكات الخاصة في تلك المظاهرات.

٤- حملت المرجعية الدينية الحكومة والاجهزة الامنية مسؤولية عن الدماء الغزيرة التي اريقت سواء من المواطنين الابرياء او من العناصر الامنية المكلفة بالتعامل معها وليس بوسعها التنصل عن تحمل هذه المسؤولية الكبيرة هي مسؤولية عندما يقوم بعض عناصر

الامن باستخدام العنف المفرط ضد المتظاهرين ولو بسبب عدم انضباطهم وانصياعهم للأوامر الصادرة اليهم او لعدم كونهم مؤهلين او مدربين في التعامل مع الاحتجاجات الشعبية بحيث يتجنب عن وقوع الضحايا في صفوف المشاركين فيها."

٥- حملت المرجعية العليا "الحكومة المسؤولية عندما تقوم عناصر مسلحة خارجة عن القانون باستهداف المتظاهرين وقنصهم والتعدي على وسائل اعلام معينة بهدف ارباب العاملين فيها كما انها مسؤولة عندما لا تحمي عناصرها الامنية المواطنين والمؤسسات الحكومية والممتلكات الخاصة من اعتداءات عدد قليل من المندسين في المظاهرات من الذين لم يريدوا لها ان تبقى سلمية خالية من العنف."

٥- ادانت المرجعية الدينية بشدة ما جرى من إراقة للدماء البريئة واعتداءات جسيمة بمختلف أشكالها وابدت تعاطفها مع ذوي الشهداء الكرام ومع الجرحى والمصابين وتؤكد على تضامنها مع المطالب المشروعة للمتظاهرين السلميين كما بينت ذلك في مظاهرات الاعوام السابقة ايضا."

٦- اكدت المرجعية على تضامنها مع المطالب المشروعة للمتظاهرين السلميين كما بينت ذلك في مظاهرات الاعوام السابقة ايضا."

٧- لم تتهم المرجعية احدا بالوقوف خلف التظاهرات بينما ذهب الكثير الى القول ان الغرب وأمريكا ودول عربية تسهم في تأجيج التظاهرات، وذهب غيرهم الى انها فوضى وفتنة هدفها تقسيم الشعوب يؤججها فلول البعث و تستهدف محور المقاومة ولم نجد في خطاب المرجعية، أية مفردات متعلقة بالتآمر والعمالة، وأحداث الشغب،.

٨- اكدت المرجعية عدم احقية اي جهة أو طرف إقليمي أو دولي مصادرة إرادة العراقيين، في إشارة إلى اتهام البعض للمتظاهرين بالعمالة للخارج، وإثارة الشغب، وأن المطالب تنحصر في الطرق القانونية فقط.

٩- اكدت المرجعية الدينية إن الإصلاح الحقيقي، والتغيير المنشود لإدارة البلاد ينبغي أن يكون بالطرق السلمية، وينبغي مكافحة الفساد، وإلغاء امتيازات كبار المسؤولين.

١٠- يلحظ أنّ المرجعية كررت التأكيد على رفض التدخل الخارجي، ومنع تدخل الأطراف الخارجية في الشأن العراقي.

١١- تشكيل لجان قضائية مستقلة للتحقيق ومتابعة سير المظاهرات.

١٢- نادى المرجعية مراراً وتكراراً بحصر السلاح بيد الدولة العراقية.

١٣- اكدت المرجعية على ضرورة تلبية مطالب المحتجين المشروعة.

الخاتمة الاستنتاجات والتوصيات

تحليل بيانات المرجعية

١- كل عبارات المرجعية ومصطلحاتها منتقاة بشكل موضوعي ودقيق جداً فهي اكثر تسامحاً ولا تنتمي لمفردات قاموس الأدب السياسي الديني التي شاعت وانتشرت بعد عام ٢٠٠٣.

٢- خلت لغة المرجعية، من أي مفردة دينية أو مذهبية من تلك المفردات التي بدأ بعض العراقيون يتداولونها خلال الاعوام القليلة الماضية في خطاب أحزاب الإسلام السياسي، ولدى (البعض) من السياسيين.

٣- احتوت خطب وبيانات المرجعية على كلمات ومفردات مدنية محببة، مثل (العراق العزيز، مصالح البلد، تقديم الخدمة للشعب، المواطنون العراقيون، الشعب العراقي الكريم، التقدم والتنمية) بعد ان كادت هذه المفردات تغيب نهائياً خلال فترة الاعوام الماضية من خطاب أحزاب الإسلام السياسي.

٤- التأكيد على مبدأ التعايش السلمي والمجتمعي وتقبل الآخر ونبذ التطرف والعنف، وهذا يؤسس لثقافة مدنية متقدمة، متسامحة، منفتحة على الآخر، وبعيدة عن الانغلاق ورفض الآخر.

٥- لم تغفل المرجعية مستجدات العصر، فنصوص المرجعية تؤكد على ضرورة النظام المدني الديمقراطي (الانتخابات)، أي تحكيم أرادة الشعب العراقي كله، وهو أسلوب سياسي يتلائم مع معطيات العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين.

٦- خلت نصوص المرجعية من أي ميل او مدح او تمجيد او ترجيح لاي شخصية او جهة او تيار او منظمة سياسية كانت او اجتماعية او ثقافية ، والمرجعية بسلوكها هذا قدمت المثل الاعلى في الحيادية والوقوف على مسافة واحدة بين جميع الاديان والمكونات والتيارات، وقد نجد من سيحاول توظيف هذا البيان او ذاك لصالحه إلا أن هذا في حالة حدوثة لن تكون المرجعية مسؤولة عنه. فالنص واضح جدا في حياديته .

التوصيات

يمكن النظر الى مجموعة من الفرص التي يمكن ان تسهم في وضع الحلول لمعالجة الواقع، وهذه النقاط شخصتها المرجعية الدينية بدقة ووضوح من خلال خطبها ومواعظها، ومن خلال ما تقدم يوصي الباحث بجملة من التوصيات منها:

١- الالتزام الكامل بخطب واءاء ومواعظ المرجعية الدينية كونها صمام الأمان لكل العراقيين.

٢- عدم تسخير وتوجيه خطب المرجعية لخدمة فئة او طائفة او جهة سياسية او اجتماعية او تيار معين.

٣- العمل على توحيد الرؤى باتجاه دعم السلطة العراقية لتستطيع محاربة قوى الإرهاب في العراق ومتابعة تنفيذ الإصلاحات لتنهض بالبلد إلى الأحسن.

٤- الأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر المرجعية الدينية في الإرهاب ومسيباته والوقاية منه. الملخص:

تناول البحث دور المرجعية الدينية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ مع اشارة وتأکید خاص على موقفها من تظاهرات تشرين ، وهو دور امتاز بالعمق والعطاء الفكري الثر والمواقف الحاسمة ، وحقيقة الامر ان البحث والاستنتاج عن دور المرجعية الدينية في العراق لا يمكن ان يعطى استحقاقه وحقيقته دون التوسع في البحث ليشمل الاصول الفكرية لطروحات المرجعية وعمقها الفقهي والفكري من مجمل التطورات والاحداث السياسية والاجتماعية بعد عام ٢٠٠٣، وتحليل خطابها الديني والسياسي، وبما اننا ملزمين بمحددات هذه الورقة البحثية عدديا وموضوعيا سنختصر البحث فقط عن ابرز

المواقف التي تبنتها المرجعية ودعت اليها والتي اسهمت بشكل محوري بإحداث تغييرات مهمة على مستوى تحقيق الامن والاستقرار ومنع حدوث الفتنة الطائفية. والمخطط لها عالمياً واقليمياً وستكون وقفنا استثنائية مع فتوى الجهاد الكفائي بوصفها فتوى تاريخية حملت شجون الامة وتطلعاتها وحافظت على بقائها وكيانها.

ان العطاء الفكري اللامحدود للمرجعية الدينية وماصدر عنها من تعليمات عبر الفتاوي والتعليمات والمواظ على كان هو الاساس والمادة الخام التي اقتطف منها الباحث استنتاجاته وتحليلاته ، اما التأكيد على فتوى الدفاع الكفائي فيأتي لاهمية الموضوع وانعكاساته السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ظل التقلبات والاحداث التي عمت المنطقة والعالم أبان تلك المدة.

ان المنهجية التي اتبعها الباحث فهي منهجية التحليل الوصفي التحليلي المستند على التجربة الفكرية والاحداث المرحلية ، وجاءت هيكلية البحث لتبرز تلك الاحداث والمواقف وفق تسلسل زمني ابتداءً منذ عام ٢٠٠٣ حيث أكدت المرجعية على رفض الاحتلال بأنواعه كافة وماتبع ذلك من مواقف واحداث.

The role of religious authority in the Iraqi political scene after ٢٠٠٣ With special reference to the October demonstrations

Prof. Dr. Hussain Aliwi Nasser Al-Zayadi

Dhi Qar University – College of Arts

The research dealt with the role of the religious authority in Iraq after ٢٠٠٣ with a special reference and emphasis on its position on the October demonstrations, a role that was distinguished by its depth, rich intellectual giving, and decisive positions. The research to include the intellectual origins of the reference's proposals and their jurisprudential and intellectual depth from the overall political and social developments and events after ٢٠٠٣, and the analysis of its religious and political discourse, and since we are bound by the determinants of this research paper numerically and objectively, we will shorten the search only for the most

prominent positions adopted by the reference and called for it, which contributed pivotally to bringing about changes. It is important at the level of achieving security and stability and preventing the occurrence of sectarian strife. It is planned globally and regionally. Our stance will be exceptional with the fatwa of sufficient jihad, as it is a historical fatwa that carried the nation's sorrows and aspirations and preserved its survival and entity.

The unlimited intellectual giving of the religious authority and the instructions issued by it through fatwas, instructions and sermons were the basis and raw material from which the researcher extracted his conclusions and analyzes. As for the emphasis on the fatwa of sufficient defense, it comes to the importance of the subject and its political, social and economic repercussions in light of the fluctuations and events that swept the region and the world during that period. .

The methodology that the researcher followed is the analytical descriptive analysis methodology based on the intellectual experience and the interim events, and the structure of the research came to highlight those events and situations according to a chronological sequence that started since ٢٠٠٣, where the reference confirmed the rejection of all kinds of occupation and the subsequent situations and events.

الهوامش:

(١) علاء عزيز كريم، موقف الحوزة العلمية في النجف الاشرف من التطورات السياسية في العراق ١٩٢١-١٩٢٤، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، ٢٠٠٧، ص ٥.

(٢) النصوص الصادرة عن مكتب السيد السيستاني، حامد الخفاف، ٣٠١-٣٠٢

(٣) النصوص الصادرة، ٢٧٣

- (٤) للمزيد ينظر صلاح عبد الرزاق، المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١٠م
- (٥) للمزيد حول تلك الاحداث ينظر:- عباس جعفر محمد الإمامي ، الدور السياسي للمرجعية الدينية في العراق الحديث ، دار العلم للنابهين، بيروت، ٢٠١١م ، عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، بيروت، ١٩٧٢م.
- (٦) حامد الخفاف ، النصوص الصادرة عن المرجعية .
- المصادر:
١. علاء عزيز كريم، موقف الحوزة العلمية في النجف الاشرف من التطورات السياسية في العراق ١٩٢١-١٩٢٤، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل ، ٢٠٠٧، ص ٥.
 ٢. النصوص الصادرة عن مكتب السيد السيستاني ، حامد الخفاف ، ٣٠١-٣٠٢
 ٣. عباس جعفر محمد الإمامي ، الدور السياسي للمرجعية الدينية في العراق الحديث، دار العلم للنابهين، بيروت، ٢٠١١م
 ٤. عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، بيروت، ١٩٧٢م.
 ٥. صلاح عبد الرزاق، المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية، منتدى المعارف ، بيروت، ٢٠١٠م

رؤية المرجعية الدينية لدور الأمم المتحدة في العراق ٢٠٠٣م - ٢٠٠٦م

أ.د. شكري ناصر عبد الحسن المياحي
جامعة البصرة - كلية التربية للعلوم الإنسانية

المقدمة:

فرض التغيير السياسي الذي حصل في العراق ربيع سنة ٢٠٠٣م واقعاً سياسياً مغايراً لما كان عليه قبل هذا التاريخ ، إذ التحول من النظام الدكتاتوري الشمولي إلى نظام ديمقراطي ، يعد حالياً جديداً لم تعهده العملية السياسية ولا العقلية السياسية في العراق ، فضلاً عن الشعب العراقي الذي قضى عشرات السنين تحت وطأة الدكتاتورية لم يألّف خلالها المشاركة الفعلية بالعملية السياسية بل كان مغيباً تماماً .

من هنا كان من الضروري البدء بمسار سياسي صحيح والابتعاد عن الإشكالات التي يحتمل أن تطال هذا المسار ، فعملت المرجعية الدينية على اتخاذ خطوات ملموسة في سبيل إعطائها الشرعية القانونية والاعتراف الدولي .

وقد تبين لنا أن المرجعية الدينية العليا كانت تدعو الأمم المتحدة إلى أن يكون لها حضور عملي من خلال الإشراف على التفاصيل المرتبطة بالعملية السياسية .

ومن تلك التفاصيل الإشراف على الكشف والتوثيق للمقابر الجماعية التي ارتكبتها النظام البعثي بحق أبناء الشعب العراقي .

ومنها أيضاً التمهيد والإشراف على مشروع الانتخابات التي دعت المرجعية الدينية العليا إلى إجرائها في العراق كخطوة أولى ومهمة لإعادة السيادة الكاملة للشعب العراقي من سلطة الاحتلال .

وكذلك دورها في متابعة ومراقبة عمل القوات العسكرية الأجنبية المتواجدة في الأرض العراقية والتي دخلتها خلال العمليات العسكرية ، خصوصاً وأن تلك القوات قد حصلت على قرارات دولية من مجلس الأمن فوض تواجدها ، ومن هنا أصبح لزاماً على الأمم المتحدة أن تمارس دورها في مراقبة عمل هذه القوات والدفع بها إلى توفير الأمن ورعاية المشاريع الخدمية والمساعدات الإنسانية .

المحور الأول : موقف المرجعية من دور الأمم المتحدة في كشف المقابر الجماعية
تعرض الشعب العراقي خلال فترة حكم النظام السابق إلى كثير من عمليات القتل التي وصلت في تصنيفها إلى مستوى الإبادة الجماعية ^(١) ، وقد وثق جميع ذلك من خلال الكشف عن عديد المقابر الجماعية في أماكن متفرقة من العراق لا سيما في جنوب ووسط العراق . ^(٢)

وتعد هذه المقابر الجماعية شاهد حي وشخص على عظيم وبشاعة إجرام النظام البعثي ، ودليل على المعاناة والظلم الذي عاناه الشعب العراقي من هذا النظام ، وعليه فأن التعامل مع هذا الموضوع يلزم أن يكون على درجة عالية من الحذر والدقة بالشكل الذي يناسب حجم وخطورة تلك الجرائم ، ومن هنا وجدنا المرجعية الدينية العليا المتمثلة بالسيد علي الحسيني السيستاني - دام ظله - يلتفت إلى هذا الأمر ويحدد الخطوات اللازم إتباعها في ذلك ، والآليات التي يتم من خلالها الكشف عن هذه المقابر ، وتقوم هذه الخطوات كما حددتها المرجعية العليا على ضابطين أساسيتين :
الضابطة الأولى : الضابط الشرعية

وقوام هذه الضابطة هو أن عملية الكشف يلزم أن يكون بأذن الحاكم الشرعي ، وترتبط هذه الضابطة برؤية الشريعة الإسلامية وموقفها من موضوع نبش قبر الميت ، فقد جعلت لهذا الموضوع مجموعة من الأحكام الشرعية التي تنظم هذه العملية ، ومن تلك الأحكام: (لا يجوز نبش القبر من غير ضرورة تقتضيه ، نعم يجوز ذلك للنقل إلى المشاهد المشرفة ونحو ذلك من الغايات الراجعة شرعاً ، فان في ذلك تعظيماً للميت وإظهاراً لعلو شأنه) ^(٣) ، : (لا يجوز نبش القبر من غير ضرورة تقتضيه ، وفي جواز ذلك للنقل إلى المشاهد المشرفة حتى مع وصية الميت به أو أذن الولي فيه وعدم استلزامه هتك حرمة إشكال) . ^(٤)

ووفقاً لهذه الأصول الشرعية حدد السيد السيستاني - دام ظله - بأن عملية الكشف عن هذه المقابر الجماعية يجب أن يكون بأذن الحاكم الشرعي بما نصه : (كشف المقابر الجماعية إنما يجوز بأذن الحاكم الشرعي...) ^(٥)

الضابطة الثانية : الضابطة التنظيمية

وقوام هذه الضابطة هو أن يستتبع الضابطة الشرعية إجراءات تنظيمية من شأنها حفظ الحقائق وتثبيتها لما يترتب على عملية الكشف لهذه المقابر الجماعية، فقد ذكر سماحة السيد السيستاني - دام ظله - أنه لا يأذن بالكشف عن هذه المقابر (إلا بأشراف من لجنة دولية بحيث لا تضيع معالم الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت على أيدي النظام السابق) .^(٦)

والسؤال المطروح هنا لماذا هذا التأكيد المشدد من قبل للمرجعية الدينية العليا على إخضاع عملية الكشف عن هذه المقابر الجماعية إلى الإشراف الدولي مع أنها مسألة متعلقة بالشأن الداخلي العراقي؟

وجواب ذلك كما نفهمه يرجع إلى عدد من الاعتبارات نجملها في النقاط الآتية :

١- أن هذه الجرائم مع أنها ارتكبت بحق الشعب العراقي وتحديدًا بحق أكبر طوائف الشعب العراقي وهي الطائفة الشيعية إلا أنها تعد من الجرائم بحق الإنسانية ، مما يدعو إلى أهمية إعطاء المنظمات الدولية المعنية دورها بتوثيق مثل هكذا جرائم والوقوف على حقائقها .

٢- أن الاقتصار في الكشف عن هذه المقابر الجماعية على الجهات العراقية سواء كانت رسمية أم غير رسمية ربما يفقدها صفة التوثيق الدولية الدولية مما لا يعطيها الصفة التي حددتها القوانين الدولية التي نظمت بهذا الخصوص .

٣- أن عدم الإشراف الدولي على عملية الكشف ربما يفتح الباب للتشكيك بحقيقة هذه المقابر ووسمها بالوسم الطائفي ، خصوصاً وأن هناك بعضاً من الجهات السياسية ومن ورائها بعض الدول الإقليمية قد سخرت إمكانياتها الإعلامية لضرب النظام السياسي الجديد في العراق من جهة وتمجيدها للنظام السابق من جهة أخرى ، وهذا الأمر ربما يحفزها إلى مزيد من عمليات التشكيك والنفي ، ومن ثم يكون ذلك مدعاة لضياح كثير من الحقائق أو تشويهها على العكس فيما إذا أخضعت عمليات الكشف للجان دولية متخصصة بذلك .

٤- أن الوضع السياسي في العراق بعد التغيير كان وضعاً مرتبكاً غير واضح المعالم تتقاطع فيه الإرادات الدولية والإقليمية فضلاً عن التقاطعات الداخلية بين القوى السياسية المنضوية في العملية السياسية ، وعليه فإن الأقدام على مثل هذه الخطوة بعيداً عن الإشراف والرقابة الدولية قد يعرض حقيقة هذه المقابر الجماعية إلى التضييع لانعدام الإرادة السياسية لإثبات حقيقتها.

٥- أن التحول السياسي الجديد في العراق لا زال في طور البناء والتكوين لمؤسساته الدستورية ، مما يعني عدم وجود القوانين والتعليمات من شأنها تنظيم عملية الكشف عن هذه المقابر الجماعية ، مما ينتج عنه صعوبة في عملية توثيقها وتثبيتها ، وهو أمر في غاية الخطورة لأنه سيؤدي إلى ضياع هذه الصفحة السوداء والمؤلمة من تاريخ العراق الحديث وضياع لحقوق أصحابها ، على عكس فيما إذا تمت عملية الكشف بإشراف لجان دولية ، فإنها ستثبت هذه الحقائق بما تملكه من قوانين وتعليمات ، ويشار في هذا الجانب أن العراق أنظم إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري التابعة للأمم المتحدة حسب القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠ م .^(٧)

٦- أن الأمم المتحدة وتحديداً لأنها المختصة بمتابعة جرائم الحروب والإبادة الجماعية التي حدثت في بعض دول العالم وفي فترات زمنية مختلفة ، تملك من الخبرة الكبيرة في التعامل مع هكذا نوع من الجرائم ، الأمر الذي يمكنها من الكشف عن هذه المقابر الجماعية تبعاً لتلك الخبرة ، مما يجعل عملية التوثيق أكثر دقة وأكثر مقبولة ، على عكس فيما إذا تبنت هذه العملية جهات ليست بذات خبرة في هذا المجال .

٧- أن عدم خضوع عمليات الكشف إلى لجان دولية معنية بهذا المجال قد يعطيها بعداً عاطفياً أكثر من كونها جرائم ضد الإنسانية ، فقيام جهات محلية وغير مختصة بالكشف عن رفات الضحايا وتسليمها إلى ذويهم فانه لا يتجاوز إثارة للعواطف وتجديد لحزن هؤلاء على أبنائهم ممن كانوا ضحية لإجرام ذلك النظام الدكتاتوري، وهذه الإثارة العاطفية ستنتهي وتتلشى بمرور الأيام والسنوات ، وعندها تتلاشى معها معالم تلك

الجرائم ويعفى أثرها ، ويفقد معها عنصر التوثيق الذي يراد له أن يكون شاهداً شاخصاً أمام الأجيال معبراً عن عظيم تلك الجرائم وما لاقاه الشعب العراقي من ظلم وإرهاب. ٨- أن اشتراك الجهات الدولية بمختلف مسمياتها في عمليات الكشف للمقابر الجماعية من شأنه تدويل هذه القضية وعدم إبقائها في إطارها المحلي ، وهذا أمر في غاية الأهمية لأنه سوف يعرف العالم ويطلع على حجم الجرائم التي ارتكبتها النظام الدكتاتوري ضد أبناء الشعب العراقي، مما يخلق رأياً عالمياً باستنكار وإدانة هذه الجرائم ويخلق أجواءً مناسبة لإصدار القرارات الدولية التي من شأنها حفظ الحقوق المترتبة لأبناء الشعب العراقي على هذه الجرائم .

٩- لا يخفى أن الشعب العراقي عاش تحت وطأة النظام الدكتاتوري منذ سنة ١٩٦٨ وحتى سنة ٢٠٠٣ م ، وخلال هذه الفترة قبض النظام قبضة حديدية على الشعب وحرياته، حتى انتهى الأمر إلى ارتكاب مجازر إبادة جماعية بمسميات الوطنية والدفاع عن الحزب والثورة وخيانة المبادئ^(٨) ، ومن هذا الواقع المريع رأت المرجعية الدينية العليا انه ولضمان عدم العودة إلى هذا المنهج الدكتاتوري الدموي بعد التغيير السياسي وقطع الطريق عليه مستقبلاً هو أن توثق هذه الجرائم دولياً وتصدر بشأنها قرارات إدانة ترفض هكذا ممارسات وتمنع من تكرارها وان يكون لها دور في صياغة النظام الديمقراطي وصيانتها ، ونعتقد أن مثل هذه الخطوة سوف تجعل الشعب في حصانة ، وأنها تجعل الحكومات المتعاقبة تعمل ضمن الأسس الديمقراطية خوفاً من المحاسبة القانونية والدولية.

١٠- لعله من الأمور المهمة التي تنتج عن مشاركة وإشراف اللجان الدولية في الكشف عن المقابر الجماعية هو حماية النظام الاجتماعي للبلد وتجنبيه الانزلاق في مهاوي الصراعات الاجتماعية كالقتل والثارات من العناصر والجهات التي ارتكبت هذه الجرائم أو أنها متهمة بذلك ، مما قد ينتج عنه تفكك النسيج المجتمعي.

وما يدل على أن هذا الأمر يشكل احد عناصر التهديد للنسيج المجتمعي العراقي وان المرجعية الدينية العليا قد شخصت هذه الخطورة هو كثرة الأسئلة والاستفتاء التي

وردت إلى مكتب سماحة السيد السيستاني - دام ظله - باحثة عن الحلول الشرعية التي تعالج مشكلة التعامل مع أضرار النظام السابق ممن ارتكب جرائم قتل وإبادة جماعية بحق أبناء الشعب العراقي أو أنهم متهم بذلك ، ما يعطي انطباعاً على أن هذه المشكلة تنذر بخطر كبير ربما يصعب إيقافها في حال تفاقمته وتركت دون وضع القوانين التي تعالجها، ولذلك انصبت جميع إجابات سماحة السيد السيستاني - دام ظله - بهذا الاتجاه حرصاً منه على حفظ المنظومة الاجتماعية، وكان مما أجاب به سماحته هو : (القصاص إنما هو حق لأولياء المقتول بعد ثبوت الجريمة في المحكمة الشرعية، ولا تجوز المبادرة إليه لغير الولي، ولا قبل الحكم به من قبل القاضي الشرعي... - وقال - لا تجوز المبادرة إلى اتخاذ أي إجراء بصدد معاقبته بل لابد من تأجيل الأمر إلى حين تشكيل محكمة شرعية للنظر في مثل هذه القضايا) .^(٩)

فإذا لاحظنا الشروط التي اشترطتها المرجعية الدينية العليا لمعالجة هذه المشكلة نفهم أنها كانت تسعى في ذلك إلى الدفع نحو تحكيم القانون والحيلولة دون التصرفات الفردية ، فقد حددت أن القصاص هو حق لأولياء المقتول وفقاً لما نصت عليه الشريعة الإسلامية، قال تعالى : (وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ۚ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا)^(١٠)

كما أن تأكيد هذا الحق مرتبط بتشكيل المحكمة الشرعية كجهة وحيدة لها الحق في إصدار الأحكام في مثل هكذا قضايا ، وبهذا يتضح لنا أن هذه المشكلة واحدة من أخطر المشكلات التي تعترض الواقع العراقي الجديد ، وأن عدم إدارتها الإدارة الصحيحة والرشيدة قد يدفع بظهور واقع صعب ومرير، ولعل أحد تلك الحلول هو إشراك المنظمات الدولية في التحقيق والبحث والتقصي عن حالات القتل الجماعي لتجاوز هذه المشكلات.

١١- من جميع ما تقدم نفهم لماذا هذا الإصرار والتأكيد الذي أظهرته المرجعية الدينية العليا على أهمية إشراك المنظمات واللجان الدولية في عملية الكشف عن هذه المقابر الجماعية ، وهذا ما يمثل أحد جوانب رؤيتها إلى دور الأمم المتحدة في العراق.

المحور الثاني : رؤية المرجعية لدور الأمم المتحدة في الانتخابات يعد موضوع الانتخابات من أهم المظاهر الديمقراطية التي ظهرت على الساحة السياسية في العراق بعد التغيير سنة ٢٠٠٣ م . خصوصاً وأنه جاء بعد حقبة طويلة من الدكتاتورية كانت كفيلة بإبعاد هذا الشعب عن كل ممارسة تحمل الصفة الديمقراطية ، لذلك كان من المهم والضروري العمل على ترسيخ الممارسات الديمقراطية في العراق، ومن هنا كانت توجيهات المرجعية الدينية العليا تصب بهذا الاتجاه ، غايتها في ذلك ترسيخ هذه الثقافة لدى أبناء الشعب العراقي والتأكيد على أن يكون للشعب دور أساسي ومباشر في صياغة النظام السياسي الجديد.

وفي هذا الإطار فإن المرجعية الدينية العليا ترى أن التجربة الديمقراطية لا زالت طرية وفتية وفي طور التكوين ، ولكي تنشأ وتقوى لابد من أن تكون هناك خطوات ترسيخ صحيحة ومدرسة من خلال الانتفاع من التجارب السابقة خصوصاً تلك التي أشرفت عليها الأمم المتحدة ، وعليه أكدت المرجعية الدينية العليا على أهمية دور الأمم المتحدة في هذا الجانب بوصفها جهة دولية تحظى بشرعية ومقبولية كبيرة في إصدار القرارات التي يضمن من خلالها الاعتراف الدولي بجميع الفعاليات والممارسات السياسية.

لقد رأى سماحة السيد السيستاني - دام ظله - أنه على الأمم المتحدة أن تبدأ بأخذ الخطوات العملية لإقامة الانتخابات في العراق كجهة رقابية ومشرفة عليها كما كان لها تجارب من هذا القبيل في دول أخرى، فقد ورد عنه ما نصه : (وقد تم ترتيب انتخابات المجلس الدستوري في تيمور الشرقية^(١١) بإشراف الأمم المتحدة - كما أخبرنا بذلك ممثل الأمين العام في زيارته لسماحة السيد - فلماذا لا يمكن ترتيب ذلك في العراق)^(١٢) ونرى أن هذا النص يحمل أموراً مهمة تبين لنا من خلالها رؤية المرجعية الدينية العليا لدور الأمم المتحدة في هذا الجانب نعرضها بالنقاط الآتية :

١- أن حداثة التجربة الديمقراطية في العراق بعد التحول السياسي تحتاج إلى دعم وإسناد من قبل الأمم المتحدة بوصفها جهة تملك المشروعية في رعاية مثل هكذا تجارب.

٢- أظهر النص أن المرجعية العليا كانت تتحرى الأدوار الإشرافية والرقابية التي قامت بها الأمم المتحدة في بلدان أخرى ، لما لذلك من أهمية تنعكس على دورها في الإشراف على الانتخابات العراقية حال قيامها.

٣- إن توجيه الدعوة إلى الأمم المتحدة للإشراف على إقامة الانتخابات يمثل قطع الطريق أمام الجهات التي تروج لها بعض الجهات لا سيما سلطة الاحتلال المدنية ، وهذا ما ذكره الحاكم المدني بول بريمر^(١٣) بقوله : (وإنني آمل بإنشاء إدارة عراقية مؤقتة في أواسط حزيران / يونيو - لكننا لن نسرع في إجراء الانتخابات لأنه لا يوجد في العراق الآليات اللازمة للانتخابات - لا يوجد إحصاء وقوانين انتخابية وأحزاب سياسية وكل الهياكل ذات الصلة التي نعتبرها مسلمات)^(١٤)

٤- أن قيام الانتخابات بإشراف الأمم المتحدة يعطيها مقبولة وشرعية لدى الأطراف الدولية الأخرى، ويبعث رسالة مفادها أن العملية الديمقراطية الجديدة في العراق تسير وفقا للأطر القانونية المعتمدة لدى الأمم المتحدة .

٥- الانتخابات بوصفها تجربة مستحدثة في الواقع السياسي العراقي بحاجة إلى حالة سياسية مستقرة وأطراف متوافقة يمكنها من إدارة العملية الانتخابية بحرفية عالية ، وأن عدم توفر هذه الأمور في العراق يجعل الحاجة ملحة إلى الاستعانة ببعض الجهات ذات الخبرة الطويلة في هذا المجال ، ومن هنا تأتي أهمية إشراف الأمم المتحدة على الانتخابات المؤمل قيامها في العراق.

والذي يظهر أن سماحة السيد السيستاني - دام ظله - وللاعتبارات التي ذكرناها أعلاه يرى الأهمية القصوى الذي يمثله حضور الأمم المتحدة في موضوع الانتخابات ، وأنها تملك الكلمة الفصل فيما إذا كانت الظروف القائمة في البلد مهيأة لإجراء الانتخابات من عدمه ، خصوصاً بعد ظهور دعوات من قبل بعض السياسيين في مجلس الحكم^(١٥) وسلطة الاحتلال بعدم إمكانية إقامتها ، فقد جاء في جواب لسؤال تقدمت به شبكة CNN^(١٦) حول رؤية المرجعية الدينية العليا في إجراء الانتخابات والحلول البديلة في حال تعذر إجرائها ؟ فكان جواب ذلك : (ومن هنا كان اقتراح مجيء فريق خبراء

الأمم المتحدة إلى العراق للتحقق من هذا الأمر ودراسة الموضوع من كافة جوانبه ، وقد قدم مجلس الحكم طلباً بذلك إلى السيد كوفي عنان^(١٧) الأمين العام للأمم المتحدة ، وإذا جاء فريق الخبراء وتوصلوا بعد العمل مع نظرائهم العراقيين إلى عدم إمكان إجراء الانتخابات فعليهم التعاون معهم في إيجاد آلية أخرى تكون الأصدق تعبيراً عن إرادة الشعب العراقي ، وأما الآلية المذكورة في اتفاق مجلس الحكم وسلطة الاحتلال فلا تضمن أبداً تمثيل العراقيين بصورة عادلة في المجلس الوطني المؤقت^(١٨) وبناءً على هذه الرؤية نظهر لنا مجموعة أمور :

- ١- أن المرجعية الدينية عولت كثيراً على دور الأمم المتحدة في إقامة الانتخابات في العراق عطفاً على الوضع الأمني والسياسي القائم.
- ٢- شخصت المرجعية الدينية العليا أن هناك إرادة مطروحة تتمثل ببعض أعضاء مجلس الحكم وسلطة الاحتلال كمحاولة لعرقلة إقامة الانتخابات غايتهم في ذلك هو إطالة أمد الوضع السياسي القائم على الحال الذي هو عليه ، وإطالة أمد الاحتلال ، مما يعني تأخير خطوات التحول الديمقراطي في العراق ، وما يدل على ذلك قول برير : (علينا أن نبدأ العملية الدستورية بطريقة أو بأخرى ، والالتفاف على فتوى السيستاني)^(١٩) ، والقبول بهذا الطرح يمثل انتحاراً سياسياً وخضوع للواقع السيئ أمنياً وسياسياً واقتصادياً وخدمياً ، الذي نتج عن إدارة سلطة الاحتلال للبلد ، وبناءً على هذا الواقع وجدت المرجعية الدينية العليا أن الوسيلة الأفضل لرد مثل هكذا أطروحات هو رمي الكرة في ساحة الأمم المتحدة لتقول كلمتها الفصل في هذا الأمر ووضع مجلس الحكم وسلطة الاحتلال أمام الأمر الواقع .

- ٣- الذي يظهر من هذه الآلية التي طرحتها المرجعية أنها كانت واثقة من أن الظروف القائمة رغم صعوبتها أنها تسمح بإقامة الانتخابات ، وأن طرح مثل هذه الآلية مع عدم التوثق من المضي بالمشروع ربما يأتي بنتائج عكسية ، وخصوصاً ونحن نعلم أن هناك سطوة وإرادة للولايات المتحدة - متزعمة سلطة الاحتلال في العراق - في الأمم المتحدة ومن الممكن أنها تستغل هذه السطوة لعرقلة مشروع الانتخابات ، وقد بين سماحة السيد

هذه التوجهات في جوابه على أسئلة مجلة دير شبيغل الألمانية^(٢٠) بقوله : (وليس السبب وراء ذلك إلا ملاحظة سلطة الاحتلال وتسويقها المستمر في اتخاذ الخطوات اللازمة لإعداد الانتخابات طوال الأشهر السابقة)^(٢١) وهذا ما يعطينا انطباعاً بأن المرجعية الدينية العليا كانت لها خطواتها العملية التي اعتمدتها في الدعوة إلى إقامتها ، وأنها قامت بدراسة الموضوع من جميع جوانبه ، وما يمكن أن ينعكس عليه من نتائج ، ولعل هذا ما جعلها تطلب من الأمين العام للأمم المتحدة بإرسال فريق من خبراء الأمم المتحدة إلى جانب فريق الخبراء العراقيين لما لذلك من أهمية في اكتمال الصورة لمقومات العملية الانتخابية.

٤- أن قرار إجراء الانتخابات من عدمه يلزم أن يكون قرار يتفق عليه بين فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة ونظرائهم من العراقيين ، وهذا يعني أن المرجعية الدينية العليا ترى أن العملية تكاملية تشترك فيها الأطراف كافة ولا يمكن لطرف أن يحيط بكافة ظروفها دون الانتفاع من الأطراف الأخرى ، ومن هنا فإن المرجعية الدينية من خلال هذا الاقتراح قد عولت على خبرة الأمم المتحدة في هذا المجال للمضي بإقامة الانتخابات.

٦- يتضح من خلال هذا النص أن سماحة السيد السيستاني - دام ظله - يرى أن الأمم المتحدة - باعتبار أن العراق يخضع لقراراتها خلال هذه الفترة - ملزمة في حال التوصل إلى عدم إمكانية إقامة الانتخابات بإيجاد الآلية التي يضمن من خلالها أنها تكون (الأصدق تعبيراً عن إرادة الشعب العراقي).

وتتجلى هذه الأهمية الكبيرة لدور الأمم المتحدة في إقامة الانتخابات في العراق هو أن المرجعية كانت تدعو إلى أهمية توفير الأجواء المناسبة أمنياً وإعلامياً لفريق الأمم المتحدة الذي سيتحدد مصير إقامة الانتخابات من عدمه وفقاً للقرارات التي ستصدر عنه ، فإذا قرأنا النص التالي واستقرنا مضامينه نلمس بشكل كبير كيف أنها كانت تستغل كل مناسبة لتوجيه الرأي العام العراقي نحو الانتخابات وأهمية دور الأمم المتحدة فيها.

ففي بيان أصدره مكتب السيد السيستاني - دام ظله - حول ما أشيع عن تعرضه لعملية اغتيال ، وبعد أن نفى وبكلمات قليلة صحة هذا الخبر ، فإنه تحول إلى مباشرة إلى توجيه أذهان وانتظار المجتمع نحو الحدث المهم والأهم في هذه الفترة وهو وصول فريق الخبراء

التابع للأمم المتحدة وما ينتظر منه من قرارات مصيرية وحاسمه لمستقبل العملية السياسية في العراق ، فقد ذكر ما نصه : (يؤكد على ضرورة مراعاة المواطنين لأقصى درجات الحيلة والحذر في كل ما يتعلق بالوضع السياسي والأمني في هذه الأوقات الحساسة التي يتربق فيها الجميع وصول البعثة الدولية المكلفة بالتحقق من مدى إمكانية إجراء الانتخابات العامة لتشكيل المجلس الوطني الانتقالي. آملي أن يتوفر للفريق الدولي الأجواء الملائمة لإنجاز عمله على الوجه الصحيح بعيداً عن الضغوط والمؤثرات الجانبية ، ليتيسر التوصل إلى الطريقة المثلى لتمثيل العراقيين - بجميع شرائحهم وطوائفهم - تمثيلاً حقيقياً في المجلس الوطني القادم^(٢٢) . ومن هذا النص يتضح لنا جملة أمور :

- ١- مدى حرص المرجعية الدينية العليا على إنجاز مهمة الفريق الأُممي وان تكتمل على أحسن وجه لينعكس إيجابياً على تعزيز وترصين العملية السياسية في العراق.
- ٢- إن هذه المسؤولية هي مسؤولية جماعية لا تقتصر على طرف دون بقية الأطراف ، بل إن الجميع سواء مسؤولين أم مواطنين فأنهم يتحملون مسؤولية النهوض بهذه المهمة الوطنية.
- ٣- أن هذه المهمة الوطنية تحتم توفير الأجواء الملائمة للفريق الدولي لإنجازها ، كونها تمثل نقطة تحول كبيرة في مستقبل العملية السياسية في العراق ، وبداية لإنهاء سلطة الاحتلال الأجنبي للعراق.
- ٤- أن العمل بمسؤولية ووطنية تجاه مهمة الفريق الدولي يبعد هذا الفريق عن الضغوط والمؤثرات الجانبية التي يراد بها إفشال هذه المهمة والإبقاء على الوضع السياسي والأمني على ما هو عليه لوجود بعض الأطراف المنتفعة من ذلك كسلطة الاحتلال وعدد من أعضاء مجلس الحكم.
- ٥- أن ما يتم التوصل إليه من نتائج وقرارات من قبل الفريق الأُممي سيكون له الأهمية الكبيرة لجميع فئات المجتمع العراقي - بجميع شرائحهم وطوائفهم - من حيث التمثيل

السياسي، وهذا بطبيعة الحال سيخلق أجواءً سياسية مثالية لبناء نظاماً سياسياً جديداً بعيداً عن الإقصاء والتهميش الطائفي والعنصري والسياسي.

المحور الثالث: تمكين الأمم المتحدة لتنظيم العملية السياسية

لقد لخصت المرجعية الدينية العليا دور الأمم المتحدة في مستقبل العملية السياسية في العراق من خلال إجابتها على السؤال الذي تقدمت به مجلة دير شبيغل الألمانية بما نصه: (ماذا تتوقعون من دور الأمم المتحدة في المرحلة القادمة ؟ - فكان الجواب - : إن المرجعية الدينية قد سبق لها أن طالبت... بأن تلعب الأمم المتحدة دوراً مركزياً في عملية نقل السيادة ، وكانت المرجعية وراء مطالبة مجلس الحكم من الأمين العام للأمم المتحدة إرسال فريق من خبراء المنظمة الدولية لدراسة الآلية المثلى التي ينبغي اعتمادها في ذلك ، بعد أن استبعدت سلطة الاحتلال ومجلس الحكم - في اتفاقية ١٥ تشرين الثاني - أي دور للأمم المتحدة في هذا المجال ، وأن المرجعية ترى أن الأمم المتحدة التي أقرت الاحتلال ووفرت له الغطاء الدولي تتحمل مسؤولية كبيرة أمام الشعب العراقي وهي مطالبة بأداء دور فعال في مساعدة العراقيين في الخروج من محتهم والإشراف العام على العملية السياسية إلى حين الوصول إلى الوضع الدائم) (٢٣)

لقد ثبت هذا النص الذي قدمته المرجعية الدينية العليا مجموعة من الحقائق التي يلزم الوقوف عليها لأنها تصور صعوبة الأوضاع التي كانت قائمة في تلك المرحلة التاريخية المهمة من تاريخ العراق المعاصر وما واجهته المرجعية الدينية من صعوبات كبيرة في سبيل إرساء أسس وقواعد العملية السياسية في العراق ، ولعل أهم هذه الحقائق :

١- أن المرجعية الدينية العليا كانت مصرة على أن دور الأمم المتحدة في تنظيم العملية السياسية في العراق هو دور محوري وأساسي بالنظر لطبيعة الظروف القائمة أولاً ولخضوع العراق خلال هذه الفترة لقراراتها، وهذا ما يجعلها ملزمة بالعمل على تحقيق السيادة الوطنية الكاملة للبلد.

٢- على ما يظهر ومن سياق النص أن المرجعية الدينية العليا كانت تخوض صراعاً قوياً ومميراً مع مجلس الحكم وسلطة الاحتلال وهو صراع إرادات ، فالمرجعية العليا تتحرك

وتعمل في حدود الإرادة الشعبية وتجد في نفسها أنها الجهة المسؤولة عن الدفاع عن حقوق الشعب العراقي وتحقيق مصالحه . في حين يرى مجلس الحكم - في غالبية أعضائه - وسلطة الاحتلال أن الاستجابة والتعاطي بإيجابية مع مطالب المرجعية يضر بمصالحهم ويعرقل مشاريعهم لذلك حاولوا جاهدين تجاهل هذه المطالب وإبعاد أو تقليل دور الأمم المتحدة في خطوات تنظيم العملية السياسية.

٣- تأكيد المرجعية الدينية على أنها كانت وراء مطالبات مجلس الحكم من الأمم المتحدة لإرسال فريق الخبراء لتقييم مدى صلاحية الأوضاع القائمة لإجراء الانتخابات ، مما يعني أن المرجعية قد فرضت إرادتها على الإرادات السياسية الأخرى ، لأنها كما يبدو كانت تلمس عدم جدية الأطراف الأخرى كمجلس الحكم وسلطة الاحتلال في بناء عملية سياسية متكاملة وفق القواعد الديمقراطية.

٤- أن إصرار المرجعية الدينية العليا على أن يكون قرار الأمم المتحدة هو الفيصل في تحقيق الخطوات اللاحقة في بناء العملية السياسية يأتي إحباطاً لما أقدمت عليه سلطة الاحتلال ومجلس الحكم في إبعاد وتهميش دور الأمم المتحدة في هذا المجال ، لأنها - المرجعية - قد شخصت تشخيصاً دقيقاً أن العملية السياسية لا يمكنها أن تنهض وتصل إلى مرحلة بناء دولة مؤسساتية ذات سيادة كاملة إذا ما بقيت سلطة الاحتلال ومجلس الحكم تحكمان بقراراتها.

وتعزيزاً لهذه المطالبات والخطوات التي اتخذتها المرجعية الدينية العليا في تمكين الأمم المتحدة لممارسة دورها في إرساء النظام السياسي الجديد في العراق ، فإنها قد أيدت بنسبة كبيرة التقرير الذي أصدره الفريق الأممي المكلف بتقصي الحقائق في العراق وفي المهام التي تم الإشارة إليها سابقاً ، وهذا التأييد ظهر في اتجاهات عديدة وبالشكل الآتي : (٢٤)

١- أنها تطابق رؤية المرجعية الدينية العليا في ملاحظاتها التي سجلتها على اتفاق ١٥ تشرين الثاني : (أكد التقرير على أن (إنشاء حكومة مكتملة الأهلية) يتوقف على إجراء انتخابات وطنية مباشرة وان فكرة نظام المجمعات التي بني عليها اتفاق ١٥ /

تشرين الثاني ليست عملية ولا تتمتع بدعم كاف من العراقيين، وليست بديلاً عن الانتخابات)

٢- كما طابق رؤية المرجعية الدينية العليا في أن تكون مدة الحكومة الانتقالية قصيرة لتحل مكانها حكومة منتخبة: (كما أوضح التقرير أنه بغض النظر عن الآلية التي ستقرر لتشكيل الحكومة الانتقالية في ٣٠ حزيران فلا بد من فهم أن هذه الحكومة ستكون لمدة قصيرة، ويتعين أن تحل محلها في أسرع وقت ممكن حكومة منتخبة ديمقراطياً ومكتملة الأهلية، وفي الوقت الذي قرر الفريق الدولي أنه لا يمكن إجراء انتخابات موثوقة بحلول ٣٠/ حزيران، أكد على إمكانية إجرائها بعد بضعة أشهر من ذلك التاريخ بحلول نهاية عام ٢٠٠٤ أو بعد ذلك بقليل، إذا تم الشروع فوراً بالأعمال التحضيرية لها، وبهذا الصدد أوصى الفريق بالعمل فوراً على إنشاء هيئة انتخابية عراقية مستقلة بدون مزيد من الإبطاء، للقيام بهذه المهمة).

٣- كما طابق هذا التقرير رؤية المرجعية الدينية العليا في تشخيص العيوب الخطيرة التي تضمنها اتفاق ١٥ / تشرين الثاني: (ومنها أبتناؤه على قيام مجلس الحكم بصياغة القانون الأساسي على أساس تشاور وثيق مع سلطة التحالف، وتضمنه تفاصيل محددة تنص على أحكام رئيسية في القانون الأساسي تلزم مشرعي المستقبل، وما نص عليه من أن ما يتفق عليه مجلس الحكم وسلطة التحالف لا يمكن أن يعدل لاحقاً، وأيضاً أبتناؤه على إقرار ترتيبات أمنية غير محددة تلزم الحكومة التي ستقام في المستقبل باتفاقيات غير معروفة بعد بين سلطة التحالف ومجلس الحكم، وغير ذلك من مسائل لم تناقش ولم يتفق عليها لا على مستوى الشعب العراقي ولا على مستوى ممثليه).

٤- توافق التقرير مع رؤية المرجعية الدينية العليا حول أهمية نقل السيادة إلى حكومة منتخبة: (وعلى الرغم من استبعاد الفريق الدولي فكرة نقل السيادة إلى حكومة منتخبة بصورة مباشرة، إلا أن ما قرره من إمكانية إجراء الانتخابات في نهاية عام ٢٠٠٤ يحظى بأهمية بالغة، ولا سيما مع اقتراح إجرائها لاختيار جمعية وحيدة تناط بها مهمتان هما وضع دستور جديد للبلد والعمل في الوقت نفسه بوصفها الهيئة التشريعية، إلى حين

إقرار الدستور الدائم ، مما يعني ذلك كله تقليص المدة التي ستتولى فيها حكومة غير منتخبة زمام الأمور في البلد إلى بضعة أشهر فقط ، خلافا لما ورد في اتفاق ١٥ / تشرين من استمرارها في العمل إلى نهاية عام ٢٠٠٥).

ولكي يأخذ ما ورد في هذا التقرير طريقه للتطبيق وان لا يهمل أو يهملش حددت المرجعية الدينية العليا ثلاث خطوات يلزم القيام بها لتحقيق ذلك : (٢٥)

الخطوة الأولى : إن المرجعية الدينية تطالب بضمانات واضحة كقرار من مجلس الأمن الدولي بإجراء انتخابات وفق ذلك التاريخ ، ليطمئن الشعب العراقي بأن الأمر لا يخضع مرة أخرى لمزيد من التسويف والمماطلة لذرائع مشابهة للتي تطرح اليوم.

الخطوة الثانية : تطالب المرجعية بأن تكون (الهيئة غير المنتخبة) التي تسلم لها السلطة في الثلاثين من حزيران (إدارة مؤقتة ذات صلاحيات واضحة ومحدودة تهئ البلد لانتخابات نزيهة وحرّة ، وتدير شؤونه خلال الفترة الانتقالية من دون تمكينها من اتخاذ قرارات مهمة تلزم الحكومة المنبثقة من مجلس منتخب.

الخطوة الثالثة : أما فيما يتعلق بالآلية التي سيقدر اعتمادها في عملية نقل السلطة ، فأن هناك قلقاً متزايداً من أن لا يتيسر للأطراف المعنية التوصل في المدة المتبقية إلى آلية تتمتع بتأييد الشعب العراقي على أوسع نطاق ، كما طالبت بذلك الأمم المتحدة ، وأن تجد هذه الأطراف نفسها في مطب المحاصصات العرقية والطائفية والسياسية ، التي سعت المرجعية في تجاوزها بالدعوة إلى الاعتماد على آلية الانتخابات العامة.

والمتحقق على هذا التقرير وما لاحظته المرجعية فيه تبرز لنا النتائج الآتية :

١- أنها انتصاراً لإرادة المرجعية الدينية التي هي انعكاس لإرادة الشعب العراقي في مساعيها الحثيثة والمستمرة التي بذلتها من أجل تمكين الأمم المتحدة لممارسة دورها الحقيقي في بناء العملية السياسية الجديدة في العراق.

٢- أن هذا التقرير قد قوض إرادة سلطة الاحتلال ومن يؤيدها من أعضاء مجلس الحكم في تمرير مشاريعهم السلطوية التي أرادوا المضي بها بعيداً عن إرادة الشعب العراقي.

٣- أن ما جاء في هذا التقرير يعد الخطوة الأولى نحو دفع العملية السياسية نحو المسار الديمقراطي ومن المهم أن تتبعها جملة خطوات تصل بالعملية السياسية إلى مرحلة النضوج والتكامل.

٤- أن هذا التقرير من حيث المبدأ يعطي للشعب العراقي الحق في اختيار ممثليه السياسيين في المؤسسات السياسية، وأن يقرر طبيعة النظام السياسي الذي يحكمه ، ولذلك بات من الضروري أن يُنظر إلى ما أوصى به تقرير الأمم المتحدة بمجدية وحزم وتجاوز لجميع المعرقات التي تقف عائقاً أمام تحقيق ذلك.

٥- جاء مطلب المرجعية بأن يتم تعزيز ورغد هذا التقرير بقرار من مجلس الأمن الدولي، لكي يأخذ شكله القانوني ويصبح أمراً ملزماً لجميع الأطراف المعنية بالشأن السياسي في العراق.

ولعل ما جاء في الرسالة التي أرسلتها المرجعية الدينية العليا إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان استنكاراً لحادث مقتل ممثل الأمم المتحدة في العراق سيرجيو دي ميلو^(٢٦) يبين لنا ماهية رؤية المرجعية الدينية العليا للدور المطلوب من الأمم المتحدة القيام به ، إذ جاء فيها : (ونحن إذ نستنكر هذا العمل الإجرامي ... لنأمل أن لا يعيق هذا الحادث المؤسف جهود المنظمة الدولية في مساعدة الشعب العراقي في هذا الظرف العصيب ، بل نأمل أن تتولى دوراً مركزياً في إقامة الأمن والاستقرار في العراق خلال المرحلة الانتقالية ، وتقوم بالإشراف على الخطوات اللازمة لتمكين العراقيين من أن يحكموا بلادهم بأنفسهم وتعود إليهم السيادة الكاملة)^(٢٧) فواضح أن السبب في التأكيد على أهمية دور الأمم المتحدة هو لأن العراق يمر بظرف عصيب وهو بحاجة إلى تحقيق الأمن والاستقرار ومن هنا تبرز الحاجة لدور الأمم المتحدة لتحقيق ذلك.

المحور الرابع : رؤية المرجعية الدينية لدور الأمم المتحدة في متابعة عمل القوى الأجنبية المتواجدة في العراق.

من الأدوار المهمة التي رأت المرجعية الدينية العليا أن تقوم بها الأمم المتحدة في العراق بعد التغيير هو أن ترعى وتتابع جميع الأنشطة التي تقوم بها جميع الجهات الأجنبية

المتواجدة في العراق عسكرية كانت أم مدنية ، وأن تخضع جميع هذه الأنشطة لمراقبتها وضبط جميع تحركاتها في هذا المجال ، خصوصاً وأن تلك القوات قد جاءت إلى العراق بناءً على القرارات الصادرة من مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة والتي بموجبها اعتبر العراق دولة محتلة ، ومن بين تلك الجهات التي أشارت لها المرجعية الدينية هو الجيش الياباني الذي كلف بمهام عسكرية في العراق ضمن ما أطلق عليه بالتحالف الدولي.

إذا تقدمت صحيفة اساهي اليابانية ^(٢٨) بسؤال إلى مكتب سماحة السيد السيستاني - دام ظله - بهذا الخصوص بما نصه : (سوف يقوم الجيش الياباني بمهام في العراق لربما ابتداء من الخريف ، مع إنها المهمة الأولى للجيش الياباني منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، ما هو رأي سماحتكم في قدوم الجيش الياباني إلى العراق ؟ - فكان الجواب على ذلك - ممكن أن ينظر الشعب العراقي بإيجابية إلى قدومهم إذا تم تحت مظلة الأمم المتحدة ولغرض توفير الظروف الملائمة لإجراء الانتخابات العامة لتشكيل المجلس التأسيسي لكتابة الدستور) . ^(٢٩)

ومن ذلك أيضاً جوابه على الأسئلة التي قدمتها صحيفة نوفيل اوبزرفاتور الفرنسية ^(٣٠) ومنها السؤال : (ما الوقت المناسب لمغادرة الأميركيين من العراق ؟ - فأجاب سماحته - لا مبرر لتواجدهم من الأساس ، وإذا كانت هناك حاجة إلى قوات أجنبية لحفظ الأمن والاستقرار في العراق في المرحلة الانتقالية فلتكن تحت مظلة الأمم المتحدة) ^(٣١) وكذلك سؤال الصحيفة ذاتها (هل ترغب أن تلعب فرنسا دوراً في بناء العراق وكذلك الأمم المتحدة ؟ - فكان الجواب - هذا جيد وفق ما تمليه مصلحة الشعب العراقي) ^(٣٢) تتضح من خلال الأجوبة التي دونتها المرجعية الدينية على هذه الأسئلة أمور عديدة نذكرها بالنقاط الآتية:

١- أن الذي يظهر من خلال هذه النصوص المتقدمة أن هناك حراك سياسي وعسكري لكثير من الدول المنظوية تحت راية التحالف الدولي باتجاه تثبيت موطن قدم لها في العراق تحت شعارات وعناوين متعددة بعضها أمنية وأخرى سياسية وثالثة إنسانية ،

وجميعها إنما جاءت لأهداف وغايات خاصة ، وقد شخصت المرجعية الدينية هذه الغايات والأهداف ومن هنا طالبت بأن يكون هذا التواجد تحت مظلة الأمم المتحدة.

٢- أن تنظيم عمل تلك القوات الأجنبية تحت مظلة الأمم المتحدة يجعل أهدافها وغاياتها مرصودة من قبلها وهو ما يحجم من مستوى أطماع هذه القوات وحكومات دولها من ورائها.

٣- أن إلزام هذه القوات بالعمل تحت مظلة الأمم المتحدة يضع الأمم المتحدة تحت المسؤولية المباشرة في تنظيم تواجد هذه القوات وتحديد مسؤولياتها وأنشطتها.

٤- عدت المرجعية الدينية الأمم المتحدة بأنها الجهة الشرعية الوحيدة التي يتم التعامل معها في ظل الظروف القائمة التي يمر بها العراق، وعليه فأن رؤية وموقف المرجعية الدينية تجاه هذه القوات يتم طرحه وبيانه فقط للأمم المتحدة ، وفي حال عدم خضوع هذه القوات لإشراف ومراقبة الأمم المتحدة فإنه قد يكون عائقاً أمام تقييم عملها سلباً أو إيجاباً.

٥- إن النظر إلى هذه القوات (المحتلة) بإيجابية من قبل أبناء الشعب العراقي مشروط بأن تحظى لرعاية الأمم المتحدة وتعمل على توفير الأجواء الملائمة لإجراء الانتخابات العامة.

٦- إن فحوى رؤية المرجعية الدينية تكمن في أن تأخذ الأمم المتحدة دورها الحقيقي في تنظيم عمل هذه القوات الأجنبية بما يتناسب والقرارات الدولية الصادرة بهذا الخصوص، وبما يحفظ كيان البلد وسيادته الوطنية.

٧- إن عمل هذه القوات بمختلف مسمياتها خارج مظلة الأمم المتحدة فإنه يقابل برفض الشعب العراقي لأنها تعد قوات احتلال ولا مبرر لتواجدتهم في العراق إلا لحفظ الأمن والاستقرار.

٨- أن إلزام هذه القوات بالعمل تحت مظلة الأمم إنما هو انتزاع لأية شرعية دولية تدعيها وعليه فإنها ستكون مقيدة في تحركاتها ونشاطاتها ومشاريعها.

وجدير بالذكر أن المرجعية الدينية العليا ترى أن تدخل الأيدي الأجنبية في الشأن العراقي يمثل خطراً على الشعب العراقي^(٣٣) ، وان الفرق بين القبول بوجود أية قوات أجنبية من عدمه هو أن تكون تلك القوات عاملة تحت إشراف الأمم المتحدة ، كما ورد في جوابها على أسئلة مجلة بولندا الأسبوعية^(٣٤) : (هل تشعرون بأن هناك فرق بين الجيش الأميركي والجيش البولندي حالة حضوره ؟ - فكان الجواب - إنما يتحقق الفرق فيما إذا كان حضورهم تحت مظلة الأمم المتحدة)^(٣٥) وفي جوابه على سؤال صحيفة واشنطن بوست^(٣٦) : (ما هو نظركم بخصوص القوات التي تعمل في العراق لحفظ الأمن والسلام كالبلغار والبولنديين ؟ - كان الجواب - إذا كان هناك حاجة إليهم فليكن عملهم بإشراف الأمم المتحدة لا قوات الاحتلال) .^(٣٧)

المحور الخامس : رؤية المرجعية الدينية للآثار الناتجة عن ضعف دور الأمم المتحدة على الرغم من أن المرجعية الدينية العليا قد عولت كثيراً على دور الأمم المتحدة في التأسيس للعملية السياسية الجديدة في العراق وتنظيمها ورعايتها ، إلا أنه وكما يبدو أن هناك تقصيراً قد بدا واضحاً في بعض أدوارها في هذا المجال ، وبمعنى أدق ظهر أنها خضعت واستسلمت لإرادة سلطة الاحتلال في بعض القضايا المصيرية التي يتحدد بموجبها بناء الدولة ومؤسساتها ، الأمر الذي أدى إلى تمرير بعض القرارات والقوانين التي تخالف رؤية المرجعية الدينية العليا ولا تتوافق وإرادة الشعب العراقي ، والذي يبدو أن هذه القرارات أو القوانين قد ولدت ردة فعل عند المرجعية الدينية تجاه الأمم المتحدة وعدت ذلك تقصيراً منها في أداء الدور المناط بها وفقاً للقرارات الصادرة عنها. وقد عبرت المرجعية الدينية عن ردة الفعل هذه من خلال الرسالة الجوابية التي وجهها إلى الأمين العام للأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي^(٣٨) والتي تضمنت موقفها من قانون إدارة العراق للمرحلة الانتقالية الذي أصدره مجلس الحكم بالتوافق والتنسيق مع سلطة الاحتلال ، واحتوت هذه الرسالة على مجموعة من التوضيحات والملاحظات حول هذا القانون نعرضها في النقاط الآتية :^(٣٩)

١- أن المرجعية الدينية العليا ممثلة بالسيد السيستاني - دام ظله - سجلت مجموعة من الملابسات من الدور المتوقع أن تقوم به الأمم المتحدة في المرحلة القادمة وفقاً للمعطيات السياسية.

٢- أن المرجعية الدينية بذلت جهوداً مضيئة في سبيل عودة الأمم المتحدة إلى العراق غايتها في ذلك هو أن يترك لممثلي الشعب العراقي الحرية في إدارة البلد في المرحلة الانتقالية وكتابة الدستور والاستفتاء عليه.

٣- أن إقرار ما يسمى بـ (قانون الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية) الذي جاء بإملاء مجلس الحكم وبالتنسيق مع سلطة الاحتلال سيكون مكبلاً للجمعية الوطنية القادمة بقيود كثيرة ولا يسمح لها باتخاذ ما تراه مطابقاً لمصلحة الشعب العراقي. وهذا الأمر مما كان قد حذرت منه المرجعية الدينية ، وبسببه كانت تطالب بأن تأخذ الأمم المتحدة دورها الفاعل في الإشراف على خطوات بناء النظام السياسي الجديد.

٤- أن مطالبات المرجعية الدينية المتكررة للأمم المتحدة بتفعيل دورها في العراق غايتها في ذلك أن تحظى خطوات بناء العملية السياسية بتأييد الشعب العراقي، إلا أن التقصير أو الضعف في أداء هذا الدور مع مضي قرارات سلطة الاحتلال قد أوجد حالة من عدم التأييد من معظم الشعب العراقي، مما يفقد الانتخابات التي طالما طالبت بها المرجعية الدينية كثير من معناها وتكون قليلة الجدوى.

٥- أن واحدة من المهام التي إرادتها المرجعية الدينية للأمم المتحدة أن تقوم بها هو الحفاظ على النسيج الوطني وإبعاد البلد عن شبح وثقافة الطائفية التي يخشى منها أن تأخذ به إلى التقسيم والتجزئة، إلا إن ضعف موقف الأمم المتحدة تجاه هذا القانون كان له تبعات خطيرة في هذا الاتجاه ، إذ أنه (القانون) قد أسس لذلك حينما عهد بمنصب الرئاسة إلى مجلس يتشكل من ثلاثة أشخاص كردي وشيعي وسني، وهذا تكريس عملي للطائفية والعرقية التي أرادها الاحتلال أن تكون حاکمة للنظام السياسي الجديد في العراق.

٦- أن مطالبة المرجعية الدينية العليا مجلس الأمن بإصدار قرار يحدد فيه موعد الانتخابات العامة إنما هو لقطع الطريق أمام سلطة الاحتلال للحصول على الشرعية من خلال القرارات التي تصدر عنها ومنها قانون الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية وإلزام الشعب العراقي به ، وهذا ما تخشاه المرجعية الدينية في هذه المرحلة، ومن هنا رأت ضرورة إبلاغ أعضاء مجلس الأمن بهذا التحذير لما يترتب عليه من نتائج خطيرة .

٧- أن عدم اتخاذ الأمم المتحدة موقفاً واضحاً من هذا القانون وأنه لا يلزم الجمعية الوطنية المنتخبة بشيء، وأنه لن يذكر في أي قرار جديد لمجلس الأمن بشأن العراق، فخلافه فإن المرجعية الدينية لن تكون طرفاً في أية لقاءات واستشارات تجريها البعثة الدولية في مهمتها القادمة في العراق.

ومن خلال هذه الملاحظات التي ثبتتها المرجعية الدينية وأبلغت بها الأمين العام للأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي ، يتضح أن المرجعية الدينية قد شخصت تقصيراً واضحاً في موقف الأمم المتحدة ، وخصوصاً فيما أقدمت عليه سلطات الاحتلال بالتنسيق مع مجلس الحكم ، وما يترتب عليه من آثار خطيرة على مستقبل العملية السياسية من قبيل فرض إرادة الاحتلال على الشعب العراقي، وإلزام أعضاء الجمعية الوطنية المنتخبة العمل بموجبه مما يجعلها مكبلة في هذا القانون ، كما أنه تأسيس عملي وترسيخ للطائفية والعرقية السياسية وما تشكله من أخطار كبيرة تهدد مستقبل العملية السياسية.

لذلك وكما يظهر من طبيعة الخطاب الذي تضمنته هذه الرسالة فضلاً عن انه عبر عن حالة الاستياء الشديد وعدم الرضا من قبل المرجعية الدينية العليا تجاه الأمم المتحدة وما ينتظر منها أن تقوم به من دور رقابي وإشرافي على ترسيخ الأسس السليمة لبناء العملية السياسية ، فإنه في الوقت نفسه عبر عن الدور الذي تقوم به المرجعية الدينية في سبيل حفظ الحقوق السياسية للشعب العراقي وعدم فسح المجال أمام سلطات الاحتلال ومعها مجلس الحكم لتمرير القوانين التي لا تتوافق مع إرادته ولا تحفظ حقوقه.

وهذا الدور هو الذي جعل المرجعية الدينية تستخدم خطاب التهديد تجاه الأمم المتحدة بأنها لا تكون طرفاً في أية لقاءات أو استشارات تقوم بها البعثة الدولية في مهمتها القادمة

، والأمم المتحدة في حال حصل هذا الأمر فإنها ستفقد أهم جهة في العراق في المرحلة الحالية والقادمة ، فضلاً عن أنها الجهة التي يمكن الاطمئنان لها كونها جهة مستقلة بعيدة عن كل الاتجاهات والتوجهات السياسية ، فضلاً عن أنها ليس لديها أي أطماع سياسية أو رغبة للدخول في معترك الحكم ، مع إنها تحمل رؤية وقراءة سياسية تعد الأبرز والأكثر تميزاً للواقع العراقي وما يحيط به من إرادات خارجية .

والذي يظهر أن المرجعية الدينية قد وجدت أن إرادة سلطات الاحتلال ومعها مجلس الحكم وبشكل صريح قد اتجهت إلى مصادرة إرادة الشعب العراقي والإرادة الوطنية، غايتها في ذلك هو إطالة أمد سلطة الاحتلال الأمريكي وتأخير أية خطوات تمكن الشعب العراقي من استعادة سيادته الوطنية الكاملة ، وهذه لن تتم إلا عن طريق قيام حكومة وطنية تأتي عن طريق الانتخابات : (أن سماحة السيد - دام ظله - سبق وأن أكد مرارا على ضرورة أن تكون الحكومة العراقية ذات السيادة الكاملة منبثقة من انتخابات حرة ونزيهة يشارك فيها أبناء الشعب العراقي عامة) . (٤٠)

ومن أجل تطويق خطوات سلطات الاحتلال في أن تستحصل قراراً يشرعن خطواتها في تعيين الحكومة الانتقالية وقانونها الذي أقر تزامناً مع تعيينها ، نجد المرجعية الدينية تذهب إلى خطوة استباقية في ذلك ، وهي إرسال رسالة تحذيرية إلى رئيس مجلس الأمن تحذر فيه من الإشارة إلى قانون إدارة الدولة في القرار الدولي (١٥٤٦) (٤١) وقد جاء في هذه الرسالة : (بلغنا أن هناك من يسعى إلى ذكر ما يسمى بـ (قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية) في القرار الجديد لمجلس الأمن الدولي حول العراق بغرض إضفاء الشرعية الدولية عليه . إن هذا القانون الذي وضعه مجلس غير منتخب وفي ظل الاحتلال وتأثير مباشر منه يقيد الجمعية الوطنية المقرر انتخابها في بداية العام الميلادي القادم لغرض وضع الدستور الدائم للعراق . وهذا أمر مخالف للقوانين ويرفضه معظم أبناء الشعب العراقي ، ولذلك فأن أي محاولة لإضفاء الشرعية على هذا القانون من خلال ذكره في القرار الدولي يعد عملاً مضاداً لإرادة الشعب العراقي وينذر بنتائج

خطيرة . يرجى إبلاغ موقف المرجعية الدينية بهذا الشأن إلى السادة أعضاء مجلس الأمن المحترمين) . (٤٢)

حملت هذه الرسالة أمورا مهمة نوردتها في النقاط الآتية :

١- استعملت المرجعية الدينية عبارة (أن هناك من يسعى ...) ولم تسم سلطة الاحتلال ، ولعلها وسعت الجهات ولم تحصرها بهذه الجهة لأن هناك جهات مؤيدة لسلطة الاحتلال في هذه التوجهات كبعض أعضاء مجلس الحكم أو الحكومة الانتقالية ومن المحتمل أن تقوم سلطات الاحتلال بتمرير هذا المشروع من خلال تقديم طلب إلى مجلس الأمن عن طريق هاتين الجهتين ليصبغ بالصبغة العراقية ، ومن هنا نعتقد أن المرجعية الدينية بهذا التعبير قد أغلقت الطريق على سلطة الاحتلال من استخدام وسائل مباشرة أو غير مباشرة في سبيل تحقيق مشاريعها في السيطرة على مقدرات البلد والأفراد بمصادر القرار السياسي.

٢- التأكيد على أن هذا القانون (قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية) إنما تم في ظل سلطة الاحتلال وتأثير منه ، وفي هذا تنبيه وتذكير وتحذير لمجلس الأمن الدولي بأن الخطوات السياسية التي أقدمت عليها سلطات الاحتلال لا تمثل رؤية المرجعية الدينية ولا تعبر عن إرادة الشعب العراقي ، وأن الإشارة إلى هذه الخطوات في القرار الدولي (١٥٤٦) سيعطي الشرعية لهذه الخطوات وهو ما يضر كثيراً بالواقع السياسي العراقي.

٣- أن الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي يتحملون المسؤولية الكاملة عن جميع الخطوات التي تخطوها سلطات الاحتلال كون هذه السلطات تعمل في ظل قرارات سابقة لمجلس الأمن وتفويض من الأمم المتحدة ، وعليه فمن اللازم على هذه الجهات أن لا تكون الخيمة التي تستظل بها سلطات الاحتلال.

٤- المتبين من هذه الرسالة أن المرجعية الدينية قد عبرت وبشكل علني وبالوسائل القانونية عن امتعاضها وعدم رضاها عن الأدوار التي تقوم بها الأمم المتحدة في هذا المجال بما انتخبها من الضعف حيناً والسكوت أحياناً أخرى ، الأمر الذي جعل سلطات

الاحتلال تتجاوز حدود عملها التي حددتها قرارات مجلس الأمن الدولي بحسب القرار (١٤٤١) الذي دعا فيه إلى (عودة لجان التفيتش عن الأسلحة إلى العراق وفي حالة رفض العراق التعاون مع هذه اللجان فنها ستتحمل عواقب وخيمة)^(٤٣) ولا يخفى أن ما قامت وتقوم به المرجعية الدينية بهذا الاتجاه يشكل مصدر قلق وتخوف لدى سلطات الاحتلال ، لأنها تعلم أن المرجعية الدينية تستند في حركتها بهذا الاتجاه على قاعدة جماهيرية عريضة من أبناء الشعب العراقي ، وهي تعلم أن غالبية الشعب العراقي غير راغبين بوجود الاحتلال على أرضهم ، وهذا ما عبر عنه الحاكم المدني لسلطة الاحتلال بول بريمر بقوله : (كان غالبية العراقيين مسرورين للإطاحة بصادم ورجاله ، لكن القليل منهم سر لاحتلال جيش غير مسلم بلدهم) .^(٤٤)

الخاتمة

١ - اتضحت رؤية المرجعية الدينية إلى دور الأمم المتحدة في العراق من خلال الإصرار والتأكيد الذي أظهرته على أهمية إشراك المنظمات واللجان الدولية في عملية الكشف عن المقابر الجماعية .

٢ - رأت المرجعية الدينية العليا أن التجربة الديمقراطية لا زالت طرية وفتية وفي طور التكوين ، ولكي تنشأ وتقوى لابد من أن تكون هناك خطوات ترسيخ صحيحة ومدروسة من خلال الانتفاع من التجارب السابقة خصوصاً تلك التي أشرفت عليها الأمم المتحدة ، وعليه أكدت المرجعية الدينية العليا على أهمية دور الأمم المتحدة في هذا الجانب بوصفها جهة دولية تحظى بشرعية ومقبولية كبيرة في إصدار القرارات التي يضمن من خلالها الاعتراف الدولي بجميع الفعاليات والممارسات السياسية.

٣- شخّصت المرجعية الدينية العليا أن هناك إرادة مطروحة تتمثل ببعض أعضاء مجلس الحكم وسلطة الاحتلال كمحاولة لعرقلة إقامة الانتخابات غايتهم في ذلك هو إطالة أمد الوضع السياسي القائم على الحال الذي هو عليه ، وإطالة أمد الاحتلال ، مما يعني تأخير خطوات التحول الديمقراطي في العراق ، والقبول بهذا الطرح يمثل انتحاراً سياسياً وخضوعاً للواقع السيئ أمنياً وسياسياً واقتصادياً وخدمياً ، الذي نتج عن إدارة سلطة

الاحتلال للبلد، وبناءً على هذا الواقع وجدت المرجعية الدينية العليا أن الوسيلة الأفضل لرد مثل هكذا أطروحات هو رمي الكرة في ساحة الأمم المتحدة لتقول كلمتها الفصل في هذا الأمر ووضع مجلس الحكم وسلطة الاحتلال أمام الأمر الواقع .

٤- تتجلى الأهمية الكبيرة لدور الأمم المتحدة في إقامة الانتخابات في العراق هو أن المرجعية كانت تدعو إلى أهمية توفير الأجواء المناسبة أمنياً وإعلامياً للفرق واللجان التابعة للأمم المتحدة التي سيتحدد مصير إقامة الانتخابات من عدمه وفقاً للقرارات التي ستصدر عنها ، مما يعني أنها كانت تستغل كل مناسبة لتوجيه الرأي العام العراقي نحو الانتخابات وأهمية دور الأمم المتحدة فيها.

٥ - أن المرجعية الدينية العليا كانت مصرة على أن يكون دور الأمم المتحدة في تنظيم العملية السياسية في العراق هو دور محوري وأساسي بالنظر لطبيعة الظروف القائمة أولاً ولخضوع العراق خلال هذه الفترة لقراراتها ، وهذا ما يجعلها ملزمة بالعمل على تحقيق السيادة الوطنية الكاملة للبلد .

٦ - طالبت المرجعية الدينية بضمانات واضحة كقرار من مجلس الأمن الدولي بإجراء الانتخابات ووفق توقيتات زمنية محددة ، ليطمئن الشعب العراقي بأن الأمر لا يخضع لمزيد من التسويف والمماطلة .

٧ - عدت المرجعية الدينية الأمم المتحدة بأنها الجهة الشرعية الوحيدة التي يتم التعامل معها في ظل الظروف القائمة التي يمر بها العراق، وعليه فأن رؤية وموقف المرجعية الدينية تجاه هذه القوات المحتلة من متعددة الجنسيات يتم طرحه وبيانه فقط للأمم المتحدة ، وفي حال عدم خضوع هذه القوات لإشراف ومراقبة الأمم المتحدة فإنه قد يكون عائقاً أمام تقييم عملها سلباً أو إيجاباً.

٨ - أن مطالبات المرجعية الدينية المتكررة للأمم المتحدة بتفعيل دورها في العراق غايتها في ذلك أن تحظى خطوات بناء العملية السياسية بتأييد الشعب العراقي، إلا أن التقصير أو الضعف في أداء هذا الدور مع مضي قرارات سلطة الاحتلال قد أوجد حالة من

عدم التأيد من معظم الشعب العراقي، مما يفقد الانتخابات التي طالما طالبت بها المرجعية الدينية كثير من معناها وتكون قليلة الجدوى.
الملخص:

دعت المرجعية الدينية العليا الأمم المتحدة إلى أن يكون لها حضور عملي من خلال الإشراف على التفاصيل المرتبطة بالعملية السياسية في العراق بعد سنة ٢٠٠٣. ومن تلك التفاصيل الإشراف على الكشف والتوثيق للمقابر الجماعية التي ارتكبتها النظام البعثي بحق أبناء الشعب العراقي. ومنها أيضاً التمهيد والإشراف على مشروع الانتخابات التي دعت المرجعية الدينية العليا إلى إجرائها في العراق كخطوة أولى ومهمة لإعادة السيادة الكاملة للشعب العراقي من سلطة الاحتلال. وكذلك دورها في متابعة ومراقبة عمل القوات العسكرية الأجنبية المتواجدة في الأرض العراقية والتي دخلتها خلال العمليات العسكرية، خصوصاً وأن تلك القوات قد حصلت على قرارات دولية من مجلس الأمن فوض تواجدها، ومن هنا أصبح لزاماً على الأمم المتحدة أن تمارس دورها في مراقبة عمل هذه القوات والدفع بها إلى توفير الأمن ورعاية المشاريع الخدمية والمساعدات الإنسانية

The Supreme Religious Authority's Vision for the Role of the United Nations in Iraq ٢٠٠٣ AD - ٢٠٠٦ AD

Prof. Dr. Shukri Nasser Abdul-Hasan Al-Mayahi

University of Basrah, College of Education for Human Sciences

Abstract:

The supreme religious authority called on the United Nations to have a practical presence by supervising the details related to the political process in Iraq after the year ٢٠٠٣..

Among those details is supervising the detection and documentation of mass graves committed by the Baathist regime against the Iraqi people.

It also includes preparing and supervising the project of elections that the supreme religious authority called for in Iraq as a first and important step

to restore the full sovereignty of the Iraqi people from the occupation authority.

As well as its role in following up and monitoring the work of the foreign military forces present in Iraqi territory and which they entered during the military operations, especially since those forces have obtained international resolutions from the Security Council authorizing their presence, and from here it has become imperative for the United Nations to exercise its role in monitoring the work of these forces and paying them to provide security, sponsor service projects, and humanitarian aid.

الهوامش:

(١) الإبادة الجماعية هي التدمير المتعمد والمنهجي لمجموعة من الناس بسبب عرقهم أو جنسيتهم أو دينهم أو أصلهم. تمت صياغة هذا المصطلح في الأربعينيات من القرن العشرين بواسطة المحامي البولندي المولد رافئيل ليمكن. ينظر: اللجنة الدولية للصليب الأحمر ICRC ، اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها ، <https://www.icrc.org> ، زياد ربيع ، جرائم الإبادة الجماعية ، مجلة دراسات دولية ، العدد التاسع والخمسون. سنة ٢٠١٥ ، ص ٩٦ .

(٢) للمزيد ينظر : درر العراق ، القوانين والتشريعات العراقية ، قانون حماية المقابر الجماعية ، <http://wiki.dorar-aliraq.net>

(٣) السيد الخوئي ت (١٤٣١ هـ) ، المسائل المنتخبة ، ص ٤٩ (مسألة ١٢٣) .

(٤) السيد السيستاني ، المسائل المنتخبة ، ص ٦٢ (مسألة ١٢٣) .

(٥) حامد الخفاف ، النصوص الصادرة عن السيد السيستاني في المسألة العراقية ، دار المؤرخ العربي ، بيروت ٢٠١٥ ، ص ٢٧ . وثيقة رقم ١٠ .

(٦) حامد الخفاف ، النصوص الصادرة عن السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ص ٢٧ ، وثيقة رقم ١٠ .

(٧) ينظر : الأمم المتحدة حقوق الإنسان ، الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري ، <https://www.ohchr.org>

(٨) الانتهاكات المسندة إلى صدام حسين (٢٠٠٣ - ١٩٧٩) أو الجرائم التي اتهم بها نظام الرئيس صدام حسين هي انتهاكات لحقوق الإنسان تعرض لها الشعب العراقي أثناء فترة حكم صدام حسين. ولقد شملت القائمة أعمال قتل جماعي وتعذيب واغتيال تم تنفيذ أغلبها بدون محاكمات رسمية أو علنية.

وتمتد هذه الانتهاكات عبر فترة توليه الرئاسة التي بلغت أكثر من ٢٤ عاماً من عام ١٩٧٩م وحتى سقوط بغداد بيد قوات الغزو الأمريكي في يوم ٩ نيسان ٢٠٠٣م. حيث امتدت عواقبها إلى جميع أطراف الشعب العراقي ما بين شيعة وسنة وأكراد وأقليات أخرى . ينظر : انتهاكات مسندة إلى صدام حسين <https://ar.wikipedia.org>

(٩) حامد الخفاف ، النصوص الصادرة عن السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ص ٢٨ / وثيقة رقم ١١

(١٠) لقران الكريم ، سورة الإسراء ، الآية ٣٣ .

(١١) جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية هي دولة تقع في جنوب شرق آسيا. تضم النصف الشرقي من جزيرة تيمور وجزيرتي أتاورو وجاكو القربيتين وأوكوسي التي هي عبارة عن منطقة معزولة في القسم الشمالي الغربي من الجزيرة داخل تيمور الغربية الإندونيسية . تبلغ مساحة البلاد ١٥,٤١٠ كم^٢، على بعد نحو ٦٤٠ كلم (٤٠٠ ميل) إلى الشمال الغربي من مدينة داروين الأسترالية. للمزيد ينظر : تغريد معين ، تيمور الشرقية دراسة في الجغرافية السياسية ، العراق ٢٠١١ .

(١٢) حامد الخفاف ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ص ٤٠، وثيقة رقم ١٧ .

(١٣) بول بريمر : مواليد ١٩٤١ عينه الرئيس الأمريكي جورج بوش رئيساً للإدارة المدنية للإشراف على إعادة إعمار العراق في ٦ مايو ٢٠٠٣. www.marefa.org

(١٤) عام قضيته في العراق ، ترجمة عمر الأيوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ٢٠٠٦م ، ص ٣٠ .

(١٥) مجلس الحكم : مجلس الحكم في العراق هو ثاني هيئة إدارية تشكلت في العراق حسب التسلسل الزمني عقب الحرب الأمريكية البريطانية على العراق في آذار/مارس ٢٠٠٣م، والتي انتهت باحتلال بغداد في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣م، حيث كانت سلطة الائتلاف الموحدة برئاسة بول بريمر أول الهيئات التي تولت شؤون العراق بعد الاحتلال <https://www.marefa.org>

(١٦) شبكة (: CNN بالإنجليزية Cable News Network) : أو CNN هي شبكة تلفزيون سلكي، تأسست عام ١٩٨٠ . وهي إحدى أقسام منظومة تيرنر للبث والتي تملكها شركة تايم وارنر^[٣]. يشار إلى القناة بأنها أول من استحدث فكرة البث الأخباري المتواصل ٢٤ ساعة . سي أن أن <https://ar.wikipedia.org>

(١٧) كوفي عنان : كوفي أتا أنان كان دبلوماسياً غانيا شغل منصب الأمين العام السابع للأمم المتحدة من يناير ١٩٩٧ إلى ديسمبر ٢٠٠٦. حصل أنان والأمم المتحدة مجتمعين على جائزة نوبل للسلام عام ٢٠٠١. كان مؤسس ورئيس مؤسسة كوفي أنان وكذلك رئيس منظمة الشيوخ وهي منظمة دولية أسسها نيلسون مانديلا. <https://www.un.org>

(١٨) حامد الخفاف ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ص ٨٦ / وثيقة رقم ٤٥ .

(١٩) عام قضيته في العراق ، ص ٢٤٣

(٢٠) مجلة دير شبيغل الألمانية : دير شبيغل هي مجلة أسبوعية ألمانية مصورة تصدر من هامبورغ، إحدى أشهر المجلات الإخبارية الألمانية. يعني اسمها مترجماً للعربية "المرأة". يتم طبع ٨٤٠,٠٠٠ نسخة أسبوعياً لتكون بذلك أكثر مجلة توزع وتطبع في ألمانيا وأوروبا . <https://www.dw.com>

(٢١) حامد الخفاف ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ص ١٠٠ / وثيقة رقم ٥٣ .

(٢٢) حامد الخفاف ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ص ٩٥ / وثيقة رقم ٥١ .

(٢٣) حامد الخفاف ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ص ١٠١ / وثيقة رقم ٥٣ .

(٢٤) حامد الخفاف ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ص ١٠٥ / وثيقة ٥٥

(٢٥) حامد الخفاف ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ص ١٠٦ - ١٠٧ / وثيقة ٥٥

(٢٦) سيرجيو دي ميلو: سيرجيو فييرا دي ميلو هو برازيلي الجنسية عمل دبلوماسياً لدى الأمم المتحدة لمدة ٣٤ عاماً في دول عديدة كان آخرها العراق. حيث قتل في تفجير مبنى الأمم المتحدة في بغداد يوم ١٩ أغسطس ٢٠٠٣ بواسطة سيارة مفخخة وقتل معه ما لا يقل عن ٢٠ شخصاً بينهم عراقيون وأجانب وجاء هذا الحادث بعد أشهر قليلة من غزو العراق. مقتل سيرجيو دي ميلو، <https://news.un.org>

(٢٧) حامد الخفاف ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ص ٥٨ / وثيقة رقم ٢٨ .

(٢٨) صحيفة اساهي اليابانية : صحيفة أساهي أو (بالـيابانية 朝日新聞) أساهي شينبون) هي أحد أشهر خمسة صحف في اليابان . يبلغ عدد النسخ المتداولة منها حوالي ١١,٣٩ مليون نسخة يومياً ما يجعلها ثاني أكثر الصحف انتشاراً في العالم بعد جريدة يوميوري ، صحيفة اساهي <https://ar.wikipedia.org> , <https://www.asahi.com/ajw>

(٢٩) حامد الخفاف ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ص ٤٥ -

(٣٠) صحيفة نوفيل اوبزرفاتور الفرنسية : مؤسس هذه الصحيفة الاسبوعية هو جان دانيال ،
<https://ledesk.ma/arabia>

(٣١) حامد الخفاف ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ص ٦٥ /
 وثيقة رقم ٣٣

(٣٢) حامد الخفاف ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ص ٦٥ /
 وثيقة رقم ٣٣

(٣٣) حامد الخفاف ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ص ٦٥ /
 وثيقة رقم ٣٣

(٣٤) مجلة بولندا الأسبوعية : لم نعر على ترجمتها .

(٣٥) حامد الخفاف ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ص ٧١ /
 وثيقة رقم ٣٦

(٣٦) صحيفة واشنطن بوست : واشنطن بوست صحيفة يومية أمريكية أسست في ٦ ديسمبر ١٨٧٧ ،
 تصدر في العاصمة الأمريكية واشنطن وأكثر الصحف انتشاراً في الولايات المتحدة الأمريكية، تركز
 بصفة خاصة على السياسة المحلية، وتطبع في كل من واشنطن العاصمة بمقاطعة كولومبيا، وولايتي
 ماريلاند، وفرجينيا/ <https://www.washingtonpost.com> ,

(٣٧) حامد الخفاف ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ص ٨٩ /
 وثيقة رقم ٤١ .

(٣٨) الأخضر الإبراهيمي: ، سياسي ودبلوماسي جزائري. كان الإبراهيمي وزيراً للخارجية بين عامي
 ١٩٩١-١٩٩٣ ، كما كان مبعوثاً للأمم المتحدة في أفغانستان والعراق ومؤخراً، عين الإبراهيمي مبعوثاً
 مشتركاً للجامعة العربية والأمم المتحدة إلى سوريا عام ٢٠١٢ ، لأخضر الإبراهيمي
<https://ar.wikipedia.org>

(٣٩) حامد الخفاف ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ص ١١١ -
 ١١٣ / وثيقة رقم ٥٨

(٤٠) حامد الخفاف النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ص ١٢١ /
 وثيقة رقم ٦٤ .

(٤١) القرار الدولي (١٥٤٦) : ٢٠٠٤ : ١٥٤٦ القرار الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٤٩٨٧
 المعقودة في ٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ إن مجلس الأمن إذ يرحب ببدء مرحلة جديدة على طريق انتقال
 العراق إلى حكومة منتخبة انتخاباً ديمقراطياً، وإذ يتطلع تحقيقاً لهذه الغاية إلى إنهاء الاحتلال وتولي

حكومة عراقية مؤقتة مستقلة وتامة السيادة لكامل المسؤولية والسلطة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤،
ينظر: الامم المتحدة، مجلس الامن: <http://www.iamb.info>

(٤٢) حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، ص ١٢٣ / وثيقة ٦٥.

(٤٣) القرار الدولي (١٤٤١) وقرر مجلس الأمن من خلال اعتماد ذلك القرار بالإجماع إنشاء نظام معزز للتفتيش بهدف الوصول بعملية نزع السلاح إلى نتيجة كاملة ويمكن التحقق منها. وكان الهدف المعلن، بعبارة القرار (١٤٤١) ٢٠٠٢، منح العراق... فرصة أخيرة للامتثال لالتزاماته المتعلقة بترع السلاح بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. الامم المتحدة مجلس الأمن السنة الثامنة والخمسون الجلسة ٤٧٠٩ الثلاثاء، ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠ نيويورك <https://undocs.org>

(٤٤) عام قضيته في العراق، ص ٥٣.

مصادر البحث

١- القرآن الكريم

٢- اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، <https://www.icrc.org>.

٣- الأمم المتحدة، مجلس الأمن: <http://www.iamb.info>

٤- الأمم المتحدة مجلس الأمن السنة الثامنة والخمسون الجلسة ٤٧٠٩ الثلاثاء، ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠ نيويورك <https://undocs.org>

٥- الأمم المتحدة حقوق الإنسان، الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، <https://www.ohchr.org>

٦- انتهاكات مسندة إلى صدام حسين <https://ar.wikipedia.org>

٧- بول بريمر. <https://www.marefa.org>

٩- بول بريمر، عام قضيته في العراق، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت ٢٠٠٦ م.

١٠- تغريد معين، تيمور الشرقية دراسة في الجغرافية السياسية، العراق ٢٠١١.

١١- حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، دار المؤرخ العربي، بيروت ٢٠١٥.

- ١٢- السيد الخوئي ، ابو القاسم الموسوي ت (١٤٣١ هـ) ، المسائل المنتخبة .
- ١٣- درر العراق ، القوانين والتشريعات العراقية ، قانون حماية المقابر الجماعية ،
<http://wiki.dorar-aliraq.net>
- ١٤- زياد ربيع ، جرائم الابادة الجماعية ، مجلة دراسات دولية ، العدد التاسع والخمسون . سنة ٢٠١٥ .
- ١٥- السيد السيستاني، علي الحسيني (معاصر) المسائل المنتخبة .
- ١٦- شبكة CNN سي أن أن <https://ar.wikipedia.org>
- ١٧- صحيفة اساهي ، <https://ar.wikipedia.org> ،
<https://www.asahi.com/ajw>
- ١٨- صحيفة واشنطن بوست/ <https://www.washingtonpost.com/> ،
- ١٩- كوفي عنان . <https://www.un.org>
- ٢٠- لاخلضر الإبراهيمي <https://ar.wikipedia.org>
- ٢١- مجلس الحكم : <https://www.marefa.org>
- ٢٢- مجلة دير شبيغل الألمانية. <https://www.dw.com>
- ٢٣- مقتل سيرجيو دي ميلو، <https://news.un.org>

دور المرجعية في تعزيز الوحدة الوطنية السيد السيستاني أنموذجاً

أ.م.د. باسل محسن مهنا
الباحث أمير كاظم فاسم الخرسان
جامعة الكوفة / كلية العلوم السياسية

المقدمة:

ان المجتمع العراقي كشعب مسلم وصاحب حضارة تاريخية تطورت فيه طرق إدارة الأمة الإسلامية على أسس ثابتة من العقيدة على مختلف الأصعدة ولكن ما حدث بعد ٢٠٠٣ جعل الشعب العراقي ينتبه بكل طوائفه للدور الكبير الذي قامت به المرجعية الدينية في مقاومة الاحتلال بالطرق السلمية مبتعدة كل البعد عن العنف أو استخدام لغة القوة مستهضة للروح الوطنية هادفة لتحقيق الوحدة.

إن الوحدة الوطنية تعني : تحقيق التفاعل والتلاحم والتعاقد بين جميع أفراد الشعب بغض النظر عن انتماءاتهم الإيديولوجية أو الثقافية أو الدينية أو المذهبية أو الاثنية أو اللغوية أو الإقليمية أو الطبقية أو العشائرية بما يسهم في تحقيق الأهداف التالية : ١٠ احترام وحدة البلاد ولغتها الرسمية . ٢٠ تحقيق الحرية والعدالة والمساواة لجميع فئات الشعب إمام القانون . ٣٠ تحقيق التفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين الشعب والنظام السياسي بما يحقق الرفاهية الاقتصادية للفرد والمجتمع .

ان مقام المرجعية متأصل في نفوس أبناء الشعب العراقي فهو صاحب تاريخ طويل ومليء بالتجارب فقد بدأت حركة المرجعية كنائب عن الإمام محمد ابن الحسن المهدي بوفاة السفير الرابع محمد ابن علي السمرى ٣٢٩ هجرية، واذا فتشنا عن مرتكزات قوة المرجعية تبرز لنا ثلاث اسباب مهمة تفسر ذلك ، اولها موقعها الديني فهي مكلفة من قبل الإمام المعصوم المفترض الطاعة وهذا التكليف لا يكون بذكر اسم شخص معين وإنما بتوافر شروط تؤهل صاحبها للقيام بهذا الدور الكبير فالمرجع بداية هو طالب علم يدرس مختلف العلوم ويفرض نفسه عن طريق نشاطه العلمي واتزانه التام حتى يجمع العلماء على اعلميته واستحقاقه لتولي مقام المرجعية بعد وفاة المرجع السابق.

اما المرتكز الثاني فهي التجارب التي مربها هذا الموقع وكما أشرنا سابقا إلى أن المرجعية بدأت بوفاة السفير الرابع محمد ابن علي السمرى ٣٢٩ هجرية وإلى اليوم واجه العلماء حقبة تاريخية ومشاكل سياسية وفكرية وهذه التجارب تناقلها الخلف عن السلف فهذا الموقع يحتزن من التجارب قرابة ١٢٠٠ سنة ويضاف لها تجربة الأئمة عليهم السلام المدعومة بالعصمة في المواجهة ويضاف لها تجربة النبي صلى الله عليه واله وسلم المدعومة بالوحي ، وبالتالي المراجع عندما واجهوا الاحتلال كانت لديهم خبرات سابقة وهكذا حينما تحركوا لدعم حقوق الشعب العراقي بعد ٢٠٠٣م.

والمرتكز الثالث هو عمق الشعب العراقي تاريخيا وحضاريا، فأحيانا تكون للمرجعية قاعدة شعبية ضعيفة ليس لها عمق تاريخي ومرة أخرى تكون قاعدتها والمنطقة التي تنطلق منها صاحبة أعظم إنجاز حضاري على مر التاريخ، فالعراق لم يظهر كدولة مكتشفة حديثا فهو دولة ضاربة في القدم قامت على ترابها الكثير من الحضارات التي حكم بعضها العالم . بات للجوء إلى السيد السيستاني في أوقات الشدة أمرا شائعا خلال فترة ما بعد عام ٢٠٠٣م، انطلاقا من أن كلامه سيحضى بطاعة معظم الشيعة العراقيين، وقد حرص السيد السيستاني على عدم استنفاد رصيده في السياسات الهامشية وحرص تدخله على المواقف الأكثر خطورة، فهو الوسيط بين الدولة والمجتمع، ورغم عدم وجود أي سلطة تنفيذية بيد المرجع الأعلى إلا انه صاحب التأثير الكبير على الرأي العام العراقي إضافة إلى أن البنية الاقتصادية للمؤسسة الدينية في النجف القائمة على الاكتفاء الذاتي من أموال الزكاة وغيرها ساهم في جعل القرار الصادر عنها قرارا مستقلا محايدا غير متطرف ولا تابع مما اكسبها تأييد الملايين من الشعب.

أثبتت المرجعية على مر التاريخ حرصها الشديد على رفع معاناة الشعب وتخليص المظلومين من سلب حقوقهم انطلاقا من مبدأ المساواة بين أبناء الوطن بكل أطيافه وانصاف الأقليات فكانت المرجعية صاحبة الدور الابوي في حل المشاكل وتخليص البلد من الأزمات التي جاء بها الاحتلال الأمريكي في عام ٢٠٠٣م.

الدراسات السابقة

لقد حظي مقام المرجعية الدينية باهتمام كبير من قبل كثير من الكتاب والباحثين، فصدرت عدة كتب وبحوث تناولت مختلف الجوانب السياسية والدينية والوطنية والإنسانية، وفي هذا الصدد تذكر عدد منها:

اولا: حسين علي الجوادى، السيد علي السيستاني رجل المواقف الوطنية والإنسانية، دار الكفيل للطباعة والنشر ط١، ٢٠١٨

تناول البحث إطلالة تحليلية على مواقف المرجعية الدينية ابتداء من خطة حماية العراق من برائم الظلام واس الفساد والظلم في الأرض (داعش) إذ تم تحليل الخطبتين اللتين اهتمتا بموضوع الدفاع الكفائي وأيضاح صورة الخطاب الوطني العميق من خلال دلالة المفردات وصياغة الخطاب.

ثانيا: محسن وهيب عبد، المرجعية الدينية وأزمات العراق، دار الوارث للطباعة والنشر ط١ ٢٠١٥م. تناول هذا الكتاب أسس النظام المرجعي في الاسلام، مستندا على القرآن الكريم والسنة المعصومة، بعد ذلك يقدم نماذج تاريخية من المواقف التي انتجها مقام المرجعية، ثم يرتقي ليكون عنوان فصوله الأخيرة (المرجعية والمشكلات الاجتماعية)

ثالثا: راجي نصير، المرجعية الدينية في النجف الاشرف وأثرها على الرأي العام في العراق بعد ٢٠٠٢م، رسالة ماجستير منشورة، الناشر مركز العميد للبحوث والدراسات، قسم الرسائل والاطاريح الجامعية، أجازت عام ٢٠١٦م وتم نشرها من قبل المركز عام ٢٠١٨م ببداء الباحث رسالته بتفكيك المعلومات عن طريق دراسة الجزء وصولا إلى الكل، فيأخذ بداية نشأة الحوزة العلمية وتطورها عبر التاريخ ويلقي الضوء على أدوارها الفاعلة والمؤثرة، ومن ثم يدرس وسائل تأثير المرجعية في الرأي العام ويقسمها إلى مباشرة التأثير وغير مباشرة، مستعينا بعدد من الإحصائيات والمخططات البيانية والجداول، ثم بعدها يكون عنوانه المرجعية الدينية وبناء الدولة بعد عام ٢٠٠٣م) يطرح خلالها كم كبيرا من الاستبيانات على شكل أسئلة يبين فيها أهمية دور المرجعية الدينية في تأثيرها على الرأي العام في العراق.

المبحث الأول / المواقف الوطنية والإنسانية للمرجعية الدينية

المبحث الثاني / دور المرجعية في حفظ السلم والأمن الاجتماعي

المبحث الأول / المواقف الوطنية والإنسانية للمرجعية الدينية

كان تدخل المرجعية الدينية بعد السقوط مباشرة بعنوان الحفاظ على الممتلكات العامة و
 تحريم اخذ اي شيء منها ووجوب الحفاظ عليها بما نصه
 (لا بد من الحفاظ عليها ويرجح أن يكون ذلك بجمعها في مكان واحد بأشراف لجنة مختارة
 من أهالي المنطقة لكي يتسنا تسليمها إلى الجهات ذات الصلاحية لاحقاً).^(١)

وكان سلب ونهب المتحف الوطني في بغداد الذي يضم كنوزاً نفيسة لا تقدر بثمن من بين
 أهم الأحداث الصادمة لعمليات السلب والنهب.

وبعد غزو العراق وسقوط نظام صدام حسين في عام ٢٠٠٣ م توجهت انصار الجميع
 صوب المرجعية الدينية في النجف ، مطالبين بتدخلها لتخليص العراق من الفوضى
 والدمار والحرب الأهلية، ومواجهة الاحتلال الأمريكي، لقد وجدت المرجعية في النجف
 نفسها امام موقف صعب وحساس بين سقوط نظام دكتاتوري قمع الشعب سنوات طويلة
 ، وبين أن يتم إسقاطه على يد قوة محتلة.^(٢)

وقد أوضح سماحة السيد السيستاني ذلك بوضوح في جواب له لتلفزيون BBC بي بي
 سي البريطاني حيث قال " بالفعل فوجئت المرجعية الدينية أن عليها مسؤولية كبيرة في
 العمل للحد من الآثار المدمرة لأنهيائ مؤسسات الدولة العراقية وانعدام الأمن
 والاستقرار وتفاقم الجرائم ونهب الممتلكات العامة وغير ذلك "^(٣)

وفي جواب آخر للتلفزيون نفسه يفسر السيد فيه أسباب الحذر وميل المرجعية للمقاومة
 السياسية للاحتلال حيث قال " كان الشعب العراقي يعيش في ضل نظام مستبد تسبب في
 كوارث معروفة للعراق والمنطقة برمتها " ولم يكن هناك أي أفق واضح للتخلص منه عبر
 الطرائق السلمية، ولكن بالرغم من ذلك فإن المرجعية الدينية لم تكن مع تغيير النظام عن
 طريق الغزو والاحتلال بما استتبع ذلك من ماس كثيرة لم يتخلص البلد منها حتى هذا
 اليوم.

وبحسب ماسبق اتخذت المرجعية من اليوم الأول قرار بعدم إستقبال اي من مسؤولي سلطة الاحتلال تعبيراً عن عدم الإقرار بمشروعية الاحتلال ، وفي الوقت نفسه قررت التعامل مع المسؤولين العراقيين الجدد على اساس تأمين المصالح العليا للشعب العراقي قدر الامكان ووفق ما تسمح به الظروف والأوضاع المستجدة^(٤)

وأخذ السيد السيستاني بزمام المبادرة وبدأ فعلاً بتوجيه الرأي العام في العراق عبر سلسلة دقيقة من الفتاوى الشرعية والاراء الحكيمة من اجل مساعدة الشعب العراقي على الخروج من صدمة الانتقال من الديكتاتورية والاضطهاد إلى فسحة الحرية في ضل الاحتلال الأمريكي للبلاد،^(٥)

ومن أبرز ما أفتى به السيد علي السيستاني هو حرمة الاعتداء على الأموال العامة والمؤسسات الحكومية^(٦)

كما ورد في أول كتاب النصوص الصادرة ما نصه (في هذه الأيام العصيبة ومع عدم تواجد الموظفين والمسؤولين في عدد من دوائر الدولة يقوم بعض الناس بالاستحواذ على الممتلكات العامة كمحتويات المدارس والبلديات وأدوية المذاخر والمستشفيات، ونحو ذلك فما هو حكم ذلك في الشرع الشريف؟

الجواب :- (لا يجوز اخذ شيء منها، ويحرم التعامل به، ومن فعل ذلك كان ضامناً). مع إصدار المرجعية بيان بكيفية التعامل مع الأسلحة المنهوبة التي ملأت الأسواق وبأ بخس الأثمان فقد أوضحت ما نصه (الأسلحة المنهوبة من مراكز الجيش ونحوها، تبقى ملكاً للدولة، ولا يجوز التعامل بها، بل لابد من جمعها وحفظها، بأشراف لجنة من أهالي المنطقة، لتسلم إلى الجهات ذات الصلاحية لاحقاً، وليس لغير الجهات المسؤولة عن الأمن حمل السلاح وإطلاق العيارات النارية من دون ضرورة تقتضيه .)^(٧)

ثم أصدر سماحته فتوى تقول بحرمة الاقتصاص من البعثيين واعضاء النظام السابق وترك هذا الأمر حتى يتم تشكيل محاكم قانونية تبت في مثل هكذا امور والتحقيق بشأن كل من ثبتت عليه جريمة التورط بدماء العراقيين.^(٨)

وحرّم السيد السيستاني الاحتفاظ بالأضابير الأمنية التي حصل عليها بعض الناس بعد سقوط النظام السابق، وأمر بتسليمها فوراً إلى المحاكم المختصة. وحول استيلاء بعضهم على هذه الوثائق أجاب.... (لا يجوز لهم ذلك ويلزمهم تسليمها إلى جهة حكومية ذات صلاحية يوثق ب مراعاتها للضوابط الشرعية والقانونية في التعامل معها)^(٩) المصدر السابق ص ١٠٤

ولولا هذه الفتاوى لجرت عمليات انتقام واسعة من رجالات النظام السابق بسبب الجرائم التي ارتكبت بحق العراقيين خلال سنوات حكم البعث، وافقت سماحته بحرمه الاستيلاء على الأسلحة المنهوبة من مراكز الجيش ونحوها تبقى ملكاً للدولة ولا يجوز التعامل بها، بل لابد من جمعها وحفظها بأشراف لجنة من أهالي المنطقة لتسلم إلى الجهة ذات الصلاحية لاحقاً، وليس لغير المسؤول عن الأمن حمل السلاح وإطلاق العبارات النارية من دون ضرورة)^(١٠)

وقد شكلت بالفعل لجان في الكثير من المناطق لجمع الممتلكات العامة التي نهبت من دوائر الدولة ومعسكرات الجيش وضبط الأوضاع الأمنية في وقت اختفت فيه الدولة.^(١١) لقد وقفت المرجعية الدينية موقف المشخص المعلن لكل الأزمات التي مر بها الشعب العراقي في ضل الاحتلال المباشر، وبحسب ما ورد في كتاب الأستاذ حامد الخفاف (النصوص الصادرة) عن سماحة السيد السيستاني يبين نسبة اهتمام المرجعية بالأمور المهمة ، حيث أن نسبة ٣٩٪ من النصوص اهتمت بدعم الجيش والقوات الأمنية وتدريبها وتزويدها بالسلاح والعناصر الكفوءة لضبط الأوضاع الأمنية وحث المواطنين على دعم القوات الأمنية، وانتقدت ٢٢٪ منها الانفلات الأمني منذ سقوط النظام واستهداف أرواح المواطنين، في حين حرمت ١٧٪ منها الاستيلاء على الأسلحة من معسكرات الجيش وبيعها وشراءها وضرورة حصر السلاح بيد الدولة ، ورفضت " ٨،٥٪ " منها أي علاقة لرجال الدين في الملف الأمني، ومثلها حرمت الاستيلاء على الملفات الأمنية أو كشفها أمام الملاء بما فيها تلك المتعلقة برجال النظام السابق موصياً بتسليمها للجهات المختصة ،

جدول رقم (١) القضايا الأمنية في خطاب المرجعية ٢٠٠٣ م اعداد راجي نصير

ت	الموضوع	عدد المرات	النسبة المئوية	المرتبة
١	دعم الجيش والاجهزة الأمنية	١٤	٣٩%	١
٢	الانفلات الامني	٨	٢٢%	٢
٣	حرمة سرقة وبيع الاسلحة	٦	١٧%	٣
٤	رجال الدين والامن	٣	٨,٥%	٤
٥	ملفات الامن	٣	٨,٥%	٤
٦	المليشيات	٢	٥%	٥

وكان سلب ونهب المتحف الوطني في بغداد الذي يضم كنوزا نفيسة لا تقدر بثمن من بين أهم الأحداث الصادمة لعمليات السلب والنهب.

أبدى مكتب المرجع الديني الأعلى علي السيستاني عدم جواز التداول بالاثار الاسلامية وغير الاسلامية المهربة من العراق استخرجا واقتناء وشراء، مشددا على ضرورة اعادة المقتنيات التي تم اقتناؤها بطرق بيع وشراء وتبين أنها مسروقة من المتحف الوطني العراقي.

وجاء في نص الأسئلة التي قدمت الى مكتب الاستفتاءات الشرعية التابع لمكتب السيستاني والأجوبة الصادرة منه بخصوص الحكم الشرعي لشراء واقتناء اثار العراق المهربة والحفر في مواقع الاثار: (١٢)

السؤال: لقد نهبت – كما تعلمون – كمية كبيرة من مقتنيات المتحف العراقي في بغداد بعد سقوط النظام السابق، وقد هرب قسم منها إلى خارج العراق:
أ.. فهل يجوز لمن يقع شيء منها في يده ان يحتفظ به لنفسه او يمنحه لغيره ؟

ب.. وما حكم شراء ما يعرض منها للبيع في الداخل او في الخارج ؟
 ج.. وإذا لم يجوز شراء ما يعرض منها للبيع فهل يجوز دفع المال لغرض استئقازها ؟
 الجواب: أ- لا يجوز بل لابد من اعادته إلى المتحف العراقي.
 أ. لا يصح شراءه أي لا يصح ملكاً لـ (المشتري) فلو تسلّمه وجب عليه ارجاعه إلى المتحف المذكور.

ج.. يجوز ولكن لابد من إعادة ما يستند منها إلى المتحف كما تقدم .
 وتعرضت اثار العراق للنهب والبيع في خارج البلاد على نطاق واسع عقب سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣ واحتلال القوات الامريكية لها والتي عملت على تسهيل عمليات تهريب الارشيف اليهودي الى اسرائيل.

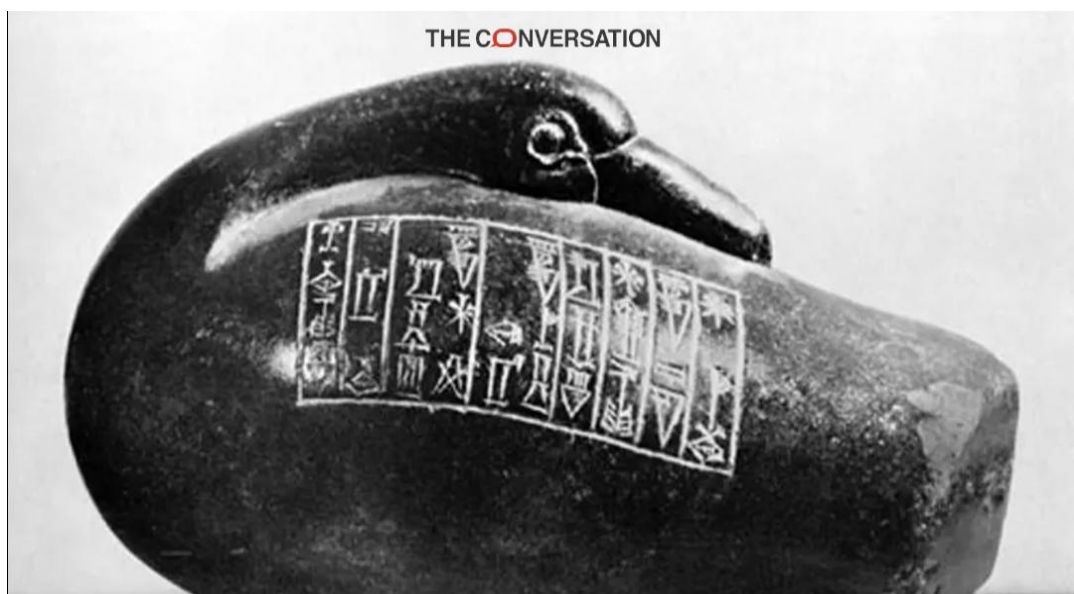
بينما استطاع الموظفون الذين أظهروا شجاعة هائلة وبصيرة فنة من نقل وتخزين ٨٣٦٦ قطعة أثرية نادرة بأمان قبل نهبها ، جرى الاستيلاء على حوالي ١٥٠٠٠ قطعة خلال الـ ٣٦ ساعة. ورغم استعادة ٧٠٠٠ قطعة، لا يزال هناك ما يزيد على ٨٠٠٠ قطعة مفقودة، من بينها قطع أثرية تعود لآلاف السنين من بعض أقدم المواقع في الشرق الأوسط.

وتعتبر عملية النهب واحدة من أسوأ أعمال التخريب الثقافي في العصور الحديثة، إلا أن المزيد من تاريخ العراق الثقافي الثري تعرض للتدمير والإتلاف والسرقة خلال السنوات التالية. ففي الواقع، تتزايد التجارة غير المشروعة في الآثار المنهوبة.

ومن بين قطع المتحف التي لا تزال مفقودة حجر أسود على شكل بطة صنع حوالي عام ٢٠٧٠ قبل الميلاد وجرى استخراجها من مدينة أور القديمة. وهناك قطعة أخرى عبارة عن وعاء مُخدد من الذهب واللازورد من مقبرة ملكية في المدينة نفسها.

وتضررت مجموعة المتحف الوطني العراقي التي تتضمن أختاماً أسطوانة قديمة (تُستخدم لطبع الصور عادة على الصلصال) بشدة على نحو خاص، نظراً لسهولة إخفائها ونقلها بالإضافة إلى وجود سوق جاهزة لها في الخارج. ومن بين القطع المسروقة، جرى استعادة ما يزيد قليلاً على النصف فقط. وأعيد افتتاح المتحف في عام ٢٠١٤، ويبدو إلى حد ما مجرد طيف لما كان عليه في السابق.

كان من السهل واليسير التعرف على بعض القطع الأثرية الثمينة التي سرقت من المتحف بحيث لم يكن من الممكن أن تظهر علانية في السوق، مما يوحي بأنها أخذت لمشتريين مترقبين بالفعل. وعلى النقيض من ذلك، كانت هناك أعمال نهب انتهازية قام بها المحليون، ففي بعض المعارض سرقت النسخ بينما جرى تجاهل القطع الأصلية.



صحيفة كونفرزیشن

صورة نشرتها صحيفة "كونفرزیشن" الأسترالية لحجر صنع عام ٢٠٧٠ قبل الميلاد مفقود من المتحف الوطني العراقي^(١٣)

وقاد الغضب العالمي إزاء أعمال النهب بالفعل إلى إجراءات فورية. وكان من أنجح البرامج العفو الذي منحته السلطات والذي أدى إلى إعادة ٢٠٠٠ قطعة تقريبا بحلول يناير/كانون الثاني عام ٢٠٠٤، بالإضافة إلى ألف قطعة أخرى حصل عليها المحققون العراقيون والأميريكيون.

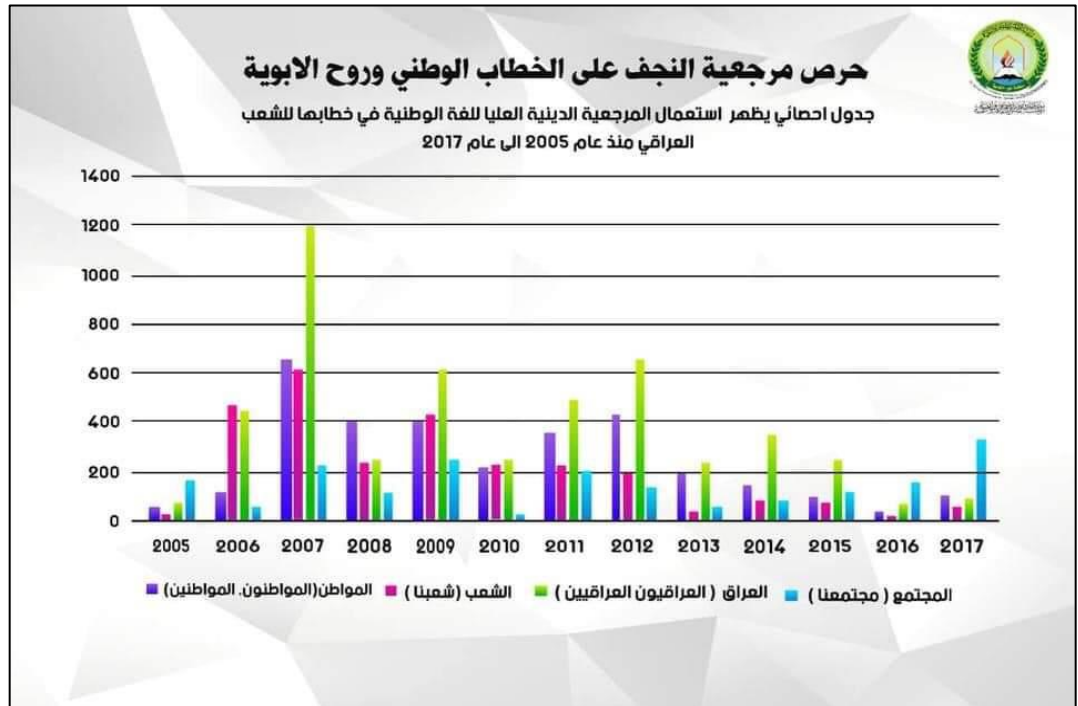
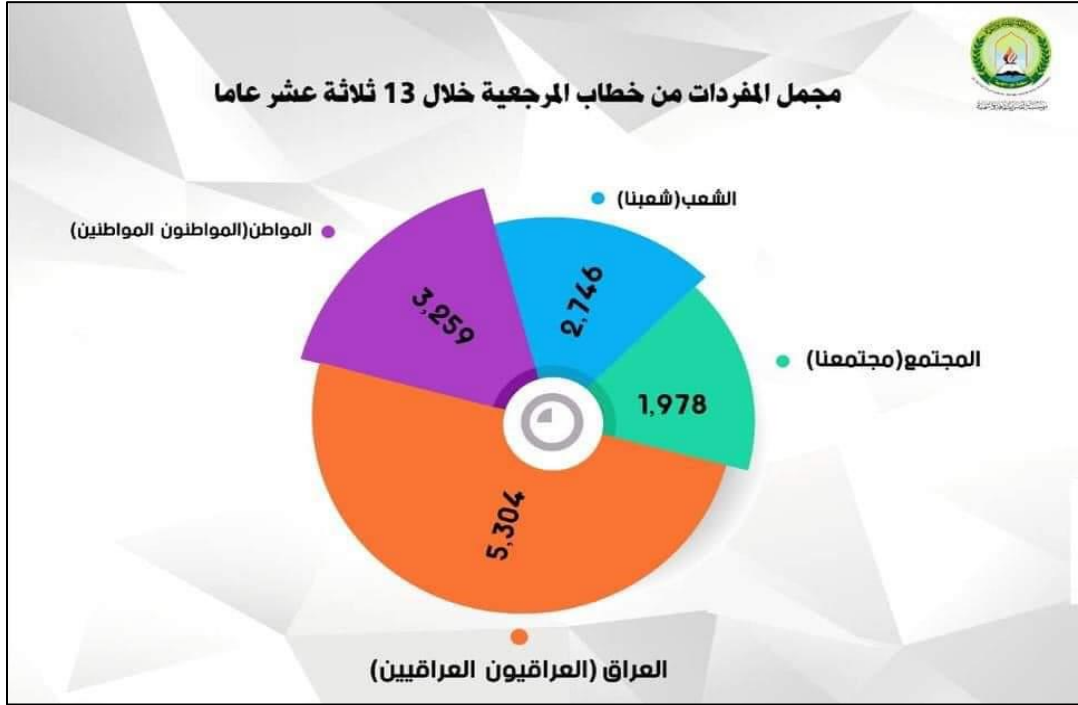
وكانت عمليات الإعادة الأولية محلية إلى حد كبير. ومن بين النجاحات الأولى استعادة سيدة الوركاء الشهيرة، التي تعود إلى حوالي ٣١٠٠ قبل الميلاد، واستعادها المحققون من مزرعة قريبة بعد ورود بلاغ بذلك ❖ قصة نهب آلاف الآثار العراقية - الجزيرة - انترنت كوكل

جدول احصائي يظهر استعمال المرجعية الدينية للغة الوطنية والانسانية في خطابها للشعب العراقي

السنة	المواطن(المواطنون، المواطنين)	الشعب(شعبنا)	العراق (العراقيون ، العراقيين)	المجتمع(مجتمعنا)
خطب الجمعة 2005	61	30	76	170
خطب الجمعة 2006	120	471	455	65
خطب الجمعة 2007	649	616	1200	231
خطب الجمعة 2008	414	244	525	121
خطب الجمعة 2009	402	434	616	245
خطب الجمعة 2010	221	235	255	28
خطب الجمعة 2011	360	215	498	213
خطب الجمعة 2012	432	201	656	145
خطب الجمعة 2013	200	51	250	60
خطب الجمعة 2014	149	90	353	90
خطب الجمعة 2015	101	75	250	120
خطب الجمعة 2016	43	24	76	160
خطب الجمعة 2017	107	60	94	330

حسن الجوادى، المنهج الإنساني في خطاب المرجعية مقالة منشورة على صفحة الفيس بوك الخاصة ب الأستاذ حسن الجوادى ربما تعجب بعض الناس من زيارة الحبر الاعظم لسماحة السيد السيستاني الى بيته والجلوس معه لأكثر من أربعين دقيقة بحديث مستفيض عن أحوال الشرق الاوسط وأوضاع البلاد والمجتمع العراقي وتذكر الولايات التي مربها؟ الحق أن خطاب المرجعية لأكثر من ١٧ عاما بالخطاب الانساني والوطني وبناء المواطنة الصالحة والرؤية المعاصرة الدقيقة لبناء الفكر الاجتماعي وباقل مراجعة نلاحظ أن خطابات السيد المرجع تحمل الطابع الانساني المؤثر ولذا وصلت صياغة هذا الخطاب الى العالم اجمع بصورة وباخرى. نلاحظ في الصور استعمال المرجعية للخطاب الحكيم المبني

على النهج الإنساني والوطني حيث استعملت مفردات (العراق ، الشعب ، المواطن ، المجتمع). حرص مرجعية النجف على الخطاب الوطني وروح الابوية^(١٤)



المبحث الثاني / دور المرجعية في حفظ السلم والأمن الاجتماعي صدرت عدة توجيهات وبيانات بخصوص الفتنة الطائفية التي اجتاحت العراق بعد سقوط النظام السابق، وكانت تلك الأحداث تمثل خطورة لا يستهان بها، إذ لم يمر البلد بمثل تلك الأحداث فيما سبق، فهددت كيانه وضربت عمق الصلة الاجتماعية بين أبناء الشعب وفتحت الباب أمام الأعداء لبث سمومهم ومخططاتهم فوق ضحيتها عدد من الناس، فراحوا يستمعون لها أشد مما يستمعون للحكمة والموعظة الحسنة، فأغلقوا عقولهم وسكنوا إلى وساوسهم وراحوا ينفذون تلك المخططات دون بصيرة وهدى، إلا أنها اصطدمت بوعي المرجعية الدينية، وتنبهها لخطرهم، وقد وافقها جمع لا يستهان به من أبناء الشعب بشتى اصنافه وانتماءاته.

وقد سارت المرجعية مع الأحداث بكل تفاصيلها، وكانت متيقضة للغاية، ومع ذلك الحرص الشديد وتلك المسؤولية العالية وقعت أحداث جسام أودت بالكثير من أبناء الشعب العراقي من كل الأطراف.

ان المرجعية الدينية لا تتوقف عن دعم وتمثيل النهج السلمي والتشقيف على ترك التعصب والتعنصر المؤدي إلى الاحتراب الطائفي وهي ما تزال تمدنا بكلمات وبيانات ومواقف خالدة في مضمونها الإنساني والوطني، ونعرض مجموعة من البيانات التي صدرت في أوقات مختلفة من تاريخ العراق.

بيان مكتب سماحة السيد (دام ظله) حول التعرض الكنائس المسيحية في بغداد والموصل ٢٠٠٤/٨/٢ م:

(في مسلسل الأعمال الإجرامية التي يشهدها العراق العزيز وتستهدف وحدته واستقراره واستقلاله، تعرض عدد من الكنائس المسيحية في بغداد والموصل إلى اعتداءات أثمة أسفرت عن سقوط عشرات الضحايا الأبرياء بين قتيل وجريح) وهذا النص فيه دفاع واضح عن مقدسات المسيحيين والتي تعتبر خارج دائرة الإطار المذهبي، والنظر إليها بسمتين الأولى: الإنسانية

الثانية : الوطنية ، والعامل الأبرز هو مبدأ التعايش السلمي .
واعتبر النص أن تهديم الكنائس هي سلسلة إجرام نالت العراق وشعبه . تتمتع ببيان
المرجعية.....

(اننا إذ نشجب وندين هذه الجرائم الفظيعة ونرى ضرورة تضافر الجهود وتعاون الجميع
_ حكومة وشعبا _ في سبيل وضع حد للاعتداء على العراقيين وقطع دابر المعتدين ونؤكد
على وجوب احترام حقوق المواطنين المسيحيين وغيرهم من الأقليات الدينية ومنها حقهم
في العيش في وطنهم العراق في أمن وسلام ونسأل الله العلي القدير أن يجنب العراقيين
جميعا كل سوء وكروه) .^(١٥)

بسم الله الرحمن الرحيم

في مسلسل الاعمال الاجرامية التي يسهدها العراق العزيز وتستهدف
وحدة واستقراره واستقلاله تعرض عدد من الكنائس المسيحية في بغداد
والموصل الى اعتداءات آتمة أسفرت عن سقوط عشرات الضحايا الابرياء
بين قتل وجرح كما قصرت من جرائها الكثير من الممتلكات العامة والخاصة .
وانما إذ نشجب وندين هذه الجرائم الفظيعة ونرى ضرورة تضافر الجهود
وتعاون الجميع - حكومة وشعبا - في سبيل وضع حد للاعتداء على العراقيين
وقطع دابر المعتدين نؤكد على وجوب احترام حقوق المواطنين المسيحيين
وغيرهم من الأقليات الدينية ومنح حقهم في العيش في وطنهم العراق في
أمن وسلام .

نسأل الله العلي القدير أن يجنب العراقيين جميعا كل سوء ومكره ويقيم
على هذا البلد العزيز بالامن والاستقرار انه سميع مجيب .



١٥ / ٨ / ٢٠٠٦

ان الأحداث التالية للغزو الأمريكي واحتلال العراق قد كشفت زيف المشروع واصبح واضحاً أن هناك جملة من الاهداف الخفية غير المعلنة تحاول تحقيقها وهي تختلف تماماً عن تلك المعلنة ، وأن الدوافع الحقيقية لهذا الاحتلال هي دوافع استراتيجية للولايات المتحدة ولا تخدم بأي حال من الأحوال العراق والمنطقة وإنما تهدف إلى تحقيق مصالحها ومصالح حلفائها. (١٦)

ومع معارضة المرجعية للاحتلال وتأييد غالبية الشعب لها ، أدخلت حكومة بريمر البلد في دوامة الطائفية لتحرق نار العصبية كل أبناء الوطن الواحد وتشغلهم عن التفكير في بناء دولة حديثة.

وحين بدأت فتنة الإرهاب والتكفير الطائفي في العراق ، وأعلن ابو مصعب الزرقاوي حربه على شيعة العراق ، واستهدفه لشخصياتهم ومناسباتهم الدينية ، حيث توالى الاغتيالات والتفجيرات ، كالتفجير الذي استهدف السيد محمد باقر الحكيم في ١ رجب ١٤٢٤ هجرية الموافق ٢٩ اب ٢٠٠٣ م ، عند خروجه من ضريح الإمام علي ابن أبي طالب عليه السلام بعد أداء صلاة الجمعة ، وتفجيرات العاشر من محرم في مدينة كربلاء سنة ١٤٢٥ هجرية الموافق ٢ آذار ٢٠٠٤ م ، التي استهدفت مواكب المعزين والزائرين ، وما تلاها من تفجيرات في الكاظمية و مسجد برatha التاريخي في بغداد وتفجيرات الحلة والعمارة ومحافظات أخرى.

كان السيد السيستاني يرفض توجيه الاتهام إلى أي جهة مذهبية ، ويؤكد الوعي والحذر من الفئات المعادية للعراق والمذاهب كلها، (١٧)

وكان يؤكد (أن الهدف الأساس من إطلاق هذه التهديدات وما سبقها واعقبها من أعمال إجرامية واستهدفت عشرات الآلاف من الأبرياء من مختلف أنحاء العراق ، هو إيقاع الفتنة بين أبناء هذا الشعب الكريم ، وإيقاد نار الحرب الأهلية في هذا البلد العزيز للحيلولة دون استعادته لسيادته وأمنه ، ومنع الشعب المشخن بجراح الاحتلال وما سبقه من القهر والاستبداد ، من العمل على استرداد عافيته والسير في مدارج الرقي والتقدم). (١٨)

وفي بيان سماحة السيد علي السيستاني الذي ينعى فيه السيد محمد باقر الحكيم قال (نحمل قوات الاحتلال مسؤولية ما يشهده العراق من انفلات في الأمن وتزايد في العمليات الإجرامية) واتهم (من لا يريدون إعادة الأمن والاستقرار لهذا البلد الجريح ويسعون في زرع بذور الفتنة والشقاق بين أبناء بالوقوف وراء العملية) (١٩)

رسالة سماحة السيد السيستاني في الفتنة الطائفية

(بقلب يعتصر حزناً وألماً اتابع أبناء ما يتعرض له أبناء الشعب العراقي المظلوم يومياً من مآسي واعتداءات، مما تعجز الكلمات عن وصف بشاعتها وفضاعتها ومدى مجافاتها لكل القيم الإنسانية والدينية والوطنية، ولقد كنت - ومنذ الايام الأولى للاحتلال - حريصاً على أن يتجاوز العراقيون هذه الحقبة العvisية من تاريخهم من دون الوقوع في شرك الفتنة الطائفية والعرقية ، مدركاً عظم الخطر الذي يهدد وحدة هذا الشعب وتماسك نسيجه الوطني في هذه المرحلة، نتيجة لتراكمات الماضي ومخططات الغرباء الذين يتربصون به دوائر السوء ولعوامل أخرى. وقد أمكن بتضافر جهود الطيبين وصبر المؤمنين وأناتهم تفادي الانزلاق إلى مهاوي الفتنة الطائفية لأزيد من سنتين ، بالرغم من كل الفجائع التي تعرض لها عشرات الآلاف من الابرياء على اساس هويتهم المذهبية (٢٠)

عبارات واسى بها سماحته القلوب المتأللة لفقد أبناءها وأخواتها ، وبين أن الأفعال التي ارتكبها الأعداء لا تنطوي تحت القيم الإنسانية او الوطنية أو الدينية، فكل هذه القيم ترفض تلك الجرائم بصورة شديدة ، والنص يدفع بتجريم تلك الأعمال الوحشية. ثم وصف سماحته الدخول الأمريكي بـ " الاحتلال " وهي خطوة كبيرة في هذا المضمار لما تحمل من وعي سياسي عالي، لأن الإعلام المفرض كان يصور للعالم أن أية الله لا يصف الأمريكان بـ المحتلين ،

وردت لفظة (الاحتلال) في كتاب النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية أكثر من ١٣٠ مرة، بين السؤال والجواب.

وندرج فيما يلي مجموعة من الأسئلة التي تم طرحها كورقة استبيان تضم مختلف الفئات العمرية من محافظات مختلفة وأساتذة جامعيون قام بأعدادها الأستاذ راجي نصير في جامعة بغداد.

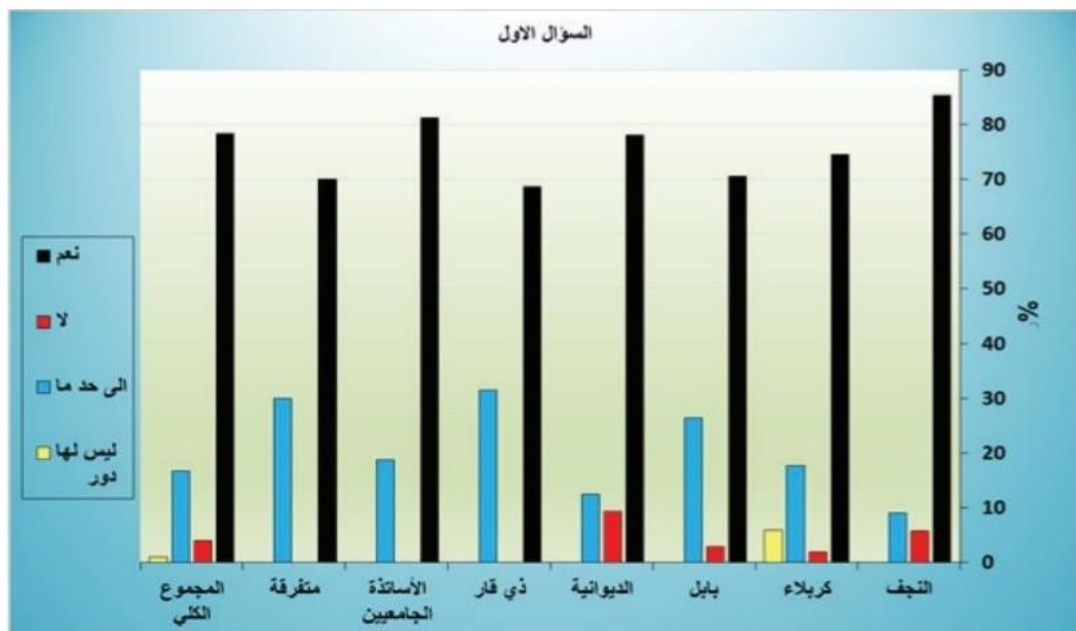
جدول رقم (٣) استبيان السؤال الأول لبيان دور المرجعية ف ٢٠٠٣ م

السؤال الأول: هل تعتقد ان المرجعية تؤدي دورا في صناعة القرار السياسي في العراق؟

العينة	عدد العينة	نعم		لا		الى حد ما		ليس لها دور	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
النجف	122	104	85.25	7	5.74	11	9.02	0	0.00
كربلاء	51	38	74.51	1	1.96	9	17.65	3	5.88
بابل	34	24	70.59	1	2.94	9	26.47	0	0.00
الديوانية	32	25	78.13	3	9.38	4	12.50	0	0.00
ذي قار	35	24	68.57	0	0.00	11	31.43	0	0.00
الأساتذة الجامعيين	16	13	81.25	0	0.00	3	18.75	0	0.00
متفرقة	10	7	70.00	0	0.00	3	30.00	0	0.00
المجموع الكلي	300	235	78.33	12	4.00	50	16.67	3	1.00

مخطط رقم (١)

وبحسب ما هو موضح في الجدول رقم (٣) ومخطط رقم (١)



الاستنتاجات و التوصيات

بعدما أثبتت أهمية الدور الكبير للمرجعية الدينية في حفظ وتعزيز الوحدة الوطنية للشعب العراقي منذ عام ٢٠٠٣م وإلى هذا الوقت، يطرح سؤال مهم وهو (مع إثبات الدور الكبير للمرجعية الدينية في تعزيز الرابطة الوطنية بين أبناء الشعب العراقي الا انه لا توجد اي لحمية وطنية على أرض الواقع؟)

نعم..... وذلك لأسباب منها

اولا: سوء استغلال البنية المجتمعية للشعب العراقي ، القائم على التعددية في الأديان والمذاهب المختلفة.

ان المجتمع العراقي يتألف من عدة طبقات رئيسية، اولها الحاكمة ، ثم الطبقة المثقفة، والتي بدورها تنقسم الى قسمين، طبقة في خدمة النظام الحاكم ، وطبقة ابتعدت عن المجال التثقيفي والتربوي لاسباب واغراض معينة، علما ان النسبة الاكبر كانت في صف النظام، وهذا بدوره ادى الى ترسيخ الافكار الاستبدادية داخل المجتمع ومنها القساوة والتجاوز وعدم تقبل الافكار المغايرة، ويقع في قبالة خلق طبقة مناوئة متعددة الهويات تدخل ضمن جميع الفئات، ثم ياتي بعد ذلك طبقة مدعي الثقافة وهم مجموعة قليلة الى حد ما انخرطوا باسم احزاب وانظمة خاصة، من اجل اظهار صورهم بالزي الثقافي، من ثم طبقة التجار والذين ليس لهم اي دور فعال في ادارة البناء الفوقي الاجتماعي، من ثم طبقة الفقراء وهم الغالبية العظمى -علما ان مصطلح -فقراء- اعني به الطبقة المتوسطة في المعيشة وما دونها، وغالبية هؤلاء وقعت عليهم المسؤولية في تحمل المآسي والحروب التي فرضها النظام السابق، لذا كان اغلبهم ممن يقف ضد هذا النظام ويحاول قدر الامكان السير نحو الوصول الى تغيير السلطة ولاجل ايقاف مأساته. من ثم انقسمت هذه الفئة الى مجموعات، قسم استمر في مقارعة النظام وقسم تخلى عن مواجهة السلطة وعاد الى حياته الطبيعية وقسم التحق بالنظام من اجل توفير حظ البقاء والتخلص من الايذاء السلطوي والاقتصادي الذي كان يرافق المجتمع العراقي منذ تسلم البعث قيادة الحكم،

ثانيا : التجربة الحديثة للنظام الديمقراطي في العراق وفي الإطار العراقي ولكي ترتفع التعدديات من دوائرها التقليدية وكياناتها الذاتية إلى مستوى المواطنة الجامعة، هي بحاجة إلى عوامل موضوعية وسياسية، تساهم في إشراك هذه الدوائر والكيانات في بناء مفهوم الأمة.. ولقد علمتنا التجارب أن التعامل القهري مع هذه الكيانات الأقلوية والأثنية، لا ينهي الأزمة، ولا يؤسس لمفهوم حديث للأمة والوطن، وإنما يشحن المجتمع بالعديد من نقاط التضجر والتوتر، ويدفع هذه الكيانات إلى الانكفاء والانعزال، وبهذا يسقط مشروع الأمة والمواطنة الجامعة. وإن قوى المجتمع العراقي اليوم، بحاجة أن تطلق مشروع حوار وطني يستوعب كل القوى والتعبيرات والوجودات لدراسة كل شؤون الوطن وبناء الأسس السياسية الجديدة لمسيرة الشعب العراقي

ثالثا : عدم توظيف العناصر المعززة للوحدة الوطنية ومنها

- جهد المرجعية الدينية
- الانتصار على داعش
- الاحتجاجات السلمية
- المناسبات الدينية والوطنية

نطالب ذوي العقول النيرة والحكمة بالإسراع بنزع فتيل السياسات الخاطئة الطائفية الممزوجة بروح الانتقام وتعديل القوانين المشبوهة وسن قوانين جديدة تتيح لجميع ابناء الوطن الواحد العيش في مجتمع مسالم خالي من العداء وهذا ما سيحافظ على ما تبقى من الوحدة الوطنية.

ملخص البحث

كثيرة هي القضايا التي بحاجة إلى الغور في خضمها بكل جرأة وشجاعة، والبحث فيها بسعة وشمول والكتابة عنها بعمق وتركيز، و طرحها بموضوعية وتجرد،

تكمّن أهمية منصب المرجعية الدينية الذي يمثله المراجع العظام للطائفة في كونه المنصب الذي يشكل الامتداد لمنصب الإمامة الإلهية ولتوضيح ذلك : أن الرؤية الشيعية التي تطرحها مدرسة أهل بيت العصمة عليهم السلام تتبنى أن المناصب الإلهية ثلاثة ، وهي: منصب النبوة، ومنصب الإمامة ومنصب المرجعية الدينية.

كل منصب من هذه المناصب الثلاثة يعد مكملًا للمنصب السابق وامتدادًا له. فسلسلة المناصب الإلهية تبدأ أولاً بمنصب النبوة الذي ختم بنبوة خاتم الأنبياء صلى الله عليه واله. ولطالما وجدت المرجعية نفسها أمام معادلة التوازن لأن تكون الناصح الأمين في المواقف السياسية من دون الانسحاب منها كلياً واقرب مثال على ذلك هو مرجعية آية الله السيد علي الحسيني السيستاني في النجف الاشرف ودورها الأكثر وضوحاً في تخليص العراق من الاحتلال الأمريكي للدولة العراقية ٢٠٠٣ م، حيث استخدم السيد السيستاني ذات السلاح الذي جاء به المحتل وهو (الديمقراطية) و طالب مجلس الحكم وعلى رأسهم الحاكم المدني بول بريمر بانتخابات مبكرة لانتخاب لجنة لكتابة الدستور الجديد، وسعى السيد السيستاني لتدخل الأمم المتحدة في الإشراف على الانتخابات وخروج قوات الاحتلال، وفي خضم الصراع الدائر بين الإرادة الأمريكية والمرجعية الدينية في النجف الاشرف كان البلد يمر بدوامة من الفتن الطائفية والصراعات المذهبية استطاع السيد السيستاني بحكمته إصدار عدد من الفتاوى بضبط النفس وعدم التعرض لأئمة المساجد بعد حادثة تفجير الإمامين العسكريين، وكذلك فتواه بحرمة التعامل مع السلاح المنهوب من مراكز الجيش وحرمة تداول التقارير الأمنية كل ذلك ساعد على أن ينهض الشعب العراقي يداً واحدة لأقامة أول انتخابات ديمقراطية، لقد أرادت المرجعية الدينية بناء ثقافة الانتخاب لدى الشعب العراقي حتى يتسنى له بناء حاضره ومستقبله بنفسه، وتم فعلاً إقرار الدستور الدائم للدولة العراقية ٢٠٠٥ م .

وأخذت المرجعية بعد هذا التاريخ دورها في مراقبة سير الحكومة وإصدار التوصيات من خلال خطب الجمعة في كربلاء حتى عام ٢٠١٤ م عندما تعرض العراق للاحتلال التنظيم الإرهابي داعش وبعد انهيار عزيمة المؤسسة العسكرية أصدرت المرجعية فتوى

الجهاد الكفائي التي كان ولا يزال لها صدى مدوي في أرجاء العالم، وتلبية لنداء المرجعية هب الآلاف من المواطنين للدفاع عن الوطن والمقدسات وتم تحقيق الانتصار على الإرهاب عام ٢٠١٧م، وأخذت أيضا المرجعية دورها في مراقبة الحكومة حتى ٢٠١٩م وقيام احتجاجات تشرين الاول المطالبة بالإصلاح وقد أخذت منها الحكومة العراقية موقفا سلبيا إذ قامت بقمع المتظاهرين وسقوط المئات من الشهداء منهم ، تدخلت هنا المرجعية من خلال خطب الجمعة بكشف الأوراق ووضع الحلول لبناء دولة مدينة تضمن الحقوق والحريات. ان هذه المواقف لم تخفى عن أنظار العالم فقد امتلكت المرجعية بمواقفها المشرفة قلوب الجميع ومن ضمنهم البابا فرنسيس الذي جاء بزيارة رسمية للقاء اية الله السيد علي السيستاني ٢٠٢١/٣/٦ أنها الرحلة الأولى للبابا خارج روما منذ انتشار وباء كورونا، لقد كانت لقاء الأديان السماوية لقاء المناثر والاجراس.

research summary

there are many issues that need to be boldly and courageously delved into, to research them broadly and comprehensively, to write about them with depth and focus, and to present them objectively and impartially. among the most important of these issues is the issue of reference because of its paramount importance and a crucial role in the life of the nation. but talking about it is very important and sensitive, for several reasons, including:

the reference is: values and principles, vision and attitude, thought and culture, economy and politics, society and rights, morals and behavior, nation and man, faith and qualities, management and jihad, leadership and decision, spirit and determination, foundations and methods, goal and end.

values inspired by the message of heaven, and the conscience of man...from the holy book of god, the wise qur'an, and the pious imam ali, the commander of the faithful, and from the hadiths of ahl al-bayt,

peace be upon them, with shining pearls, and from history shining with bright lights. from divine revelation, the innate mind.

the importance of the position of religious authority represented by the great references of the sect lies in the fact that it is the position that constitutes the extension of the position of the divine imamate, and to clarify this: the shiite vision proposed by the school of ahl al-ismah, peace be upon them, adopts that the divine positions are three, namely: the position of prophecy, the position of the imamate, not the position of the authority. religious.

each of these three positions is a complement to the previous position and an extension of it. the series of divine positions begins first with the position of prophethood, which ended with the prophecy of the seal of the prophets, may god's prayers and peace be upon him and his family. the authority has always found itself in front of the equation of balance to be the honest advisor in political positions without withdrawing from them completely. the closest example of this is the authority of ayatollah sayyid ali al-hussaini al-sistani in najaf al-ashraf and its most obvious role in ridding iraq of the american occupation of the iraqi state in ٢٠٠٣ ad, when mr. sistani used the same weapon that the occupier brought (democracy) and demanded the governing council, headed by the civil ruler paul bremer, for early elections to elect a committee to write the new constitution, and mr. sistani sought to intervene the united nations in supervising the elections and the exit of the occupation forces, and in the midst of the conflict between the american will and the religious authority in najaf, the country was going through a cycle of sectarian strife and sectarian conflicts. mr. sistani, in his wisdom, was able to issue a number of fatwas with restraint and not to attack the imams of mosques after the bombing of the two military imams likewise, his fatwa prohibiting dealing

with weapons looted from army posts and the prohibition of circulating security reports he promised that the iraqi people would rise with one hand to hold the first democratic elections. the religious authority wanted to build the culture of election among the iraqi people so that they could build their present and future by themselves. the permanent constitution of the iraqi state in ٢٠٠٥ was actually approved, and after this date the reference took its role in monitoring the functioning of the government and issuing recommendations through friday sermons in karbala until the year ٢٠١٤ ad, when iraq was subjected to the occupation of the terrorist organization isis, and after the collapse of the resolve of the military establishment, the reference issued a fatwa for sufficient jihad, which was and still has a resounding resonance around the world, and in response to the call of the reference, thousands of citizens came to defend the homeland and the holy sites. the victory over terrorism in ٢٠١٧, and the reference also took its role in monitoring the government until ٢٠١٩ and the october protests calling for reform. the iraqi government took a negative stance from it, as it suppressed the demonstrators and killed hundreds of them. the reference intervened here through friday sermons by revealing papers and developing solutions to build a city-state that guarantees rights and freedoms. these positions were not hidden from the eyes of the world. the reference, with its honorable stances, captured the hearts of everyone, including pope francis, who came on an official visit to meet ayatollah sayyid ali al-sistani ٣/٦/٢٠٢١. it is the pope's first trip outside rome since the spread of the corona epidemic. it was a meeting of heavenly religions. meet the lighthouses and the bells.

الهوامش:

- (١) حامد الخفاف النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، الطبعة الثانية بيروت لبنان، ص ١٣
- (٢) حامد الخفاف النصوص الصادرة، الطبعة الثانية، المصدر السابق
- (٣) حامد الخفاف النصوص الصادرة ، الطبعة الثانية ، المصدر السابق ص ١٩٢
- (٤) حامد الخفاف النصوص الصادرة ، الطبعة الثانية ، المصدر السابق ص ١٩٣
- (٥) حسين علي الفاضلي، الإمام السيستاني أمة في رجل، ط ١، مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر، بيروت لبنان ٢٠٠٨ ص ٢٩٩
- (٦) حامد الخفاف ، النصوص الصادرة، مصدر سابق ص ١٣_١٥_١٦
- (٧) حسن علي الجوادى السيد علي السيستاني رجل المواقف الوطنية والإنسانية، بحث تحليلي وتوثيقي لمواقف المرجعية الدينية، دار الكفيل للطباعة والنشر ط ١ ٢٠١٨م - ص ١١٧_١١٨
- (٨) حسن علي الجوادى، المصدر السابق ص ٢٨
- (٩) حسن علي الجوادى، المصدر السابق ص ١٠٤
- (١٠) حسن علي الجوادى، السيد علي السيستاني رجل المواقف الوطنية والإنسانية، مصدر سابق ص ١٦
- (١١) راجي نصير / المرجعية الدينية في النجف الاشرف وتأثيرها في الرأي العام العراقي بعد عام ٢٠٠٣م، رسالة ماجستير منشورة مقدمة لجامعة بغداد ٢٠١٦ م.
- (١٢) النجف/الوكالة الوطنية العراقية للأبناء/نينا/
- (١٣) صحيفة كونفرزیشن الأسترالية في عرض تفاصيل نهب المتحف الوطني العراقي.
- (١٤) حسن الجوادى، المنهج الإنساني في خطاب المرجعية مقالة منشورة على صفحة الفيس بوك الخاصة ب الأستاذ حسن الجوادى
- (١٥) حسن علي الجوادى، السيد علي الحسيني السيستاني رجل المواقف الوطنية والإنسانية ، بحث تحليلي وتوثيقي لمواقف المرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف، مصدر سابق، ص ٧١ - ٧٤
- (١٦) سلام عودة المالكي / الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ م، مصدر سابق، ص ٨٥
- (١٧) سليم الجبوري /السيد السيستاني مرجعية الإنسانية والعيش المشترك مصدر سابق ص ١٥٠
- (١٨) راجي نصير / تأثير المرجعية الدينية على الرأي العام العراقي بعد ٢٠٠٣ مصدر سابق - ص ١٨٩
- (١٩) حامد الخفاف النصوص الصادرة مصدر سابق ص ٦٧

(٢٠) حسن علي الجوادى، السيد علي الحسيني السيستاني رجل المواقف الوطنية والإنسانية مصدر سابق ص ٧٥ - ٧٨

المصادر:

١. القرآن الكريم .
٢. حامد الخفاف ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ط ٦ دار المؤرخ العربي، بيروت لبنان.
٣. عباس جعفر الامامي، الرقابة العامة للمرجعية الدينية ، بحث مقارنة العارف المطبوعات ، بيروت لبنان ٢٠١٤ م
٤. سليم الجبوري ، السيد السيستاني ، مرجعية الإنسانية والعيش المشترك ، دار الرافدين ، بيروت لبنان ط ١، ٢٠١٣ م.
٥. محمد صادق بحر العلوم ، الامام السيستاني ، شيخ المرجعية المعاصرة ، بيروت لبنان دار الحجة البيضاء ، ط ١
٦. عمار البغدادي ، فقيه عصر ورجل سياسة ، لمحات من حياة الامام السيستاني، الرائد للطباعة والنشر النجف الاشرف ، ط ٢.
٧. بول برير ، عام قضيته في العراق - ترجمة عمر الأيوبي ، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ط ١، ٢٠٠٦ م.
٨. غالب الشابندر ، السيستاني راهنا، مكتبة الروضة الحيدرية ، الدار البيضاء ، بيروت لبنان، ٢٠١٥ م.
٩. حسين علي الفاضلي ، الامام السيستاني ، امة في رجل ، مؤسسة البلاغ ، بيروت لبنان، ٢٠٠٨ م.
١٠. نجوى صالح جواد ، المرجعية الدينية والعراق الجديد جدلية الدين والسياسة ، بيروت لبنان ، ٢٠١٠ م.
١١. فيبي مار، عراق ما بعد ٢٠٠٣ الطبعة العربية ترجمة مصطفى نعمان أحمد، مطابع دار امل الجديدة ، دمشق ، سوريا ٢٠١٣ م.

١٢. عباس جعفر الأمامي، الدور السياسي للمرجعية الدينية في العراق الحديث ، مطبعة بيت العلم للنابهين، بيروت لبنان، ٢٠١١م.
١٣. لاري دايوند النصر المهدور الاحتلال الأمريكي والجهود المتخبطة لأحلال الديمقراطية في العراق، مركز الخليج للأبحاث ، دبي، الإمارات العربية المتحدة ، دار البذرة للطباعة ، ٢٠٠٧ م.
١٤. فارس طارق مكيه، قصة الانتخابات ، ثورة الدستور في العراق ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥م، ط٢، النجف الاشرف ٢٠١٤م.
١٥. حسن علي الجوادى، السيد السيستاني رجل المواقف الوطنية والإنسانية، بحث تحليلي وتوثيقي لمواقف المرجعية الدينية، دار الكفيل للطباعة والنشر، ط١، ٢٠١٨ م.
١٦. سامي البغدادي / مبادئ الدولة والقيادة
١٧. حكمت البخاتي / تطور الرؤية الفقهية عند الامام السيستاني
١٨. محمد السند ، أسس النظام السياسي عند الامامية لدى مراجع الحوزة العلمية ، مطبعة البيئة، النجف الاشرف، ٢٠١٠ م.
١٩. محمد صلاح الأسود / المرجعية الدينية الشيعية كخطاب بديل - مجلة الهدى ، العدد ١١
٢٠. اثير ادريس واقع بناء الدولة الديمقراطية الدينية في العراق بعد ٢٠٠٣
٢١. افياء الزيايدي / العلاقة بين العراق والأمم المتحدة
٢٢. مايكل غوردن ، كوبرا ١١ ، التفاصيل الخفية لغزو العراق واحتلاله، الدار العربية للعلوم - ناشرون، مكتبة مدبولي .
٢٣. حامد الخفاف / الرحلة العلاجية لسماحة السيد السيستاني وأزمة النجف - ٢٠٠٤م
٢٤. علي عبد الجليل علي / الحرب على العراق
٢٥. سليم الجبوري / السيد السيستاني ، مرجعية الإنسانية والعيش المشترك

٢٦. سلام عودة المالكي ، الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ م العارف للمطبوعات، الطبعة الأولى

٢٧. صلاح عبد الرزاق / المرجعية والاحتلال الأجنبي

٢٨. علي عبد الامير علاوي، احتلال العراق ربح الحرب وخسارة السلام، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٢، ٢٠٠٩ م.

٢٩. كارولين مرجي صايغ، المرجعية الدينية، الموقف الوطني في العراق بعد عام ٢٠٠٣ م،

الطبعة العربية ترجمة نصر محمد علي، مركز الرافدين للحوار ، ط١ بيروت لبنان ٢٠٢٠ م

٣٠. رايدر فيسير، السيستاني ، الولايات المتحدة الأمريكية والعمل السياسي في العراق ، المعهد النرويجي للشؤون الدولية، ٢٠٠٦ م

رسائل الماجستير

١. فراس كوركيس عزيز / الخيار الديموقراطي في العراق ، مابين الرؤية الأمريكية والرؤية الوطنية ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ٢٠٠٨ م.

٢. افنان وطن الزيادين، العلاقة بين العراق والأمم المتحدة في ضوء الفصل السابع مابعد عام ٢٠٠٣ - رسالة الماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد ٢٠١١

٣. باسم عبد السادة / دور المرجعية الدينية في العملية السياسية في العراق ٢٠٠٣ ،

رسالة ماجستير غير منشورة - مقدمة الى كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد ٢٠١٠

٤. اثير ادريس عبد الزهرة / واقع بناء الدولة الديموقراطية المدنية في العراق بعد عام

٢٠٠٣ أطروحة دكتوراه غير منشورة - كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ٢٠١٣

٥. راجي نصير المرجعية الدينية في النجف الاشرف واثرها في الرأي العام العراقي بعد

عام ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير منشورة مقدمة لجامعة بغداد ٢٠١٦

المراجع الالكترونية

- الموقع الرسمي للسيد السيستاني [/https://www.sistani.org](https://www.sistani.org)

- موقع مؤسسة السجناء السياسيين [/https://www.ppf.gov.iq](https://www.ppf.gov.iq)
- مركز انباء الأمم المتحدة [/https://www.un.org/ar](https://www.un.org/ar)
- وثائق الجمعية العامة <https://www.un.org/ar/ga/٦٠/list٦٠-٥.htm>
- نشرة معلومات الأمم المتحدة للانتخابات ٢٠٠٥ [/https://iheciq](https://iheciq)

الوسطية ونبذ العنف في فكر المرجعية الرشيدة

أ.م.د. جمعة نجيل الحمداني
جامعة ذي قار / كلية الآداب

المقدمة :

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد واله الطيبين الطاهرين واصحابه المنتجبين .

الوسطية : هي الاعتدال في كل امور الحياة من تصورات ومناهج ومواقف ، وهي كذلك منهج فكري وموقف اخلاقي وسلوكي ، كما ذكر القرآن الكريم في سورة القصص : (وابتغ فيما اتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا ..) وكذلك قوله تعالى من سورة البقرة : الآية ١٤٣ : (جعلناكم امة وسطا) .

وللوسطية مزايا وسمات رائعة جدا ، منها : انها تحقق الملائمة بين ثوابت الشرع ومتغيرات العصر ، والوسطية هي وسيلة مهمة وراقية تدعو الباحث الى فهم النصوص الجزئية للقران والسنة النبوية الصحيحة في ضوء مقاصدها الكلية ، كما تدعو الوسطية في التعامل الى الحرص على الجوهر قبل الشكل ، والى المضمون قبل الاطار الخارجي ، والى الباطن قبل الظاهر لفهم الفكرة ، مما يؤدي الى الفهم التكاملي للفكرة التي يطرحها الاسلام بمعناها العام ، والوسطية تدعو الناس الى الحكمة وحوار الآخرين ، والتسامح مع المخالفين .

لهذا كله فان الوسطية تمثل الاعتدال في كل امور الحياة ومنهجها ، لذلك ورد في الماثور: (خير الامور اوسطها) ، والدين الاسلامي هو دين التوسط والاعتدال ودين الحق والعدل من خلال ما ورد في العديد من الايات القرآنية والاحاديث النبوية الشريفة ، وبما ان المرجعية الرشيدة تمثل الامتداد الطبيعي للقران والسنة النبوية وفكر اهل البيت عليهم السلام ، لذلك نلاحظ وبوضوح تام اثر ذلك الامتداد من خلال خطبها العديدة وفكرها الوسطي المعتدل العابر للطائفية والنابذ لها ، والرافض للكرائية المقيتة التي ملئت كتبنا ومؤلفاتنا الاسلامية بسبب السلاطين الذين سخروا الاسلام لخدمة ماربهم الدنيوية الرخيصة .

وعند تتبع لخطب المرجعية الرشيدة تبرز لنا بوضوح وبشكل جلي ان المرجعية تهدف في منهجها وفكرها الى جمع شتات المسلمين ، وذلك من خلال زرع الفكر المحمدي الصحيح الذي يؤكد ان خير الناس من نفع الناس ، لهذا كله فان فكرة البحث تدور حول المنهج الوسطي الذي سلكته المرجعية الرشيدة خاصة في سنوات العنف الدموي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ م .

والله ولي التوفيق .

المبحث الأول :

الوسطية في القرآن الكريم والتطبيق العملي لها في فعل المرجعية :
تمتد الجذور التاريخية للعنف والكراهية وفرض الرأي الاحادي الى القرون الاسلامية الاولى وبالتحديد في القرنين الثاني والثالث الهجريين حتى وصلت مرحلة النضج والتثبت في القرن الرابع الهجري لتأتي بأكلها وثمارها في القرون اللاحقة .
وقد تأسست مبادئ العنف والكراهية ونبذ الاخر المخالف اعتماداً على منهجية خاطئة وهي القراءة الحرفية للنص الديني والتشديد على الاجتهاد واسقاط البرهنة والحوار .
والمقصود بالقراءة الحرفية هو الترجمة الحرفية الدقيقة التي لا تصرف فيها ، ومنها التمسك بالقانون حرفياً - كما في الاصطلاح - اي بحرفيته وحذافيه^(١) ، من دون النظر الى عمقه او احتمال تبدل محتوى النص في زمن معين او مكان معين ، وانما الالتزام الحرفي للنص الذي تولد من جراء جمود الفكرة وبالتالي صعوبة تطبيقها ، او خطأ تطبيقها استناداً لهذا الامر .

ومن المشاكل الاخرى التي ابتليت بها الثقافة الاسلامية والخطاب الديني الاسلامي ، مشكلة الالتزام بمعيارية فهم أهل الزمن الاول بحيث يتحول الدين من حقيقة كونية تستوعب الانجاز الانساني الى إنموزج تاريخي سكوني ثابت وجامد لا يتحرك وكأن العقول اجذبت وعقمت عن انتاج اي معرفة ، فاصبحنا مجبرين على فهم النص كما فهمه وفسره ابن عباس^(٢) وابو سعيد الخدري^(٣) وابو هريرة من دون ادنى مراجعة لهذا

النص عقلياً وفكرياً ومدى مطابقتها للواقع في حياتنا اليومية. فأصبح الخطيب والفقيه يستشهد بتفسيرات الاولين وكأنها نص مقدس لا يمكن مناقشته.

ولم يقف الامر عند هذا الحد ، بل ان نتائج النقطتين السابقتين قادت بالفكر الاسلامي الى التطرف والكراهية التي وصلت حد التكفير ، والتكفير هو نسبة مجموعة او فئة من المسلمين الى الكفر ، واخراجهم من الاسلام^(٤).

ورغم ان القرآن الكريم والسنة النبوية في الكثير من الاحاديث اكدت على النهي من التكفير ، وبينت اثاره الوخيمة على بنية المجتمع الاسلامي الا ان الروايات التي غلب عليها الطابع السياسي والعقائدي ملئت الكتب والمؤلفات الاسلامية التي تكفر المسلمين المخالفين في الفكر والعقيدة ، وظهر فرقة الخوارج الذين اعتقدوا بكفر علي بن ابي طالب ومن معه لقبولهم التحكيم اكبر شاهد تاريخي على ذلك^(٥).

ويتفق الفهم العلمي للقرآن الكريم ان المعتقدات الاساسية هي الايمان بالله واليوم الآخر، الشرط الموازي واللازم للايمان هو العمل الصالح اي المشروع البنائي للإنسان ، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(٦).

ولكن التمسك الكامل بالتراث المملوء بالتدني المنهجي والمعرفي ونتائج عصور التدهور الحضاري اعطى قدراً كبيراً من التشدد الديني.

بل ان الاطار النظري والعملي الذي بني عليه الدين الاسلامي يتطابق تماماً في تبني الفكر والسلوك الوسطي بعيداً عن الاصوات النشاز والافكار المنحرفة التي حاولت ان تحرف الامور عن سياقاتها الطبيعية خدمة لمصالح دنيوية او شخصية ضيقة ، ما أثر سلباً في طريقة فهم جوهر الاسلام الحنيف ، الذي بدوره ولد صراعاً مع الآخر ، الذي يعتنق غير الاسلام ، وصراعاً بين المسلمين انفسهم.

لذلك وجدت الحاجة الفعلية الى استقراء بحثي فكري يعتمد الموضوعية والعلمية في تبني الادلة العقلية والعقلية لتزويه الفكر الاسلامي عن اي فكر منحرف او عقيدة فاسدة.

إن الدور الانساني الذي تؤديه المرجعية الرشيدة هو بمثابة التطبيق العملي لكل مبادئ الدين الاسلامي الحنيف ، هذا الدين العظيم الذي أوصى أتباعه باحترام حقوق المخالفين بل وحى الاعداء المواجهين لافراده في ساحات القتال. وقد تجسد هذا الدور من خلال نصائح ووصايا المرجعية الرشيدة للمقاتلين في ساحات الجهاد مع الدواعش وأمثالهم ، ففي خطبة المرجعية الموجهة للمقاتلين في ساحات الوغى بتاريخ ٢٦/ربيع الاول/١٤٣٩هـ الموافق ١٥/١٢/٢٠١٧م التي القاها فضيلة الشيخ مهدي الكربلاء : ((كونوا لمن قبلكم من الناس حماة ناصحين حتى يأمنوا جانبكم ويعينوكم على عدوكم ، بل أعينوا ضعفائهم ما استطعتم ، فإنهم اخوانكم واهاليكم ، واشفقوا عليهم فيما تشفقون في مثله على ذويكم ، واعلموا إنكم بعين الله سبحانه ، يحصي افعالكم ويعلم نياتكم ويختبر اموالكم)) .

ومن خلال هذا النص يتبين لنا أن المرجعية الرشيدة في خطاباتها للمقاتلين لم تكن واعية فقط لمخاطر الدواعش العسكرية والقتالية ، بل انها واعية لمسألة مهمة وهي ان سكان المناطق التي احتلتها الدواعش هم أخوة مغلوب على أمرهم ، فيجب هنا على المقاتل ان يشعر هؤلاء المستضعفين بالامن والامان ، وانهم ربما لديهم الاستعداد الكامل لمساعدة المقاتلين على العدو في حالة توفر لهم عنصر الاطمئنان والامان ، وهذا الفكر بالاضافة الى جانبه الانساني الكبير فهو يحمل فكر عسكري قتالي ثاقب وبعيد النظر من أجل حسم المعركة لصالح المؤمنين عسكرياً.

الوسطية في القرآن في قوله تعالى : ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾^(٧) ، فالوسطية هنا حددت الوضع الاستراتيجي الصحيح للامة الاسلامية والصفة العامة التي تتميز بها هذه الامة من بين الامم الاخرى.

ويحدد القرآن الكريم المنهج العام للحياة في تجسيد مفهوم الوسطية من خلال قوله تعالى : ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾^(٨).

ان الدور الذي تمارسه المرجعية الرشيدة من خلال خطبها الاسبوعية المستمرة والتي تعمل على نشر الثقافة الاسلامية المعاصرة ، هو فعلا الدور الرسالي الذي يمثل الامتداد

الحقيقي للرسالة الاسلامية المتمثلة بالرسول الاعظم (ص) لأنها تتعايش مع المجتمع وتستخدم الاسلوب العلمي والفكر المتجدد البعيد عن الانطواء والعزلة ، والرفض لكل العقد التي خلفتها المورثات التاريخية القديمة والدخيلة على روح الاسلام وفكره .

اما الدور الفكري العلمي الذي تمارسه المرجعية فهو الاخر يمثل امتداداً للفكر الرسالي الصحيح ، فمثلما كانت سنة نبينا المصطفى (ص) تمثل امتداداً للنص القرآني ، ومثلما كان فكر الائمة الاطهار يمثل امتداداً واستكمالاً للسنة النبوية ، فان فكر المرجعية الرشيد يسير على نفس وتيرة هذا الامتداد ، ليمثل امتداداً لفكر الائمة الاطهار (ع) بثقافتهم الدينية اليمانية والفكرية الواسعة التي تؤمن بالحوار مع الاخر المخالف لها في الفكر والعقيدة .

لذلك تعد الوسطية في كل الامور من اهم مزايا المنهج الاسلامي فهي ليست مجرد معنى ، بل سلوكا ومعاملة ومنهجاً فكريا ينبغي التعامل معه ، ولعلنا اليوم احوج اليها من أي وقت آخر ، ذلك ان التعصب والتطرف أبعد البعض عن فهم المعنى الحقيقي للإسلام .

وقد تجسدت هذه المفاهيم في توصيات المرجعية الرشيدة عندما اشارت في خطبتها الى الجوانب الاخلاقية العظيمة التي يتحلى بها الاسلام المحمدي الصحيح من خلال اشارتها الى هذا الامر حين ذكرت في احدى نقاط هذه الخطبة : ((واحرصوا اعانكم الله على ان تعملوا بخلق النبي وأهل بيته (صلوات الله عليهم) مع الآخرين في الحرب والسلم جميعاً ، حتى تكونوا للاسلام زيناً ولقيمه مثلاً ، فإن هذا الدين بُني على ضياء الفطرة وشهادة العقل ورجاحة الاخلاق ، ويكفي منبهاً على ذلك انه رفع راية التعقل والاخلاق الفاضلة فهو يرتكز في اصوله على الدعوة الى التأمل والتفكير في أبعاد هذه الحياة وآفاقهم ثم الاعتبار بها وللعمل بموجبها ... قال أمير المؤمنين عليه السلام :) فبعث الله فيهم رسله وواتر أنبياءه اليهم ليستأدوهم ميثاق فطرته ويذكرهم منشئ نعمته ويحتجوا عليهم بالتبليغ ويشيروا لهم دقائق العقول))^(٩) .

فللجهاد اداب عامة لا بد من مراعاتها حتى مع غير المسلمين ، وقد كان النبي (ص) يوصي بها اصحابه قبل ان يبعثهم الى القتال ، فقد صح عن الامام الصادق (ع) انه

قال: (كان رسول الله (ص) اذا اراد ان يبعث بسرية دعاهم فأجلسهم بين يديه ثم يقول سيروا باسم الله وفي سبيل الله وعلى ملة رسول الله (ص): لا تغلوا ، ولا تمثلوا ، ولا تغدروا ، ولا تقتلوا شيخاً فانياً ولا صبياً ولا امرأة ، ولا تقطعوا شجراً الا ان تضطروا اليها))^(١٠).

وتستمر المرجعية في وصايا الانسانية التي تربي الفرد المسلم على المحبة والألفة حين قالت في خطبتها : ((فالله الله في النفوس ، فلا يستحلن التعرض لها بغير ما أصله الله تعالى في حال من الاحوال ، فما اعظم الخطيئة في قتل النفوس البريئة وما اعظم الحسنة بوقايتها واحيائها ، كما ذكر الله سبحانه وتعالى في كتابه ، وإن لقتل النفس البريئة اثار خطيرة في هذه الحياة وما بعدها.

وقد جاء في سيرة امير المؤمنين (عليه السلام) شدة احتياطه في حروبه في هذا الامر ، وقد قال في عهده لمالك الاشر : (إياك والدماء وسفكها بغير حق ، فإنه ليس شيء أدعى لنقمة وأعظم لتبعة ولا أخرى بزوال نعمة وانقطاع مرة من سفك الدماء بغير حقها والله سبحانه مبتدأ بالحكم بين العباد فيما تسافكوا من الدماء يوم القيامة ، فلا تقوين سلطانك بسفك دم حرام ، فان ذلك مما يضعفه ويوهنه ، بل يزيله وينقله ولا عذر عند الله ولا عندي في قتل العمد لان فيه قود البدن)^(١١).

واستناداً الى هذا النص الرائع والعظيم في دروسه الانسانية اوصت المرجعية مقاتليها بقولها : ((فإن وجدت حالة مشتبهة تخشون فيها المكيدة بكم ، فقدموا التحذير بالقول او بالرمي الذي لا يصيب الهدف او لا يؤدي الى الهلاك ، معذرة الى ربكم واحتياطاً الى النفوس البريئة.

وتستمر الوصايا الاخلاقية التي تزرع المحبة والألفة ، وتنبذ الكراهية بالاستناد الى فكر امير المؤمنين (ع) فنقول في خطبتها : ((الله الله في حرمان عامة الناس ممن لم يقاتلوكم ، لاسيما المستضعفين من الشيوخ والولدان والنساء ، حتى اذا كانوا من ذوي المقاتلين لكم ، فانه لا تحل حرمان من قاتلوا غير ما كان معهم من اموالهم)).

وعند الدخول في تفاصيل ما ورد في القرآن الكريم من آيات كريمة في قوله تعالى : ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً وَلَا يَتَّخِذَ

بَعْضُنَا بَعْضًا أَزْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ^(١٢) ، وقوله تعالى :
 ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾^(١٣) ،
 وما جاءت به سنة المصطفى (ص) والائمة الاطهار ، نرى وبوضوح ان الوسطية
 والاعتدال هي الاصل في الفكر الاسلامي ، اما ما سواها من عقائد وافكار تميل نحو
 الغلو والتطرف والافراط والتشدد فلا تمت للإسلام بصلة.

فالوسطية في الاسلام وفق هذه الآيات الكريمة تحثنا على التوافق والملائمة بين ثوابت
 الشرع ومتغيرات ، وان يكون فهمنا للنصوص الجزئية في القرآن والسنة على اساس
 مقاصدها الكلية وليس المجتزأة والمنتقاة حسب ايدلوجية المفسر او المؤدلج.

وهناك مسألة مهمة اخرى نلاحظها بوضوح في النصوص القرآنية ولكن للأسف هناك
 من يريد ان يتغافل عنها لأمر دنيوية رخيصة ، تلك المسألة هي الحرص على الجوهر
 قبل الشكل ، وعلى الباطن قبل الظاهر ، وعلى اعمال القلوب قبل اعمال الجوارح.

والقرآن الكريم حافل بالآيات القرآنية التي تؤكد وبصريح العبارة على الفهم التكاملي
 للإسلام من خلال دعوة المسلمين للحوار مع الاخر بالحكمة والحسنى والموعظة ، لقوله
 تعالى : ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ

هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾^(١٤) ، ومعنى قوله تعالى : وجادلهم
 بالتي هي احسن اي : من احتاج منهم الى مناظرة وجدال ، فليكن بالوجه الحسن برفق
 ولين وحسن الخطاب^(١٥) ، كما قال تعالى : ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ

إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾^(١٦) ، فأمر تعالى بلين الجانب ، كما امر موسى وهارون - عليهما
 السلام، حين بعثهما الى فرعون : ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾^(١٧) ، وهذه

الآية من سورة النحل هي من اعاجيب الآيات ، لأنها تركز على الموعظة الحسنة لا علة
 مطلق الموعظة ، وانما يريد منا الله ان ندعو الى الموعظة الحسنة ، بل والى الجدال بالتي
 هي احسن ، يعني ان الجدال فيه انواع : منها الجدال السيئ والجدال الحسن ، اذن

وجب على جميع الفرق الاسلامية وفق هذه الآية المباركة ان تقترب بل ونطبق الجدال
 بالتي احسن لكي نمثل الوجه الحقيقي للقرآن الكريم.

وبذلك نرى الآية الكريمة قد رسمت اقوم طرق الدعوة الى الله - تعالى - وعينت احكم وسائلها ، وانجعتها في هداية النفوس ، انها تأمر الدعاة في كل زمان ومكان ان تكون دعوتهم الى سبيل الله لا الى سبيل الدعوة غيره الى طريق الحق لا الى طريق الباطل ، وانها تأمرهم أيضاً ان يراعوا في دعوتهم احوال الناس ، وطباعهم ، وسعة مداركهم وظروف حياتهم ، وتفاوت ثقافتهم ، وان يخاطبوا كل طائفة بالقدر الذي يؤثر في نفوسهم ، وبالطريقة التي ترضي قلوبهم وعواطفهم ، فمن لم يقنعه القول المحكم ، قد تقنعه الموعظة الحسنة ، ومن لم تقنعه الموعظة الحسنة ، قد يقنعه الجدل بالتي هي أحسن ، ولذلك كان من الواجب على الدعاة ان يتزودوا بجانب ثقافتهم الدينية الاصيلية الواسعة - بالكثير من الوان العلوم الاخرى كعلم النفس والاجتماع والتاريخ ، وطبائع الافراد الأمم فانه ليس شيء انجح في الدعوة من معرفة طبائع الناس وميولهم وتغذية هذه الطبائع والميول بما يشبعها من الزاد النافع ، وبما يجعلها تقبل فعل الخير ، وتدبر عن فعل الشر ، وكما ان امراض الاجسام مختلفة ، ووسائل علاجها مختلفة - أيضاً - فكذلك أمراض النفوس متنوعة ووسائل علاجها متباينة ، فمن الناس من يكون علاجه بالمقالة المحكمة ، ومنهم من يكون علاجه بالعبارات الرقيقة الرفيعة التي تهز المشاعر وتثير الوجدان ، ومنهم من يكون علاجه بالمحاور والمناقشة والمناظرة بالتي هي احسن ، لان النفس الانسانية لها كبرياؤها ، وعنادها ، وقلما تتراجع عن الرأي الذي امنت له ، الا بالمجادلة التي هي احسن .

ومن المسائل المهمة التي ارادها الاسلام ان تتأصل في نفوسنا وبناء مجتمع صالح وانسان صالح ، هو الجمع بين الولاء للمؤمنين ، والتسامح مع المخالفين ، والجهاد والاعداد للمعتدين وليس الاعتداء الناس الامنين لذلك قال تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾^(١٨) . اي ان الله سبحانه وتعالى يحرم الاعتداء على الاخرين بدليل لم يقل اقتلوا ، بل قاتلوا الذين يقاتلونكم اي شرط من شروط القتال ان يكون الطرف الاخر هو المعتدي وليس الطرف المسلم ، وفي نفس

الوقت يحرم الاعتداء على الآخرين ويخبرنا بأنه جل وعلا لا يحب المعتدين. وكل شيء لا يحبه الله فهو جريمة واعتداء.

هكذا يربينا القرآن على الاعتدال والوسطية في التعامل بين الناس لان الله جل وعلا ميز هذه الامة (امة الاسلام) بالوسطية بين الامم لقوله تعالى : ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا...﴾^(١٩).

لذلك كان تجسيد المرجعية الرشيدة لهذه الايات واضحا في خطبتها الآتفة الذكر حيث ورد في هذه الخطبة ما يمكن اعتباره التطبيق العملي للقرآن الكريم حيث اشارت المرجعية الى ذلك في هذا النص : ((الله الله في الحرمات كلها ، فإياكم والتعرض لها أو انتهاك شيء منها بلسان أو يد ، واحذروا أخذ امرئ بذنب غيره ، فإن الله سبحانه وتعالى يقول: وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ^(٢٠)، وقال تعالى : ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ^(٢١)﴾. ولا تأخذوا بالظنة وتشبهوه على أنفسكم بالحزم فإن الحزم احتياط المرء في أمره ، والظنة إعتداء على الغير بغير حجة ، ولا يحملنكم بغض من تكرهونه على تجاوز حرمانه كما قال الله سبحانه : ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ^(٢٢)﴾.

وقد جاء عن امير المؤمنين عليه السلام انه قال في وقعة صفين في جملة وصاياه : (ولا تمثلوا بقتيل وإذا وصلتكم الى رجال القوم فلا تهتكوا سترًا ولا تدخلوا دارًا ، ولا تأخذوا شيئاً من أموالهم إلا ما وجدتم في عسكرهم ، ولا تهيجوا امرأة وإن شتمن أعراضكم وسبين أمرائكم وصلحائكم)^(٢٣) ، وقد ورد إنه عليه السلام في حرب الجمل - وقد انتهت - وصل الى دار عظيمة فاستفتح ففتحت له ، فإذا هو بنساء يبكين بفناء الدار ، فلما نظرن إليه صحن صيحة واحدة وقلن هذا قاتل الأحبة ، فلم يقل شيئاً ، وقال بعد ذلك لبعض من كان معه مشيراً الى حجرات كان فيها بعض رؤوس من حاربه وحرّض عليه كمروان بن الحكم وعبدالله بن الزبير : (لو قتلت الأحبة لقتلت من في هذه الحجرة)^(٢٤).

المبحث الثاني :

الوسطية في السنة النبوية وموقف المرجعية منها :

عندما نستعرض منهج الرسول الاكرم (ص) نجد فيها خاصية الوسطية واضحة جليلة ، فللنظر مثلاً : ماذا قال النبي (ص) للنفر الذين ألوا على أنفسهم ان يصوموا فلا يفطروا ، وان يقوموا فلا يناموا ، والا ينعكحوا النساء ، انه قال منكر عليهم تطرفهم : ((أما إني أخشاكم الله ، وأتقاكم ، ولكن أصوم وأفطر وأقوم وأنام ، وأتزوج النساء ، فمن رغب عن سنتي فليس مني))^(٢٥).

وفي هذا القول تأكيد على خط الاعتدال الذي هو سمة هذا الدين في مواجهة من ارادوا ان يختاروا طرفاً واحداً على حساب الطرف الاخر ، فردهم النبي (ص) الى حد الاعتدال وهو الوسط بين الطرفين.

وحين نتأمل دعاء النبي (ص) : ((اللهم أصلح لي ديني الذي هو عصمة أمري وأصلح لي دنياي التي فيها معاشي ، وأصلح لي آخرتي التي اليها معادي ، واجعل الحياة زيادة لي في كل خير ، واجعل الموت راحة لي من كل شر))^(٢٦) ان هذا الدعاء يكشف عن توازن عجيب بين الدين والدنيا ، فهو لا يطلب الحياة الدنيا على حساب الآخرة ولا الآخرة على حساب الدنيا ونجد مصداق هذا في دعاء القرآن لقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾^(٢٧) فلا تطرف ولا افراط ولا تفريط ، انما هي وسطية واعتدال ، هذا ما يشعر به كل من يستبطن الآيات القرآنية ويطلع على سنة المصطفة (ص).

وتطبيقاً لقول الامام علي عليه السلام : ((إعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً ، وإعمل لآخرتك كأنك تموت غداً))^(٢٨) قال عليه السلام : ما فعل عمر بن مسلم ؟ قيل : أقبل على العبادة وترك التجارة. قال : ويحه اما علم ان تارك الطلب لا يستجاب له ، ان قوماً من اصحاب رسول الله (ص) لما نزل قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً ۖ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ﴾^(٢٩) ، اغلقوا ابوابهم ، واقبلوا على العبادة وقالوا : قد كفينا ، فبلغ ذلك رسول الله (ص) فأرسل اليهم فقال : ما حملكم على ما صنعتم ؟

فقالوا : يا رسول الله تكفل الله عز وجل بأرزاقنا فأقبلنا على العبادة ، فقال : أنه من فعل ذلك لم يستجب الله له ، عليكم بالطلب ، إني لأبغض الرجل فاغراً فاه الى ربه يقول : إرزقني ، ويترك الطلب^(٣٠).

وهذا النص يدل دلالة قاطعة على ان الاسلام هو فعلاً دين الوسطية والاعتدال حتى في الامور التعبدية والفقهية ، فالتفرغ للعبادة والقرب لرب العالمين ، ليس يكثره العبادات اللفظية والنسكية وانما بالعمل والانتاج واعطاء الحياة العظيمة التي منحها الله حقها ونصيبها من التفكير والجد والعمل والانتاج حتى تزدهر الارض وتعمر من خلال هذا الكائن (الانسان) وليس فقط العمل للآخرة ، فاذا كان العمل للآخرة هو الغاية فقط ، فما المبرر لوجود هذه الحياة ؟ علينا ونحن كمسلمين مؤمنين وفق هذه النصوص ان لا نفكر فقط في عبارة (نموت في سبيل الله) بل علينا ان نتعلم كيف ((نحيا في سبيل الله)) . وهذا ما يدعو اليه الاسلام من خلال هذه النصوص المقدسة والدليل على ذلك قوله (ص) : ((نعم العون على تقوى الله الغنى))^(٣١) ، اي مزج الامور الدنيوية مع الآخروية في عمل صالح.

وروي عن علي بن حمزة قال : رأيت أبا الحسن (ع) يعمل في أرض له وقد استبقت قدماء في الرصف فقلت له جعلت فداك اين الرجال فقال يا علي عمل باليد من هو خير مني ومن أبي في أرضه فقلت من هو فقال رسول الله (ص) ، وابائي كلهم قد عملوا بآبائهم وهو عمل النبيين والمرسلين والصالحين^(٣٢).

وفي الحث على الوسطية في طلب الرزق وعدم نسيان الآخرة العديد من النصوص التي لا مجال لحصرها وذكرها

المبحث الثالث :

أثر الوسطية في الخطاب الديني على الفرد والمجتمع :

تكمن اهمية الوسطية في انها مطلوبة في الخطاب الديني بعيداً عن التشدد والغلو وتحريض الناس فالرسول (ص) خاطب جميع الفئات وعاش معها فعاش في مكة مع

الكفار وكذلك في المدينة وابرم عهد مع اليهود وتعايش معهم تحت سقف دولة واحدة، وتبرز اهميتها في عدة أمور منها :

١. تنشر القيم والمبادئ العظيمة الداعية الى التسامح وحب الخير للآخرين ونشر ثقافة التسامح ونبذ الاحقاد والغل فيما بيننا ، قال تعالى : ﴿وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾^(٣٣).

٢. الوسطية تعني الاعتراف بحرية الآخرين ولاسيما الحرية الدينية ، وذلك ما شرعه الاسلام في قوله تعالى : ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾^(٣٤).

٣. التعايش السلمي : فالوسطية في الخطاب تنشر المحبة بين المجتمع والطوائف المختلفة تحت شعار متميز وصفه الرسول (ص) : ((لا يؤمن أحدكم حتى يحب لآخيه ما يحب لنفسه))^(٣٥).

٤. نبذ العصبية والدعوة الى الحوار وتقبل الآخر ، وهذا الامر هو مطلب واصبح مطلباً ملحاً بين التيارات والجماعات والفئات الاسلامية ، وقد نبذ رسول الله (ص) العصبية القبلية العنيفة لاي ذر في احد المواقف وهو من صحابته المقربين كما هو معروف : (انك امرؤ فيك جاهلية ...)^(٣٦) وقال (ص) : ((ابدعوى الجاهلية وأنا بين أظهرك))^(٣٧). كما ورد عن الامام علي عليه السلام انه قال في كلام له وقد سمع قوماً من اصحابه كحجر بن عدي وعمر بن الحمق يسبون اهل الشام ايام حربهم بصفين : (اني أكره لكم أن تكونوا سبابين ، ولكنكم لو وصفتم أعمالكم وذكرتم حالهم ، كان أصوب في القول وأبلغ في العذر ، وقلتم مكان سبكم إياهم) اللهم إحقن دماؤنا ودمائهم ، واصلح ذات بيننا وبينهم ، واهدهم من ضلالتهم ، حتى يعرف الحق من جهله ويرعوي من الغي والعدوان من لهج به (فقالوا يا أمير المؤمنين : نقبل عظمتك ونتأدب بأدبك)^(٣٨).

وحين استشهدت المرجعية الرشيدة في خطابها بهذا النص المتقدم ، فانها اكدت على ازالة الشبهات ودرء الفتن من قولها : ((واعلموا ان اكثر من يقاتلكم انما وقع في الشبهة بتضليل اخرين فلا تعينوا هؤلاء المضللين بما يوجب قوة الشبهة في اذهان الناس حتى ينقلبوا انصاراً ، بل ادروها بحسن تصرفكم ونصحكم واخذكم بالعدل والصفح في

موضعه وتجنب الظلم والاساءة والعدوان ، فإن من درأ شبهة عن ذهن إمرئ فكأنه أحياء ، ومن أوقع امرأ في شبهة من غير عذر فكأنه قتله.

خطب المرجعية وتطبيقها لمفهوم الوسطية ونبذ العنف

ففي مثل هذه الايام وقبل اكثر من ستين ، وبالتحديد عام ٢٠١٩م ، كان الشارع العراقي خليط بين مظاهرات شرعية واختراقات ارهابية ، وقد واكبت المرجعية هذه المظاهرات بشكل دقيق وجهدت نفسها لكي تشحذ همم المتظاهرين السلميين لتحقيق ما يصبوا اليه العراقيون القاسم المشترك لتلك الخطب هو التظاهر السلمي وهو حق كفله الدستور والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة وعدم استخدام العنف وعدم الاعتداء على القوات الامنية ، ولكن الذي يستحق التوقف هي الخطبة الاولى ليوم ٢٥/١٠/٢٠٢٠ والتي اشارت فيها المرجعية الى النقاط التي تستحق الاصلاح ، وهي في نفس الوقت سلبيات كل الحكومات المتعاقبة على حكم هذا البلد ، وهي جوهر المشكلة والاسباب التي وصلت بالعراق والعراقيين الى هذه الحالة المزرية، فقد حددت اهم ما يستحق الاصلاح ونصه : ((وهناك العديد من الاصلاحات التي تتفق عليها حكمة العراقيين وطالما طالبوا بها ، ومن اهمها مكافحة الفساد واتباع اليات واضحة وصارمة لملاحقة الفاسدين واسترجاع اموال الشعب منهم ، ورعاية العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات بإلغاء او تعديل بعض القوانين التي تمنح امتيازات كبيرة لكبار المسؤولين واعضاء مجلس النواب ولفئات معينة على حساب سائر ابناء الشعب ، واعتماد ضوابط عادلة في التوظيف الحكومي بعيداً عن المحاصصة والمحسوبيات ، واتخاذ اجراءات مشددة لحصر السلاح بيد الدولة ، والوقوف بحزم امام التدخلات الخارجية في شؤون البلد ، وسن قانون منصف للانتخابات يعيد ثقة المواطنين بالعملية الانتخابية ويرغبهم في المشاركة فيها)).

إتسمت خطب المرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف باهميتها الكبيرة ، وذلك لانها تنطلق من مبدأ الوسطية والاعتدال ، والتجرد من الخطابات التمييزية والطائفية الانحياز لفئة دون أخرى. وهي بهذا التصرف فانها تنطلق من موقع الاحساس العالي بالمسؤولية

الشرعية، ومن موقع ما تتمتع به من حكمة وحرص على سلامة البلاد والعباد. فكانت دائماً في خطاباتها التوحيدية، خصوصاً بعد الوضع السياسي الحالي في العراق والذي يدعو الى النظر العميق والتأمل في ايجاد الحلول الناجحة، نلاحظ بوضوح ان المرجعية في كل خطاباتها وهي تحمل هموم الناس، فانها تقدم معالجات جذرية وواقعية لكن للأسف:

لأسمعت لو ناديت حياً لكن لا حياة لمن تنادي
ونارا لو نفخت بها أضواء ولكن أنت تنفخ في الرماد^(٣٩)
فهي تدعو الى الثوابت الوطنية، وتشجب الانتهاكات والاختراقات التي تمارس من قبل فئات معينة، وهي بأسلوبها هذا فانها ترفض الرفض المطلق لكل الوان عدم المساواة والتمييز بين المواطنين من قبل اي جهة متنفذة في الدولة مهما كانت مواقعها.
واكدت المرجعية في كل خطاباتها على مبدأ الوسطية والاعتدال والاصلاح السياسي من خلال حثها في خطبها على ان للمواطن العراقي مطلق الحرية في الاعلان عن تمسكه بثوابته الوطنية بكل الطرق المشروعة، وبشكل سلمي، وما الاحتجاجات الشعبية الا احدى الوسائل المشروعة للتعبير عن حرص العراقيين على صيانة تلك الثوابت.
وقد اكدت المرجعية في عدة خطابات لها على ان الاملاءات الخارجية مرفوضة جملة وتفصيلاً، وليس مقبولا على الاطلاق ان يفرض على الشعب العراقي ما لا يريده.
وخطابات المرجعية كانت دائماً وابداً لم تخف الماراة الكبيرة من المماطلة والتسويق في تنفيذ الاصلاحات المطلوبة، تلك الاصلاحات التي اقترنت المطالبة بها بالكثير من التوضيحات.

وهكذا كانت خطب المرجعية الدينية تعد دائماً خطأ تعبر بالعراق نحو بر الامان وذلك لان المرجعية الدينية قادرة على تشخيص الاخطار والخلل وتحديد المصالح اكثر من غيرها للشعب العراقي بل وقادرة على تشخيص المفسد وما يلحق الضرر بالشعب العراقي وبمستقبله بل وحتى بالعملية السياسية. وابناء الشعب والجماهير يدركون تماماً ان المرجعية الدينية اقدر من غيرها ومن اي جهة اخرى على ان تشخص مصالح الشعب

العراقي وما الذي ينفعه ، وهي قادرة ايضا على ان تشخص ما يؤدي الى بناء مستقبل صحيح للدولة والشعب العراقي اكثر من غيرها.

ومن الامور المهمة جداً هو ان المرجعية تتحرك وفق دوافع أخروية ودينية وليس بدوافع سياسية ولا مالية ولا اجتماعية ولا وجاهية ، ومن هنا جاءت ثقة الناس وجاء الاستقطاب الجماهيري والموقع الجماهيري للمرجعية انطلاقاً من هذا الموقع ، وهكذا ائتمنت الناس ووضعوا الثقة بالمرجعية الدينية العليا لان تتكلم بلسان وصوت ضمير الشعب العراقي وبلسان وهموم لتعبر عن هموم والام الشعب العراقي وتطلعاته.

الجهة الوحيدة التي يوثق بها في انها تعبر عن هذه الطموحات والهموم هي المرجعية لانها الصوت الذي يمثل الضمير النقي للشعب العراقي لذلك جاء هذا الاستقطاب الجماهيري من هذا الموقع لا من الموقف الديني كما يتصور البعض.

وفي الخطبة الثانية لصلاة الجمعة بامامة السيد احمد الصافي في ٢٦/جمادى الآخرة ١٤٤١هـ الموافق ٢٠٢٠/٢/٢١ م ، ابتدأ السيد بذكر ما مر به امير المؤمنين علي عليه السلام في حياته ، كما هو المعلوم من سيرته العطرة ، حيث مر عليه السلام بمجموعة من الامور بعضها فتن وبعضها توجيهات الى الامة.

واستشهد السيد احمد الصافي في خطبته ببعض النصوص التاريخية حيث ذكر ان هناك مقطع زمني مر به امير المؤمنين عليه السلام كان فيه بعض الفتن ، حيث دخل عليه رجل اسمه الحارث ، وهذا الحارث بدأ يرادد أمير المؤمنين في أمر ، فذكر له امير المؤمنين هذه المقولة الرائعة والخالدة التي هي طرية في كل زمان ومكان ، فقال له اي للحارث : (يا حارث انك ملبوس^(٤٠) عليك ، ان الحق والباطل لا يعرفان بالناس ، ولكن اعرف الحق تعرف اهله ، واعرف الباطل تعرف من اتاه)^(٤١).

يقول السيد الصافي : واعتقد اخواني ان هذه المسألة في كل زمان ومكان نرى الان بعض الناس موقفه صباحاً شيء وعصراً شيء اخر لماذا ؟ لان هذا البعض لا يعرف الحق وانما عرف الناس فيتصور ان الحق يدور مدار الناس.

التمييز بين الحق والباطل مسألة مهمة جداً ، لان الانسان في حياته الدنيا لابد ان يعرف الحق ولا يضره من ان متبعي الحق قليل او كثير ، لان القرآن الكريم يقول : ﴿وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ﴾^(٤٢).

المعالجات :

ان خطورة مواجهة التطرف الذي يعتمد العنف الديني الذي انتج (الارهاب) بالمصطلح المعاصر تزيد على دخول البلاد في حرب كبرى مع دول او عدة دول اقليمية من حيث استنزاف الثروة ، والارواح وتعطيل الحياة المدنية ، بل هناك اثاراً نفسية كبيرة تقع على الناس بسبب احتمالات الوقوع في واحدة من عمليات الغدر بالمفخخات والاحزمة الناسفة والعبوات العشوائية ، وكل هذا يتطلب اكتشاف سبل المواجهة ، ومن هذه السبل :

١. ان الدولة القوية تقلل من فرص الارهاب وقوى التطرف كلما كان النظام السياسي قوياً ومتماسكاً ، لذلك لابد أولاً من بناء دولة قوية.

٢. تقليل حالات الخصومة الوطنية ((واجراء عملية اندماج وطني)) وهو هدف اعلى من المصالحة وباستراتيجية عالية وحل الاشكال الطائفي.

٣. تحليل مناشئ التطرف ورسم الخطط على اساس فهم اسباب النشأة والتطور على مستوى الفكر والثقافة.

٤. تحقيق التوافق بين المراكز الدينية في العالم للتصريح بأن التطرف ظاهرة مدانة شرعاً ، وان العنف والارهاب جريمة وانحطاط اخلاقي بحيث يضع على الارهابيين عاراً دينياً ووطنياً ، والاعلان عن عدم استناد التطرف على اساس دينية صحيحة وذلك :

أ. بإعادة دراسة السيرة النبوية (السيرة النبوية بين النص القرآني والرواية البشرية).

ب. دراسة الصالحين من اجيال المسلمين.

ج. ابراز القيم المشتركة وخاصة السلمية.

د. بيان ان العقائد والمعتقدات هي حق خالص لله تعالى ، ولم يفوض البارئ احد يحاسب الناس على عقائدهم وآرائهم ، فليس من حق احد ادانة احد ، انما صفة

الاعلان عما يعتقد صحيحاً والبرهنة عليه وتأشير الزلل كما يراه فيما يعتقد الاخرون - من دون اقضاء او تكفير.

الاستنتاجات

١. يمكن القول ان التطرف الحاضن للعنف الديني نمط من استجابات غير واعية لوقائع الفشل ولاهداف سياسية تخفي وراء فكر ديني متزمت ماضوياً لإثارة الضمير الديني، ونزعة انتقائية للذات ، واقصائية للآخر بواسطة البدعة والتكفير.
٢. ان للتطرف جذوراً في التاريخ الاسلامي ناتج من القراءة الحرفية المعاصرة ، ومهما تطورت موجات التطرف الا انها متناسلة مما قبلها وكل مرحلة لاحقة تضيف فكراً متشدداً عما في سابقتها.

الخاتمة :

اسفرت دراسة هذا البحث عن جملة من العوامل والنتائج والحقائق في غاية الاهمية يمكن ايجازها بما يلي :

- ١- ان القران الكريم هو المنهج العام للحياة في تحديد مفهوم الوسطية من خلال قوله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) .
- ٢- ضرورة بث الثقافة الاسلامية الصحيحة التي تدعو الى التسامح والتراحم والتوادر بين الناس ، ورفض كل جذور التطرف الواردة اليها من التاريخ السحيق والنتائج عن القراءات الحرفية الخاطئة للنصوص الدينية سواء كانت في الماضي ام في الحاضر .
- ٣- ان المرجعية الرشيدة واعية جدا لخطورة ما يحدث خاصة في الامور التي تخص حياة المواطن اليومية الاقتصادية والاجتماعية والعقائدية ، لذلك سلكت المرجعية الطريق الوسطي الذي يمثل لب الاسلام .
- ٤- ان التطرف لاينمو الا في حواضن طبيعية او مفتعلة ومنها : (الجهل والتجهيل ، والغفلة ، والتضليل ، والفقر ، والبطالة) وهذا ما ادركته المرجعية الرشيدة من توصياتها العديدة لازالة هذه الامور السلبية.

- ٥- ان على الدولة ان تعمل على تقليل فرص الارهاب وقوى التطرف وذلك من خلال تقوية تماسكها السياسي والاقتصادي.
- ٦- ان تعمل الدولة قدر الامكان على نبذ العنف والكراهية والتقليل من حالات الخصومة بين الفرقاء السياسيين، ووضع استراتيجية لحل الاشكال الطائفي.
- ٧- على العلماء والاساتذة والمختصين في شؤون المجتمع وادارة الدولة ان يحذوا حذو المرجعية في التعامل مع معطيات وواق المجتمع ، وذلك من اجل نبذ العنف والتطرف وبث روح التسامح والعمل على تحرير البعض من العقلية البدائية التي تعيش مشاكل الماضي اكثر مما تعيش محن الوقت الحاضر.
- الملخص:

تمتد الجذور التاريخية للعنف والكراهية وفرض الراي الاحادي الى القرون الاسلامية الاولى ، وبالتحديد في القرنين الاول والثاني الهجريين ، حتى وصلت مرحلة النضج والتثبت في القرن الرابع الهجري لتاتي اكلها وثمارها في القرون اللاحقة .

وقد تاسست مبادئ العنف والكراهية ونبذ الاخر المخالف اعتمادا على منهجية خاطئة وهي القراءة الحرفية للنص الديني ، والتشديد على الاجتهاد واسقاط البرهنو والحوار. والمقصود بالقراءة الحرفية : هو الترجمة الحرفية الدقيقة التي لاتصرف فيها ، ومنها التمسك بالقانون حرفيا _ كما في الاصطلاح _ . أي بحرفيته بحذافيره ، دون النظر الى عمقه او احتمال تبدل محتوى النص في زمن معين او مكان معين ، وانما الالتزام الحرفي للنص الذي تولد من جرائه جمود الفكرة ، وبالتالي صعوبة تطبيقها ، او خطأ تطبيقها استنادا لهذا الامر .

ومن المشاكل التي ابتليت بها الثقافة الاسلامية والخطاب الديني الاسلامي ، مشكلة الالتزام بمعيارية فهم اهل الزمن الاول ، بحيث يتحول الدين من حقيقة كونية تستوعب الانجاز الانساني الى نموذج تاريخي سكوني ثابت وجامد لايتحرك وكان العقول اجذبت وعقمت عن انتاج أي معرفة ، فاصبحنا مجبرين على فهم النص كما فهمه وفسره ابن عباس ، او ابو سعيد الخدري ، او ابو هريرة ، دون ادنى مراجعة لهذا النص عقليا

وفكريا ، ومدى مطابقته للواقع في حياتنا اليومية . فاصبح الخطيب والفقيه يستشهد بتفسيرات الاولين وكانها نص مقدس لا يمكن مناقشته .

ولم يقف الامر عند هذا الحد ، بل ان نتائج النقطتين السابقتين قادت بالفكر الاسلامي الى التطرف والكراهية ونبد الاخر المحالف في الراي والعقيدة ، وصلت الى حد التكفير، والتكفير هو نسبة مجموعة من المسلمين الى الكفر واخراجهم من ملة الاسلام .

ورغم ان القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة في الكثير من الايات والاحاديث اكدت على النهي من التكفير ، وبينت اثاره الوخيمة على بنية المجتمع الاسلامي ، الا ان الروايات التي غلب عليها الطابع السياسي والعقائدي ملئت الكتب والمؤلفات الاسلامية التي تكفر المسلمين المخالفين في الفكر والعقيدة .

تعد الوسطية في كل الامور من اهم مزايا المنهج الاسلامي ، فهي ليست مجرد معنى ، بل سلوكا ومعاملة ومنهجافكريا ينبغي التعامل به ، ولعلنا اليوم احوج مانكون اليها من أي وقت اخر ، ذلك ان التعصب والتطرف ابعد البعض عن فهم المعنى الحقيقي للاسلام .

وعند الدخول في تفاصيل ماورد في القرآن الكريم من ايات كريمة ، وما جاءت به سنة المصطفى صلى الله عليه واله وسلم ، والائمة الاطهار عليهم السلام ، نرى بوضوح ان الوسطية والاعتدال هي الاصل في الفكر الاسلامي ، اما ما سواها من عقائد وافكار تميل نحو الغلو والتطرف والافراط والتشدد ، فلا تمت للاسلام بصلة .

لهذا كله نرى وبوضوح لا لبس فيه ، ان المرجعية الدينية في النجف الاشرف وفي كل خطبها الدينية ، اتسمت باهميتها الكبيرة ، وذلك لانها تنطلق من مبدا الوسطية والاعتدال ، والتجرد من الخطابات التمييزية والطائفية ، او الانحياز لفئة دون اخرى ، وهي بهذا التصرف فانها تنطلق من موقع الاحساس العالي بالمسؤولية الشرعية ، ومة موقع ماتمتع به من حكمة وحرص على سلامة البلاد او العباد . فكانت دائما في خطاباتها التوحيدية ، خصوصا بعد الوضع السياسي الحالي في العراق والذي يدعو الى

النظر العميق والتأمل في إيجاد الحلول الناجحة ، نلاحظ بوضوح ان المرجعية في كل خطاباتنا وهي تحمل هموم الناس ، فانها تقدم معالجات جذرية وواقعية في هذا الشأن. وكمثال على ما ذكرنا : ففي الخطبة الثانية لصلاة الجمعة بامامة السيد احمد الصافي في يوم ٢٦ / جمادى الآخرة ١٤٤١ هجرية الموافق ٢١ / ٢ / ٢٠٢٠ ، ابتدا السيد خطبته بذكر ما مر به امير المؤمنين علي عليه السلام في حياته ، كما هو المعلوم من سيرته العطرة. حيث مر عليه السلام بمجموعة من الامور بعضها فتن وبعضها توجيهات الى الامة .

فقد ذكر السيد الصافي في هذه الخطبة : ان هناك مقطع زمني مر به امير المؤمنين عليه السلام كان فيه بعض الفتن ، حيث دخل عليه رجل اسمه الحارث ، وهذا الحارث بدا يرادد امير المؤمنين عليه السلام في امر ، فذكر له امير المؤمنين عليه السلام هذه المقولة الرائعة والخالدة التي هي طرية في كل زمان ومكان ، فقال له _ أي للحارث _ : (يا حارث انك ملبوس عليك ، ان الحق والباطل لا يعرفان بالناس ، ولكن اعرف الحق تعرف اهله ، واعرف الباطل تعرف من اتاه) البلاذري / انساب الاشراف / ج ٢ ، ص ٢٧٢.

يقول السيد الصافي : امير المؤمنين يريد ان يقول ان هذه الطريقة في الفهم خاطئة لا يمكن ان تعرف الحق من خلال الرجال . واكد السيد الصافي : ان هذه المسألة هي في كل زمان ومكان ، فالتمييز بين الحق والباطل مسألة مهمة جدا في حياة الفرد المسلم . هذه هي خلاصة البحث الذي يدور حول الدور الوسطي الذي سلكته المرجعية الرشيدة في التعامل مع قضايا الامة الاسلامية ، لان الوسطية هي منهج قرآني ونبوي لا لبس فيه . والله ولي التوفيق .

Abstract

The historical roots of violence, hatred and the imposition of a single opinion extend back to the first Islamic centuries, specifically in the first and second centuries of the Hijri, until it reached the stage of maturity and confirmation in the fourth century AH to bear fruit in the subsequent

centuries. The principles of violence, hatred, and renunciation of the other violator were established based on a wrong methodology, which is the literal reading of the religious text, the stress on ijihad, and the dropping of proof and dialogue. What is meant by literal reading: is the precise literal translation that does not deal with it, and one of them is adherence to the law literally – as in the terminology _That is, literally, without regard to its depth or the possibility of changing the content of the text in a specific time or place, but rather the literal commitment to the text, which resulted in the stagnation of the idea, and thus the difficulty of its application, or the error in its application based on this matter.

Moderation in all matters is one of the most important advantages of the Islamic approach, as it is not just a meaning, but rather a behavior, treatment and an intellectual approach that should be dealt with, and perhaps today we are more in need of it than at any other time, because fanaticism and extremism keep some from understanding the true meaning of Islam

As an example of what we mentioned: In the second sermon for Friday prayer led by Sayyid Ahmad al-Safi on ٢٦ Jumada al-Akhira ١٤٤١ AH corresponding to ٢/٢/٢٠٢٠, the Master began his sermon by mentioning what the Commander of the Faithful Ali, peace be upon him, went through in his life, as is known from his fragrant biography. As he, peace be upon him, passed through a set of matters, some of them were seditions and some were directives to the nation. Al-Sayyid Al-Safi mentioned in this sermon: There is a time segment that the Commander of the Faithful, peace be upon him, passed through, in which there were some temptations, when a man named Al-Harith entered upon him, and this Al-Harith began to echo the Commander of the Faithful, peace be upon him, in a matter. And the immortal woman who is tender in every time

and place, so he said to him – that is to Al-Harith –: (Oh Harith, you are confused on you, for truth and falsehood are not known to people, but know the truth you know its people, and know the falsehood you know who came to it) Al-Baladhari / Ansab Al-Ashraf / Part ٢, p. Al-Sayyid Al-Safi says: The Commander of the Faithful wants to say that this method of understanding is wrong, and it is not possible to know the truth through men. Al-Sayyid Al-Safi stressed that this issue is present in every time and place. Distinguishing between right and wrong is a very important issue in the life of a Muslim individual. This is the summary of the research that revolves around the moderating role played by the rational reference in dealing with the issues of the Islamic nation, because moderation is an unambiguous Quranic and prophetic method. God grants success .

الهوامش :

- (١) حارث سليمان ، المعجم القانوني ، ج ١ ، ص ١٩١.
- (٢) ابن عباس : هو عبدالله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي (ت ٥٦٨هـ) ، صحابي محدث فقيه وحافظ ومفسر ، وابن عم النبي (ص) وأحد المكثرين لرواية الحديث ، روى أكثر من ١٦٦٠ حديث عن النبي محمد (ص). ينظر : ابن الاثير ، اسد الغابة ، ج ١ ، ص ٢١٢.
- (٣) أبو سعيد الخدري : هو سعد بن مالك بن سنان الانصاري الخزرجي صحابي جليل من فقهاء الصحابة ، مات سنة اربع وتسعين ، وقيل قبلها بعشر سنين. ينظر : ابن عبد البر ، الاستيعاب ، ج ٢ ن ص ٦٠٢.
- (٤) محمد الصدر ، ما وراء الفقه ، ج ٩ ، ص ٢٩٣.
- (٥) ابن تيمية ، الفتاوى الكبرى ، ج ٣ ، ص ٤٥٤.
- (٦) البقرة ، الآية : ٦٢.
- (٧) سورة البقرة ، الآية : ١٤٣.
- (٨) سورة المائدة ، الآية : ٢.
- (٩) ابن ابي الحديد ، شرح نهج البلاغة ، ج ١ ، ص ١١٣.
- (١٠) البرقي ، المحاسن ، ج ٢ ، ص ٣٥٥ ؛ الطوسي ، تهذيب الاحكام ، ج ٦ ، ص ١٣٨ ؛ الريشهري ، ميزان الحكمة ، ج ١ ، ص ٥٦٦.

- (١١) ابن ميثم البحراني ، شرح نهج البلاغة ، ج ٥ ، ص ١٧٤ .
- (١٢) ال عمران ، الآية : ٦٤ .
- (١٣) البقرة ، الآية : ١٤٣ .
- (١٤) النحل ، الآية : ١٢٥ .
- (١٥) الاردبيلي ، زبدة البيان ، ص ٣٤٧ .
- (١٦) العنكبوت ، الآية : ٤٦ .
- (١٧) طه ، الآية : ٤٤ .
- (١٨) البقرة ، الآية : ١٩٠ .
- (١٩) البقرة ، الآية : ١٤٣ .
- (٢٠) الاعراف ، الآية : ١٦٤ .
- (٢١) المدثر ، الآية : ٣٨ .
- (٢٢) المائدة ، الآية : ٨ .
- (٢٣) الكليني ، الكافي ، ج ٥ ، ص ٣٩ ؛ الحر العاملي ، وسائل الشيعة ، ج ١١ ، ص ٧١ .
- (٢٤) المفيد ، الاختصاص ، ص ٣٦٦ .
- (٢٥) أحمد بن حنبل ، مسند أحمد ، ج ٣ ، ص ٢٤١ .
- (٢٦) المتقي الهندي ، كنز العمال ، ج ٢ ، ص ١٨٢ .
- (٢٧) البقرة ، الآية : ٢٠١ .
- (٢٨) المحقق البحراني ، الدرر النجفية ، ج ٤ ، ص ١٠٥ .
- (٢٩) الطلاق ، الآية : ٢ - ٣ .
- (٣٠) العلامة الحلي ، تحرير الاحكام ، ج ٢ ن ص ٢٤٩ .
- (٣١) المصدر نفسه ، ص ٢٤٧ .
- (٣٢) العلامة الحلي ، منتهى الطلب ، ج ٢ ، ص ٩٩٨ .
- (٣٣) الحشر ، الآية : ١٠ .
- (٣٤) البقرة ، الآية : ٢٥٦ .
- (٣٥) ابن ميثم البحراني ، شرح نهج البلاغة ، ج ٥ ، ص ٢٧ .
- (٣٦) البخاري ، صحيح البخاري ، ج ١ ، ص ١٣ . البقرة ، الآية : ٢٥٦ .
- (٣٧) ابن الاثير ، اسد الغابة ، ج ١ ، ص ١٤٩ .
- (٣٨) ابن ابي الحديد ، شرح نهج البلاغة ، ج ٣ ، ص ١٨١ .

(٣٩) ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج ١٦ ، ص ١٦٠.

(٤٠) ملبوس : يعني اشتبهت عليك الامور.

(٤١) البلاذري ، انساب الاشراف ، ج ٢ ، ص ٢٧٢.

(٤٢) المؤمنون ، الآية : ٧٠.

قائمة المصادر والمراجع

• القرآن الكريم

أولاً : المصادر الأولية

- ابن الاثير ، ابو الحسن عز الدين بن أبي الكرم بن عبد الكريم الشيباني (ت ٦٣٠هـ / ١٢٣٢م)

١. أسد الغابة في معرفة الصحابة (دار الكتاب العربي ، بيروت ، د.ت).

- ابن حنبل ، الامام أحمد (ت ٢٤١هـ / ٨٥٤م)

٢. مسند أحمد (دار صادر ، بيروت ، د.ت).

- الاردبيلي ، محمد بن علي (ت ١١٠١هـ / ١٦٩٠م)

٣. زبدة البيان في تفسير القرآن ، (مكتبة آية الله المرعشي النجفي ، قم ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م)

- البخاري ، ابو عبدالله محمد بن اسماعيل (ت ٢٥٦هـ / ٨٦٩م)

٤. صحيح البخاري ، (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م).

- البرقي ، أحمد بن محمد بن محمد بن خالد (ت ٢٧٤هـ / ٨٨٧م)

٥. المحاسن ، تحقيق : جلال الدين الحسيني ، (دار الكتب الاسلامية ، طهران ، ١٣٧٠هـ / ١٩٥٠م).

- البلاذري ، احمد بن يحيى بن جابر (ت ٢٧٩هـ / ٨٩٢م)

٦. أنساب الاشراف ، تحقيق : محمد باقر المحمودي ، ط ١ ، (مؤسسة الاعلمي للمطبوعات ، بيروت ، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م).

- ابن تغري بردي ، جمال الدين أبي المحاسن يوسف الأتابكي (ت ٨٧٤هـ / ١٤٦٩م)

٧. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، تحقيق : محمد حسين شمس الدين ، (دار الكتب العلمية ، بيروت ، د.ت).

• ابن تيمية ، تقي الدين ابن تيمية (ت ٥٧٢٨/١٣٢٧م)

٨. الفتاوى الكبرى ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا ، ط ١ ، (دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٨/١٩٨٧م).

• ابن ابي الحديد ، ابو حامد عز الدين بن هبة الله المدائني (ت ٦٥٦/١٢٥٨م)

٩. شرح نهج البلاغة ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، (مؤسسة اسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع ، د.ت).

• الحر العاملي ، محمد بن الحسن (ت ١١٠٤/١٦٩٣م)

١٠. وسائل الشيعة الى تحصيل مسائل الشريعة ، ط ٢ ، تحقيق : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث ، مطبعة مهر ، قم ، ١٤١٤/١٩٩٣م).

• ابن عبد البر ، ابو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد (ت ٤٦٣/١٠٧٢م)

١١. الاستيعاب في معرفة الاصحاب ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، ط ١ ، (دار الجيل ، بيروت ، ١٤١٢/١٩٩٢م).

• العلامة الحلي ، الحسن بن يوسف بن علي المطهر (ت ٧٢٦/١٣٢٥م)

١٢. تحرير الاحكام الشرعية على مذهب الامامية ، تحقيق : ابراهيم البهادلي ، ط ١ ، (مطبعة اعتماد ، قم ، ١٤١١/١٩٩٠م).

١٣. منتهى الطلب في تحقيق المذهب ، ط ١ ، (مؤسسة الطبع والنشر في الاستانة الرضوية المقدسة ، ١٤١٣/١٩٩٣م).

• الطوسي ، ابو جعفر محمد بن الحسن (ت ٤٦٠/١٠٦٧م)

١٤. تهذيب الاحكام في مسائل الحلال والحرام ، تحقيق : أحمد حبيب قصير العاملي ، ط ٣ ، (دار الكتب الاسلامية ، طهران ، ١٣٩٠/١٩٧٠م)

• الكليني ، ابو جعفر محمد بن يعقوب بن اسحاق (ت ٣٢٩/٩٤١م)

١٥. الكافي، تحقيق : علي أكبر الغفاري ، ط ٣ ، (مطبعة حيدري ، طهران ، ١٣٨٨/٥/١٩٧٨م).

• المحقق البحراني ، الشيخ يوسف بن احمد (ت ١١٨٦/٥/١٧٧٢م)

١٦. الدرر النجفية من المتقطات اليوسفية ، ط ١ ، (شركة دار المصطفى المتقي الهندي ، علاء الدين علي بن حسام (ت ٩٧٥/٥/١٥٦٧م)

١٧. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ، تحقيق : الشيخ بكري حياني ، (مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٩/٥/١٩٨٩م).

• المفيد ، أبو عبدالله محمد بن محمد المعلم العكبري البغدادي (ت ٤١٣/٥/١٠٢٢م)

١٨. الاختصاص ، (منشورات جماعة المدرسين في قم ، قم ، د.ت).

• ابن ميثم البحراني ، كمال الدين بن علي (ت ٦٧٩/٥/١٠٢٥م)

١٩. شرح نهج البلاغة ، ط ١ ، (الحوزة العلمية في قم ، قم ، د.ت).

ثانياً : المراجع الحديثة :

• حارث سليمان ، الفاروقي

٢٠. المعجم القانوني ، ط ٣ ، (مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٤١١/٥/١٩٩١م)

• الريشهري ، محمد

٢١. ميزان الحكمة ، تحقيق دار الحديث ، ط ١ ، (دار الحديث ، قم ، د.ت).

• محمد الصدر ، السيد

٢٢. ما وراء الفقه ، ط ٣ ، (المحبين للطباعة والنشر ، مطبعة قم ، ١٤٢٧/٥/٢٠٠٧م).

المرجعية الدينية ودورها في تجسيد مشروعية الدولة الدستورية

قراءة في مفهوم الدستور والمجلس التشريعي (البرلمان) في الفكر السياسي الشيعي العراق وإيران نموذجا

أ.م.د. صباح كريم رياح الفتلاوي
جامعة الكوفة / كلية العلوم السياسية

المقدمة:

ارتبط مفهوم المؤسسة التشريعية (البرلمان) بالنظم الديمقراطية حيث تعتبر من اهم مقوماتها واسسها. فمن خلال البرلمان يتم تمثيل الشعب ومشاركة ممثليهم في سن التشريعات ووضع القوانين. ومن خلال البرلمان ايضا يجري ضمان حق المواطنين في مراقبة الحكومة أو مخالفتها للقوانين أو انتهاك حريات أفراد الشعب ومؤسساته. ويجري عادة انتخاب ممثلي الشعب أو نواب البرلمان عبر انتخابات حرة يشارك فيها الافراد والاحزاب السياسية.

اما الدستور (oniconstiut) فهو أهم وثيقة في الحياة السياسية للمجتمع وفي بنية الدولة. وهو مجموع القواعد القانونية التي تحدد نظام الحكم وشكل الحكم في الدولة. وقد يكون الدستور مكتوبا كما هي العادة أو غير مكتوب كما في بريطانيا. وبين الدستور بمعنى أدق طبيعة النظام السياسي وهيئات الدولة وسلطاتها ووظائفها وكيفية انبثاقها وحركة تغيرها وعلاقاتها واختصاصاتها في ما بينها ثم علاقاتها مع المواطنين وحقوقهم وواجباتهم. وهو ضمانة لحريات الافراد وحقوق الجماعات والاقليات، وطبقا لما تقدم يعتبر الدستور والمجلس التشريعي (البرلمان) هما الدعامتان الاساسيتان للنظام السياسي الديمقراطي .

ان هذه المفاهيم المتقدمة بالتأكيد لم تغب عن تفكير العلماء والفقهاء والمثقفين الاسلاميين الذين كان وعيهم السياسي بمستوى تلك المفاهيم انطلاقا من اهميتها في حياة الشعوب .. وكان للمرجعية الدينية الشيعية دور كبير في تجسيد هذه المفاهيم من خلال تجسيد مشروعية الدولة الدستورية .

ولغرض البحث في اهمية وماهية هذا الدور المتميز للمرجعية الدينية جاء عنوان البحث الموسوم (المرجعية الدينية ودورها في تجسيد مشروعية الدولة الدستورية-قراءة في مفهوم الدستور والمجلس التشريعي (البرلمان) في الفكر السياسي الشيعي - العراق وايران انموذجا") لسلط الاضواء على جذور المفاهيم الفكرية الدستورية والبرلمانية في التفكير السياسي الشيعي من خلال دور علماء الشيعة في نشر الافكار الدستورية .

تضمن البحث مقدمة وثلاثة وخاتمة فضلا عن ثبت بالمصادر والمراجع المستخدمة في البحث، جاء المبحث الاول تحت عنوان (الدستور ودور علماء المرجعية في نشر الافكار الدستورية و التحررية) بينما حمل المبحث الثاني عنوان(موقف المرجعية الدينية في حركة الدستور عام ١٩٠٥ وبداية الحكم الدستوري) في حين حمل المبحث الثالث عنوان(موقف المرجعية الدينية من تطورات العلاقة بين المجلس والبلاط) ، وقد استخدمت في كتابة البحث مصادر ومراجع متنوعة اغنت مضمونه ونتائجه تنوعت بين المصادر باللغة العربية والمعرية وكذلك المصادر باللغتين الفارسية والانكليزية فضلا عن الموسوعات وكتب التراجم اضافة الى شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).
لاندعي الكمال فهو لله وحده جلّت قدرته .. انما نأمل التوفيق والسداد بعونه تعالى وبه نستعين.

المبحث الأول:

(الدستور ودور علماء المرجعية في نشر الافكار الدستورية والتحررية)

بدايات نشأة الوعي الدستوري وأثرها في إيران.

كان الدستور والمجلس التشريعي (البرلمان) وكذلك الديمقراطية والانتخابات ، من المفاهيم التي لم تكن سائدة على الاقل في منطقة الشرق الاوسط والتي يقع كل من ايران والعراق من ضمنها حتى بداية القرن التاسع عشر، في وقت سادت في اوربا بشكل خاص مفاهيم جديدة كالحرية والديمقراطية والمساوات والحقوق والعدالة وغيرها من الافكار الرائدة بفعل تأثيرات العديد من العوامل والاحداث التي جرت منذ الربع الاخير من القرن الثامن عشر ، ومنها على وجه الحصر لا التحديد الثورة

الفرنسية^(١)، وثورة الاستقلال الأمريكية^(٢)، الامر الذي اسس بلا شك لمبادئ واساسيات النظام السياسي الديمقراطي ومبدأ الانتخابات وفصل السلطات وسن الدساتير في اوربا. مما كان له الاثر الكبير في انتشار الوعي والفهم لتلك المفاهيم لدى شعوب القارة وبالتالي ادى الى انتشارها في بقية ارجاء المعمورة بفعل عوامل متعددة. تعود جذور حركة المطالبة بالدستور والمجلس التشريعي في ايران والعراق مثلاً، الى منتصف القرن التاسع عشر. ففي حين كان العراق واحداً من اقاليم الدولة العثمانية، تابعا لها سياسياً وإدارياً واقتصادياً، فلم تنشأ فيه حركة دستورية الا بعد نموها وانتشارها في الدولة الايرانية القاجارية، فقد كانت لأيران علاقات سياسية ودبلوماسية واقتصادية وثقافية مع اوربا^(٣) مما ادى الى وصول وانتشار الافكار التحررية ونشوء تيارات تطالب بالدستور والبرلمان. اذ ارسلت الحكومة مجموعات من طلاب البعثات للدراسة في بريطانيا عامي ١٨١١م و١٨١٥م.^(٤)، وبعد عودة هؤلاء الطلاب الى ايران، بدأوا يتحدثون عن مبادئ الثورة الفرنسية وحرب الاستقلال في امريكا والقوانين التي يصدرها مجلس العموم البريطاني وصلاحيات البرلمان البريطاني وطريقة انتخاب نواب المجلس وكيفية ممارسة الضغط على ملك بريطانيا.^(٥) كما انتشرت مفاهيم حرية التعبير في الصحافة تدريجياً. وبدأت الاصوات ترتفع باحداث تغييرات في النظام السياسي لأيران بأسلوب يشابه ما كان يحدث في اوربا^(٦).

كان العقدين الاولين من القرن التاسع عشر^(٨)، ايذاناً بظهور وعي سياسي واضح في صفوف الطبقة المثقفة والعلماء في ايران^(٩)، اذ بدأت الدائرة الضيقة التي تضم الطبقة المستنيرة في المجتمع الايراني تتسع رقعتها في عهد فتح علي شاه (١٧٩٧-١٨٣٤)^(١٠) وولي عهده عباس ميرزا^(١١)، شيئاً فشيئاً، اذ تم ارسال البعثات الطلابية للدراسة في اوربا خلال الاعوام ١٨١٢-١٨١٩^(١٢)، واخذ تعرف الناس واطلاعهم على مبادئ النهضة الاوربية واساليبها العصرية يزداد يوماً بعد آخر^(١٣)، وكان مرد ذلك هو التنافس الدولي وتكالب الدول الاوربية على ايران لموقعها الجغرافي ووقوعها على طريق الهند، الامر الذي ادى الى اتساع روابط ايران بأوربا وتناميها على نحو فعال، والى عقد

المعاهدات وقدم الهيئات العسكرية والتجارية والدينية التي كان لها تأثير حضاري الى جانب الاضرار والمآسي التي جرتها على ايران^(١٤). يضاف الى ذلك عامل آخر هو كثرة الرحلات التي كان يقوم بها الاوروبيون الى ايران من التجار والسياح والدبلوماسيين وسواهم بنحو لم يسبق له مثيل من قبل^(١٥). كما أن التجار والمبعوثين الايرانيين ومن كان يتاح لهم السفر من ايران الى الهند وبعض الدول الاوربية، لا يمكن بأي حال من الاحوال اغفال أثرهم بهذا الشأن، فقد كانوا يعودون الى أرض وطنهم ويسردون لأبناء جلدتهم مشاهداتهم وانطباعاتهم المحبة عن تلك الديار فضلاً عن اكتسابهم لبعض المعارف والعلوم المهمة وتعلمهم للغات الاجنبية^(١٦)، فعلى سبيل الحصر لا التحديد، استطاع الميرزا صالح الشيرازي^(١٧)، الذي درس في انكلترا للمدة من ١٢٣٠ هـ - ١٢٣٤ هـ، أن يعلم اللغات الانجليزية والفرنسية واللاتينية والفلسفة، الامر الذي مكنه من أن يكون من المترجمين الماهرين أذ ترجم كتاب (تاريخ وقايع نابوليون) وهو اقدم كتاب مترجم عن اللغة الفرنسية الى الفارسية، واصدر كتاباً عن رحلته تلك^(١٨) تحدث عن النظام الديمقراطي ويذكر مصطلحات جديدة مثل الدستور، حرية التعبير، حرية الانتخابات وسيادة البرلمان^(١٩). بيد ان الطلبة المبتعثين الى اوربا مع صالح الشيرازي قد لعبوا دوراً مهماً في تطوير العلوم والمعارف والصناعات في بلدهم بعد عودتهم من خلال المسؤوليات التي قاموا بها^(٢٠).

في عام ١٨٥٨م تشكلت في إيران أول وزارة حديثة على الطريقة الحديثة، من ست وزارات. وفي ظل تلك الحكومة قام السياسي والدبلوماسي الايراني ملكم خان^(٢١) بتأليف كتاب (دفتر تنظيمات) حيث اقترح فيه تأسيس حكومة قانونية وبين أهمية الفصل بين السلطات. وبفعل العلاقات المتبادلة مع اوربا حدثت في ايران اصلاحات ادارية وقضائية^(٢٢). كما كان لصدور قرارات وقوانين اصلاحية في اوربا تأثيرها على التيارات الفكرية والسياسية في ايران. ففي عام ١٨٦٧م اصدرت الحكومة البريطانية قانون حرية التصويت في الانتخابات^(٢٣)، وفي عام ١٨٨٤م اصدرت الحكومة قانون الرأي الانساني للأنكليز^(٢٤)، اضافة الى قوانين حرية المشاركة في الانتخابات وتقسيم

كراسي البرلمان^(٢٥) وفي عام ١٨٧٠م صدر الدستور الايطالي، وتأسيس حكومات دستورية في الدنمارك عام ١٨٦٤، والنمسا والمجر عام ١٨٦٩م، والمانيا عام ١٨٧١. والجمهورية الفرنسية الثالثة عام ١٨٧٥^(٢٦)، وحركة مدحت باشا^(٢٧)، التي أدت الى تدوين دستور عثماني أيده السلطان عبد الحميد الثاني^(٢٨)، بيد ان الدستور هذا بقي معلقاً حتى عام ١٩٠٨م^(٢٩). وكانت مصر من الدول المتقدمة دستوريا، حيث شهدت تغييرات واصلاحات منذ غزو نابوليون بوناپرت^(٣٠) لمصر عام ١٧٩٨م، فقد تم تأسيس (مجلس الشورى) عام ١٨٢٩م في عهد الخديوي محمد علي باشا^(٣١)، ثم (مجلس النظر) عام ١٨٧٨م، وتم تدوين الدستور المصري عام ١٨٨٢ بعد ثورة احمد عرابي^(٣٢)، عام ١٨٨١م، ولكن الدستور لم يرى النور الا عام ١٨٨٣م، وبقي نافذا حتى الحرب العالمية الاولى^(٣٣).

وفي الهند تم تدوين الدستور عام ١٨٥٨م بعد ثورة عام ١٨٥٧م^(٣٤)، ومن خلاله تم حل شركة الهند الشرقية^(٣٥)، وتم الاعتراف رسميا من قبل بريطانيا بالهند وتأسيس برلمان هندي. وفي عام ١٨٦١م صدر (قانون شورى الهند) الذي نص على سيادة الشعب^(٣٦). وكانت هناك علاقات قوية بين ايران والهند، وقد سافر الى الهند احد رجال حركة الدستور الايرانية هو نصر الله ملك المتكلمين^(٣٧) عام ١٨٨١م، وألف هناك كتابه (من الخلق الى الحق)^(٣٨).

وكان للدستور الروسي الذي وضع بعد ثورة ١٩٠٥م^(٣٩)، تأثير كبير على ايران، بحكم حالة الجوار بين البلدين، فضلا عن علاقاتهما المتبادلة، بيد ان روسيا تنافست مع بريطانيا على ثروات ايران. وحتى عام ١٩١٠م كان هناك اكثر من مائتي الف عامل ايراني مهاجر يقيمون في روسيا. وفي عام ١٩٠٥م عاد منهم الالف يحملون افكارا" اصلاحية، وبوشرات ودعايات واسلحة من اجل مواجهة النظام الدكتاتوري الايراني^(٤٠). وكان قيصر روسيا نيقولا الثاني (١٨٦٨-١٩١٨)^(٤١)، قد اقر الدستور بعد هزيمته مع اليابان ١٩٠٤-١٩٠٥م^(٤٢)، وما صاحب الهزيمة من استياء واضطرابات داخلية. وقد اقر الدستور الحريات الأساسية، وحماية الفرد، وحرية الافكار، وحرية

التعبير وتأسيس التجمعات. كما أقر الانتخابات البرلمانية على الطريقة الديمقراطية، وأنه لايجري تشريع أي قانون دون موافقة مجلس الشعب (الدوما)^(٤٣). وكانت افكار الديمقراطية ومصطلحات الدستور والبرلمان تتعزز وتنتشر بالكتابات والمؤلفات السياسية التي تخدم ذلك التوجه. فكان يجري ترجمة العديد من الوثائق والمؤلفات السياسية الى اللغة الفارسية، الامر الذي يعني تداولها ومناقشتها داخل الدوائر السياسية والفكرية والمثقفة. فقد قام الميرزا عبد الرحيم طالبوف^(٤٤)، بترجمة الدستور الياباني الصادر عام ١٨٨٩م الى اللغة الفارسية. وكان طالبوف نفسه قد زار اليابان واطلع على التقدم والازدهار فيها. وقد تحدث هذا التاجر الايراني المقيم في روسيا آنذاك عن مفاهيم الامة (Nation) والوطن والحرية التي قسمها الى ستة اصناف هي: ١- الحرية الشخصية . ٢- حرية التعبير. ٣- الحرية الدينية. ٤- حرية الصحافة. ٥- حرية التجمع. ٦- حرية الانتخاب. وفي عام ١٩٠١م كان طالبوف يناقش مصطلحات سيادة الشعب والحكومة المطلقة والمستبدة في مذكرة سلمها الى رئيس الوزراء الايراني الميرزا علي اصغر خان أتابك^(٤٥). وقد اكد في تلك المذكرة على أهمية البرلمان كونه هو المؤسسة الوحيدة التي تضع التشريعات. كما دعا الى فصل السلطات وأن البرلمان لايجب أن يتدخل في عمل الحكومة او السلطة التنفيذية.^(٤٦)

لم تكن الافكار التي حملها المتنورون والمثقفون وحدها هي التي حركت الساحة الفكرية والسياسية في الاوساط الشيعية، بل ان علماء الشيعة وخاصة أولئك الذين حملوا افكارا" اصلاحية لمواجهة حالة التخلف السياسي والظلم الداخلي والاستعمار الخارجي واستمرار الحكومات المطلقة التي تعتمد على أرادة الشاه أو السلطان دون مراقبة أو محاسبة، هي التي اعطت زخما لتلك الافكار لما لعلماء الشيعة من تأثير ونفوذ في اتباعهم ومقلديهم.^(٤٧) اذ برز فقهاء وعلماء كبار ممن ساهموا في نشر افكار التحرر من الاستبداد ومواجهة الظلم، وطرحوا بدائل جديدة لم تكن متداولة في النظم السياسية في الشرق والعالم الاسلامي، وكان السيد جمال الدين الافغاني (١٨٣٨م- ١٨٩٧م)^(٤٨)، من زعماء الاصلاح الكبار في القرن التاسع عشر ممن دعوا الى تأسيس

الحكومات الاسلامية وفق النظم الحديثة من خلال تدوين دستور وتأسيس مجلس شورى منتخب من قبل الأمة. وكان لأطلاعه الواسع واحتكاكه بالحضارة الاوربية وفكره الثاقب دور كبير في مشروع اسلامي ينهض بالأمة الاسلامية من حالة الركود والتخلف، فكان مشروع (الجامعة الاسلامية ،الذي عرضه على السلطان عبد الحميد الثاني ، الذي ازداد منه خوفا". وكان ينادي بالوحدة الاسلامية ومحاربة دكتاتورية الحكم والجهل واللاوعي عند المسلمين وتسرب العقائد الخرافية الى افكارهم ، ومحاربة التفرقة المذهبية ومواجهة الاستعمار الغربي^(٤٩).

وكان الافغاني يجول في البلدان الاسلامية وي طرح افكاره في محاضراته وندواته واجتماعاته مع الناس والمثقفين والعلماء والسياسيين ورجال الدولة. وكان ينتهز فرص لقاءاته المتعددة مع الملوك والحكام فيحثهم على اهمية احترام رأي الشعب وتمثيله في مجلس تشريعي. فقد قام بتدوين مسودة دستور قدمه لشاه ايران ناصر الدين شاه القاجاري^(٥٠). جعل فيه ايران دولة دستورية^(٥١)، يخضع فيها الشاه الى الدستور والى مجلس الشورى الذي يملك صلاحيات اصدار القوانين. فلما طالعه الشاه وجد أن صلاحياته قد تقلصت ، كما ان الأمة قد حصلت على سلطات اقوى عبر مجلس النواب والشيخ. فرفضه معترضا" على مساواته بالفلاح والعامل فأجابه الافغاني: أيها الملك " لتعلم أن تاجك وعرشك وأوامرك وأركان سلطانتك ستكون أقوى بمعية الدستور. أن العالم والعامل والفلاح أكثر فائدة للبلاد من مقامك وعظمتك. اسمع مني قبل فوات الأوان، ولا تفرط بهذه الفرصة الثمينة بأن تكون في ايران حكومة دستورية، لتهدم الحكومة الاستبدادية"^(٥٢).

وفي مصر حمل الافغاني مشروعه الاصلاحى حيث قابل الخديوي توفيق^(٥٣) بعد عزل الخديوي اسماعيل^(٥٤) الذي سمح بوجود وزيرين احدهما انكليزي والاخر فرنسي ضمن حكومته. اذ عرض الافغاني على الخديوي توفيق اصلاح الاوضاع السياسية والقانونية والتي تتمثل بمشاركة الشعب في صنع القرار وأدارة شؤون البلاد، وذلك عبر صياغة دستور جديد وتأسيس نظام نيابي يتمثل بمجلس الشورى. وكان مما قاله

الافغاني للخديوي: "واذا قبلتم نصحي واسرعتم لاشراك الأمة في حكم البلاد فتأمرون بأجراء انتخاب نواب عن الأمة تسن القوانين.. فان ذلك اثبت لعرشكم وأدوم لسلطانكم"^(٥٥)، فشرع الخديوي بالخطر على سلطاته وصلاحياته المطلقة من تأسيس برلمان واجراء انتخابات، فأمر بطرد الافغاني وتسفيره على ظهر باخرة متوجهة الى الهند^(٥٦).

لقد شعر الافغاني بأهمية الاحزاب السياسية لما نضطلع به من قدرة على تجميع الطاقات وبث الوعي الفكري والسياسي في أوساط الأمة، ومن ثم تأثيرها على صناعة القرار السياسي، فكان يرى أن "تأسيس الاحزاب السياسية في الشرق أفضل وسيلة لتقدم الأمم الاسلامية، وهي الدواء لكل الألام".^(٥٧) وقام بتأسيس أول وأهم أحزاب مصر الحديثة (الحزب الوطني) الذي ضم معظم وجوه الرأي والفكر وأحرار السياسة والجيش في مصر. وقد كان هذا الحزب هو الأب للثورة العراقية عام ١٨٨٨م^(٥٨).

وكان الشيخ هادي نجم آبادي^(٥٩) من العلماء المجتهدين الأوائل الذين تبنا أطروحة الدستور والبرلمان. وكان ذا صلة وعلاقات وطيدة بالطبقات المثقفة والناشطة في الساحة السياسية في ايران. وكان محط أنظار الزائرين والباحثين عن الأفكار الجديدة، وحتى كبار الوزراء والشاه ناصر الدين نفسه يزورونه في منزله. وكان لا يخفي انتقاداته للأوضاع السائدة والفساد الاداري الذي وصل الى سلك القضاء. وأفكاره صدى في اذهان الذين شاركوا في ثورة الدستور من بعده^(٦٠). وقد برز في خضم الاحداث التي سبقت الثورة اسم السيد محمد الطباطبائي^(٦١) وهو أحد كبار المجتهدين، من دعاة الدستور ومن رجال ثورة الدستور عام ١٩٠٥م. وكان يرى ان اصلاح الاوضاع لا يتم الا عبر تأسيس مجلس تشريعي، واتحاد الحكومة والشعب، ورجال الحكومة والعلماء. وفي عام ١٩١١م كتب السيد الطباطبائي في مذكراته ما يلي: "جئت الى طهران عام ١٨٩٤م، ومنذ دخولي اليها كنت بصدد تأسيس دستور في ايران، وتأليف مجلس شورى شعبي. وكنت أذكر هذين الأمرين على المنبر. وكان الشاه ناصر الدين يشتكي مني ويبعث لي بالرسائل

التي تقول بأن إيران غير مستعدة للدستور لحد الآن. لقد كنت مبتلى به طالما كان حيا" حتى ذهب "(٦٢).

لقد كون السيد محمد الطباطبائي أفكاره تلك خلال فترة اقامته في العراق ودراسته في سامراء على يد الميرزا محمد الشيرازي^(٦٣)، قائد ثورة التنبك المعروفة عام ١٨٩١م^(٦٤). ويرى بعض المؤرخين انه تأثر بأفكار ونصائح السيد جمال الدين الافغاني^(٦٥). وقد حاول السيد الطباطبائي أن يوصل رأيه الى الشاه مظفر الدين^(٦٦)، ابن ناصر الدين شاه لكن الحاشية منعت وصول رسائله الى الشاه فكتب رسالة يشرح فيها أوضاع ايران الاقتصادية والسياسية والادارية المزرية والظلم الذي يتعرض له الشعب، ثم طرح الحل المتمثل بتأسيس ديوان العدالة فقال: "يا صاحب الجلالة، ان كل هذه المفاسد تحل عن طريق مجلس العدالة أي جمعية مؤلفة من كافة طبقات الشعب. مجلس يسمع لنداء عامة الشعب، وفيه يتساوى الشاه والفقير"^(٦٧).

المبحث الثاني:

موقف المرجعية الدينية في حركة الدستور عام ١٩٠٥ وبداية الحكم الدستوري سميت هذه الثورة في الادبيات الايرانية (مشروطيت)، أو ما اصطلح عليه المؤرخين بالمشروطة وهي مصطلح مأخوذ من الشرط والمشروط، أي ان الحاكم يحكم وفق شروط الدستور، وعليه التقيد والالتزام بتلك الشروط. وكانت الافكار التحررية الداعية الى تأسيس دستور وتشكيل مجلس شورى يجري تداولها في الاوساط الحوزوية والمثقفة. ومن الطبيعي أن تجد طريقها الى العراق حيث يقيم عشرات الالاف من الايرانيين. وقد تحمس بعض العلماء الى حركة الدستور واخذوا يطرحون آراؤهم المؤيدة لسن الدستور وتأسيس مجلس شورى، كما كتبوا الرسائل والبرقيات والفتاوى ونشروها بين الناس. وفي عام ١٩٠٢م قام مجموعة من علماء النجف بأرسال رسالة الى الشاه مظفر الدين يطالبون فيها الشاه بتأسيس مجلس لممثلي الشعب^(٦٨). بيد أن مطالب علماء النجف كانت لا تعني بالضرورة تشكيل برلمان ذي صلاحيات واسعة لوضع القوانين كما هو الحال في الديمقراطيات الغربية. ولكنها كانت بدايات حيث كان الدستور يعيش مرحلة

جنينية. كما لا يعني بالطبع ان العلماء كانوا يريدون نظاما سياسيا "ديمقراطيا" على الطراز الغربي.^(٦٩)

اخذت المعارضة تزداد في ايران مطالبة بإصلاح الاوضاع ، فانظم اثنان من كبار علماء الدين البارزين الى السيد الطباطبائي هما السيد عبد الله البهبهاني^(٧٠) ، والشيخ فضل الله النوري^(٧١) ، وكان لأخطاء الدولة وبعض الاخطاء المؤسسة التي حصلت فيما بعد قد أثارت الرأي العام الايراني ضد الشركات الاجنبية وضد الحكومة ، دورها في تأجيج المعارضة. وماكاد عام ١٩٠٥م يدخل حتى ارتفعت اسعار السكر بسبب الحرب الروسية - اليابانية،^(٧٢) فأصدرت الحكومة تعليماتها الى التجار ببيع السكر بسعر محدد. غير أن التجار خالفوا هذه التعليمات لأنها تسبب لهم خسائر جسيمة، مما دفع حاكم طهران (علاء الدولة)^(٧٣)، الى معاقبة بعضهم وجلدهم بالفلقة أمام الناس، مما أثار مشاعر الناس فقرر التجار تعطيل الأسواق. بيد أن ذلك الاجراء كان بمثابة ساعة الصفر في حركة الدستور^(٧٤).

تطورت الاحداث بعد اغلاق مجموعة الاسواق الكبرى (البازار)^(٧٥) ، في طهران، اذ قرر قادة الحركة الثورية التحصن في مرقد شاه عبد العظيم ،جنوب طهران، ليلة الجمعة ١٣/١١/١٩٠٥م حيث كان معهم ألفا شخص، بقوا لمدة شهر كامل ،وساعدهم في ذلك اضراب السوق . وقد طالب الثوار بعزل علاء الدولة (حاكم طهران)، والمسيو جوزيف نوز^(٧٦) (M.NOWS) البلجيكي مدير الكمارك. وكان الشاه مظفر الدين في سفرة لأوروبا بعد حصوله على قرض روسي لتمويل نفقات هذه الرحلة. وحين عاد الشاه أرسل على زعماء الحركة للتفاوض لإنهاء الأزمة. وبعد يومين تم الاتفاق على الاستجابة لمطالب الثوار وعزل علاء الدولة وتشكيل مجلس العدلية^(٧٧).

أوكل البحث في اجراءات تأسيس مجلس العدلية الى رئيس الوزراء(عين الدولة)^(٧٨) الذي أخذ يماطل متهما " قادة الحركة بأنهم يريدون اسقاط العائلة القاجارية عن السلطة. كما حاول تبريد الشارع الايراني من حماسه واندفاعه وراء قادة الحركة. وبالمقابل اعز قادة الحركة للخطباء في المجلس والمساجد بالتنديد بسياسة رئيس الوزراء العدلية. ومهما

يكن من امر فقد صعدت المعارضة من سقف مطالبها حتى باتت الجماهير ترى أن مجلس العدالة هو مجلس للتشريع والرقابة على الحكومة وليس هيئة قضائية كما اشاع رجال البلاط. لم يسكت رئيس الوزراء بل صعد الاجراءات القمعية ضد الخطباء ، وتم اعتقال الشيخ محمد واعظ ، ابرز خطباء طهران ، الامر الذي الى تطور لاحق بعد مقتل احد طلاب الحوزة الدينية واسمه السيد عبد الحميد اثناء الاشتباك مع جنود السلطة اذ حمل حمل رفاق القتل في مدرسة حاجي ابو الحسن ، جثمانه متجهين الى الجامع الكبير، وتبعهم الاف الناس ، فاصطدموا بفرقة من قوات القوزاق^(٧٩) التي اطلقت النار عليهم، فسقط (٢٢) قتيلًا، والعشرات من الجرحى . بيد ان الحادثة تكررت في اليوم الثالث من أيام العزاء على السيد القتيل^(٨٠).

توترت الاجواء، أثر هذه الاحداث مما اضطر علماء الدين الى مغادرة إيران الى العراق، فارتحلوا أولاً الى مدينة قم، يصحبهم الفنان من التجار والكسبة. ومع كل ذلك لم يأس المعارضون بل قاموا بالالتجاء الى السفارة البريطانية طلباً للحماية، وطلبوا من السفير حمل مطالبهم الى رئيس الوزراء. ولما لم يكن بالامكان مواجهة المعتصمين داخل السفارة اضطر الشاه الى الاستجابة الى مطالب الثوار والعلماء فوافق على اقرار الدستور (المشروطة) في ١٥/٨/١٩٠٦م. وأعيد علماء الدين الى طهران، وجرت انتخابات مجلس الشورى في ١٢/٩/١٩٠٦م، وافتتح المجلس في ٧/١٠/١٩٠٦م بحضور الشاه مظفر الدين. وكان أول عمل اهتم به المجلس هو تأليف لجنة لصياغة الدستور. وفعلاً تمت صياغة الدستور وأعلن عنه في ٣٠/١٢/١٩٠٦م، وصادق عليه الشاه في بداية كانون الثاني ١٩٠٧م، ثم مات الشاه مظفر الدين بعد ذلك بأيام معدودة، وخلفه ابنه محمد علي ميرزا ولي العهد وحاكم تبريز آنذاك^(٨١).

تطورات الخلافات والصراع بين اجنحة المجلس الاسلامية والليبرالية ظهرت بعد المصادقة على الدستور مشكلة تعتبر بداية الصراع الذي شق الحركة الدستورية. فقد أعلن بعض زعماء التيار العلماني في المجلس، لاسيما بين نواب منطقة آذربيجان الذين كانوا يعارضون الفقرة التي تعد الاسلام مرجعاً للدولة. كما ساهمت

الحرية التي حصلت عليها الصحافة بموجب الضمانات التي كفلها الدستور في ان يقوم اتيار العلماني بشن حملة ضد الدين وعلماء الدين، لإبعاده عن الحياة العامة، وتسفيه احكامه، باعتبارها غير عقلانية أو قديمة أو اجنبية المصدر (عربية) (حسب وصف صحافة هذا التيار آنذاك). بيد أن احد صحف ذلك التيار وهي صحيفة (ايران نو) نشرت مقالا يتضمن سخرية صريحة بأحكام الشريعة، وقالت الصحيفة ذاتها ان (احكام القصص مخالفة للسياسة والحكمة) (٨٢).

شهد عصر المشروطة عموما ظهورا "متزايدا" للإلحاد والفساد بصورة لم يسبق لها مثيل في التاريخ الايراني. أدت هذه الاشارات الى حدوث قلق في الاوساط المتدينة وزعماء التيار الديني حيث شعروا بالخطر الذي يهدد الدولة والعقيدة ولأغرو ان يطالب الشيخ فضل الله النوري ازاء ذلك بالتشدد في اخضاع الصحافة لرقابة واسعة تحول دون اساءتها للشريعة وأحكامها (٨٣). ولأغرو ان تطورت الامور بعد ذلك اذ صعد العلماء من موقفهم تجاه هذه الحملات المعادية للدين فطالبوا بوضع ملحق للدستور، فتم تشكيل لجنة مهمتها وضع الملحق. وكان العلماء يسعون الى لجنة من الفقهاء المجتهدين، لكن تقسيم القوى في المجلس لم يسمح بتحصيل هذا المطلب. (٨٤). وكان العلماء يتخوفون من تأثير تقي زاده ممثل تبريز. وهو معروف بعدائه للعلماء ويدعو صراحة الى عودتهم للمساجد. وعدم تدخل الدين بالسياسة. (٨٥). ومهما يكن من أمر فقد شعر الشيخ فضل الله النوري بأن اتجاه اللجنة بوضع متمم للدستور لا يبعث على التفاؤل، فدعا في ٢٠ نيسان ١٩٠٧م الى تضمين متمم الدستور بندا "ينص على عدم قانونية أي تشريع يصدره المجلس اذا ظهر انه يخالف الشريعة الاسلامية. كما اقترح (تشكيل لجنة الطبقة الاولى من المجتهدين والفقهاء المتدينين لمراجعة القوانين التي يصدرها المجلس. اذا وجدها هؤلاء غير مطابقة لأحكام الشريعة فلن تتخذ صفتها كقانون) (٨٦). وتطورت الاحداث في ٢٠/٣/١٩٠٧م حيث تم تسمية أول حكومة في عهد الدستور، لكن دون رئيس وزراء، وذلك لأن الميرزا نصر الله خان مشير الدولة (٨٧) رئيس الوزراء السابق قد استقال من منصبه ولم يعين رئيسا للوزراء من بعده (٨٨).

دور علماء الدين في قيادة الحركة الدستورية

كانت المشاركة القوية للزعامات الدينية والعلماء في الحياة السياسية الإيرانية وخاصة في الفترة من منتصف القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين. وتمثل طبقة العلماء وطلاب الحوزة العلمية والمراجع الكبار عادة الطبقة الأقرب الى طموحات الشعب، والاكثر استعدادا للدفاع عن مصالح الامة والوقوف ضد الحكومات الظالمة، حتى سميت تلك الفئة اصطلاحا بالطبقة الوطنية في البلاد، لما لها من قابلية قيادية وادارية وتعبئة الفئات الشعبية والطبقات الاجتماعية المختلفة صوب اهداف محددة تخدم الصالح العام للبلاد. فكان لهذه الفئة مواقف وجولات عديدة مع السلطات الحاكمة، تراوحت بين السخط والاستياء، الى النقد والتنديد والعصيان وحتى المواجهة المسلحة. فقد وقف العلماء ضد تصرفات نادر شاه^(٨٩)، في منتصف القرن الثامن عشر، وواجهوا محمد شاه^(٩٠)، في منتصف القرن التاسع عشر لتأييده الحركة البهائية^(٩١)، وعارضوا امتياز رويتر، الذي منحه ناصر الدين شاه عام ١٨٧٢م للبارون رويتر^(٩٢) لاستغلال الثروات المعدنية وغاباتها ومد خطوط السكة الحديدية.. ووقفت ضد الامتياز البريطاني (Rege) للتبغ والذي عرف بحركة التبناك عام ١٨٩١م^(٩٣)

لقد اسفرت حركة الدستور عن قيام حكم ملكي مقيد بأحكام الدستور، وعن حياة نيابية وحكم دستوري، في اعقاب نشاط سياسي واسع بزعامة علماء الدين، ومسندة نخبة من المثقفين، وبتأييد مباشر وغير مباشر من دولة كبيرة هي بريطانيا. ورغم تلكؤ التجربة بسبب تعنت الحكام ومحاولاتهم لا جهازها في مراحلها الاولى، لكن هذه الاصلاحات الدستورية والديمقراطية ساهمت في نشوء تيار اصلاحي فرض مفاهيم جديدة شيئا فشيئا على الحياة السياسية الإيرانية، ومهد ولا ريب الى ظهور حركات ومفاهيم جديدة^(٩٤).

لم يعد الشاه محمد علي الذي خلف والده مظفر الدين شاه يمتلك صلاحيات واسعة في اصدار القرارات والتعيينات وغيرها لذلك اخذ يتحين الفرص من أجل التخلص من هذا العبء الثقيل مستغلا الخلاف بين العلماء حول المشروطة بين مؤيد ومعارض.

وكان المرجع الديني الملا كاظم الخراساني^(٩٥)، المقيم في النجف، يعلم بنوايا الشاه فبدأ بنصحته في سبيل نشر العدل والمساواة والمحافظة على الشريعة والحذر من تدخلات الدول الكبرى^(٩٦)، لكن محمد علي شاه لم يعر اهتماماً بالنصائح والتحذيرات، وراح يصعد من مضايقاته للمشروطة، فدبر في شباط ١٩٠٨م محاولة اغتيال صورية تستهدفه شخصياً، ليتخذ منها ذريعة في الانتقام من رجال المشروطة^(٩٧)،

استمر الصراع العنيف بين الشاه والمجلس النيابي أعلن الشاه في حزيران ١٩٠٨م الاحكام العرفية في البلاد وأمر جنود القوزاق الروس، بقيادة لياخوف (Liakhov) الروسي^(٩٨)، بتطويق المجلس. وبعد اطلاق رصاص تحذير يأمر بقصف مبنى المجلس بالمدافع، بينما كان الجنود يقتحمون المبنى ويطاردون الاعضاء، الذين فر بعضهم الى المباني المجاورة والأزقة، واعتقل الكثير منهم وجرى تجميعهم في حديقة قصر مجاور، واخذ انصار المشروطة يفرون من طهران، وتمكن بعضهم من اللجوء الى السفارة البريطانية^(٩٩). وقد ألقى القبض على السيد محمد الطباطبائي والسيد عبد الله البهبهاني وتعرضا للتعذيب والاهانات. ثم نفي الأول الى خراسان والثاني الى كرمانشاه. وقد تم تنفيذ حكم الاعدام شنقاً بأثنين من كبار رجال المشروطة هما جهانكير خان صاحب جريدة (صور اسرافيل) الثورية، والثاني هو الميرزا نصر الله الاصفهاني، الذي كان من أشد خطباء المشروطة، حتى كان يلقب بملك المتكلمين^(١٠٠).

المرجعية الدينية في النجف الاشرف وموقفها من اغلاق مجلس الشورى
لقد أدت هذه التحولات الدراماتيكية الى تشتت دعاة المشروطة والاختفاء في منافي طوعية. ولما بلغت الاوضاع السياسية في إيران تلك الدرجة من الاختناق، والكبت، توجهت أنظار علماء الدين صوب مرجعية النجف الأشرف، حيث كانت تصل الملا كاظم الخراساني يومياً عشرات الرسائل والبرقيات من مختلف مناطق إيران تشكو له الأوضاع المتأزمة، والملاحقة العنيفة التي يتعرضون لها. وكان علماء النجف بعيدين عن سلطة الشاه، ولذلك تمكنوا من ادامة ثورة الدستور سياسياً ومعنوياً من الخارج، فقرروا التحرك على عدة مستويات:

الأول: اصدار فتوى بوجوب اسقاط الشاه محمد علي. جاء فيها: "بسم الله الرحمن الرحيم..... نعلن حكم الله لعموم الشعب الايراني: تعتبر ازاحة هذا السفاك المتجبر (محمد علي شاه) والدفاع عن نفوس وأعراض وأموال المسلمين من أهم الواجبات اليوم. وأن دفع الضرائب للمأمورين من أعظم المحرمات. وبذل الجهد في تعزيز المشروطة بمنزلة الجهاد في امام الزمان (أرواحنا فداء). وأن أدنى تخاذل أو تهاون ولو بقدر شعرة يعد بمنزلة خذلان ومحاربة الامام (صلوات الله وسلامه عليه). أعاذ الله المسلمين من ذلك ان شاء الله " .. التوقيع ملا كاظم الخراساني، عبد الله المازندراني...، حسين الطهراني (١٠١).

احدثت هذه الفتوى صدى كبيرا في الاوساط العراقية والايرانية، وظهرت آثارها في مختلف مناطق ايران، حيث تصاعدت حدة المعارضة ضد الشاه ضد الشاه محمد علي بشكل خطير. فقد نشبت الثورات عليه في بعض المدن، وكان أهم هذه الثورات في تبريز، اذ استطاع أنصار المشروطة فيها أن ينظموا انفسهم جيدا وتمكنوا من السيطرة على المدينة فترة غير قصيرة . وشجعت هذه الثورة أهالي رشت، فتحركت القوات الرشتية نحو مدينة قزوین فاحتلتها ثم توجهت الى طهران. وتحركت قبائل البختيارية من اصفهان، فالتقت القوات قرب طهران ودخلها القائد السردار اسعد (١٠٢)، فاتحا في ١٢ تموز ١٩٠٩م.. فاضطر الشاه الى اللجوء الى السفارة الروسية لينجو من المصير الذي ينتظره . الامر الذي دفع الثوار الى عزله وتتويج ابنه احمد (١٠٣)، مكانه، وكان له من العمر ١٢ عام (١٠٤).

الثاني: التحرك دوليا: انتهز علماء النجف الاوضاع المتوترة تأريخيا بين ايران والدولة العثمانية، اضافة الى ان الدستور العثماني اعلن في ٢٣ تموز ١٩٠٨م مما يعني ان الاجواء السياسية في العراق واسطنبول باتت لصالح دعاة الدستور، فقام المرجع الديني الملا كاظم الخراساني والمجتهد عبد الله المازندراني بإرسال برقية الى السلطان عبد الحميد الثاني تضمنت تأكيدها للفتوى التي حرما فيها طاعة الشاه محمد علي، ودعوا السلطان لدعم انصار الدستور، جاء في مقدمتها: "معروض الداعين للدولة العلية والراجين

لعواطف الشاهانة السنية، بعد أداء فرائض الدعاء والقيام بما يحق علينا من وظائف الشئ لحضرة ظل الله على الأنام وحامي حوزة الاسلام أمير المؤمنين بسط الله على مفارق المسلمين آمين، نحن نعلم أن حفظ بيضة الاسلام ذو صلة باهتمام السلطان . لقد حدث انفصال بين الحكومة والشعب الايراني، فقد اصبحت يد الاستبداد قوية، وبيع النساء والاطفال الى الكفار، والناس طلبوا منا ونحن حاولنا، ونصحنا ووعظنا شاه ايران بأن يهتم بمطالب الناس، وقد أعطى الشاه عهده وختم على القرآن، وطمأن الناس بأنه سيكون معهم، ولكن لم يحدث شيء، بعد حتى جعل قوله بين رجله، وعمل ماعمل. اننا نشكو الى الله هذه المصيبة الكبيرة، ونطلب رحمة سلطان المسلمين الذي ليس لنا ملجأ سواه. نأمل أن تنظفي هذه الفتنة بواسطتكم، وينجو الشعب الايراني المسلم من شر هذه المصيبة ومن المشركين. اننا نعتقد أن السلطان العطوف لن يتوانى في بذل جهده قبل تدخل الأجانب بين الناس والمدن" (١٠٥).

وقد أرسل فقهاء النجف الاشرف رسالة اخرى الى السلطان محمد الخامس ملك المغرب، بعد عزل السلطان عبد الحميد، تتعلق بنفس القضية حيث جاء فيها: "حضرة صاحب الجلالة خليفتنا ❖ خلد الله ملكه.

نسخة منه الى الصدر الاعظم (رئيس الوزراء). نسخة منه الى رئيس مجلس النواب. نسخة منه الى شيخ الاسلام دامت بركاته.....نقسم بالله العظيم وبخاتم الانبياء محمد (ص) وبحقيقة الشرع الاسلامي والمذهب الحق بأننا قد أعلننا تحريم طاعة الناس ، البعيد والقريب، للشاه محمد علي، وأبلغنا حكم الله تعالى . لقد قمنا بذلك بعد أن رأينا أن الشيطان بالأعْييه قد وضع شاه إيران تحت طاعته وسيطرته. وانه نقض العهود ووضع الايمان تحت قدمه وأهان القرآن وبيوت الله، وأنه قتل الناس دون أن ييدي أي التزام أو يسمع نداء أحد . وأنه أخذ يحرك عملائه من الشياطين الذين يتلاعبون بألفاظ السفسطة ويدعون كذبا" أنهم" يريدون تطبيق الشريعة الاسلامية". اننا نتساءل: هل يمكن تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية دون نظام مبني على أساس القانون الدستوري؟ أي دستور لا يتفق مع أحكام الشريعة ؟ أي مبادئ هذا الدستور تخالف الصوم

والصلاة والحج والزكاة؟ وأي عمل حرام جعله الدستور واجبا؟ وأية أصول أو فروع قد غيرها؟ نأمل أن لا يعير السلطان - دامت بركاته وافاضاته - مثل هؤلاء الافراد لأنهم أما أعداء للإسلام أو من الجهلة . ومن واجب مقامكم المقدس النهوض لحماية المسلمين (الايرانيين) ، الذين باتوا موضع اهتمام الحكومات الأجنبية ، ودعمهم للخلاص من الذلة . هذا الخلاص لا يتحقق سوى بوحدة الناس وبذل دمائهم خاصة في العاصمة الايرانية لأن هذه العاصمة أرض اسلامية... ندعو لكم من تحت قبة حيدر (علي بن أبي طالب) (عليه السلام) في النجف الاشرف) . ونأمل أن تبذلوا قوتكم لهذه الأمة النجبية في سبيل علاج قلب الشريعة المجروح بسبب أعمال الشاه محمد علي . وأنكم ستقومون بمعاقبته على جرائمه ، وكما يقول القرآن في حقه : " وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون " . التوقيع عن علماء المذهب الجعفري :..... عبد الله المازندراني ومحمد كاظم الخراساني " (١٠٦) .

الثالث: الاتصالات الدبلوماسية: كانت القوى المؤثرة في المنطقة آنذاك هي روسيا القيصرية وبريطانيا . وقد كان موقف روسيا القيصرية مساندا "لشاه ايران ايران محمد علي سياسيا" وعسكريا" ، اذ ارسلت اليه فرقة القوزاق العسكرية لتدعيم موقفه الداخلي امنيا وحمايته من أي حركة عسكرية داخل العاصمة طهران . وقد استخدم الشاه هذه القوة الروسية ، التي كانت بقيادة لياخوف ، في قصف مبنى المجلس المللي بالمدافع وتشتيت النواب . وكانت روسيا قد وجدت في اقرار الدستور ضربة قاسية لها ، لأنها تصورت أن موقع الشاه في السلطة قد تضعضع ، وأن النفوذ البريطاني المنافس قد حقق خطئه في نجاح المشروطة . فالروس كانوا يرون فيها خطة بريطانية . لذلك بذلت روسيا محاولات لحمل الشاه على ضرب الحركة ، ولم تجد في هذه المحاولات صعوبة . فالشاه محمد علي كان متأثرا" ومنذ ولايته للعهد بالروس . وكان منسجما" مع طريقة التفكير الروسية في الحكم السياسي . واستغل الروس هذه العلاقة في تشجيعه على ضرب المشروطة (١٠٧) .

أما بريطانيا فقد كانت تراقب الاوضاع بشدة يحدوها القلق على مصالحها وتجارتها في ايران اذا ما استمر الشاه في معارضته وعداؤه للمشروطة، خاصة وأنها ترى في المشروطة تقليصاً" للنفوذ الروسي على الشاه رغم انها وقعت مع روسيا معاهدة ٣١ آب ١٩٠٧م^(١٠٨)، والتي تم بموجبها تقسيم نفوذ الدولتين في ايران، حيث اصبح شمال ايران مما يجاور حدودها مع روسيا خاضعاً" للنفوذ الروسي، وجنوب ايران مما يطل على الخليج العربي ومناطق النفط^(١٠٩)، خاضعاً للنفوذ البريطاني. وبقيت المنطقة الوسطى التي تضم الصحراء والهضبة الداخلية تحت سلطة الحكومة الايرانية. وقد تم توقيع المعاهدة في سان بطرسبورغ الروسية بين وزير الخارجية الروسية أيسولسكي^(١١٠)، والسفير الانكليزي في روسيا نيكلسون كراي (Edward.N Grey)^(١١١)، كما أرادت بريطانيا المحافظة على علاقاتها التاريخية بالبلاط الإيراني من أجل استمرار نفوذها. ورغم انها وقفت الى جانب المشروطة الا انها لم تضعف من تحالفها مع الشاه^(١١٢).

حاول علماء النجف استغلال هذا التنافس الدولي على ايران من أجل كسب الموقف البريطاني لصالحهم في معركتهم ضد الشاه محمد علي. ففي الرابع من شهر اب ١٩٠٨م ارسلوا مبعوثاً" لمقابلة القنصل الانكليزي في بغداد (رامسي J.Ramsay). وكان المبعوث مكلفاً" بمهمة استطلاع الموقف البريطاني، وهل ستستمر بريطانيا في تأييدها للمشروطة ام لا. واذا كان الجواب نعم، فهل يقوم القنصل البريطاني باعطاء تعليماته للعلماء فيما يتعلق بتطورات الاحداث والقضايا المتعلقة بالمشروطة؟ لم يعط القنصل جواباً واضحاً" لممثل المجتهدين وكتب في تقرير رفعه الى وزارة الخارجية البريطانية يقول فيه: "يبدو ان السبب الذي جعل علماء النجف يتصلون بالقنصل الانكليزي هو الموقف الصعب الذي هم فيه. ولعلمهم ندموا على اعطائهم الاجازة للسلطان العثماني للتدخل في شؤون ايران، لأن ذلك يعني تشجيع الاتراك على احتلال أذربيجان الايرانية"^(١١٣).

كان من السابق لأوانه الجزم بأن زيارة مبعوث علماء النجف للدبلوماسي البريطاني، في بغداد قد أدت الى أن تتخذ بريطانيا موقفاً" أكثر تأييداً" للمشروطة أم لا، ولكن السفير البريطاني في طهران قام بزيارة الشاه محمد علي عارضاً" عليه انتهاج اسلوب

أكثر مرونة اذ قال له : "ان اسلوب العدائية مع المجلس سوف تكون له عواقب سيئة ووخيمة على صاحب الجلالة نفسه وعلى ايران. ومن الافضل أن يلجأ صاحب الجلالة الى اسلوب التفاهم مع المجلس. وبدلاً من معارضة المجلس فان من الافضل تقويته ليتسنى اصلاح الامور وحل المشاكل " (١١٤).

المبحث الثالث

(موقف المرجعية الدينية من تطورات العلاقة بين المجلس والبلاط)

كان من الافضل للشاه محمد علي ان يستمع لنصائح السفير البريطاني لكي يحسن العلاقة بينه وبين المجلس ، لكنه (أي الشاه) رأى ان يستمر بالتصعيد أجل اجبار المعارضة التي يقودها المجتهدون على الرضوخ لموقفه ونسيان فكرة المجلس، معتمداً في ذلك على الدعم الروسي، فأصدر بياناً في تشرين الاول ١٩٠٨م أعلن فيه رفضه تنفيذ وعده السابق بافتتاح المجلس في ١٤ / ١١ / ١٩٠٨م، واصفاً "ذلك بقوله: " ان افتتاح المجلس وتحقير الاسلام شيء واحد " (١١٥). وقد أدى تصريح الشاه الاخير الى اصدار الملا محمد كاظم الخراساني بياناً على شكل رسالة مفتوحة نيابة عن مجتهدى النجف وعلمائها بخطه وتوقيعه موجهاً الى الشاه محمد علي يؤكد فيها مغالطة الشاه لنفسه باعتباره للدستور مخالفاً للإسلام، ويؤكد على انه لا يوجد في الدستور ما يخالف الدين الاسلامي ، وجاء في تلك الرسالة :

" يامنكر الدين ويأبىها الضال ، لا نستطيع ان نخاطبك بلقب الشاه. كان المرحوم أبوك (مظفر الدين) قد أعطى الدستور ليرفع الظلم والتصرفات غير القانونية عن الشعب الذي كان في ظلام دامس قروناً عديدة ، حيث انه لا يوجد في المشروطة شيء يخالف الدين. وكنا ننتظر من شجرة الدستور ان تثمر السعادة للشعب المظلوم، وأن يحفظ هذا الدستور بعد جلوسك على العرش. وعلى هذا الاساس اعترفنا لك بولاية العهد الدستورية، ولكنك منذ اليوم الاول الذي تبوأته فيه عرش السلطنة وضعت تحت أقدامك جميع الوعود والايمان وعملت بجميع الحيل ضد المشروطة. وقد تجلّى لنا خطؤنا فيك، حيث سعيت أن تجعلنا آلة بيدك ضد المجلس . وحاولت أن ترشونا بقانون

أساسي تافه نظمته انت ، والذي كان فيه ضرر للناس . واردة أن نصادق عليه ، وأرسلت إلينا احد رجالك المقربين لشراء ذمنا بالذهب ، وانت لاتعلم أن سعادة الشعب أثن كثيرا" من ذهبك. اننا نظن أن البيان الذي نشرته لاجباط مساعي المشروطة كان بتأثير الاجانب ، وقد كتبه أحد المجتهدين المعادين للاسلام ، فقد باع دينه وإيمانه ووجدانه بالمال ، فهو من اتباع الشيطان ، وان تذرع بالدين والشرعية . ونحن بأمر الله واردة الشعب ، وباسم السبعة المدافعين عن كرامتهم ، نقول له: ان ذكرك للدين والشرعية كذب وهراء. ونحن نقول بكل صراحة : ليس في المشروطة أي نقطة تخالف الدين الاسلامي ، بل انها تتفق مع أحكام الدين وأوامر الأنبياء بخصوص العدالة ورفع الظلم عن الناس ، فاترك سند الشيطان ، وانشر بياناً آخر فيه حرية الناس . وإذا حصل منك تأخير عما نطلب ، فاننا سوف نحضر جميعاً الى ايران ونعلن الجهاد ضدك ، فلنا في ايران اتباع كثيرون ، والمسلمون كثيرون ايضا". اننا أقسمنا على ذلك .. كاظم الخراساني " (١١٦).

كانت بريطانيا منذ بداية الدستور تدعم انصار المشروطة معتقدة ان تشكيل حكومة دستورية ستقوم بتقليص النفوذ السياسي والاقتصادي الروسي في ايران. وقد تغير الموقف حين وقعت بريطانيا وروسيا معاهدة ١٩٠٧م حيث بدأت الدولتان مرحلة التعاون والتنازل الواحدة للآخرى ، بيد ان البحرية البريطانية أرسلت سفناً حربية في اواخر عام ١٩٠٧م الى نهر الكارون ، وفي أوائل عام ١٩٠٨م قصفت سواحل (مكران) ، وانزلت مشاة البحرية في مدينة (جاسك) على الخليج. وفي أوائل عام ١٩٠٩م أنزلت قوات بحرية في ميناء بوشهر للمشاركة في السيطرة على المدينة حيث قامت باعتقال الكثيرين ممن شاركوا في حركة المشروطة ضد الشاه (١١٧).

تطورت الاحداث بعد ذلك لتأخذ منحى دراماتيكي اخر عندما شارك اثنان من انصار الدستور وهم ، تقي زادة ، ووحيد الملك ، في مؤتمر الاشتراكية الدولية المنعقد في العاصمة السويدية ستوكهولم ، حيث اصدرا بياناً "ذكرنا فيه الأحداث المتصاعدة في ايران ، وأن الروس والانكليز لديهم اهدافاً مشتركة" (١١٨) .

بدأت روسيا وبريطانيا في ضوء تصاعد الاحداث ، تستشعران القلق من تصاعد المعارضة الدستورية للشاه خوفاً من فقدان زمام المبادرة بعد أن أعلن مجتهدوا النجف الجهاد ضدهما. لذلك قررتا تسوية الأمور من أجل السيطرة على الأوضاع وعلى الدستور. وفعلاً قام السفيران الروسي والبريطاني في طهران بزيارة الشاه محمد علي في ٢٢ نيسان ١٩٠٩م، وقدموا له بياناً طالباً فيه بإعادة العمل بالدستور واجراء اصلاحات جديدة، ووعداه انه حالما يبدأ بالإصلاحات فان الحكومتين الروسية والبريطانية ستقدمان، كل على حدة، مبلغ مائة الف باوند انكليزي للحكومة الايرانية لإنفاقها في الاصلاحات المتوقعة^(١١٩).

وافق الشاه على رغبة الدولتين، وأعلن أنه قرر اعادة العمل بالدستور، وأرسل برقية الى علماء النجف وكربلاء يطلعهم على ما سيقوم به، ويطلب دعمهم وتأييدهم له. لكن علماء النجف لم يثقوا بوعود الشاه بناءً على تجاربهم السابقة معه وقد كان ظن العلماء في محله اذ سمح الشاه بعد اربعة ايام من لقاءه بالسفيرين، أي في ٢٦ نيسان ١٩٠٩م، بدخول القوات الروسية المؤلفة من ثلاثة الاف جندي بقيادة الجنرال (زنارسكي) (Znarsky) الى تبريز واحتلال منطقة آذربيجان. ولعل هذه الخطوة جاءت ضمن الاتفاق الروسي-البريطاني حيث كانت القوات البريطانية قد احتلت عسكرياً "ميناء بوشهر"^(١٢٠).

ومهما يكن من أمر فقد قام نائب القنصل الايراني في بغداد بإيصال البرقية الى النجف حيث التقى بالعلماء وتحدث معهم في تطورات الاحداث، وناقشوا العديد من المسائل، كما ابلغه العلماء عدم ثقتهم بوعود الشاه، ثم كتبوا له بعد عودته الى بغداد: "ان البرقية التي أتيتم بها الينا تضمنت اقرار الدستور في إيران، ولكن الحقيقة تبقى مجرد اقوال لا يطابقها العمل. ان الوعود التي خرقت مرارا زلزلت ايمان الشعب بها. ولايزال في طهران اولئك الذين سببوا النزاع والخصومة ومازالت القوى العسكرية للبلاط في تبريز، ومازال الجنود الروس والانكليز في الاراضي الايرانية، ومازالت أعتدة الجيش، والشؤون المالية، وشؤون التلغراف، وبقية المؤسسات الحكومية بعيدة عن أيدي الوزراء

المسؤولين، وما زال التلغراف يتعرض للرقابة. وهناك قضايا أخرى بحثناه. معكم وجهاً لوجه. كل هذه الأمور تخالف ماورد في البرقية المذكورة. وسوف نكتب للشاه تقريراً دقيقاً عما تحدثنا به معكم. يجب ازالة جميع هذه المعوقات، وأن يتم اعلان الدستور على الورق وفي الواقع أيضاً. ويجب طمأنة الشعب بأمله لن يجري خرق الوعود مرة أخرى. فكيف يمكننا أن نرتب أثراً" على تلك البرقية دون أن نسمع من محافظات البلاد أن الدستور صار أمراً" حقيقياً" وواقعياً" (١٢١).

بقي الخراساني والعلماء الآخرون على موقفهم المتشدد ضد الاحتلال الروسي، واستمروا في سعيهم الحثيث من أجل الضغط السياسي على روسيا لسحب قواتها، فحاولوا تشجيع الدول الغربية من أجل نصح الروس بسحب قواتهم. فكتب الملا الخراساني وعبدالله المازندراني عدة رسائل الى حكومات فرنسا والمانيا وبريطانيا بهذا الصدد كما ارسل الخراساني وبقية المجتهدين رسائل الى الدبلوماسي الانكليزي في بغداد، وارسلوا وفداً الى بغداد للتباحث مع كبير القناصل البريطاني حول التدخل العسكري الروسي وحذروا الحكومة البريطانية من نتائج بقاء القوات الروسية في ايران. وقد ضم الوفد المشار اليه كل من الميرزا مهدي بن الملا كاظم الخراساني، والميرزا محسن صهر السيد عبد الله البهبهاني،، والميرزا ابراهيم المترجم في القنصلية الايرانية، والميرزا محمد سكرتير الملا كاظم الخراساني. ويعتقد ان الأخير هو الميرزا محمد حسين النائيني^(١٢٢)، الذي كان من مقربي الخراساني ومسؤولاً عن تحرير البرقيات والبيانات التي كان يصدرها العلماء من انصار المشروطة في النجف^(١٢٣).

بقي الشاه قلقاً من موقف العلماء غير المطمئن فاخذ يبحث عن سبل للتأثير فيهم كسب موقفهم الى جانبه. ومن جانب آخر كانت روسيا وبريطانيا تنفيذان تأزم الموقف مع العلماء من خلال استمرار شجب الآخرين لاحتلال اذربيجان. لذلك جرت اتصالات دبلوماسية مكثقة لاحتواء الموقف، فقدم وزير الخارجية الروسي (موسيو جاريكوف M.charykof)، اقتراحاً الى السفير البريطاني في بطرسبورغ تضمن أن يقوم السفيران الروسي والبريطاني في بغداد بإقناع علماء النجف بأن يقوموا بنصح الشعب الايراني

لابدء تعاون متبادل من خلال قبول وعود الشاه محمد علي حول اعادة العمل بالدستور. وبعد سلسلة من المقترحات المتبادلة والمخاطبات الدبلوماسية بين لندن وبطرسبورغ وطهران تم التوصل الى اصدار بيان مشترك يصدره السفيران الروسي والبريطاني في طهران يتضمن ان الشاه قد اعاد العمل بالدستور، ويقترح أن يقوم العلماء بتوصية الاحزاب والجماعات المناصرة للدستور بأن يبدوا مرونة، وبذلك: "يقدم المجتهدون المحترمون مساعدة كبيرة من اجل سعادة وطنهم العزيز" (١٢٤).

كان رد العلماء على البيان المذكور التجاهل التام والمضي قدما في مواجهة الشاه محمد علي والتنديد باستمرار الجنود الروس على التراب الايراني. فأعلن الملا كاظم الخراساني الجهاد ضد الروس، وبدأت الاستعدادات للزحف نحو ايران، فاستجابت لدعوته مدن النجف وكربلاء والكاظمية وبغداد، وخرج عشرة الاف متطوع من هذه المدن تساندهم العشائر العراقية، حيث عسكروا في بغداد منتظرين الملا كاظم الخراساني، لكنه لم يأت لأنه قد وصله خبر سقوط الشاه محمد علي بعد دخول القوات القادمة من رشت واصفهان الى طهران، وانسحاب القوات الروسية من ايران، فانتفى الاستمرار بالتحشيد العسكري (١٢٥). وكانت قيادة القوات التي تولت مهمة اسقاط الشاه تتألف من الشخصيات الاقطاعية ورجال القبائل أمثال محمد ولي خان التنكابي (سبهدار أعظم) (١٢٦)، الذي قاد القوات التي خرجت من مدينة كيلان، شمال ايران. وكذلك السردار اسعد البختياري شقيق زعيم القبائل البختيارية الذي قاد القوات القادمة من اصفهان نحو طهران. بدأت هذه القوى الجديدة ذات العلاقات بروسيا وبريطانيا بترتيب الاوضاع السياسية في العاصمة طهران بعد هروب الشاه، فقامت باعدام الشيخ فضل الله النوري شنقا "بذريعة أنه كان من مؤيدي الشاه وأنه ضد الدستور المعلن" (١٢٧).

دستور ١٩٠٥م في ايران وارااء السياسيين ورجال الدين فيه
لقد كان الحكم الدستوري تحديا "جديدا" لكثير من المواقف والآراء والاجتهادات السياسية والفقهية فيما يخص قضيو الحكم والدولة. ولذلك اتخذ العلماء مواقف مختلفة

ازاء الحكم (المشروطة) وقيام أول مجلس تأسيسي، وحكم ملكي مقيد بأحكام الدستور. وعبروا عن وجهات نظر مختلفة حول محتوى الدستور، واساليب الحكم، وعلاقة ذلك بمفهوم الحكومة الاسلامية، ترددت أصداؤها في جميع الاوساط الدينية والسياسية والتجارية في ايران وخارجها وبخاصة في العراق. واستقطب كل فريق منهم أعداداً من المقلدين وغير المقلدين، وهم بين مؤيد ومعارض ومتحفظ. فقد ذهب فريق الى أن العلماء لم يسبق لهم أن واجهوا تجربة كهذه بعد غيبة الامام المهدي (عج)، ولم يمارسوا نشاطاً سياسياً لاقامة حكم اسلامي عادل يحل محل أنظمة الحكم الاستبدادية، ولم يقيموا حكماً اسلامياً من قبل. وعلى هذا الاساس يصعب عليهم تكوين تصور سليم للحياة السياسية الايرانية. وهذا صحيح اذ لم يسبق ان تأسس مجلس تشريعي في ايران^(١٢٨). وذهب فريق آخر، وكانوا اكثر واقعية وأقرب الى الاصلاح والتجديد، القول: اذا كان تطبيق النصوص الدستورية أمراً "صعباً"، فبالامكان مناقشة المسألة الدستورية، والخروج منها الى صياغة نصوص دستورية نستطيع بها، على الاقل، تحديد تصرفات الحكام المستبدين، كما هو الحال في النظام الديمقراطي المطبق في الاقطار الاوربية^(١٢٩). وأصر فريق ثالث، بزعامة الشيخ فضل الله النوري، على ضرورة تأسيس حكومة دستورية تحمل معاني كلمة (مشروطيت) كلها، أي أن تقوم على أساس (شرط) واحد هو القرآن والسنة المطهرة، أو على أساس (انقلاب مشروطيتي) أي ثورة دينية. فكان الشيخ النوري يرفض بعض مواد الدستور فيقول: ان اقتباس نسق غربي في الحكم مخالف للإسلام. وذكر أن النظام الضرائبي الغربي مخالف لنظام الزكاة وغيرها من الانظمة. وان الافكار الغربية التي تنادي بمساواة جميع المواطنين أمام القانون هي الاخرى منافية للإسلام، اذ كيف يتساوى النصارى واليهود والزرادشتيون مع المسلمين، (المادة ٨ دستور ١٩٠٥م). كما أن نظام التعليم الالزامي والمبادئ الغربية التي يستند اليها، والتي تستخدم في تنشئة المواطنين، أمر يتعارض مع حرية الافراد (المادة ١٩)، وأن الافكار الغربية في اطلاق حرية الصحافة قد تؤدي الى نشر جميع

أنواع الأفكار اللاأخلاقية واللا اجتماعية. وعليه فلا مناص من فرض قيود على حرية الصحافة حماية لمصلحة الاسلام (المادة ٢٠)^(١٣٠).

كان الدستور الإيراني في كثير من نصوصه ترجمة حرفية للدستور البلجيكي الصادر عام ١٨٣٠ م، فهو يقوم على اساس المبادئ الديمقراطية السائدة في اوربا آنذاك. وتمكن الشيخ فضل الله النوري من اضافة مادة متممة للدستور تقضي أن يقوم خمسة من الفقهاء بالاشراف على لوائح المجلس وقراراته، لكي لا يصادق على لائحة أو قرار يخالف الاسلام^(١٣١). ويبدو أن الشيخ فضل الله النوري كان راديكالياً لم يؤمن بالعمل التدريجي في بلوغ الاهداف وتحقيق المكاسب. ولعله لم يحسن عرض أفكاره فهاجم المشروطة وحاربها فجرى اتهامه بأنه ضد الدستور ووضع في (خانة الشاه) حيث اعتبر من انصار الشاه. وبلغ التباس الموقف انه لم يستطع اقناع حتى مراجع الدين بأفكاره فتعرض الى هجوم أيضاً". فقد وصفه الملا كاظم الخراساني، بأنه: "قد باع دينه وإيمانه بالمال، فهو من اتباع الشيطان، وان تذرع بالدين والشرعية.. ان ذكرك للدين والشرعية كذب وهراء، أردت بهما اغفال البسطاء المتمسكين بالدين لتمنع الدستور، وتجعل الناس في ذل وفقر. وعلى هذا فأنت عدو للدين المقدس وخائن للوطن، وتشبه السارق الذي سرق الناس بأسم الدين والشرعية"^(١٣٢).. ولاغرو أن يتعرض الشيخ نوري الى الاتهام بالخيانة، ويجري اعدامه عام ١٩٠٩م عندما قامت حركة الدستور الثانية.^(١٣٣)

اما العلماء الآخرون وعلى رأسهم الملا كاظم الخراساني فكانوا يرون أن المرحلة تقتضي آنذاك التخلص من الحكم الاستبدادي وتعسف الشاه وحاشيته بأي شكل من الاشكال، وتحقيق العدالة من خلال تقوية المجلس كمؤسسة دستورية تأخذ على عاتقها ادارة سياسة البلاد من خلال التشريعات القانونية التي يسنها نواب الشعب. ولذلك نراه يدعم المجلس بكل قوته ويؤيده دينياً "عبر فتاواه، وسياسياً" عبر مواقفه وتصريحاته. ويشير الخراساني في احدى فتاواه الى الأهداف الرئيسية للمجلس وهي نشر الحرية ومحو الاستبداد ونشر القانون في البلاد. جاء ذلك في رسالة جوابية بعثها الى أهالي تبريز رداً "على برقيتهم التي طالبوا فيها بتحديد واجبهـم الشرعي ازاء الدستور هذا نصها: "

وصلتنا برقيتكم التي تشكون فيها من الخونة أعداء الحرية. وقد أسفنا كثيراً لهذا الخبر وانا على يقين أن هؤلاء الاشخاص غير المأذونين من قبل الشاه في أعمالهم هذه لأن الأمة اليوم متحدة الكلمة على وجوب افتتاح المجلس، ولأن هذا المجلس يساعد على محو الاستبداد وازالة العادات الرذيلة ونشر القانون في البلاد. وهكذا فإن المجلس يسند المذهب الجعفري الشريف ويحافظ على أخبار الأئمة. والخلاصة: المسلمون ملزمون أن يتبعوا الاصول الجديدة في الحكم. وعلى الشاه أن يبادر لاتمام هذا الامر بطرد الخائنين وأعداء المجلس المحترم، لأن ذلك من وظائفه الخاصة.. كاظم الخراساني^(١٣٤). وقد اصدر الشيخ الخراساني فتوى تؤيد المجلس وتعتبر قوانينه ذات صلة شرعية ملزمة. ففي استفتاء وجه له من قبل مجموعة من فقهاء النجف حول المجلس جاء فيه: "جواب الاستفتاء: هذا مقرر المجتهدون الاعلام، بسمه تعالى وبه نستعين: بسم الله الرحمن الرحيم... صلى الله على محمد وآله الطاهرين، ولعنة الله على القوم الظالمين الى يوم القيامة. أما بعد، فبالتأكيدات الالهية والمراحم السماوية، وتحت توجيهات الهادي العالي الشأن حضرة صاحب الزمان (روحنا فداء): أن قوانين المجلس المذكورة على الشكل الذي ذكرتموه هي قوانين مقدسة ومحترمة، وهي قوانين فرض على جميع المسلمين أن يقبلوا هذه القوانين وينفذوها. وعليه نكرر قولنا: ان الاقدام على مقاومة المجلس العالي بمنزلة الاقدام على مقاومة أحكام الدين الحنيف. فواجب المسلمين أن يقفوا دون أي حركة ضد المجلس. التوقيع كاظم الخراساني". وقد وقع الرسالة عدد من كبار علماء النجف من دعاة المشروطة^(١٣٥)، (باستثناء السيد كاظم اليزدي)^(١٣٦).

الخاتمة

كان لرجال الدين والمؤسسة الدينية دور قيادي مع الفئة المثقفة في عملية الإصلاح والدعوة للثورة الدستورية، فقد بنيت معارضتهم للشاه على أسس محددة باعتبار ان أي حكم دنيوي بعيد جداً عن مستوى الحكم الإسلامي الذي يدعون إليه، وقد برز دور رجال الدين القيادي أثناء انتفاضة التبغ (١٨٩١ - ١٨٩٢م) فأصبحوا قوة مركزية

لا يمكن الاستهانة بها وكان للاستقلال الاقتصادي والسياسي الذي يتمتع به رجال الدين ما مكنهم من العمل ضد ناصر الدين شاه دون التأثير عليهم، وقد اتخذ رجال الدين أسلوب القيام بالاحتجاج المعروف بـ(بست)، الذي يمنحهم الحماية الكاملة من السلطة، ومارسوا أيضاً دور الأعداد الجماهيري من خلال اتصالهم المباشر بالإيرانيين بعد أن فقدت الحكومة المركزية سلطتها بسبب الانحلال الداخلي وزيادة تدخل الدول الأجنبية في إيران وشؤونها، فساهم الوعاظ بدور إعلامي لنقل المعلومات إلى الإيرانيين وأثارتهم ضد النظام. فكانت المنابر وسيلة الاتصال بين الفئات المتعلمة وغير المتعلمة، وأصبحت القاعدة لترويج الاجتماعات السياسية لرجال الدين وإحراج السلطة المركزية لدعم المطالب الشعبية من قبل رجال الدين، ويعتبر الاتصال الشفوي مع الإيرانيين من الوسائل المؤثرة في المجتمع الإيراني الذي كان يعاني من انتشار الأمية، ولعبت المساجد دوراً مهماً في عملية الاتصال الشفوي، حيث كان ولاء الإيرانيين مبنياً على العقيدة الإسلامية واحترامهم للمجتهدين ورجال الدين، فشهدت الجوامع تجمعات كبيرة أثناء الاحتفالات الدينية، وبدأ رجال الدين يناقشون المسائل الدينية ويحللونها بمغزى اجتماعي واقتصادي وسياسي. فضلاً عن مساهمات رجال الدين الموجودين خارج إيران وخاصة في النجف والكاظمية وسامراء والتي كان لها دور مهم ورئيس في إثارة الوعي الديني والسياسي والمناداة بالإصلاح، وقد كان وجود المرجع الشيعي الأعلى خارج إيران، عاملاً أسهم في تقوية مركز رجال الدين في إيران ومنحهم حرية أكثر في الحركة وفي مقاومة إنحراف الحكم القاجاري، وأثرت فتاوى رجال الدين في النجف وسامراء تأثير مباشر على النفوذ الأجنبي ومحاربة الامتيازات والتسلط والاستبداد القاجاري.

كان لأراء وطروحات (جمال الدين الأفغاني)، و(ميرزا مالکوم خان) خلال عهد (ناصر الدين شاه) (١٨٤٨ - ١٨٩٦م)، وابنه مظفر الدين شاه (١٨٩٦م - ١٩٠٧م)، دور كبير في توجيه اذهان الشباب والفئة الواعية من الإيرانيين صوب (الإصلاح) و(التجديد) بدءاً بنقد الحكم الاستبدادي، والفردية في الحكم، والتحرّض على

الدستور وسيادة القانون، والرؤى الديمقراطية، مع الحض على التمسك بقيم الإسلام الاصيله، وفتح الأذهان صوب التطورات العلمية والثقافية في العالم يومئذ. وقد أثرت جهود هذين المصلحين والعديد من أمثالهم، بعدد كبير من الأتباع والمؤيدين للفكر الاصلاحى التجديدي، خصوصاً بين أولئك النخبويين من ذوي الميول التوفيقية - التقريبية بين الشريعة والعلم الحديث.

الملخص:

ارتبط مفهوم المؤسسة التشريعية (البرلمان) بالنظم الديمقراطية حيث تعتبر من اهم مقوماتها واسسها. فمن خلال البرلمان يتم تمثيل الشعب ومشاركة ممثليهم في سن التشريعات ووضع القوانين. ومن خلال البرلمان ايضا يجري ضمان حق المواطنين في مراقبة الحكومة أو مخالفتها للقوانين أو انتهاك حريات أفراد الشعب ومؤسساته. ويجري عادة انتخاب ممثلي الشعب أو نواب البرلمان عبر انتخابات حرة يشارك فيها الافراد والاحزاب السياسية.

ان هذه المفاهيم المتقدمة بالتأكيد لم تغب عن تفكير العلماء والفقهاء والمثقفين الاسلاميين الذين كان وعيهم السياسي بمستوى تلك المفاهيم انطلاقاً من اهميتها في حياة الشعوب .. وكان للمرجعية الدينية الشيعية دور كبير في تجسيد هذه المفاهيم من خلال تجسيد مشروعية الدولة الدستورية .

ولغرض البحث في اهمية وماهية هذا الدور المتميز للمرجعية الدينية جاء عنوان البحث الموسوم (المرجعية الدينية ودورها في تجسيد مشروعية الدولة الدستورية-قراءة في مفهوم الدستور والمجلس التشريعي (البرلمان) في الفكر السياسي الشيعي- العراق وايران انموذجاً) ليعلم الاضواء على جذور المفاهيم الفكرية الدستورية والبرلمانية في التفكير السياسي الشيعي من خلال دور علماء الشيعة في نشر الافكار الدستورية .

كان لرجال الدين والمؤسسة الدينية دور قيادي مع الفئة المثقفة في عملية الإصلاح والدعوة للثورة الدستورية، فقد بنيت معارضتهم للشاه على أسس محددة باعتبار ان أي حكم دنيوي بعيد جداً عن مستوى الحكم الإسلامي الذي يدعون إليه، وكان

للاستقلال الاقتصادي والسياسي الذي يتمتع به رجال الدين ما مكنهم من العمل ضد ناصر الدين شاه دون التأثير عليهم، وقد اتخذ رجال الدين أسلوب القيام بالاحتجاج المعروف بـ(بست)، الذي يمنحهم الحماية الكاملة من السلطة، ومارسوا أيضاً دور الأعداد الجماهيري من خلال اتصالهم المباشر بالإيرانيين بعد أن فقدت الحكومة المركزية سلطتها بسبب الأنحلال الداخلي وزيادة تدخل الدول الأجنبية في إيران وشؤونها، فساهم الوعاظ بدور إعلامي لنقل المعلومات إلى الإيرانيين وأثارتهم ضد النظام. فكانت المنابر وسيلة الاتصال بين الفئات المتعلمة وغير المتعلمة، وأصبحت القاعدة لترويج الاجتماعات السياسية لرجال الدين وإحراج السلطة المركزية لدعم المطالب الشعبية من قبل رجال الدين، ولعبت المساجد دوراً مهماً في عملية الاتصال الشفوي، حيث كان ولاء الإيرانيين مبنياً على العقيدة الإسلامية واحترامهم للمجتهدين ورجال الدين، فشهدت الجوامع تجمعات كبيرة أثناء الاحتفالات الدينية، وبدأ رجال الدين يناقشون المسائل الدينية ويحللون بها بمغزى اجتماعي واقتصادي وسياسي.

فضلاً عن مساهمات رجال الدين الموجودين خارج إيران وخاصة في النجف والكاظمية وسامراء والتي كان لها دور مهم ورئيس في إثارة الوعي الديني والسياسي والمناداة بالإصلاح والدستور، وقد كان وجود المرجع الشيعي الأعلى خارج إيران، عاملاً اسهم في تقوية مركز رجال الدين في إيران ومنحهم حرية أكثر في الحركة وفي مقاومة إنحراف الحكم القاجاري، وأثرت فتاوى رجال الدين في النجف وسامراء تأثير مباشر على النفوذ الأجنبي ومحاربة الامتيازات والتسلط والاستبداد القاجاري.

كان لأراء وطروحات (جمال الدين الأفغاني)، و(ميرزا مالکوم خان) خلال عهد (ناصر الدين شاه) (١٨٤٨ - ١٨٩٦م)، وابنه مظفر الدين شاه (١٨٩٦م - ١٩٠٧م)، دور كبير في توجيه اذهان الشباب والفئة الواعية من الإيرانيين صوب (الإصلاح) و(التجديد) بدءاً بنقد الحكم الاستبدادي، والفردية في الحكم، والتحريض على الدستور وسيادة القانون، والرؤى الديمقراطية، مع الحض على التمسك بقيم الإسلام الاصيله، وفتح الأذهان صوب التطورات العلمية والثقافية في العالم يومئذ. وقد أثرت

جهود هذين المصلحين والعديد من أمثالهم، بعدد كبير من الأتباع والمؤيدين للفكر
الإصلاحي التجديدي، خصوصاً بين أولئك النخبويين من ذوي الميول التوفيقية –
التقريبية بين الشريعة والعلم الحديث.

The summary is in English)

(University of Kufa/Faculty of Political Science

The religious reference and its role in embodying the legitimacy of the constitutional state. A reading of the concept of the constitution and the Legislative Council (Parliament) in Shiite political thought – Iraq and Iran as a model

A research presented to the twentieth international conference of the Center for Kufa Studies – Assistant Professor Dr. Sabah Karim Riah Al-Fatlawi / College of Political Science – University of Kufa

The concept of the legislative institution (parliament) has been linked to democratic systems, as it is considered one of its most important components and foundations. Through Parliament, the people are represented and their representatives participate in enacting legislation and making laws. Through Parliament, the right of citizens to monitor the government, its violation of laws, or the violation of the freedoms of the people and its institutions is guaranteed. Representatives of the people or representatives of Parliament are usually elected through free elections in which individuals. .

Certainly, these advanced concepts were not absent from the thinking of Islamic scholars, jurists and intellectuals, whose political awareness of the level of these concepts was based on their importance in the lives of peoples. The Shiite religious authority had a great role in embodying these concepts by embodying the legitimacy of the constitutional state.

For the purpose of researching the importance and nature of this distinguished role of the religious authority, the title of the tagged research

came (the religious authority and its role in embodying the legitimacy of the constitutional state – a reading in the concept of the constitution and the Legislative Council (Parliament) in Shiite political thought – Iraq and Iran as a model”) to highlight the roots of constitutional intellectual concepts Parliamentarianism in Shiite political thinking through the role of Shiite scholars in spreading constitutional ideas .

The clergy and the religious establishment had a leading role with the educated group in the process of reform and calling for the constitutional revolution. Their opposition to the Shah was built on specific foundations, considering that any worldly rule is far from the level of Islamic rule to which they advocate, and the economic and political independence enjoyed by the clerics was what enabled them. From working against Nasir al-Din Shah without affecting them, the clergy took the method of protesting known as (best), which gives them complete protection from power, and they also exercised the role of mass numbers through their direct contact with the Iranians after the central government lost its authority due to internal dissolution and increase The interference of foreign countries in Iran and its affairs, so preachers played a media role in transmitting information to the Iranians and inciting them against the regime. The pulpits were the means of communication between the educated and uneducated groups, and they became the base for promoting political meetings of the clergy and embarrassing the central authority to support popular demands by the clergy. Mosques witnessed large gatherings during religious ceremonies, and clerics began to discuss and analyze religious issues with social, economic and political significance.

In addition to the contributions of the clergy outside Iran, especially in Najaf, Kadhimiya and Samarra, which had an important and main role in raising religious and political awareness and calling for reform and the

constitution. The movement and in resisting the deviation of Qajar rule, and the fatwas of the clergy in Najaf and Samarra had a direct impact on foreign influence and the fight against privileges, domination and Qajar tyranny. .

The opinions and propositions of (Jamal al-Din al-Afghani), and (Mirza Malcolm Khan) during the era of (Nasir al-Din Shah) (١٨٤٨ - ١٨٩٦ AD), and his son Muzaffar al-Din Shah (١٨٩٦ - ١٩٠٧ AD), had a great role in directing the minds of young people and the conscious group of Iranians towards (Reform and (renewal) starting with the rejection of authoritarian rule, individualism in government, incitement to the constitution and the rule of law, and democratic visions, with urging adherence to the original values of Islam, and opening minds to scientific and cultural developments in the world at that time. The efforts of these two reformers, and many of their ilk, influenced a large number of followers and supporters of the reformist and renewal thought, especially among those elites with conciliation tendencies – approximation between Sharia and modern science.

الهوامش:

(١) الثورة التي اندلعت في ١٤ تموز ١٧٨٩ واسقطت النظام الملكي واسرة آل بوروبون في فرنسا واعلنت الجمهورية الاولى بعد اقتحام سجن الباستيل. للمزيد ينظر: ج.ه. ويلز، موجز تاريخ العالم، ت عبد العزيز توفيق جاويد، (القاهرة: دار أقلام عربية، ٢٠١٧م)، صص ٢٣٠-٢٣٥..

(٢) وهي الحرب التي جرت للمدة من ١٧٧٥-١٧٨١ بين المستعمرات الاوربية الثلاثة عشر في امريكا وبريطانيا والتي ادت الى ظهور الولايات المتحدة الامريكية واستقلال المستعمرات عن بريطانيا: للمزيد ينظر: ج.ه. ويلز، المصدر نفسه، صص ٢٨٠-٢٨٥..

(٣) charless, Issawi, The Economic of Iran ١٨٠٠-١٩١٤, London, ١٩٧٢, P. ٥٥
history؛ الفتلاوي، صباح كريم رياح، ايران في عهد محمد علي شاه ١٩٠٧-١٩٠٩-دراسة تاريخية في التطورات السياسية الداخلية، (النجف الاشرف: دار التميمي للنشر والتوزيع، ٢٠١٢م)، ص ٣٩.

- (٤) الصراف ، زكي، المقالة الصحفية في الادب الفارسي المعاصر، (بغداد: مطبعة الارشاد، ١٩٧٨)، ص ١٣١؛ ابراهيميان، اروندا، ايران بين ثورتين، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، (بغداد: د.م، ١٩٨٣م)، ص ٧٥؛ الفتلاوي ، صباح كريم رباح ، المصدر نفسه ، ص ٦٧.
- (٥) "جبل المتين" ، (جريدة)، الهند-كلكتا، العدد (٣٣)، ٣٠ آذار ١٩٠٣م، ص ٢٣؛ الفتلاوي، صباح، المصدر نفسه، ص ٧٥.
- (٦) حائري، عبد الهادي، تشريع ومشروطيت در ايران ، ونقش ايرانيات عراق، (طهران : د.م، ١٩٨٦م)، ط ٢، ص ١٢.
- (٧) المصدر نفسه ، ص ١٢١
- (٨) في فترة حكم الشاه القاجاري فتح علي شاه (١٧٩٧-١٨٣٤).
- (٩) الصراف زكي ، المصدر السابق، ص ٢٦.
- (١٠) فتح علي خان : هو الابن الاكبر لأبي الفتح حسين قلي خان (شقيق اغا محمد شاه) ، ولد في دار الحكومة في مدينة دامغان ١٧٥١ م حينما عين والده حاكما لمدينة دامغان قبل ولادته بعام واحد من قبل كريم خان الزند مدة حكمه (١٧٦٠ - ١٧٧٩) ، ناداه عمه اغا محمد خان ب (بابا خان) ولقب ب (جها نباني)، وللتعرف على المزيد من حياة فتح علي شاه ينظر: مهدي بامداد ، شرح حال رجال إيران در قرن ١٢، ١٣، ١٤هـ، جلد سوم، تهران، ١٣٤٧، ص ٦١-٦٣؛ عليرضا اوسطی، ایران در سه قرن گذشته، جلد أول، تهران، ١٣٨٢، ص ٧٠-٨٣.
- (١١) عباس ميرزا: ولد في عام ١٢٠٣هـ/ ١٧٨٨م ، في قرية نوا التابعة لأقليم مازندران شمال إيران ولقب بـ (نائب السلطنة) وهو في الرابعة عشر من العمر، اختير لولاية العهد في سنة ١٧٩٨ ، . للمزيد ينظر: مينورسكى ، تاريخ تبريز ، ترجمه عبد العالى كارنك ، تبريز ، ١٣٣٧ ، ص ٦٨؛ . العميدي، محمد مسلم حمزة، عباس ميرزا ودوره في تحديث ايران (١٧٩٨-١٨٣٣م)، اطروحة دكتوراه مطبوعة بالالة الكاتبة، (جامعة بغداد: كلية الاداب، ٢٠١١م) ، ص ٢١.
- (١٢) أقترح عباس ميرزا على هارفورد جونز بإرسال الطلاب في بعثات ورحب بالاقتراح والذين أرسلوا هم ميرزا صالح شيرازي وميرزا رضا توبخانه وميرزا سيد جعفر تقي وميرزا محمد جعفر وتحمل ولي العهد جميع نفقات هؤلاء الطلاب. للمزيد ينظر: ميرزا صالح شيرازى ، كزارش سفر ميرزا صالح شيرازى، وبرائش از همايون مشهدى ، تهران، ١٣٦٢ ، ص ٣٢-٣٤ .
- (١٣) الصراف، زكي، المصدر السابق، ص ٢٦.
- (١٤) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(١٥) زاده ، سيد حسن تقى ، اخذ تمدن خارجي ، (طهران: انتشارات باشگاه مهر كان ، ١٣٣٩ ش) ص ١٩ ،

(١٦) أرسلت البعثة الأولى في عام ١٢٢٦ هـ / ١٨١١ م إلى بريطانيا في عهد عباس ميرزا مكونة من شخصين هما : "محمد كاظم" و "حاجي بابا أفشار" فالأول يسعى لدراسة فن الرسم لكنه توفي والثاني درس الطب والكيمياء وعاد إلى تبريز وعين في منصب كبير الأطباء لولي العهد ثم اشترك بالعمل السياسي والبعثة الثانية أرسلت إلى بريطانيا في عام ١٢٣٠ هـ / ١٨١٥ م في عهده أيضاً فكانت مكونة من خمسة أشخاص هم : "ميرزا جعفر لدراسة الهندسة" و "محمد صالح الطب والكيمياء" و "رضا سلطان لدراسة سلاح المدفعية والتدريب على استخدام المدافع" و "محمد علي لدراسة فن الحدادة" وعادوا إلى بلدهم عام ١٢٣٤ هـ / ١٨١٩ م وعينوا في الوظائف الحكومية والبعثة الثالثة أرسلت في عهد محمد شاه (١٨٣٤-١٨٤٨) عام ١٢٦٠ هـ / ١٨٤٥ م إلى فرنسا "باريس" لتلقي العلوم العسكرية والصناعية والطبية . ينظر: زكي الصراف ، المصدر السابق ، ص ١٣٠-١٣١ .

(١٧) صالح الشيرازي: ولد ميرزا صالح بن الحاج باقر خان الكازروني الشيرازي في شيراز سنة ١٧٩٠ م وتلقى فيها مبادئ العلم ،. وعندما أوفدت ثاني بعثة علمية إيرانية الى انكلترا سنة ١٢٣٠/١٨١٥ م، كان ميرزا صالح احد اعضاؤها ، فدرس في جامعة اكسفورد فاتقن اللغة الانكليزية وتعلم الفرنسية واللاتينية ودرس التاريخ والعلوم الطبيعية. وصناعة حبر الطباعة وسبك الحروف والحفر وفن الطبع وصناعة الزجاج، وعاد الى ايران سنة ١٨١٩ م واصبح من المقربين لولي العهد عباس ميرزا الذي جعله مترجمه ومستشاره الخاص، ساهم في تطور الطباعة والترجمة وكتب عن نظام الحكم الانكليزي ومجلس العموم ومجلس اللوردات ، يعد مؤسس الصحافة والترجمة في ايران واصدر اول صحيفة إيرانية هي " طليعة" عام ١٨٣٧. توفي عام ١٨٥٠ للمزيد ينظر: الصراف، زكي، المصدر السابق ، صص ١٩٨-٢١٥ .

(١٨) بهار، محمد تقى (ملك الشعراء، سبك شناسي ياتاريخ تطور نثر فارسي، جلد ٣، (تهران: د.م، ١٣١٩ ش)، ص ٣٤٨؛ الصراف ، زكي، المصدر السابق، ص ١٤٦ .

(١٩) حائري، عبد الهادي، المصدر السابق،، ص ٢٤ .

(٢٠) تقلد أعضاء البعثة التي عادت الى ايران سنة ١٨١٩، مناصب مرموقة في الدولة القاجارية والقاباً رفيعة، فتسلم ميرزا رضا منصب كبير مهندسي الجيش ، وأصبح محمد علي صانع المدافع في مكانة مرموقة لدى عباس ميرزا في تبريز وكذلك ميرزا صالح شيرازي الذي عمل على تطوير الصحافة وابدع فيها واسس أول صحيفة في إيران، وعين ميرزا محمد جعفر سفيراً لبلاده لدى الدولة العثمانية

بعد أن أدخل نظام الوزارة الجديد إلى إيران. للمزيد ينظر: زكي الصراف، المصدر السابق، ص ١٣١-١٣٢؛ علي رضا اوسطى، المصدر السابق، ص ٩٧.

(٢١) مالكوم خان: ولد ميرزا مالكوم خان (ناظم الملك) في مدينة اصفهان ١٨٣٣م، وهو من اصل ارمني، امضى شبابه في العاصمة الفرنسية باريس، تلقى تعليمه في المدارس الارمنية، وعند عودته الى طهران اشتغل مدرسا و مترجما بدار الفنون، عمل قنصلا عاما في كل من مصر ولندن، اصدر جريدة (قانون) سنة ١٨٩٠م في لندن، توفي سنة ١٩٠٨م في سويسرا، للمزيد ينظر: علي خضير المشايخي، ايران في عهد ناصر الدين شاه ١٨٤٨-١٨٩٦م، رسالة دكتوراه مكتوبة بالالة الكاتبة، (جامعة بغداد: كلية الاداب، ١٩٨٧م)، ص ١٧٥؛ طلال مجذوب، المصدر السابق، صص ٦٧-٦٨.

(٢٢) الصراف، زكي، المصدر السابق، ص ٢٨١.

(٢٣) . F.B. Smith , The Making of the second Reform Bill , Cambridge , ١٩٦٦ . p.٢٠٩ . قاسم، د. عبد الحكيم عبد الغني، العلاقات الدولية بين أوروبا والشرق ١٧٨٩-١٩١٩م، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٩م)، ص ٢٧٦.

(٢٤) ١٣٤٠ p. N.D . British Capitalis , Londo , Kieth Hutchiso ، قاسم، د. عبد الحكيم عبد الغني، المصدر نفسه، ص ٢٧٦.

(٢٥) . op.cit.p.٤١.

(٢٦) للمزيد حول التطورات الواسعة في اوربا ينظر: H.L.McBain&L.Rogers,the Canstitutions of Europs(Garden City.N.Y, ١٩٢٢)and Carl J.Friedrich,Canstitutional Gavenment and Democracy:theory and Practice in Er=uope(Waltham,Mass, ١٩٦٨). نوار، دكتور عبد العزيز سليمان ودكتور عبد المجيد نعنعي، التاريخ المعاصر.أوروبا من الثورة الفرنسية الى الحرب العالمية الثانية، (بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠٠٩م)، ط ٢، ص ٢٨٩-٢٩٠؛

(٢٧) مدحت باشا: من رجالات الإصلاح العثمانيين، ولد في العام ١٨٢٢ في اسطنبول، أصبح والياً على بغداد ثم صدرأ أعظم في العام ١٨٦٩ م، نشر الروح الدستورية في البلاد العثمانية، مات مخنوقاً في السجن سنة ١٨٨٤م، للتفاصيل ينظر: محمد عصفور سلمان، العراق في عهد مدحت باشا (١٢٨٦-١٢٨٩ هـ) (١٨٦١-١٨٧٢)، رسالة ماجستير مطبوعة بالالة الكاتبة ، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٩م، ص ٤٧-٥٩؛ علي حيدر مدحت، مذكرات مدحت باشا، تعريب كمال بك حتاته، مصر، د.ت ، ص ٤-٦، ١٥٧-١٥٨.

(٢٨) السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٤٢-١٩١٨م): سلطان عثماني، حكم من (١٨٧٦-١٩٠٩م)، كان عهده طافحاً بالحروب، حكم البلاد حكماً استبدادياً قاسياً. أكره على منح دستور للبلاد عام ١٩٠٨م، وفي عام ١٩٠٩م أجبرته حركة تركيا الفتاة على التنحي عن الحكم. وتوفي عام ١٩١٨م. ينظر: علي،

أورخان محمد، السلطان عبد الحميد الثاني وأحداث عصره، (بغداد، مطبعة الخلود، ١٩٨٧م)، ص ١-٣٧؛ عائشة عثمان أوغلي، السلطان عبد الحميد، ترجمة: صالح سعداوي صالح، (عمّان، ١٩٩١م)، ص ص ١١-٤٨.

(٢٩) عبدالرزاق، د. صلاح، الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الاسلامي ١٩٠٥-١٩٢٠م، ط ٤، (بغداد: شركة الأنس للطباعة والنشر، ٢٠١١م) ص ١٨.

(٣٠) نابليون بونابيرت: نابليون الأول Napoleon Bonaparte: : ولد في جزيرة كورسيكا سنة ١٧٦٩ بعد عام من انضمامها لفرنسا في أسرة كانت في الأصل من نبلاء إيطاليا وكان هذا سبب تكلم نابليون للفرنسية بلكنة ايطالية. التحق نابليون وهو في التاسعة من عمره بمدرسة عسكرية فرنسية، وتخرج منها سنة ١٧٨٤ ليدخل الكلية الحربية الملكية في باريس حيث أنهى دراسته في عام واحد بدلا من عامين كما توج امبراطورا على فرنسا عام ١٨٠٤، خسر حربه في معركة واترلو، اصدرت عليه ، محكمة بريطانية النفي الى جزيرة سانت هيلانة عام ١٨١٥، توفي عام ١٨٤٠. للمزيد ينظر: يوسف سعد، نابليون بونابرت ، مصر ١٩٨٨، ص ٩٣-٩٧؛ سليمان، علي حيدر، تاريخ الحضارة الأوربية الحديثة، (بغداد، دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٠م)، ص ص ١٩٩-

(٣١) محمد علي باشا (١٧٦٩-١٨٤٩): ولد في مدينة (قولة) الساحلية في شمال اليونان في العام ١٧٦٩م، وقد مات ابوه وهو صغير وصار يتيم الابوين وهو في الرابعة عشرة من عمره، ثم ادرج في سجل الجندية فأبدى شجاعة وبسالة وحسن نظر وتصرف، ، وظل في مصر يترقى في مواقعه العسكرية وتخلص من خصومه، وخصوصاً المماليك حتى خلى له كرسي الحكم في مصر واختير والياً في ١٧ مايو ١٨٠٥، وقضى على المماليك في مذبح القلعة الشهيرة وقام باصلاحات عظيمة في مصر، وتوفي في العام ١٨٤٩م. ينظر: ((انترنت)). (الموقع)، (<http://www.wikipedia.com>)

(٣٢) الثورة العرابية: الثورة العسكرية الشعبية الكبرى في مصر سنة ١٨٨١ والتي قادها الضابط احمد عرابي ضد استبداد الخديوي توفيق المطلق واضطهاده للوطنيين وسيطرة الاستعمار البريطاني على شؤون مصر، وكان للسيد جمال الدين السيد الأفغاني وتلامذته امثال محمد عبده وعبدالله النديم وابراهيم المويلحي دوراً كبيراً في التمهيد للثورة بارائهم وافكارهم، للمزيد ينظر: محمد عصام المرشدي، الثورة العرابية واثرها في تطور الشعب ونهضته، القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٨م، ص ١٢٨.

(٣٣) للمزيد ينظر: عبد الرزاق، د. صلاح، الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الإسلامي....، مصدر سابق، ص ١٨.

(٣٤) انتفاضة الهند في العام ١٨٥٧: قام الهنود بانتفاضة كبرى ضد البريطانيين في الهند، ففي يوم ١٤ ايلول ١٨٥٧ تمكن المستعمرون من اقتحام نيودلهي المحاصرة بعدما فتحوا ثغرة في الاسوار بالقرب من

بوابة كشمير وراحوا يقتلون كل من وجدوه في طريقهم ، وهي اكبر ثورة شعبية ضد الاستعمار الاوربي في اي مكان في العالم خلال القرن التاسع عشر. للمزيد ينظر: لوثرروب ستودارد (Lothrop Stoddard)، حاضر العالم الاسلامي، ترجمة نويهض عجاج، المجلد الثاني، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٣٥٢هـ ، ص ٢٠١؛ حسن الامين، "دائرة المعارف الاسلامية"، ج ١١، ص ٣١-٤٠؛ صلاح خلف مشاي، ثورة السيوي الهندية عام ١٨٥٧ دراسة تحليلية لعوامل النشوء واسباب الفشل، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، العدد/٢٠، جامعة بابل ، نيسان ٢٠١٥، ص ٧.

(٣٥) شركة الهند الشرقية الإنكليزية (The English East India Company) شركة تجارية أُسست للمتاجرة مع الشرق في ٣١/كانون الأول/١٦٠٠م، وكان هدفها استيراد البضائع الشرقية مقابل تصدير البضائع الإنكليزية. للاستزادة عن شركة الهند الشرقية، يُنظر: محمد أمين، عبد الأمير، "التنافس بين الشركات التجارية الإنكليزية في منطقة الخليج العربي والأقطار المجاورة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر"، مجلة كلية الآداب، (مجلة)، بغداد، ع ٤٨، ١٩٦٣م؛

Bennett, Thomas Jewell, "the past and Present Connection of England with the PERSIAN Gulf", Journal of the Society of Arts, London: June, ١٣, ١٩٠٢, Pp.٦٣٤-

٦٥٢.

(٣٦) نورمان د. بالمر، النظام السياسي في الهند، ترجمة محمد فتح الله الخطيب، المكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ، ١٩٦٥، ص ٣٣

(٣٧) ملك المتكلمين، ميرزا نصر الله رشتي، رمز من رموز الثورة الدستورية وقادتها، ولد في اصفهان عام ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م، درس البدايات في اصفهان وسافر الى الهند ودرس هناك ايضا ثم عاد الى ايران والتقى بالسيد جمال الدين الافغاني وعمل على تنسيق مواقفهما في محاربة الاستبداد والدعوة الى الثورة ، كان من قادة الثورة الدستورية واول من القى كلمة في المجلس نيابة عن الامة الايرانية، وعند احداث ضرب المجلس ١٩٠٨م اعتقل واعدم امام انظار الشاه محمد علي، للمزيد ينظر: البديري، الدكتور خضير، موسوعة الشخصيات الايرانية. في العهدين القاجاري والبهلوي ١٧٩٦-١٩٧٩، (بيروت: دار العارف، ٢٠١٥م)، ص ٢٦٧-٢٧٥.

(٣٨) حائري، عبد الهادي، مصدر سابق، صص ١٥-١٧؛ ارفند أبراهام، ان، خلفيات وعوامل الثورة الدستورية، مقتبس في: "ايران ١٩٠٠-١٩٨٠"،

مجموعة مؤلفين"، ترجمة مؤسسة الابحاث العربية، بيروت ، ١٩٨٠، ص ٤٧.

(٣٩) الكسييف واخرون، موجز تاريخ الاتحاد السوفيتي، ترجمة محمد الجندي، (رويا: دار التقدم ١٩٧٤)، ص ٧٣،

(٤١) حائري، عبد الهادي، تشريع ومشروطيت در ايران.....، مصدر سابق، ص ٢١.

(٤٢) نيقولا الثاني (١٨٦٨-١٩١٨): آخر قيصرية الروس، حاكم للمدة من (١٨٩٤-١٩١٨)، عرف بطغيانه واستبداده وزهقه لارواح الناس، خدث الحرب اليابانية - الروسية في عهده (١٩٠٤-١٩٠٥)، كما قامت الثورة الاشتراكية وارغمته على التنازل عن العرش في ١٥ اذار ١٩١٧م، للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية ج٦، (بيروت: المؤسسة العربية للموسوعات، ١٩٧٦)، ص ٦٠٨.

(٤٣) الكسييف، المصدر السابق، ص ٦٨-٧٠،

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٤٥) عبد الرحيم طالبوف: عبد الرحيم طالب زادة طالبوف، ولد في تبريز عام ١٢٧٢هـ. ق/١٨٥٥م، من عائلة متواضعة كانت تحترف مهنة التجارة، كان رجلاً فاضلاً وبعد من العلماء اذ كان على اطلاع واسع بعلوم الفيزياء والكيمياء والفلك وأوضاع العالم، وتاريخ العالم، اصدر في عام ١٨٨٨ اول صحيفة إيرانية انتقادية فكاهية بأسم (شاهسون) التي كانت تصدر في إسطنبول، كان مناضلاً ضد الدكتاتورية والاستبداد القاجاري في ايران، توفي في عزلة عام ١٣٢٨هـ. ق/١٩١٠م. للمزيد ينظر: البديري، د. خضير مظلوم، مصدر سابق، صص ١٦٩-١٧٧.

(٤٦) أمين السلطان: هو على أصغر خان اتابك الملقب (أمين السلطان) وعرف عنه بأنه شديد الذكاء، لكنه كان يعمل في خدمة روسيا، وأصبح مطيعاً لهم وأضر بمصالح البلاد وشجع الشاه مظفر الدين شاه على السفر إلى أوروبا والاتفاق ببذخ، وشجعه على الاقتراض من روسيا، محمد وصفي أبو مغلي، إيران (دراسة عامة)، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، شعبة الدراسات الفارسية سلسلة إيران والخليج العربي (٢٤)، جامعة البصرة، ١٩٨٥، ص ٢٨٦.

(٤٧) حائري، عبد الهادي، مصدر سابق، ص ٥٠.

(٤٨) عبد الرزاق، د. صلاح، مصدر سابق، ص ٢٠.

(٤٩) جمال الدين الافغاني: هو السيد جمال الدين بن السيد صفدر الحسيني الافغاني من دعاة الإصلاح والتجديد البارزين في العالم الإسلامي، ولد عام ١٨٣٨ في قرية (اسد اباد) إحدى قرى (كتر) التابعة الى كابول العاصمة الأفغانية، درس في المرحلة المبكرة من حياته في مدارس كابول وطهران قبل ان يتوجه للدراسة في النجف الاشرف عام ١٨٤٩ وبقي فيها حتى العام ١٨٥٤ حيث غادرها الى الهند للدراسة هناك وعاد ابها عام ١٨٥٧ ثم استقر في إسطنبول عاصمة الدولة العثمانية بطلب من السلطان العثماني عبد الحميد الثاني حتى وفاته عام ١٨٩٧، للمزيد ينظر: صباح كريم رياح الفتلاوي، جمال الدين الافغاني والعراق دراسة تحليلية في التأثير والتأثر المتبادل، (بيروت: دارالعارف

للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٤م)، ص ٣-٦٧؛ محمد عمارة، جمال الدين الافغاني موقظ الشرق وفيلسوف الإسلام، (بيروت: مطبعة دارالوحدة، ١٩٤٨)، ص ٢٢؛ عبدالرحمن الرافعي، جمال الدين الافغاني باحث نهضة الشرق، (القاهرة: دارالكتاب العربي، ١٩٦٧م)، ص ٨-٥ .

(٤٩) مطهري، مرتضى، الحركات الاسلامية في القرن الاخير، (بيروت: دار الهادي، ١٩٨٢)، ص ٢٨.
(٥٠) ناصر الدين شاه: رابع ملوك الاسرة القاجارية، ولد عام ١٨٣م في تبريز، وتولى الحكم للفترة من (١٨٤٨-١٨٩٦م) بعد وفاة والده محمد شاه سنة ١٨٤٨م، اتبع سياسة استبدادية مقبلة وقد فقدت ايران في عهده جزءاً من أراضيها خلال الحرب مع بريطانيا عام ١٨٥٧م، كبل ايران بالعديد من الاتفاقيات والامتيازات الاجنبية، وكان كثير الولع بالسفر الى اوربا، اذ زارها عدة مرات، وزار العراق سنة ١٨٧١م، قتل في الاول من ايار ١٩٩٦م على يد رضا كرماني وهو احد انصار السيد جمال الدين الافغاني وهو يحتفل بالسنة الخمسين لحكمه: للمزيد ينظر: ابو القاسم طاهري، تاريخ روابط بازركاني وسياسي ايران وانكليس درقرن نوزدهم ميلادي، جلد چهارم، (تهران: بلا، ١٣٥٤هـ)، صص ٣٠٣-٣١٣؛ عبد الله رازي، تاريخ مفصل ايران از تاسيس سلسله مادتا عصر حاضر، (تهران: جابخانه اقبال، ١٣٢٥هـ)، مجلد اول، ص ٤٨٤؛ المشايخي، علي خضير، المصدر السابق، صص ٧٩-٨٨؛

(٥١) جهاردهي، مرتضى مدرسي، سيد جمال الدين وانديشه هاي او، ص ٩٧.

(٥٢) المشايخي، علي خضير، المصدر السابق، ص ٣٢٣.

(٥٣) الخديوي توفيق، محمد توفيق باشا بن اسماعيل باشا بن محمد علي باشا مؤسس السلالة الخديوية في مصر ولد في القاهرة عام ١٢٦٩هـ/١٨٥٣م ودرس فيها، منح لقب (ولي العهد) وتولى نيابة الخديوية عدة مرات في غياب والده، نصبه الانجليز خديويًا على مصر بعد خلع والده الخديوي اسماعيل في حزيران ١٨٧٩م، توفي عام ١٣٠٩هـ/١٨٩٢م. ودفن في مصر. للمزيد ينظر: الموسوعة العربية arab encyclopedia. توفيق (الخديوي)، ص ١٦٤.

(٥٤) الخديوي اسماعيل: بن سعيد باشا، حكم مصر للمدة من ١٨٦٣ إلى ١٨٧٩ وتتميز حكمه بكثرة تدخل الاجانب في شؤون مصر الداخلية والخارجية، وكثرة الضرائب المفروضة، فضلاً عن اساليب القسوة والشدة في استحصالها، اضافة الى الفساد الاداري المتمثل ببيع الوظائف في جهاز الادارة، مما ادى بالشعب الى التذمر والشكوى، وكان للسيد السيد الأفغاني دور كبير في خلع اسماعيل وتولية ابنه توفيق مكانه، للمزيد ينظر: للمزيد ينظر: الموسوعة العربية arab encyclopedia. اسماعيل (الخديوي)، ص ١٦.

(٥٥) المخزومي، محمد، خاطرات جمال الدين الافغاني، بيروت: المطبعة العلمية، ١٩٣١، ص ٤٦.

- (٥٦) الفتلاوي، صباح كريم رياح، جمال الدين الافغاني والعراق.....، مصدر سابق، ص ٣٢٨.
- (٥٧) المصدر نفسه، صص ٣١٨-٣١٩.
- (٥٨) الثورة العراقية الثورة العسكرية الشعبية الكبرى في مصر سنة ١٨٨١ والتي قادها الضابط احمد عرابي ضد استبداد الخديوي توفيق المطلق واضطهاده للوطنيين وسيطرة الاستعمار البريطاني على شؤون مصر، وكان للسيد جمال الدين السيد الأفغاني وتلامذته امثال محمد عبده وعبدالله النديم وابراهيم المويلحي دوراً كبيراً في التمهيد للثورة بارائهم وافكارهم، للمزيد ينظر: محمد عصام المرشدي، مصدر سابق ١٩٥٨م، ص ١٢٨
- (٥٩) الشيخ هادي نجم ابادي (١٨٣٤-١٩٠٢): مجتهد إيراني متور من قادة الثورة الدستورية ولد في مدينة اباد في ايران ودرس فيها ثم انتقل الى طهران، ارتبط بجمعية الرجال بزعامة مالكوم خان عام ١٨٩٠، ثم انتقل الى اسطنبول بدعوة من السلطان عبد الحميد للتعاون مع السيد جمال الدين الافغاني في مشروع الجامعة الاسلامية، اتهم بالبايعة وتم تكفيره بسبب اراؤه المتنورة وجراته، للمزيد ينظر: Edward.Brone.the Revolution of Persia, pp ٩٣-٩٧؛ ملك زاده، مهدي، تاريخ انقلاب مشروطيت إيران، طهران، جابخانه فردين، ١٣٢٩، ج ١، ص ٢١٥-٢١٦.
- (٦٠) الحائري، عبد الهادي، المصدر السابق، ص ١٠٢.
- (٦١) محمد الطباطبائي: رجل دين ولد في مدينة كربلاء في العام ١٢٥٧ هـ ودرس فيها وهاجر بعدها الى طهران، أحد قادة الثورة الدستورية الإيرانية ١٩٠٥-١٩١١م في إيران. ينظر: توفيق السيف، ضد الاستبداد، الفقه السياسي الشيعي في عصر الغيبة، بيروت، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٩ م، ص ٥٨؛ مهدي ملك زاده، مصدر سابق، ص ٢٣.
- (٦٢) كرمانی، محمدناظم الاسلام، تاريخ بيداري ايرانيان، جلد اول، جاب دوم، (طهران: د.م ١٩٥٣)، ص ٣٧٨.
- (٦٣) السيد محمد حسن الشيرازي: هو السيد محمد حسن بن محمود بن إسماعيل بن مير بن فتح الله الشيرازي الحسيني، ولد في مدينة شيراز سنة ١٨١٤، ونشأ فيها، ثم أقام في أصفهان فأُنجز فيها دراسة المقدمات، وفي سنة ١٨٤٣ هـ هاجر إلى النجف الأشرف، تتلمذ على يد الشيخ صاحب الجواهر الشيخ حسن كاشف الغطاء ثم لازم الشيخ مرتضى الأنصاري حتى وفاة الأخير في العام ١٨٦٤م، حيث تصدى لزعامه المرجعية بعده، توفي سنة ١٨٩٤ هـ. للمزيد ينظر: جعفر الدجيلي، موسوعة النجف الاشرف، القسم الثالث، ج ١١، (بيروت: دارالأضواء، ١٩٧٩م)، ص ١١٨؛ السيد محمد الغروي، مع علماء النجف الاشرف، ج ٢، (بيروت: دار العارف، ٢٠٠٠م)، ص ٤١٢-٤١٣.

(٦٤) ويسمى (أمتياز التبغ): أعطى ناصر الدين شاه امتياز حق جمع محصول التبغ وتصنيعه وبيعه وتصديره لشركة أنكليزية لكي يضمن الرفاه الاقتصادي لبلاده، فمنح هذا الإمتياز في ٢٨ آذار ١٨٨٩م للميجر تالبوت وشركاؤه) الذين أطلق عليهم أسم (شركة التبناك الحكومية الفارسية) (Imperial Tobacco corporaion of Persian)، فثار الشعب الإيراني بوجه الشاه وأرسلوا برقيات إلى السيد الشيرازي حتى أعلن فتواه الشهيرة بجرمة التبناك. ينظر: ناظم الإسلام كرماني، المصدر السابق، ص ١١-١٢؛ علي خضير عباس المشايخي، المصدر السابق، ص ٢٩٨ - ٣١٨؛ E.G.Brown, Op.Cit., ٣٣-٣١.

(٦٥) الحائري، عبد الهادي، التشيع والدستورية في ايران، دور علماء العراق الشيعة في السياسة الايرانية، ت: عبد الاله النعيمي، (واشنطن: معهد الدراسات الشيعية، ٢٠١٥م)، ص ١١١.

(٦٦) مظفر الدين شاه (١٨٥٣-١٩٠٧م): خامس ملوك أسرة آل قاجار. اختاره والده ناصر الدين شاه ولياً للعهد وهو في سن الخامسة من عمره، اتصف بالثقافة والتحدث بأكثر من لغة، كان ضعيف الشخصية مما أدى إلى سيطرة حاشيته على مقاليد الحكم. للتفاصيل، ينظر: المالكى، لازم لفته ذياب، إيران في عهد مظفر الدين شاه (١٨٩٦-١٩٠٧م)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الآداب، ١٩٧٩م، ص ص ٣٩-٤٣).

(٦٧) كسروي، احمد، تاريخ مشروطيت ايران، (طهران: مطبعة اكبر، ١٩٥١)، ص ٨٥-٨٨؛.

(٦٨) الحائري، عبد الهادي، مصدر سابق، ص ١١٢.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ١١٢.

(٧٠) عبد الله البهبهاني: هو ابن السيد إسماعيل الذي نال مقام الاجتهاد في النجف وعاش في طهران في عهد حكم محمد شاه وناصر الدين شاه، ونال مكانة مرموقة بين الأهالي، حتى أصبح منزله محلاً للبت في دعاوى الناس، وكان له ابن أسمه عبد الله، وحرص على تعليمه مبادئ العلوم الشرعية منذ الصغر وأرسله إلى النجف ليتلقى دروسه الدينية على يد مشاهير رجال الدين، عاد إلى طهران عام ١٨٧٨، وتقلد مقام الاجتهاد بعد وفاة والده. الحائري، المصدر نفسه، ص ٢١٤.

(٧١) فضل الله نوري: هو من رجالات الدين الكبار في إيران، الذين رفعوا شعار أن الدستور هو بدعة ومخالفة للشريعة الإسلامية، حسن كريم الجاف، موسوعة ايران السياسية، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٨)، ج ٣، ص ٣٢١.

(٧٢) للمزيد عن الحرب الروسية- اليابانية (١٩٠٤-١٩٠٥) ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٣.

(٧٣) عن علاء الدولة حاكم طهران ابان قيام الثورة الدستورية بنظر: البديري، د. خضير مظلوم، موسوعة الشخصيات الإيرانية.....، مصدر سابق، ص ١٨٨-١٩٢.

(٧٤) الفتلاوي، صباح كريم رياح، ايران في عهد محمد علي شاه.....، مصدر سابق، ص ٩٨.
 (٧٥) البازار: تعني في اللغة الفارسية السوق ولم يكن البازار في طهران سوقاً فحسب، بل مكاناً لتواجد جميع فئات المجتمع الإيراني، وأصبحت الحياة العامة في العاصمة تتحرك حوله، ولم يكن مخزناً للحبوب فقط بل هو العمل والسوق، والمصرف والمركز الديني التعليمي للجميع للمزيد ينظر: أبو الحسن فهري، فرهنك المحيط، تهران: ١٣٨٠ ش، ص ١٠٢.

D. N. Wilber, pizar shop hpalive, the rests sectional, recons' ruction of Iran, New York, ١٩٢٨, p.١٦.

(٧٦) وضعت الحكومة الأيرانية إدارة جميع الكمارك الايرانية تحت الاشراف المباشر للخبير بالشؤون الكمركية البلجيكي (ناوس) (M.NOWS)، في ٣١ آذار ١٨٩٩م، لغرض إصلاح إدارة الكمارك الأيرانية وفق الأنظمة الأوربية الحديثة، لانقاذ البلاد من الأزمة المالية التي كانت تمر بها آنذاك بتوفير الأموال اللازمة، وقد ازدادت العوائد الكمركية بنسبة ٥٠٪ في عام ١٩٠١م، وتم عزل (ناوس) بسبب ضغط الوطنيين والثوار الايرانيين في بداية الثورة الدستورية في كانون الثاني ١٩٠٥م، للمزيد ينظر: إبراهيم تيموري، عصري خبري بتاريخ امتيازات در ايران، (تهران: مطبعة اكبر، ١٣٣٣هـ)، ص ٣٩٢ - ٣٩٣؛ حسن بيرينا، تاريخ ايران از غازتا انقراض ساسانيين، (طهران: مطبعة خيام، ١٣٤٧هـ)، ص ٣٤٩.

(٧٧) الفتلاوي، صباح كريم رياح، ايران في عهد محمد علي شاه...، مصدر سابق، ص ١٠٨.
 (٧٨) عين الدولة: هو السلطان عبد المجيد ميرزا ابن احمد ميرزا بن فتح علي شاه الملقب (عين الدولة) ولد في طهران، تعرف على مظفر الدين شاه عندما كان ولياً للعهد في أذربيجان، وتدرج في مناصب عليا مختلفة من وزير وإلى منصب الصدارة العظمى، دخل في صراع عنيف مع الدستوريين وكان مكروهاً من قبلهم، وتنحى عن الصدارة العظمى عام ١٣٣٦هـ تحت ضغط الدستوريين. حسن كريم الجاف، المصدر السابق، الجزء الثالث، ص ٣٦١.

(٧٩) فرقة القوزاق: هي فرقة عسكرية أنشأها ناصر الدين شاه (١٨٤٨-١٨٩٥) على غرار الفرقة الروسية وذلك حينما وقع اتفاق عام ١٨٧٦ مع روسيا القيصرية، يقضي بأن تقوم روسيا بإنشاء وتدريب فرقة عسكرية تسمى القوزاق الإيرانية يعهد بقياداتها إلى ضابط روسي، محمد وصفي أبو مغلي، الأحزاب والتجمعات السياسية في إيران (١٩٠٥-١٩٨٠)، الطبعة الثانية، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٣، ص ٨.

(٨٠) الفتلاوي، صباح كريم رياح، ايران في عهد محمد علي شاه...، مصدر سابق، ص ١٠٢-١٠٣.
 (٨١) محمد علي شاه: ولد في مدينة تبريز في العام ١٨٧٢، وفي العام ١٨٩٦ عينه والده مظفر الدين شاه ولياً للعهد وحاكماً على أذربيجان، وتوج شاهاً على ايران بعد وفاة والده العام ١٩١٧ م، توفي في

ايطاليا بعيداً عن بلده ، للمزيد ينظر: علي اكبر دهخدا، لغت نامه، تهران، جابخانة مؤسسة نشر جامعة تهران، ١٣٣٤م، ص ٥٩٨؛ صباح كريم رياح الفتلاوي، المصدر نفسه، ص ٥٨-٥٩.

(٨٢) عبد الرزاق، د.صلاح، الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الإسلامي....، مصدر سابق، ص ٢٦.

(٨٣) السيف، توفيق، (ضد الاستبداد: الفقه السياسي الشيعي في عصر الغيبة)، بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٩م، ص ٧٢.

(٨٤) فقد كانت اللجنة صورة مصغرة للتيارات المتصارعة في المجلس. فقد تمثل التيار الاسلامي بنائبين هما محمد حسين أمين الضرب، والسيد نصر الله سادات أخوي بينما تمثل البلاط العلماني بثلاث نواب هم حسن تقوي زاده، وميرزا حسن خان مستشار الملك، وميرزا صادق خان مستشار الدولة :

للمزيد ينظر: عبد الرزاق، صلاح، المصدر السابق، ص ٢٦.

(٨٥) السيف، توفيق، المصدر السابق، ص ٧٤.

(٨٦) المصدر نفسه، ص ٧٤.

(٨٧) مشير الدولة: هو نصر الله خان المعروف (مشير الدولة) عينه مظفر الدين شاه رئيسا للحكومة تحت ضغط الدستوريين.، ينظر: حسن كريم الجاف، مصدر سابق، ص ٣١٤.

(٨٨) مهديوي، عبد الرضا هوشنك، تاريخ روابط خارجي ايران، ط ٣، طهران: بلا، ١٩٨٥، ص ٣٢١.

(٨٩) نادر شاه الافشاري: قائد إيراني عظيم من عشيرة افشار قرقلو، ولد في محرم ١١٠٠هـ-١٦٨٩م تولى عرش ايران في سن الأربعين، وقتل في جمادي الاخره عام ١١٦٠هـ-١٧٤٧م، للمزيد ينظر: شفق، رضا زاده، نادر شاه مؤسس الدولة الافشارية، ترجمة احمد الخولي، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠م، ص ٢١.

(٩٠) ثالث ملوك الاسرة القاجارية حكم للمدة من ١٨٣٤-١٨٤٨، وتولى بعده ابنه ناصر الدين شاه، للمزيد ينظر: الجاف، حسن كريم، مصدر سابق، ج ٣، صص ١٥٥-١٥٤.

(٩١) البهائية: اهم الحركات الدينية التي ظهرت في إيران في منتصف القرن التاسع عشر وجذور الحركة تعود الى علي محمد الشيرازي الذي ادعى أنه نائب الامام المهدي (ع) والباب إليه لذا سميت الحركة بالبابية، سجن الشيرازي وتم إعدامه في عام ١٨٥٠م، فانقسمت الحركة الى أربعة فرق ومنها البهائية نسبة إلى حسين علي نوري الملقب بـ (بهاء الله) الذي ادعى أن الباب قد اوصى بخلافته، للمزيد ينظر: حسن كريم الجاف، المصدر نفسه، ص ٢٣٨-٢٤٦.

(٩٢) دي رويتر: يهودي الاصل ولد عام ١٨١٦م في مدينة نيوكاسل، عمل في مجال الأخبار، وازدادت شهرته عندما عمل في وكالة رويترز للأخبار، وكان صاحب مصرف في بريطانيا، استطاع الحصول على امتياز في إيران، تضمن انشاء سكة حديد بين رشت في اقليم كيلان شمال إيران والعاصمة طهران

وصولاً الى الخليج العربي مع الحق في استغلال المعادن على طول هذا الطريق باستثناء الذهب والفضة .
عبدالله لفته حالف البديري ، دور المؤسسة الدينية في الثورة الدستورية في ايران ١٩٠٥ - ١٩١١م

، رسالة ماجستير ، (جامعة واسط : كلية التربية ، ٢٠٠٥م) ، ص ٢٨ .

(٩٣) عبد الرزاق ، صلاح ، المصدر السابق ، ص ٢٨ .

(٩٤) الانصاري ، سعد ، (الفقهاء حكام على الملوك: علماء ايران ١٥٠٠-١٩٧٩) ، طهران : بلا ، ١٩٨٦ ، ص ١٢٢ .

(٩٥) الميرزا محمد كاظم الخراساني: ولد في مدينة مشهد، ثم هاجر إلى مدينة النجف الاشرف وحضر عند أبرز شيوخها منهم: الشيخ مرتضى الانصاري والسيد محمد حسن الشيرازي وغيرهما، وعندما هاجر الاخير إلى سامراء بقي في النجف الأشرف، فألت المرجعية له بعد وفاة السيد الشيرازي، وابرز مواقفه السياسية هي قيادة الثورة الدستورية الايرانية ١٩٠٥-١٩١١م في مدينة النجف الاشرف، وبوفاته انتهت الثورة الدستورية، ولم يكن هذا فحسب بل كانت له مواقف جهادية وفتاوى ضد الاعتداء الروسي على ايران والاعتداء الايطالي على ليبيا، توفي مسموماً عام ١٩١١م ينظر: عبد الرحيم محمد علي، المصلح المجاهد الشيخ محمد كاظم الخراساني، النجف الاشرف: مطبعة النعمان، ١٩٧٢) ، ص ٢٢-١٥٨ ؛

(٩٦) حسن شبر، تاريخ العراق السياسي، ج ٢، بيروت: مطبعة العهد، ١٩٩٠م، ص ٨٦ .

(٩٧) المصدر نفسه، ص ٨٩ .

(٩٨) لياخوف: عقيد روسي جيء به من موسكو الى طهران من اجل قيادة فرقة القوزاق، وساهم في قمع المتظاهرين وضرب مبنى البرلمان الإيراني، للمزيد ينظر: علوي، نور الله دانشور، تاريخ مشروطة ايران جنبش وطن بريستان أصفهان وبختياري، (تهران: جابخانه ابن سينا، ١٣٣٥هـ.ق)، ص ٦٧ .

(٩٩) في هذا العام قام (ليناخوف) القائد الروسي الذي استدعي مع بعض القوات الروسية بموافقة الحكومة الفارسية واصبح الحاكم العسكري على طهران، وبتكليف من الحكومة الفارسية قام القائد المذكور بضرب المتظاهرين بالنيران بأمر من الشاه احمد القاجاري الذي تعرض الى الضغط من الحكومة الروسية التي كان لها اثر مهم في ضرب أنصار الدستور والمطالبين به، . للمزيد ينظر: احمد كسروي، تاريخ مشروطت إيران، ص ٣٣؛ ص ٢٥٦؛ طلال مجذوب، إيران من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية ١٩٠٦ - ١٩٧٩، (بيروت - ١٩٨٠) ص ٢٢٧. W. Cottam, Nationalism in Iran, (U.S.A- ١٩٦٣)، P. ٣٠. رجاء حسين الخطاب، تاريخ إيران الحديث والمعاصر / مخطوط، (بغداد - ٢٠٠٢م) ص ٦٨-٦٩، Vol. ١٩٣٩ - ١٩١٢ "Documents of British foreign policy

(١٠٠) ملك المتكلمين، ميرزانصر الله رشتي، رمز من رموز الثورة الدستورية وقادتها، ولد في أصفهان عام ١٢٧٧هـ/ ١٨٦٠م، درس البدايات في أصفهان وسافر إلى الهند ودرس هناك أيضاً ثم عاد إلى إيران والتقى بالسيد جمال الدين الأفغاني وعمل على تنسيق مواقفهما في محاربة الاستبداد والدعوة إلى الثورة، كان من قادة الثورة الدستورية وأول من القى كلمة في المجلس نيابة عن الأمة الإيرانية، وعند أحداث ضرب المجلس ١٩٠٨م اعتقل وأعدم أمام أنظار الشاه محمد علي، للمزيد ينظر: البديري، الدكتور خضير، موسوعة الشخصيات الإيرانية...، المصدر السابق، ص ٢٦٧-٢٧٥.

(١٠١) الحائري، عبد الهادي، مصدر سابق، ص ١.

(١٠٢) عن شخصية السردار أسعد ودوره السياسي والعسكري، ينظر: البديري، خضير مظلوم، المصدر السابقة صص ١٣٠-١٣٤.

(١٠٣) أحمد شاه: هو ابن محمد علي شاه، ولد في طهران في ٢ تموز ١٨٩٥، واستلم السلطة الفعلية بعد بلوغه السن القانونية في الثاني من تموز عام ١٩١٣ بعد أن انتهت الوصاية على العرش، وأعلن رسمياً عن اختيار محمد حسن مرزا (شقيق الشاه) ولياً للعهد، وغالباً ما قضى أوقاته خارج البلاد، ولم يثبت الملك الشاب أي مقدرة وفاعلية في إدارة شؤون البلاد قبل التتويج وبعده. توفي في أوروبا عام ١٩٣٠، ونقل جثمانه إلى العراق ودفن في حرم الروضة العباسية بتاريخ التاسع عشر من نيسان عام ١٩٣٠. للمزيد ينظر: علي مسعودي، أحمد شاه قاجار، (تهران - ١٣٦٦ش)، ص ١-٣؛ أحمد شاكر عبد العلق، إيران في عهد أحمد شاه ١٩٠٩-١٩٢٥م، رسالة ماجستير، (جامعة الكوفة : كلية الآداب، ٢٠٠٨).

(١٠٤) الوردی، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج ٣، ط ٢، لندن: دار كوفان، ١٩٩٩م، ص ١١٥.

(١٠٥) صلاح عبد الرزاق، مصدر سابق، ص ٣٢.

(١٠٦) الحائري، عبد الهادي، مصدر سابق، ص ١١٠.

(١٠٧) ظلت فرقة القوزاق الإيرانية تحت قيادة ضباط روس حتى ٨ شباط عام ١٩٢١م، عندما تمرد (رضا خان) مع الضباط الإيرانيين الآخرين، وطردهوا الضباط الروس منها وأصبحت جزءاً من الجيش الإيراني، للمزيد راجع: علي أكبر بينا، تاريخ سياسي ودبلوماسي إيران (تهران: مطبعة سازمان، ١٣٤٢هـ) جلد اول، ص ٣٠٨.

(١٠٨) المعاهدة الروسية - البريطانية: وهي المعاهدة التي عقدت في الحادي والثلاثين من /آب/ ١٩٠٧، إذ أصبحت طهران ومناطق إيران الشمالية تحت النفوذ الروسي، وكان هذا الاتفاق سرّاً بينهم بدون علم الحكومة الإيرانية، وكانت ضربة قاصمة لإيران، لأنها قسمت إيران إلى منطقتي نفوذ الأولى تخضع

للفنوذ الروسي، أما منطقة الفنوذ البريطاني وهي الثانية، فتبدأ من الحدود الإيرانية الأفغانية حتى بيرجند ومنها إلى كرمان وينتهي الخط عند بندر عباس على مدخل الخليج العربي، أما المنطقة المحايدة وهي التي تقع بين المنطقتين، فقد اتفق الجانبان على تركها لأي فنوذ أو مجال سياسي سواء من كليها أو أي قوة أجنبية أخرى، للمزيد ينظر: عبد السلام عبد العزيز فهمي، تاريخ إيران السياسي في القرن العشرين، الجيزة، ١٩٧٣، ص ص ٢٢-٢٣.

(١٠٩) عن طبيعة وفاعلية أشكال التغلغل الأجنبي في إيران، على سبيل المثال ينظر كل من: لوريمر، المصدر السابق، ج ٧، ص ٣٦٦٤-٣٦٦٦؛ فيصل عبد الجبار عبد علي، التاريخ السياسي للمؤسسة الدينية في إيران ١٥٠٠-١٩٠٩م، رسالة ماجستير مكتوبة بالالة الكاتبة، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، بغداد، ١٩٨٨م. ص ١٦٥؛ زوز براندس، جناية الروس والانكليز في إيران، تعريب محمد مهدي الجواهري، (صيدا: مطبعة العرفان، ١٣٤٤ هـ)، ص ١٣-١٤.

(١١٠) لكسندر بيروفيتش ايزفولسكي (١٨٥٦-١٩١٩م)، دبلوماسي روسي معروف، عمل عدة سنوات في ألمانيا، تولى وزارة الخارجية الروسية من (١٩٠٦-١٩١٠م)، ادى دوراً كبيراً في عقد اتفاقية ١٩٠٧م، للمزيد أنظر: روز لويس كريفس، المصدر السابق، ص ٨٠-٨١.

(١١١) أدوارد نيكلسون كراي، وزير الخارجية البريطاني للفترة من ١٩٠٥ - ١٩١٦م، من السياسيين المحنكين، شارك في المفاوضات لتوقيع اتفاقية ١٩٠٧م، للمزيد من التفاصيل، أنظر: نورمان بالمر، المصدر السابق، ج ٢، ص ٣١٤.

(١١٢) صلاح عبد الرزاق، مصدر سابق، ص ٣٤،

(١١٣) الحائري، عبد الهادي، مصدر سابق، ص ١١١-١١٢.

(١١٤) المصدر نفسه، ص ٨٧.

(١١٥) حسن شبر، المصدر السابق، ص ٩٢.

(١١٦) عبد الرحيم محمد علي، مصدر سابق، ص ٨٨.

(١١٧) الحائري، عبد الهادي، مصدر سابق، ص ١١٣.

(١١٨) المصدر نفسه، ص ١١٤.

(١١٩) صلاح عبد الرزاق، مصدر سابق، ص ٣٨.

(١٢٠) المصدر نفسه، ص ٣٨.

(١٢١) الحائري، عبد الهادي، مصدر سابق، ص ١١٥.

(١٢٢) الشيخ محمد حسين النائيني (١٨٦٠ - ١٩٣٦م): ولد في مدينة نائين و درس فيها مقدمات العلوم الدينية، ثم انتقل في العام ١٨٧٧ الى مدينة اصفهان حيث درس في حوزة الشيخ محمد باقر الاصفهاني

وفي ١٨٨٥ سافر الى العراق لاكمال دراسته في الحوزة العلمية بسامراء بزعامة الميرزا محمد حسن الشيرازي، ثم انتقل بعد ذلك الى كربلاء المقدسة المقدسة في العام ١٨٩٦م حتى العام ١٨٩٨م حيث انتقل الى النجف الاشرف والتحق بحوزة الاخوند الخراساني ، للمزيد ينظر: جعفر عبد الرزاق، الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الشيعي ١٩٠٥-١٩٢٠، بغداد، دار روايي، ٢٠٠٥م، ص ٤٨؛ امجد سعد شلال المحاويلي ، محمد حسين النائيني دراسة تاريخية، رسالة ماجستير مطبوعة بالالة الكاتبة، جامعة الكوفة، كلية الاداب، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م، ص ١٧-١٩.

(١٢٣) الحائري، عبد الهادي، مصدر سابق، ص ١١٧.

(١٢٤) المصدر نفسه، ص ١١٦.

(١٢٥) صلاح عبد الرزاق، مصدر سابق، ص ٤٠.

(١٢٦) محمد ولي خان تنكابي سبهدار اعظم، من شخصيات العهد القاجاري المهمة ، ولد عام ١٨٨٥م ، في تنكابن، ثم انتقل بعمر ١٢ سنة الى طهران وتدرج في الخدمة الى درجة عميد في الجيش، ثم حاكم كيلان ولقب بسبهدار اعظم، للمزيد ينظر: م.م. لاهيجاني، رجال دو هزار ساله كيلان، (تهران: بي جا، بي تا)، صص ٣٤٦-٣٤٩.

(١٢٧) الفتلاوي، صباح كريم رياح، ايران في عهد محمد علي شاه.....، مصدر سابق، ص ١٢١.

(١٢٨) صلاح عبد الرزاق، مصدر سابق، ص ٤١.

(١٢٩) المصدر نفسه، ص ٤١.

(١٣٠) الانصاري، سعد، مصدر سابق، ص ١١١-١١٢.

(١٣١) الوردي ، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج ٣، ص ١١٢.

(١٣٢) عبد الحليم الرهيمي، تاريخ الحركة الإسلامية في العراق ١٩٠٠-١٩٢٤، بيروت: ١٩٨٥)، ص ٢٩٦.

(١٣٣) الفتلاوي، صباح كريم رياح، ايران في عهد محمد علي شاه.....، مصدر سابق، ص ١٢١

(١٣٤) عبد الحليم الرهيمي، المصدر نفسه، ص ٢٩٥.

(١٣٥) وهم: الشيخ عبد الله المازندراني، الشيخ محمد تقي الشيرازي، حسين الشيخ خليل، شيخ الشريعة الاصفهاني، السيد مصطفى الكاشاني ، السيد علي الداماد، عبد الهادي شليله، الشيخ محمد حسين النائيني، محمد حسين القمي، مصطفى النقشواني. ينظر: عبد الحليم الرهيمي، المصدر نفسه، ص ٢٩٥.

(١٣٦) عبد الحليم الرهيمي، المصدر نفسه، ص ٢٩٥.

المصادر والمراجع

أولاً: الرسائل والاطاريح الجامعية

١- أحمد شاكراالعلاق ، إيران في عهد احمد شاه ١٩٠٩-١٩٢٥م، رسالة ماجستير ،(جامعة الكوفة : كلية الاداب ، ٢٠٠٨).

٢- امجد سعد شلال المحاويلي، محمد حسين النائيني دراسة تاريخية، رسالة ماجستير مطبوعة بالالة الكاتبة، جامعة الكوفة، كلية الاداب، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م

٣- عبدالله لفته حالف البديري ، دور المؤسسة الدينية في الثورة الدستورية في ايران ١٩٠٥ - ١٩١١م ، رسالة ماجستير، (جامعة واسط : كلية التربية ، ٢٠٠٥م)،

٤- علي خضير المشايخي، ايران في عهد ناصر الدين شاه ١٨٤٨-١٨٩٦م، رسالة دكتوراه مكتوبة بالالة الكاتبة، (جامعة بغداد: كلية الاداب، ١٩٨٧م)،

٥- فيصل عبد الجبار عبد علي، التاريخ السياسي للمؤسسة الدينية في ايران ١٥٠٠-١٩٠٩م ، رسالة ماجستير مكتوبة بالالة الكاتبة، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، بغداد، ١٩٨٨م

٦- لازم لفته ذياب المالكي ، إيران في عهد مظفر الدين شاه (١٨٩٦-١٩٠٧م)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الآداب، ١٩٧٩م،

٧- محمد عصفور سلمان، العراق في عهد مدحت باشا (١٢٨٦-١٢٨٩ هـ) (١٨٦١-١٨٧٢)، رسالة ماجستير مطبوعة بالالة الكاتبة ، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٩م،

٨- محمد مسلم حمزة العميدي ، عباس ميرزا ودوره في تحديث ايران (١٧٩٨-١٨٣٣م)، أطروحة دكتوراه مطبوعة بالالة الكاتبة، (جامعة بغداد: كلية الاداب، ٢٠١١م) ،

ثانياً: المصادر العربية

١- أورخان محمد علي، السلطان عبد الحميد الثاني وأحداث عصره، (بغداد، مطبعة الخلود، ١٩٨٧م)،

- ٢- جعفر عبد الرزاق، الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الشيعي ١٩٠٥-١٩٢٠، بغداد، دار روابي، ٢٠٠٥ م،
- ٣- حسن شبر، تاريخ العراق السياسي، ج٢، بيروت: مطبعة العهد، ١٩٩٠ م،
- ٤- توفيق السيف، ضد الاستبداد، الفقه السياسي الشيعي في عصر الغيبة، بيروت، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٩ م،
- ٥- سعد الانصاري، (الفقهاء حكام على الملوك: علماء ايران ١٥٠٠-١٩٧٩)، طهران: بلا، ١٩٨٦،
- ٦- صباح كريم رياح الفتلاوي، ايران في عهد محمد علي شاه ١٩٠٧-١٩٠٩-دراسة تاريخية في التطورات السياسية الداخلية، (النجف الاشرف: دار التميمي للنشر والتوزيع، ٢٠١٢ م)،
- ٧- صباح كريم رياح الفتلاوي، جمال الدين الافغاني والعراق دراسة تحليلية في التأثير والتأثر المتبادل، (بيروت: دار العارف للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٤ م
- ٨- رجاء حسين الخطاب، تاريخ إيران الحديث والمعاصر / مخطوط، (بغداد - ٢٠٠٢ م
- ٩- زكي الصراف، المقالة الصحفية في الادب الفارسي المعاصر، (بغداد: مطبعة الارشاد، ١٩٧٨
- ١٠- طلال مجذوب، إيران من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية ١٩٠٦ - ١٩٧٩، (بيروت - ١٩٨٨
- ١١- عبد الرحمن الرافعي، جمال الدين الافغاني باعث نهضة الشرق، (القاهرة: دارالكتاب العربي، ١٩٦٧ م.
- ١٢- عبد الحليم الرهيمي، تاريخ الحركة الإسلامية في العراق ١٩٠٠-١٩٢٤، بيروت: ١٩٨٥)، ص ٢٩٦.
- ١٣- د. عبد الحكيم عبد الغني قاسم، العلاقات الدولية بين أوروبا والشرق ١٧٨٩-١٩١٩ م، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٩ م

- ١٤- علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج٣، ط٢، لندن: دار كوفان، ١٩٩٩م
- ١٥- عبد السلام عبد العزيز فهمي، تاريخ إيران السياسي في القرن العشرين، الجيزة، ١٩٧٣،
- ١٦- عبد الحفيظ محمد، حياة رجل عظيم، (عمان - لا.ت)، (١٩٦٥)،
- ١٧- عبد الهادي الحائري، التشيع والدستورية في إيران، دور علماء العراق الشيعة في السياسة الإيرانية، ت: عبد الاله النعيمي، (واشنطن: معهد الدراسات الشيعية، ٢٠١٥م)،
- ١٨- عبد الرحيم محمد علي، المصلح المجاهد الشيخ محمد كاظم الخراساني، النجف الاشرف: مطبعة النعمان، ١٩٧٢)،
- ١٩- دكتور عبد العزيز سليمان نوار ودكتور عبد المجيد نعني، التاريخ المعاصر. أوروبا من الثورة الفرنسية الى الحرب العالمية الثانية، (بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠٠٩م)، ط٢،
- ٢٠- عائشة عثمان أوغلي، السلطان عبد الحميد، ترجمة: صالح سعداوي صالح، (عمّان، ١٩٩١م)،
- ٢١- عبد الرزاق، د. صلاح، الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الاسلامي ١٩٠٥-١٩٢٠م، ط٤، (بغداد: شركة الأنس للطباعة والنشر، ٢٠١١م)
- ٢٢- علي حيدر سليمان، تاريخ الحضارة الأوربية الحديثة، (بغداد، دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٠م)
- ٢٣- يوسف سعد، نابليون بوناپرت ، مصر ١٩٨٨
- ٢٤- مرتضى مطهري ، الحركات الاسلامية في القرن الاخير، (بيروت : دار الهادي، ١٩٨٢)،
- ٢٥- محمد عصام المرشدي، الثورة العراقية واثرها في تطور الشعب ونهضته، القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٨م،

- ٢٦- محمد عمارة، جمال الدين الافغاني موقظ الشرق وفيلسوف الإسلام، (بيروت : مطبعة دارالوحدة، ١٩٤٨)،
- ٢٧- محمد وصفي أبو مغلي، الأحزاب والتجمعات السياسية في إيران (١٩٠٥-١٩٨٠)، الطبعة الثانية، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٣
- ٢٨- محمد وصفي أبو مغلي، إيران (دراسة عامة)، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، شعبة الدراسات الفارسية سلسلة إيران والخليج العربي (٢٤)، جامعة البصرة، ١٩٨٥،
- ٢٩- محمود العابدي، إيران من كفاح الى نجاح، (عمان - ١٩٥٩).
- ثالثاً: المصادر المعربة
- ١_ ارفندآبراهامى، خلفيات وعوامل الثورة الدستورية: "إيران ١٩٠٠-١٩٨٠"، مجموعة مؤلفين، ترجمة مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٠،
- ٢- ابراهيميان، اروندا، ايران بين ثورتين، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، (بغداد: د.م، ١٩٨٣،
- ٣- الكسييف واخرون،، موجز تاريخ الاتحاد السوفيتي، ترجمة محمد الجندي، (موسكو: دار التقدم، ١٩٧٤،
- ٤- زوزبراندس، جناية الروس والانكليز في ايران، تعريب محمد مهدي الجواهري، (صيدا: مطبعة العرفان، ١٣٤٤ هـ)
- ٥- شفق، رضا زاده، نادر شاه مؤسس الدولة الافشارية، ترجمة احمد الخولي، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠م،
- ٦- نورمان د. بالمر، النظام السياسي في الهند، ترجمة محمد فتح الله الخطيب، المكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٥.
- ٧- علي حيدر مدحت، مذكرات مدحت باشا، تعريب كمال بك حتاته، مصر، د.ت،

- ٨- لوثر وب ستودارد، حاضر العالم الاسلامي، ترجمة نويهض عجاج، المجلد الثاني، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٣٥٢هـ
- ٩- مينورسكى، تاريخ تبريز، ترجمه عبد العالى كارنك، تبريز، ١٣٣٧.
- ١٠- ج.ه. ويلز، موجز تاريخ العالم، ت عبد العزيز توفيق جاويد، (القاهرة: دار أقلام عربية، ٢٠١٧م.
- رابعاً: المصادر الفارسية
- ١- احمد كسروي، تاريخ مشروطيت ايران، (طهران: مطبعة اكبر، ١٩٥١
- ٢- إبراهيم تيموري، عصري خبري باتاريخ امتيازات در ايران، (تهران: مطبعة اكبر، ١٣٣٣هـ)
- ٣- أديب هروي خراساني، تاريخ بيدائش مشروطت إيران، (تهران - ١٣٣١ش).
- ٤- أبو الحسن فهري، فرهنگ المحيط، تهران، ١٣٨٠ ش،
- ٥- ابو القاسم طاهري، تاريخ روابط بازرگاني وسياسي ايران وانكليس در قرن نوزدهم ميلادي، جلد چهارم، (تهران: بلا، ١٣٥٤هـ
- ٦- بهار، محمد تقى (ملك الشعراء، سبك شناسي ياتاريخ تطور نثر فارسي، جلد ٣، (تهران: د.م، ١٣١٩ش.
- ٧- حسن أصفهاني، تاريخ دخانيه، تهران، جابخانه هادي، ١٣٧٧هـ
- ٨- حسن بيرينا، تاريخ ايران از غازتا انقراض ساسانيين، (طهران: مطبعة خيام، ١٣٤٧هـ)،
- ٩- زاده، سيد حسن تقى، اخذ تمدن خارجي، (طهران: انتشارات باشگاه مهر كان، ١٣٣٩ش)،
- ١٠- عبد الله رازي، تاريخ مفصل ايران از تاسيس سلسله مادتا عصر حاضر، (تهران: جابخانه اقبال، ١٣٢٥هـ)، مجلد اول
- ١١- عبد الهادي الحائري،، تشريع ومشروطيت در ايران، و نقش ايرانيات عراق، (طهران: د.م، ١٩٨٦م)، ط٢

١٢- علي أكبر بينا، تاريخ سياسي ودبلوماسي ايران (تهران: مطبعة سازمان، ١٣٤٢هـ) جلد اول.

١٣- علي أكبر دهخدا، لغت نامه، تهران، جابخانة مؤسسه نشر جامعة تهران، ١٣٣٤م،

١٤- علي رضا اوسطى، ايران درسه قرن گذشته، جلد اول، تهران، ١٣٨٢

١٥- علي مسعودي، احمد شاه قاجار، (تهران - ١٣٦٦ش).

١٦- علوي، نور الله دانشور، تاريخ مشروطة ايران جنبش وطن بريستان أصفهان وبختياري، (تهران: جابخانة ابن سينا، ١٣٣٥هـ).

١٧- مهدي، عبد الرضا هوشنك، تاريخ روابط خارجي ايران، ط٣، طهران: بلا، ١٩٨٥،

١٨- مهدي ملك زادة، تاريخ انقلاب مشروطت ايران، (تهران : جابخانة فردين، ١٣٢٩ش)،

١٩- ميرزا صالح شيرازي، گزارش سفر ميرزا صالح شيرازي، وبرايش ازهمايون مشهدى، تهران، ١٣٦٢

٢٠- م.م. لاهيجاني، رجال دو هزار ساله كيلان، (تهران: بي جا، بي تا

٢١- مهدي بامداد، شرح حال رجال ايران در قرن ١٢، ١٣، ١٤ هـ، جلد سوم، تهران، ١٣٤٧،

٢٢- محمدناظم الإسلام کرمانی، تاريخ بيداري ايرانيان، جلد اول، جاب دوم، (طهران: د.م، ١٩٥٣)

خامسا: المصادر باللغة الإنكليزية

١-F.B. Smith , The Making of the second Reform Bill , Cambridge , ١٩٦٦

٢-D. N. Wilber, pizar shop hpalive, the rests sectional, recons' ruction of Iran, New York, ١٩٢٨

W. Cottam, Nationalism in Iran, (U.S.A-

٣- "Documents of British ١٩٦٣.

٤ - W. foreign policy ١٩١٢ - ١٩٣٩", Vol. XIII

-Edward.Brone.the Revolution of

٥ Persia,London.١٩٦٩.

charless,Issawi,TheEconomic of Iran ١٨٠٠-١٩١٤,London,١٩٧٢ ,

٦-history

Kieth Hutchison , British Capitalism , London ,

V -N.D

٨ -H.L.McBain&L.Rogers,the Canstitutions of Europs(Garden

City.N.Y,١٩٢٢)and Carl J.Friedrich,Canstitutional -- Gavenment and

٩- Democracy:theory and Practice in Er=urope(Waltham,Mass,١٩٦٨)

سادسا:"الموسوعات العربية

١-حسن الامين، "دائرة المعارف الاسلامية"، ج ١١، (بيروت:دار المعارف، ١٩٩٩م)

٢-جعفر الدجيلي، موسوعة النجف الاشرف، القسم الثالث، ج ١١، (بيروت:دار
الأضواء، ١٩٧٩م)،

٣- السيد محمد الغروي، مع علماء النجف الاشرف، ج ٢، (بيروت:دار العارف
٢٠٠٠م).

٤-الدكتور خضير البديري، موسوعة الشخصيات الإيرانية في العهدين القاجاري
والبهلوي ١٧٩٦-١٩٧٩، (بيروت: دار العارف، ٢٠١٥م)

٥-حسن كريم الجاف، موسوعة ايران السياسية، (بيروت: دار العربية للموسوعات
٢٠٠٨)، ج ٣،

٦-عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية ج ٦، (بيروت: دار العربية
للموسوعات، ١٩٧٦).

٧-الموسوعة العربية. arab encyclopedia.توفيق (الخطيوي)،.

سابعا:" البحوث باللغة العربية

١-صلاح خلف مشاي، ثورة السيوي الهندية عام ١٨٥٧ دراسة تحليلية لعوامل النشوء واسباب الفشل، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، العدد/٢٠، جامعة بابل، نيسان ٢٠١٥،

٢-محمد أمين، عبد الأمير، "التنافس بين الشركات التجارية الإنكليزية في منطقة الخليج العربي والأقطار المجاورة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر"، مجلة كلية الآداب، (مجلة)، بغداد، ع ٤٨، ١٩٦٣م؛

ثامنا: البحوث باللغة الإنكليزية

١-Bennett, Thomas Jewell, "the past and Present Connection of England with the PERSIAN Gulf", Journal of the Society of Arts, London: June,

١٣, ١٩٠٢..

تاسعا: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

١-((انترنت)).(الموقع)، ([http:// www.wikipedia.com](http://www.wikipedia.com))

عاشرا:المجلات الفارسية

١-حبل المتين""، (جريدة)، الهند-كلكتا، العدد(٣٣)، ٣٠ آذار ١٩٠٣م،

المرجعية الدينية وترسيخها لمبدأ الاعتدال ونبذ التطرف

م.د. مصطفى خالد جهاد العزاوي
المديرية العامة لتربية صلاح الدين

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد الصادق الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأما بعد:

تعد المرجعية الدينية اللبنة الأساسية والقدوة الحسنة والمعلمة في كل شيء، وإن الناظر في بياناتها وما تحمله من قيم ومبادئ تدلل على الوحدة ونبذ التطرف يعرف ذلك، ويجد بأن المرجعية الدينية كيف تدعو الناس إلى الاعتدال والوسطية، لأن الناس في حرصهم على التقرب إلى الله قد يبالغون في العبادة ويتجاوزون الحدود الشرعية المسموحة بها، وقد يجانبون الاعتدال؛ فنشاهد بأن المرجعية الرشيدة دائماً ما تحث الناس وتأمروهم بالإعتدال والتوسط وعدم التطرف والتعصب، لأن ذلك يؤدي بالإنسان إلى الإنعزال ويولد عنده الكراهية للمجتمع.

ولو تتبعنا هدي النبي (صلى الله عليه وآله) وآل بيته الكرام (عليهم السلام) فيما روي عنهم من أحاديث وروايات، نجد ذلك واقعاً مشاهداً من خلال تعاليمهم وتوجيهاتهم للناس والمجتمع.

وقد أرتيت أن أجعل عنوان بحثي موسوماً بـ(المرجعية الدينية وترسيخها لمبدأ الاعتدال ونبذ التطرف) وأخذ من بعض ما تطرقت إليه المرجعية الدينية في خطبها وبياناتها الأثر الإصلاحي على نبذ التطرف والتشجيع على الاعتدال والوسطية.

أهمية الموضوع والهدف منه:

عند مشاهدتنا للواقع المرير الذي يحدث في بلدنا والبلدان الأخرى، وما نشاهده من تطرف وتعصب وغلو في المجتمعات قررت أن أقف واستلهم المواعظ والعبر من كلام المرجعية الدينية في هدي الناس ومعالجة لك الأشياء التي ينبذها الإسلام، كيف لا وإن المرجعية لها من التأثير على المجتمع ما ليس لغيرها من التأثير المعلم.

وكان الهدف من الموضوع هو تعليم الناس والمجتمع ومن يغالون في الدين من المتعصبين والمتطرفين، كيفية حث المرجعية الرشيدة للمجتمع على الاعتدال، ومعاشرة الناس بالحسنى، وأن الجميع بشر لا يختلف أحد من أحد إلّا بالتقوى.

خطة البحث:

وأقتضت خطة البحث أن تشتمل على مقدمة، ومبحثين، وخاتمة.

أما المقدمة : فذكرت فيها أهمية الموضوع، والهدف منه، وخطة البحث.

وأما المبحث الأول فعنوانه : التعريف بالمرجعية الدينية وبمفهوم الاعتدال والتطرف لغةً واصطلاحاً.

وأما المبحث الثاني فعنوانه : بيانات وخطب المرجعية الدينية التي تضمنت نبذ التعصب والكراهية والآثار الإصلاحية فيها.

وأما الخاتمة : فقد ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلنا إليه.

وختاماً أسأل الله تعالى أن يوفق القائمين على هذا المؤتمر الدولي لما سيخرج من نتائج تصب في صالح بلدنا العزيز ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين.

المبحث الأول

التعريف بالمرجعية الدينية وبمفهوم الاعتدال والتطرف لغةً واصطلاحاً
ويتضمن مطلبين:

المطلب الأول : تعريف المرجعية الدينية :

المرجعية في مفهومها اللغوي معناها: الرجوع والعودة، وهي مشتقة من الفعل (رجع) الرَاءُ وَالْجِيمُ وَالْعَيْنُ أَصْلٌ كَبِيرٌ مَطْرَدٌ مُنْقَاسٌ، يَدُلُّ عَلَى رَدٍّ وَتَكَرُّارٍ، تقول: رَجَعَ يَرْجِعُ رُجُوعاً، إِذَا عَادَ، وَرَاجَعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ، وَهِيَ الرَّجْعَةُ. وَالرُّجُوعُ: الرَّجُوعُ^(١)، وَكَذَا (الْمَرْجِعُ)، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: {إِلَى رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ}^(٢)، وَ(الْمَرَاةُ) الْمَعَاوِدَةُ. يُقَالُ: (رَاجَعَهُ) الْكَلَامَ، وَ(تَرَاجَعَ) الشَّيْءُ إِلَى خَلْفٍ، وَ(اسْتَرْجَعَ) مِنْهُ الشَّيْءُ أَيَّ أَخَذَ مِنْهُ مَا كَانَ دَفَعَهُ إِلَيْهِ، وَ(اسْتَرْجَعَ) عِنْدَ الْمُصِيبَةِ أَيَّ قَالَ: إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ^(٣).

المرجعية الدينية اصطلاحاً:

المرجعية الدينية بمفهومها الواسع، قد تعني قيام المجتهد الجامع للشرائط مقام الإمام (عليه السلام) في مهماته الأساسية الثلاث الولاية، والفتيا، والقضاء . وباعتبار أن المجتهدين كانوا يقومون بالدورين الآخرين، كما دلت عليه النصوص المتظافرة، لم يشك أحد من العلماء في أن المجتهد هو (المرجع) للأمة في هذين المقامين، بل كان العلماء والمجتهدون يقومون بهذين العاملين لدى المسلمين حتى في زمن الخلافة الإسلامية، ويرجع إليهم المسلمون في الفتيا والقضاء^(٤).

وعرفها البعض بأنها: الجهة، ممثلة في الغالب في فرد أو في مؤسسة، التي يرجع إليها كل مهتم بالشأن الديني، طلباً للتوجيه أو استفتاء لما يعرض له من مسائل وقضايا يحتاج فيها إلى معرفة الرأي الشرعي بخصوصها؛ والأصل أن هذه المرجعية تنبع من اختيار الفرد الذي يريد الاستناد إليها؛ وليست للمرجعية الدينية الإسلامية سلطة قانونية على من يعود إليها؛ وإنما هي سلطة معنوية روحية^(٥).

أهمية المرجعية الدينية:

تعتبر المرجعية الدينية ذات أهمية كبيرة وواسعة وقد حظيت باهتمام المفكرين والعلماء المسلمين وغير المسلمين، وذلك يعود كله لما تحتمله المرجعية الدينية من فكر واسع وعقل مدبر وحكمة قوية تمتاز بها عن غيرها في جميع الأمور؛ لأن صوتها نجده تارة الناصح والمرشد، وتارة الدال على إيجاد الحلول للمشاكل، وحقيقة الأمر أن المرجعية الدينية لها من الأثر العظيم على المجتمع لما تبديه من بيانات وتصريحات وخطب تقف فيها مع المظلوم، وتساعد الفقير والأرملة والمحتاج، فهي عون للناس من شتى طوائفهم وعلى مختلف مسمياتهم.

ولا شك بأن المرجعية الدينية مهمة للمؤمن في حياته وذلك في ضوء ترشيد فهمه وعمله وسلوكه، ومع أن الإسلام لم يؤسس لوظيفة "رجال الدين"، باعتبارهم يمثلون واسطة في علاقة الإنسان بالدين والمقدس؛ ولكن المرجعية الدينية هي عبارة عن توجيه وإرشاد وتعليم يصدر من صاحب العلم والمعرفة الواسعة لكل من يقتدي به، وهي تقوم على

مدى مكانة المرجع الديني ودوره بالنسبة لمن يتبعه من الأشخاص باعتباره يبين حكم الدين ويرشد المقلدين لما فيه رفعتهم ونجاحهم، فهي مهمة لكل شخص يريد النجاة لأنها تعد آخذه بالإنسان إلى بر الأمان الذي يتمناه كل ذي لب.

المطلب الثاني: تعريف الاعتدال لغةً واصطلاحاً :

أ- الاعتدال لغة :

قال في القاموس المحيط: "العدل: ضد الجور، وما قام في النفس أنه مستقيم"، و"عدل الحكم تعديلاً: أقامه، و(عدل) فلاناً: زكاه، و(عدل) الميزان (سواه)، و"الاعتدال توسط حال بين حالين في كم أو كيف، وكل ما تناسب فقد اعتدل، وكل ما أقمته فقد عدلته وعدلته"، والعدول: هم الخيار، ومن معاني العدل والاعتدال: الحكم بالعدل، والاستقامة، والتقويم، والتسوية، والمماثلة، والموازنة، والتزكية، والمساواة، والإنصاف، والتوسط^(٦).

ب- الاعتدال اصطلاحاً :

هو التزام المنهج العدل الأقوم، والحق الذي هو وسط بين الغلو والتنطع، وبين التفريط والتقصير، فالاعتدال والاستقامة وسط بين طرفين هما: الإفراط والتفريط، والاعتدال هو: الاستقامة والتزكية، والتوسط والخيرية^(٧).

فالاعتدال يرادف الوسطية التي ميز الله بها هذه الأمة قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقْبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ إِيْمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾^(٨).

وقد فسر الرسول (صلى الله عليه وآله) هذا بقوله: ((والوسط: العدل))^(٩)، ومن معاني العدل والوسط: الخيار، ولا يتحقق الاعتدال في الاعتقاد والعمل، والعلم والدعوة وغيرهما إلا بالتزام الكتاب والسنة، وسبيل المؤمنين.

وأما تعريف التطرف لغةً واصطلاحاً :

أ- التطرف لغةً :

عند النظر في المعاجم اللغوية وجدنا أن معنى هذه الكلمة يدور حول: حَدَّ الشَّيْءِ وَحَرَفَهُ، وعلى عدم الثبات في الأمر، والابتعاد عن الوسطية، والخروج عن المألوف ومجاوزة الحدِّ، والبعد عما عليه الجماعة^(١٠).

ب- التطرف اصطلاحاً :

عند تتبع كتب القدماء لم نجد هذا المعنى المقصود اليوم من كلمة "التطرف"، ولكن هناك لفظة أخرى أكثر العلماء استخدمها قديماً، ألا وهي كلمة (الغلو)، وهي كلمة وردت في القرآن الكريم، ووردت على لسان النبي (صلى الله عليه وآله) لكن من خلال المفهوم السائد الآن، يمكن أن نقول: إنه تجاوز الحد عن الاعتدال والوسطية في كل الأمور، سواء كان في العقيدة، أو في الفكر، أو في السلوك، أو غيرها. والغلو كما جاء تعريفه هو: أعلى مراتب الإفراط في الجملة، فالغلو في الكفن هو المغالاة في ثمنه والإفراط فيه.

أما الغلو فهو أخص من التطرف، إذ إن التطرف هو مجاوزة الحد، والبعد عن التوسط والاعتدال إفراطاً أو تفريطاً، أو بعبارة أخرى: سلباً أو إيجاباً، زيادة أو نقصاً، سواء كان غلوّاً أم لا، إذ العبرة ببلوغ طرفي الأمر.

فالغلو أخص من التطرف باعتبار مجاوزة الحد الطبيعي في الزيادة والنقص، في حال النقص يسمى غلوّاً إذا بالغ في النقص، فيقال: غلا في النقص، وكذلك في الزيادة إذا بالغ فيها كقول النصارى في المسيح ابن مريم^(١١).

المبحث الثاني

بيانات وخطب المرجعية الدينية التي تضمنت نبذ التعصب والكرهية والآثار الإصلاحية فيها ويتضمن مطلبين:

المطلب الأول

قراءة في زيارة البابا إلى المرجعية الدينية وأثرها في الاعتدال

لقد علم الغرب والعالم بأسره أن للمرجعية الدينية دور قوي في مواجهة التحديات صوت عالي مسموع في جميع الأرجاء، وهذا ما دفع البابا إلى زيارة المرجعية الدينية في النجف الأشرف لاعتقاده الجازم بأن المرجعية الدينية صوت للتعايش والسلم وتبذ التطرف والغلو، وهذا ما رأيناه بعد زيارة البابا من تصريحات تدل على هذا الشيء. لقد ظلت المرجعية الدينية ومنذ زمن بعيد تلقي بأسلوبها سواء كان المنبري أو البياني من مواعظ وإرشادات وتوجيهات للمجتمع تحثهم فيه على الالتزام بمبدأ الاعتدال والتعايش السلمي ونبذ التطرف وتعتبره منهج النبي (صلى الله عليه وآله) ومنهاج أمير المؤمنين علي (عليه السلام).

فعندما نتبع سيرة النبي (صلى الله عليه وآله) وسيرة أمير المؤمنين (عليه السلام) وما روي عنهما من أحاديث وروايات في هذا الباب نجد أن ما روي عنهما كثير، ويكفي ما قاله أمير المؤمنين في عهده المشهور ويصف الناس ويقسمهم بقوله: "الناس صنفان: إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق"^(١٢).

وفيما يخص زيارة بابا الفاتيكان للمرجعية الدينية المتمثلة بالمرجع الأعلى وما تحمله من تداعيات وآثار جيدة فقد أكد علي البياتي عضو المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق، أن زيارة البابا فرنسيس إلى العراق تمثل دليلاً على فشل كل مخططات الإرهاب الذي أراد تشويه سمعة دين الإسلام.

وقال البياتي في تغريده له على صفحته الشخصية في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»: «الترحيب الكبير والحفاوة والفرحة في قلوب العراقيين -ذوي الأغلبية المسلمة- بزيارة «زعيم الديانة المسيحية» هو دليل على فشل كل مخططات الإرهاب الذي أراد تشويه سمعة دين الإسلام دين التسامح والسلام، ومنعطف تاريخي تمثل في لقاء زعيمين روحيين بارزين داعيين إلى التسامح والمحبة ونبذ التطرف».

وتعليقاً على موضوع الزيارة، رأى رئيس لجنة الأوقاف الدينية في برلمان العراق، حسين اليساري أن "زيارة رجل سلام مثل بابا الفاتيكان، ولقائه بالمرجع علي السيستاني في النجف، سيكون لها الأثر في الشارع العراقي على اللحمة الوطنية".

وأوضح اليساري في حديث لـ "عربي ٢١" أن "اللقاء سيشهد تلاقحاً في الأفكار بين بابا الفاتيكان والمرجع السيستاني حول السلام في المنطقة والعراق الذي هو بأحوج ما يكون إليه، إذ إن البلد يعيش فيه مختلف الأديان والطوائف".

لكن اليساري استدرك قائلاً: "المرجعيات الدينية في العراق ينظر إليها من منظور إنساني وأخوي لفرض واقع التآخي في جميع الدول، ونحن لا ننظر إلى المرجع ورجل الدين من مدخل سياسي، وتفسيراتها السياسية".

وتابع: "تقييمنا لمساحة هذا المرجع أو ذاك من خلال تأثيره على الشارع بالأجواء الإصلاحية والتقارب بين المذاهب، وهذا تفسيرنا بخصوص من هو المرجع الأعلى، وتأثيره".

وعن أسباب اختيار بابا الفاتيكان، لقاء المرجع الشيعي بالنجف، قال اليساري إن "السيستاني كان له أثر واضح في الساحة السياسية ببعدها الإقليمي والدولي، وله دوره في الحرب ضد تنظيم الدولة، وبذته للطائفية وضرورة التوحد والعمل للإنسانية ككل" (١٣).

وفي ضوء التصريح الذي أعلن عنه البابا فرنسيس خلال مؤتمر صحافي على متن الطائرة التي أعادته إلى روما، يوم الإثنين ٠٨ مارس ٢٠٢١، أن اللقاء مع المرجع الشيعي الأعلى في العراق آية الله علي السيستاني "أراح نفسي"، وقال البابا، متحدثاً عن لقاء "رجل متواضع وحكيم"، إن "هذا اللقاء أراح نفسي".

فوجد في هذا البيان والكلمات القليلة لكنها كبيرة في معناها وآثارها، ما يدل على ما لمس البابا من زيارته للمرجع الأعلى من أنه ألتقى برجل ينعم بالحكمة والخلق الرفيع، وما يدل على أنه داعياً دوماً إلى الاعتدال وبذ العنف والتطرف والابتعاد عن الكراهية والبغضاء والعصبية، وهو يؤسس بذلك إلى قاعدة عامة يجب أن يسير عليها الناس وهي روح المحبة والتعاون والتعايش لأنه يؤدي بالعالم بأسره إلى الأمن والأمان والسلامة.

وفي لقاء البابا للمرجع الأعلى ما يدلل للعالم أجمع أن الإسلام حريصٌ كل الحرص على التعايش والسلم ونبد العنف والتطرف والدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة.

وهذا ما وجدناه من بيان لمكتب المرجع الأعلى في (٢١ / رجب / ١٤٤٢ هـ) الذي يدلل في طياته على هذه الأمور المهمة فقد ذكر البيان أن سماحة السيد تحدث عما يعانيه الكثيرون في مختلف البلدان من الظلم والقهر والفقر والاضطهاد الديني والفكري وكبت الحريات الاساسية وغياب العدالة الاجتماعية، وخصوصاً ما يعاني منه العديد من شعوب منطقتنا من حروب وأعمال عنف وحصار اقتصادي وعمليات تهجير وغيرها، ولا سيما الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة".

وبين بيان مكتب المرجع أن "سماحته أشار الى الدور الذي ينبغي أن تقوم به الزعامات الدينية والروحية الكبيرة في الحد من هذه المآسي، وما هو المؤمل منها من حث الأطراف المعنية، ولا سيما في القوى العظمى - على تغليب جانب العقل والحكمة ونبد لغة الحرب، وعدم التوسع في رعاية مصالحهم الذاتية على حساب حقوق الشعوب في العيش بحرية وكرامة".

وأوضح البيان أن "المرجع أكد على أهمية تضافر الجهود لتثبيت قيم التآلف والتعايش السلمي والتضامن الإنساني في كل المجتمعات، مبنياً على رعاية الحقوق والاحترام المتبادل بين أتباع مختلف الاديان والاتجاهات الفكرية".

ووفقاً للبيان، أكد المرجع "اهتمامه بأن يعيش المواطنون المسيحيون كسائر العراقيين في أمن وسلام وبكامل حقوقهم الدستورية، وأشار الى جانب من الدور الذي قامت به المرجعية الدينية في حمايتهم وسائر الذين نالهم الظلم والأذى في حوادث السنين الماضية، ولا سيما في المدة التي استولى فيها الارهابيون على مساحات شاسعة في عدة محافظات عراقية، ومارسوا فيها أعمالاً إجرامية يندى لها الجبين".

واختتم مكتب المرجع الأعلى السيد السيستاني (دام ظله) بيانه قائلاً إن "سماحته تمنى للحبر الاعظم وأتباع الكنيسة الكاثوليكية ولعامة البشرية الخير والسعادة، وشكره على تجشمه عناء السفر الى النجف الأشرف للقيام بهذه الزيارة".

فهذا البيان يحمل في جعبته الكثير من الأمور والآثار الإيجابية التي تساعد على نشر روح التعايش والمحبة والابتعاد على التطرف والكراهية والعداوة، وإن الديانات جاءت من أجل تحقيق تلك الغاية المنشودة.

المطلب الثاني : الأثر الإصلاحي في الاعتدال وترك المغالاة والتطرف في خطب وبيانات المرجعية الدينية :

لعبت المرجعية الدينية الشيعية في العراق دوراً فاعلاً وحيوياً على مدى تأريخها الطويل في تعزيز قيم التسامح ونبذ التطرف والدعوة الى الوحدة ومواجهة التحديات الخارجية، وازداد هذا الدور بصورة واضحة بعد العام ٢٠٠٣ نتيجة التحديات الكبيرة التي مرت بالعراق، بالرغم من سياستها الواضحة بعدم التدخل في الأمور السياسية إلا في حالة الضرورة لكن الدور الكبير الذي لعبته في المحافظة على الوحدة الوطنية والدعوة الى نبذ التطرف والنعرات الطائفية جعل من دورها حاجة ضرورية في العراق لمواجهة اي انحراف أو تشتت أو تهديد يمس المجتمع والدولة، لذلك كان دورها في عملية الإصلاح بارز سواء على المستوى السياسي والدعوة الى إصلاح العملية السياسية أم الاجتماعية في تعزيز قيم التسامح ونبذ التطرف وقبول الآخر، كذلك على المستوى الثقافي والاقتصادي، كذلك دعوتها القوى السياسية العراقية لتبني عملية الإصلاح^(١٤).

جاء في نص الخطبة الثانية التي ألقاها ممثل المرجعية الدينية العليا فضيلة العلامة السيد أحمد الصافي في يوم الجمعة (١٢/جمادى الآخرة/١٤٤١هـ) الموافق (٢٠٢٠/٢/٧)

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الأخوة والأخوات: نقرأ عليكم نص ما وردنا من مكتب سماحة السيد (دام ظلّه) في النجف الأشرف:

لا بد من الإشارة الى أمرين يتعلقان بأحداث هذا الأسبوع :

أولاً: إنه على الرغم من النداءات المتكررة التي اطلقتها المرجعية الدينية حول ضرورة نبذ العنف والالتزام بسلمية التظاهرات، وتنقية الحراك الشعبي المطالب بالإصلاح من الأعمال التي تضر بمصالح الناس وتفقده تضامن المواطنين وتعاطفهم، إلا أن ذلك لم

يحل دون وقوع حوادث مؤسفة ومؤلمة خلال الأيام الماضية سفكت فيها دماء غالية بغير وجه حق، وكان آخرها ما وقع في مدينة النجف الأشرف مساء الأربعاء الماضي. وفي الوقت الذي تدين فيه المرجعية الدينية كل الاعتداءات والتجاوزات التي حصلت من أي جهة كانت، وتعزي العوائل التي فقدت احبتها جراء ذلك وتدعو للجرحى والمصابين بالشفاء العاجل فإنها تؤكد على ما سبق ان اشارت اليه في مناسبة أخرى من انه لا غنى عن القوى الأمنية الرسمية في تفادي الوقوع في مهاوي الفوضى والاخلال بالنظام العام، فهي التي يجب أن تتحمل مسؤولية حفظ الامن والاستقرار، وحماية ساحات الاحتجاج والمتظاهرين السلميين، وكشف المعتدين والمندسين، والمحافظة على مصالح المواطنين من اعتداءات المخربين، ولا مبرر لتصلها عن القيام بواجباتها في هذا الاطار، كما لا مسوغ لمنعها من ذلك او التصدي لما هو من صميم مهامها، وعليها أن تتصرف بمهنية تامة وتبتعد عن استخدام العنف في التعامل مع الاحتجاجات السلمية وتمنع التجاوز على المشاركين فيها، وفي الوقت نفسه تمنع الاضرار بالممتلكات العامة او الخاصة بأي ذريعة أو عنوان.

بعدما ذكرنا نص خطبة المرجعية الدينية حول ترك العنف والتطرف، نجد بأن المرجعية الدينية مواكبة للتحديات المعاصرة وإيجاد معالجات وحلول للتغيرات والتطورات التي تمر بها المجتمعات ومواكبة تلك التحولات من خلال عملية إصلاح الفكر الديني وتجديده لكي يتناسب مع حجم التحولات التي تمر فيها المجتمعات وهذا جزء من الدعوات التي قادها عدد كبير من المفكرين أمثال (محمد عبدة وعبد الرحمن الكواكبي وعلي شريعتي ومحمد باقر الصدر ومحمد مهدي شمس الدين ومحمد عمارة)، ولا يقتصر هذا الإصلاح على القيم الدينية فحسب بل لابد أن يمتد ذلك الى إصلاح مختلف المجالات السياسية، الاجتماعية، والثقافية، الاقتصادية، ويتم ذلك من خلال قراءة جديدة للنص وفهمه فهماً معاصراً في ضوء التحديات التي تعانها المجتمعات، لكي تطبق تلك المرجعيات قراءة من أن الإسلام يصلح لكل زمان ومكان ولعل قضايا البيئة والتنظيم المجتمعي وبعض الأحكام التي تبرز نتيجة التطور التكنولوجي^(١٥).

وند بأن المرجع الأعلى كان من المتصدين لإطفاء نار الفتنة الطائفية التي حاول فيها البعض إثارة روح التفرقة والغلو والتطرف ليتقاتل أبناء لشعب فيما بينهم، فكان (دام ظله) يجيب على عدة أسئلة بهذا الصدد، فقد أجاب على بعد من الذين تطرفوا وغالوا ما نصه:

هذا العمل مرفوض تماماً ولا بد من رفع التجاوز وتوفير الحماية لإمام الجماعة وإعادته إلى جامعته معزراً ومكرماً.

ويجب أيضاً على ما ورد من تهديدات من قبل بعض الجماعات الإرهابية آنذاك بقوله: إن الهدف الأساس من إطلاق هذه التهديدات ومما سبقها وابعقها من أعمال إجرامية استهدفت عشرات الآلاف من الأبرياء في مختلف أنحاء العراق هو ايقاع الفتنة بين أبناء هذا الشعب الكريم وإيقاد نار الحرب الأهلية في هذا البلد العزيز للحيلولة دون استعانة لسيادته وآمنه ومنع شعبه المشخن بجراح الاحتلال وما سبقه من القهر والاستبداد من العمل على استرداد عافيته والسير في مدارج الرقي والتقدم^(١٦).

والتأمل في الجوابين اللذان أجاب عنهما سماحته يجد بأن للمرجعية الدينية الرشيدة بعد نظر وفكر واسع في مساندة الأحداث والواقع الذي يعيشه الشعب، والوقوف بالصد لمن يريد أن يتصد بالماء العكر فنرى جواب سماحته يدل على نبذ التطرف والرد بالعدوان بمجرد التهديدات مخاطباً الجميع على اختلاف طوائفهم ودياناتهم من دون تمييز وتفرقة، واضعاً بذلك الحل الناجعة للحيلولة من الوقوع في فخ المؤامرات الذي يرسمه له أعدائنا للتناحر والتقاتل فيما بيننا.

لقد رأى السيد المرجع الأعلى علي السيستاني (دام ظله) ضرورة كبح جماع المتضررين من ممارسة العنف والتطرف حيث رأت المرجعية الدينية أن الاقتتال بين الأمة الواحدة سوف يحدث شرخاً كبيراً لا يمكن التثامه بسهولة وهذا ما يضر بمصلحة المواطن والبلد بأسره، ولا سيما أن الجميع في ظرف بناء العراق وإعادة إعمارته.

وقد نجحت توجيهات المرجعية الدينية الحكيمة في إفشاء مخططات المتطرفين الذين يعملون ليل نهار على إثارة النعرات الطائفية^(١٧).

ونجحت أيضاً في تهدئة الشارع وسحب الاحتقان الكبير وتوجيه الرأي العام بعيداً عن رد الفعل المسلح والتطرف أو أي فعل غير منضبط، مع إيجاد متنفسات سلمية له غير التظاهر والاحتجاج ورفع مظاهر الحزن، لأنها تعلم جيداً أن الذهاب أبعد من ذلك يعني الانجرار إلى حرب وفتنة وصراع طائفي طويل الأمد، وهذا ما يسعى له المتطرفون والأعداء في مخططاتهم الجبائنة^(١٨).

وفي ظل توجيهات المرجعية الدينية في نبذ العنف والتطرف والحث على التقارب ما وصفه المؤرخ عبد الرزاق الحسني: الدور الذي لعبه العلامة الشيرازي في مسألة التقارب بين المذاهب ونبذ الفرقة والتطرف وخاصة في مسألة الشحن الطائفي حيث يقول أنه كان دائماً ما يؤيد الصلات الأخوية بين المسلمين بكل قواه، ويحث على التآلف والتآزر بين المذاهب، ليقف الجميع صفاً واحداً^(١٩).

الخاتمة

الحمد لله أولاً وأخراً، والصلاة على نبينا محمد وعلى آله وسلم، الحمد لله الذي يسر لي كتابة هذا البحث المتواضع الموسوم بـ(المرجعية الدينية وترسيخها لمبدأ الاعتدال ونبذ التطرف) وأنا أكمل هذا البحث المتواضع أضع لكم خاتمة وخلاصة بأهم ما توصلت إليه في بحثي :

النتائج :

١- معنى الاعتدال بأنه التزام المنهج العدل الأقوم، والحق الذي هو وسط بين الغلو والتنطع، وبين التفريط والتقصير، فالاعتدال والاستقامة وسط بين طرفين هما: الإفراط والتفريط، وأن الغلو هو مجاوزة الحد، والبعد عن التوسط والاعتدال سلباً أو إيجاباً، زيادة أو نقصاً، سواء كان غلواً أم لا، إذ العبرة ببلوغ طرفي الأمر.

٢- إن تداعيات زيارة البابا فرانسيس إلى المرجع الأعلى وما لقيه من هذه الشخصية العظيمة من سلم وتواضع كان له من الآثار الإيجابية في أن الإسلام دين يدعو إلى السلم ونبذ التطرف والعنف، وأن المرجعية دائماً ما تدعو المجتمع إلى ذلك.

٣- ذكرتُ ما ورد من خطب وأجوبة من قبل (المرجعية الدينية) والتي تحث فيها المجتمع على إلزام منهج الوسطية ونبت التطرف لأنه السبيل القويم في الحياة الكريمة والعيش الرغيد.

٤- من الأسباب التي واجهتها المرجعية في نبت التطرف موضوع الفتنة الطائفية، بفكرها الواسع أطفأت نار الاقتتال بين أبناء الشعب العراقي، وأكدت على الاعتدال والتعاون فيما بين أبناء الشعب للعبور ببر الأمان فقد كانت صمام أمان.

التوصيات :

- ١- على العلماء والاكاديميين والمفكرين أن يبذلوا كل جهدهم في محاربة التطرف والغلو، وبث روح الاعتدال الديني في المجتمع لكي يسود الأمن والأمان.
- ٢- على الجامعات العراقية والمؤسسات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، عقد مؤتمرات وندوات تخص جميع الجوانب للتطرف والغلو.
- ٣- على علماء النفس أن يضعوا حلولاً عملية سريعة للحيلولة من الوقوع في هذا الفكر.

الملخص:

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد الصادق الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأما بعد:

إنّ للمرجعية الدينية دور قوي في مواجهة التحديات وصوت عالي مسموع في جميع المناسبات والأحداث، وهذا ما جعلها المجتمع يلتفون حولها، ويسترشدون بكلامها، لاعتقادهم الجازم بأن المرجعية الدينية صوت وعون للمظلوم والفقير، ودائماً تدعو إلى الإصلاح وتشدد عليه.

حيث تعتبر المرجعية الرشيدة اللبنة الأساسية من اللبنة في حياة الإنسان، والقُدوة الحسنة والمعلمة في كل الأمور، وإنّ المتمعن في خطبها وبياناتها وما تحمله من إرشادات تدل في طياتها الكثير من القيم والمبادئ التي يحتاج إليها المجتمع، ومن تلك القيم والمبادئ ما دلت على موضوع الاعتدال والوحدة ونبت التعصب والتطرف، كما أن

الناظر في كلام المرجعية يجد بأنها دائماً ما تدعو الناس إلى الاعتدال والوسطية، لأن المجتمع يعيش فوضى من التعصب سواء كان على المستوى الديني أو الشخصي؛ فنشاهد بأن المرجعية الرشيدة دائماً ما تحث الناس وتأمهم بالاعتدال والتوسط وعدم التطرف والتعصب، لأن ذلك يؤدي بالإنسان إلى الإنعزال ويولد عنده الكراهية للمجتمع. ولو تتبعنا هدي النبي (صلى الله عليه وآله) وآل بيته الكرام (عليهم السلام) فيما روي عنهم من أحاديث وروايات، نجد ذلك واقعاً مشاهداً من خلال تعاليمهم وتوجيهاتهم للناس والمجتمع.

وقد أرتيت أن أجعل عنوان بحثي موسوماً بـ(المرجعية الدينية وترسيخها لمبدأ الاعتدال ونبذ التطرف) وأخذ من بعض ما تطرقت إليه المرجعية الدينية في خطبها وبياناتها الأثر الإصلاحي على نبذ التطرف والتشجيع على الاعتدال والوسطية. أهمية الموضوع والهدف منه:

عند مشاهدتنا للواقع المرير الذي يحدث في بلدنا والبلدان الأخرى، وما نشاهده من تطرف وتعصب وغلو في المجتمعات قررت أن أقف واستلهم المواعظ والعبر من كلام المرجعية الدينية في هدي الناس ومعالجة لك الأشياء التي ينبذها الإسلام، كيف لا وإن المرجعية لها من التأثير على المجتمع ما ليس لغيرها من التأثير المعلم. وكان الهدف من الموضوع هو تعليم الناس والمجتمع ومن يغالون في الدين من المتعصبين والمتطرفين، كيفية حث المرجعية الرشيدة للمجتمع على الاعتدال، ومعاشرة الناس بالحسنى، وأن الجميع بشر لا يختلف أحد من أحد إلّا بالتقوى.

Research Summary

The religious authority has a strong role in facing challenges and a loud voice is heard on all occasions and events, and this is what made the community gather around it, and they are guided by its words, because of their firm belief that the religious authority is a voice and aid to the oppressed and the poor, and it always calls for reform and stresses it.

Where the rational reference is considered the basic building block in human life, and a good example and teacher in all matters, and the study of its sermons and statements and the instructions it carries demonstrates many values and principles that society needs, and among those values and principles what indicated the subject of moderation and unity And reject fanaticism and extremism, and the beholder of the words of reference finds that it always calls people to moderation and moderation, because society lives in chaos of fanaticism, whether on the religious or personal level; We see that the wise reference always urges people and orders them to moderate and mediate and not to extremism and fanaticism, because this leads a person to isolation and generates in him hatred for society.

If we follow the guidance of the Prophet (peace and blessings of God be upon him and his family) and his honorable family (peace be upon them) in the hadiths and narrations narrated from them, we will find that a reality witnessed through their teachings and directives to people and society.

I wanted to make the title of my research tagged with (The Religious Reference and its Consolidation of the Principle of Moderation and Rejection of Extremism) and took from some of what the Religious Reference touched on in its sermons and statements the reformist impact on rejecting extremism and encouraging moderation and moderation.

: Importance and purpose of the topic

When we watched the bitter reality that is happening in our country and other countries, and what we witness of extremism, fanaticism and extremism in societies, I decided to stand and be inspired by the sermons and lessons from the words of the religious authority in guiding people and treating you the things that Islam rejects. No other influence teacher.

The aim of the topic was to teach people, society and those who exaggerate in religion from fanatics and extremists, how to urge the

rational reference of society to moderation, and cohabitation with people with kindness, and that everyone is human and no one differs from anyone except by piety.

الهوامش:

(١) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، ٢/٤٩٠.

(٢) سورة الأنعام: الآية ١٦٤.

(٣) مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، ط ٥، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ١/١١٨، تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الزبيدي تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، ٦٥/٢١.

(٤) ينظر: دليل الناسك، محسن الطباطبائي، تحقيق: علاء آل جعفر، مؤسسة الإمام علي، ط ١، ١٤١٥هـ، المقدمة، ص ٣٩.

(٥) المرجعية الدينية الإسلامية: المحددات، عوامل التشكل والإشكاليات، الأستاذ الدكتور أحمد جاب الله حاصل على دكتوراه في الدراسات الإسلامية من جامعة السوربون في باريس ومدير المعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية بباريس / فرنسا، قدم هذه الورقة في المؤتمر الدولي الثالث لمركز دراسات التشريع الإسلامي والأخلاق المنعقد ببروكسيل، بلجيكا في ١٤-١٥ مارس ٢٠١٥.

(٦) ينظر: القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط ٨، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ص ١٠٣٠.

(٧) بحوث ندوة أثر القرآن الكريم في تحقيق الوسطية ودفع الغلو، المؤلف: مجموعة من العلماء، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ط ٢، ١٤٢٥هـ، ص ٦.

(٨) سورة البقرة: الآية ١٤٣.

(٩) صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط ١، ١٤٢٢هـ، كتاب تفسير القرآن، باب قوله تعالى: {وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا}، ٢١/٦، رقم الحديث رقم (٤٤٨٧).

(١٠) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، ٨٧/٢٤.

(١١) ينظر: مجلة البحوث الإسلامية - مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، ٢٣٦/٧٤.

(١٢) شرح نهج البلاغة ، عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، أبو حامد، عز الدين (المتوفى : ٦٥٦هـ) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ٣٢/١٧.

(١٣) ما دلالات زيارة بابا الفاتيكان إلى العراق ولقائه بالسيستاني؟ وليد الخزرجي منقول من موقع <https://arabi21.com/story/1336321> مقال منشور بتاريخ ١٦ فبراير ٢٠٢١ يوم الثلاثاء.

(١٤) دور المرجعية الدينية في عملية الإصلاح في العراق بعد العام ٣٠٠٢م، م.د. أحمد محمد علي جابر العوادي، مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص ١.

(١٥) دور المرجعية الدينية في عملية الإصلاح في العراق بعد العام ٣٠٠٢م، م.د. أحمد محمد علي جابر العوادي، مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص ٤.

(١٦) ينظر: الإمام السيستاني شيخ المرجعية المعاصرة في النجف الأشرف، محمد صادق محمد باقر بحر العلوم، دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، ص ١٣٩-١٤٠.

(١٧) ينظر: النجف الأشرف والمرجعية الدينية، محمد بحر العلوم ، العارف للمطبوعات ، بيروت - لبنان ، ٢٠١٥م، ص ٢٧٩.

(١٨) ينظر: المرجعية الدينية في النجف الأشرف وأثرها في الرأي العام العراقي بعد عام ٢٠٠٣م، راجي نصير، قسم الشؤون الفكرية والثقافية في العتبة العباسية المقدسة، مركز العميد الدولي للبحوث والدراسات، كربلاء ، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م، ص ١٩٢.

(١٩) ينظر: الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الشيعي، عبد الرزاق الحسني، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٩م، ص ١٣٩.

المصادر والمراجع:

بعد القرآن الكريم

١- الإمام السيستاني شيخ المرجعية المعاصرة في النجف الأشرف، محمد صادق محمد باقر بحر العلوم، دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان ، ط ١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٢- بحوث ندوة أثر القرآن الكريم في تحقيق الوسطية ودفع الغلو، المؤلف: مجموعة من العلماء، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ، ط ٢، ١٤٢٥هـ.

٣- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الزبيدي تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٤- الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الشيعي، عبد الرزاق الحسيني، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٩م.

٥- دليل الناسك، محسن الطباطبائي، تحقيق: علاء آل جعفر، مؤسسة الإمام علي، ط ١، ١٤١٥هـ.

٦- دور المرجعية الدينية في عملية الإصلاح في العراق بعد العام ٢٠٠٢م، م.د. أحمد محمد علي جابر العوادي، مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

٧- شرح نهج البلاغة ، عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، أبو حامد، عز الدين (المتوفى : ٦٥٦هـ) تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٨- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي ، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط ١، ١٤٢٢هـ.

٩- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط ٨، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

١٠- ما دلالات زيارة بابا الفاتيكان إلى العراق ولقائه بالسيستاني؟ وليد الخزرجي منقول من موقع <https://arabi.com/story/21> ١٣٣٦٣٢١ مقال منشور بتاريخ ١٦ فبراير ٢٠٢١ يوم الثلاثاء.

١١- مجلة البحوث الإسلامية - مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.

١٢- مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، ط٥، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

١٣- المرجعية الدينية الإسلامية: المحددات، عوامل التشكل والإشكاليات، الأستاذ الدكتور أحمد جاب الله قدم هذه الورقة في المؤتمر الدولي الثالث لمركز دراسات التشريع الإسلامي والأخلاق المنعقد ببروكسيل، بلجيكا في ١٤-١٥ مارس ٢٠١٥.

١٤- المرجعية الدينية في النجف الأشرف وأثرها في الرأي العام العراقي بعد عام ٢٠٠٣م، راجي نصير، قسم الشؤون الفكرية والثقافية في العتبة العباسية المقدسة، مركز العميد الدولي للبحوث والدراسات، كربلاء ، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م.

١٥- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٦- النجف الأشرف والمرجعية الدينية، محمد بحر العلوم ، العارف للمطبوعات ، بيروت - لبنان ، ٢٠١٥م.

الحشد الشعبي جدلية العقيدة العسكرية والدفاعية في قتال داعش

د.رقية سعيد

كلية التراث الاهلية الجامعة/بغداد

المقدمة:

إن تاريخ العراق يحمل في طياته الكثير من الحروب التي شكلت بصمة نقشت صورة تمثل تجسيد للروح الوطنية عبر العصور ، ولأن العراق تعرض إلى الكثير من الأزمات والصراعات، إلا إن الأمر كان مختلف حول معالجة لتلك الأزمات، وعلى الرغم من وجود النظام السياسي الذي يعالج ويصلح، إلا إن للمرجعية الدور الأكبر في ذلك الإصلاح، والمتبع لدور المرجعية فإنها كانت تمثل صفة بوجه الطغاة منذ عان ١٩٢٠ عندما وقفت بوجه الاحتلال البريطاني، ولحد هذه اللحظة عندما طمست وجه داعش في التراب.

ويبدو إن المرجعية وأثرها في الإصلاح اخذ عدة أبعاد منها الإصلاح السياسي، والإصلاح الاقتصادي، والإصلاح الاجتماعي والثقافي يضاف إلى الإصلاح الديني، وتوجيه رجال الدين نحو الصواب، كما إن للمرجعية الدور المؤثر في مواجهة الإرهاب ومقارعته وهذا ما كان واضح في الفتوى المقدسة التي أطلقتها المرجعية والإعلان عن تأسيس الحشد الشعبي المقدس للوقوف بوجه داعش القذر. ولا يسعنا إلا أن نقدم واحد من تلك الأبعاد والذي تمثل بوصلة لبناء مستقبل امن للعراق وللمواطن العراقي، وهو الإصلاح السياسي (الحكومي).

الإشكالية

إن إشكالية البحث تنطلق من تساؤل مفاده هو هل إن للمرجعية كان لها الدور الأكبر في تحقيق الإصلاح السياسي (الحكومي) في العراق؟ وهل كان لها الدور الفاعل في مواجهة قوى الإرهاب؟

الفرضية

إن فرضية البحث تنطلق من الإجابة على تساؤل هو إن المرجعية كان لها الدور الأكبر وأخذت حيزا واسعا في عملية بناء الإصلاح السياسي (الحكومي) في العراق، كما كان لها الدور المهم في مواجهة الإرهاب وقوى الاستعمار ومنها داعش.

أهمية البحث

نظرا لما تتمتع به المرجعية من قوة محلية وإقليمية ودولية وتعد عامل مؤثر في تحقيق الإصلاح السياسي في العراق، فإن البحث ينصب في إيضاح أهمية دور المرجعية وأثره في الإصلاح السياسي.

هدف البحث

يهدف البحث على تسليط الضوء على دور المرجعية وأهميتها في تحقيق الإصلاح في العراق، كما يهدف البحث في تقديم صورة للمرجعية ودورها في طمس رأس الاستعمار والإرهاب خاصة مواجهتها ضد داعش والذي تمثل في الفتوى المقدسة وتشكيل الحشد الشعبي.

المبحث الأول/ السيد السيستاني ودوره في الإصلاح السياسي (الحكومي)

إن نموذج الدولة التي تسعى المرجعية لتحقيقها هي دولة العدالة والمساواة، وهذا نابع من القيم الدينية المتبناة، ولذلك فإن تسيير شؤون الحياة يتم وفق فقه العبادات والمعاملات، ولذا فإن الفتاوى التي تصدر من المرجعية تعد بمثابة مصدر لتوجيه المؤمنين نحو الصواب، كما إن المرجعية كان لها الدور الرائد في تبني ورعاية القضايا الدينية، ولكن لا يتم التدخل في الشأن السياسي أو القضايا السياسية ولو بشكل مباشر، كما إن المرجعية لا تحدد شكل النظام السياسي أو تحدد هيكلية إلا بما يناسب الشعب، وبكافة مكوناته.

ويورد نص لسماحة السيد السيستاني بأنه لا يمكن تأسيس دولة ثيوقراطية "أما تشكيل حكومة دينية على أساس فكرة ولاية الفقيه ليس واردا"^(١).

أما طبيعة الحكومة فإن السيستاني يورد جملة ملاحظات نذكر منها:

- ١- أن تكون حكومة منبعثة من إرادة الشعب تمثل جميع أطيافه ومكوناته.
 - ٢- حكومة ذات سيادة بعيد عن التسلط الأجنبي أو أي شكل من أشكال التدخل الأجنبي، أو الأميركي، لان ذلك يؤدي إلى ترسيخ الهوية والوحدة الوطنية وبوجود الأجنبي أو المحتل لا وجود لتلك الهوية.
 - ٣- حكومة مستقلة عن الأجنبي لان تلك الحكومة سوف ترسم مستقبل لأجيال تقوم على أساس الوحدة والتماسك المجتمعي.
- كما يورد سماحته عن علاقة الدين بالدولة من خلال التأكيد على إن الإسلام يعد الدين الرسمي للدولة ويجب حفظ تعاليمه وكيانه مع وجود الأديان الأخرى، وحيث يورد دور رجال الدين في الدولة وفي الحياة العامة :
- "المنع من تسلم المناصب العليا الحكومية والتنفيذية ولا يجوز زج رجال الدين في مثل تلك المناصب وان يقتصر دورهم على التوجيه والإرشاد فقط"^(٢).
- إن المرجعية المقدسة كان لها الأثر البالغ في التوجيه والإصلاح الحكومي من خلال عدة محاور تناولتها المرجعية في أكثر من مرة.
- ولذا فإن المرجعية الرشيدة تؤكد على تحقيق العدالة والمساواة فيما بين أفراد المجتمع، حيث إن السيد السيستاني يرى في إن التعددية السياسية هي البوصلة الأساسية لتحقيق الإصلاح السياسي، لأنها سوف تحقق العدالة من خلال مشاركة الجميع على الأقل في أداء الحقوق السياسية ووفق ما مدون في الدستور العراقي. كما إن جميع الأحزاب المشاركة في إدارة الدولة بغض النظر عن كون تلك الأحزاب شيعية أو مسيحية، والتنافس يكون من خلال صناديق الاقتراع، وهذا نص أكد عليه سماحته:
- "ومن المؤكد إن العراقيين جميعا سنة وشيعة وغيرهم حريصون على وحدة بلدهم والدفاع عن ثوابته الدينية والوطنية، كما إنهم متفقون على ضرورة التأسيس لنظام جديد

يقر مبدأ العدالة والمساواة بين جميع أبناء هذا البلد في جنب مبدأ التعددية واحترام الرأي الآخر^(٣).

أما موضوعة الأغلبية السياسية فهي كانت واردة من ضمن حقل الإصلاح الحكومي للمرجعية وهي التأكيد على مبدأ الديمقراطية وتحقيق الخير والإصلاح للدولة وفق مبدأ التوافقية السياسية، وبعيدا عن المحاصصة الحزبية والطائفية.

حيث إن الحوار الهادئ بين الأطراف المعنية هو أفضل حل للخلافات القائمة واحترام رأي الأقليات وإن يراعي في دور الأغلبية السياسية تحقيق المصلحة العامة دون التجاوز على الآخرين أو الأقليات^(٤).

إن الإصلاح الحكومي لم يتحقق لو لم يكن هناك تدخل من قبل المرجعية الرشيدة وذلك من أجل عدم زج المجتمع في حرب لا طائفة منها، وعلى الرغم من الاختلاف الوارد في الدولة والمنافسة الشرسة بين الأحزاب القائمة على إدارة العملية السياسية، إلا إن المرجعية الرشيدة كانت موفقة في تحقيق نوع من التوافق وتقريب الاختلاف بين المتصارعين على إدارة منصة السلطة السياسية.

وفي ظل التحولات الجبارة التي تعرض لها العراق كانت المرجعية تمثل صمام الأمان للمواطن وللوطن عبر السيطرة على إيقاع الأحداث المتسارعة.

إن المرجعية كانت دائما تدعو إلى الإصلاحات المطلوبة وهذا كان واضح في خطب الجمعة، وهذا ما شكل ثقل على دولة رئيس الوزراء باعتباره المنفذ الأول لسياسة الإصلاح والقضاء على الفساد بكل أشكاله، ويبدو إن المرجعية وجدت إن إجراءات الإصلاح غير سريعة وغير حاسمة خاصة ما يتعلق بملفات الفساد الإداري والمالي، وهذا ما شكل تصاعد في الشكاوى الجماهيرية في عدم تنفيذ أي من الإصلاحات المذكورة والتي طرحت على الطاولة.

إن المرجعية كانت ترى في مدى تباطؤ الحكومة في الإصلاحات المنشودة ومحاربة الفساد والمفسدين من خلال خطب الجمعة، حيث انقضى عام ولم يتحقق شيء من أي من الإصلاح، حيث لم تكن الحكومة جادة في تحقيق الإصلاح أو يمكن أن تخطو أي خطوة

من اجل محاربة الفساد، ولاحقا قررت المرجعية الرشيدة بالابتعاد من الخطاب السياسي والاقتصار على القضايا الدينية والتربوية والأخلاقية حيث لم يتم التطرق إلى أي من القضايا السياسية أو ما يتعلق بالإصلاح، كذلك فان الحكومة لم تحقق إصلاح حقيقي منشود وتعطي أمل في التغييرات الحقيقية حيث إنها مجرد حبر على ورق^(٥).

إن المرجعية كانت دائما تؤكد في خطب الجمعة على موضوعة الإصلاح، ويتمثل ذلك من خلال التوجيهات التي تصل إلى مستوى الأوامر لأعلى الهرم الحكومي في الدولة، ومن هذه التوجيهات تضمنت ما يلي:

- ١-الإشادة بتضحيات القوات المسلحة والمتطوعين من (الحشد الشعبي) وأبناء الغيارى الذين وقفوا ضد هجمة داعش في الموصل والانباء.
- ٢-التضامن مع النازحين من المناطق التي كان بها داعش والتي تم تحريرها لاحقا من قبل القوات الأمنية.
- ٣-الطلب من القوى السياسية أن تنهي الخلافات وتحدد مواقفها من المرحلة التاريخية التي تهدد العراق.
- ٤-الطلب من الحكومة أن توفر كل إمكانياتها لتوفير احتياجات المقاتلين الذين يجب أن يحظوا بأولوية في خطط الحكومة.
- ٥-الإشادة بالشعب العراقي وما يقدمه من مساعدات عينية ودعم معنوي للمقاتلين.
- ٦-التأكيد على الفساد المالي والإداري المتفشي في الدوائر الحكومية بسبب سوء التخطيط الحكومي وفق حلول غير مدروسة مما أدى إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية.
- ٧-المرجعية المقدسة تحمل القوى السياسية ومجلس النواب والحكومة الاتحادية والحكومات المحلية معظم المسؤولية عن المشاكل التي يعانيها البلد.
- ٨-إن النواب قد اختارهم الشعب وتحدى التهديدات الأمنية حيث أنتج البرلمان أشخاص غير مؤهلين للسلطة وإدارة الدولة^(٦).

إن المرجعية كان لها الدور الأكبر في تحقيق وتوجيه بوصلة الإصلاح من أجل تحقيق المصلحة العامة، حيث كانت تهدف من خلال الخطب الدينية أن تحقق العدالة الاجتماعية وتوفير حياة كريمة للمواطن.

حيث خاطبت رئيس الوزراء بشكل مباشر وعده المسؤول التنفيذي الأول عن ملف الإصلاح، ومحاولة مكافحته بكل الأشكال دون المساس بأموال الشعب، من خلال إلغاء الامتيازات والحصانات والمخصصات للمسؤولين والذين يمسكون بالمناصب العليا في الدولة، كما يجب على دولة رئيس الوزراء أن يتجاوز المحاصصة الحزبية والطائفية من أجل إصلاح مؤسسات الدولة وتعيين الشخص المناسب في المكان المناسب، حتى لو كان غير منتمي إلى أي حزب، كما يجب عزل من لا يكون مناسب لمنصبه، كما يجب أن يحقق الحياة الكريمة وتوفير الأمن والاستقرار للشعب العراقي^(٧).

إن السيد السيستاني كان يصر على موضوعة الإصلاح من خلال التأكيد على الانتخابات وعدها محور مهم لاستقرار البلد، حيث إن بوجود المحتل لا يمكن أن يتحقق الأمن والاستقرار ولكن إذا كانت هناك انتخابات من قبل الشعب فإن الإرادة السياسية تتحقق وهذا يشكل صمام أمان.

إن الانتخاب يعني اختيار الأصلح لإدارة الدولة لذا كانت المرجعية تصر على موضوع الانتخاب وعده بوصلة أساسية للإصلاح الحكومي.

لقد راعى السيد السيستاني الحكومات المتعاقبة على السلطة منذ سقوط النظام إلى الوقت الحاضر، من خلال التوجيه والإرشاد والنصح، مع الملاحظات القيمة التي تصب في مصلحة الوطن والمواطن، وهذا ينفع المسار السياسي أو يصحح العملية السياسية برمتها، بالإضافة إلى تعرض البلد إلى الحرب الطائفية ودخول داعش، كل تلك الأزمات كانت المرجعية حاضرة فيها وكان لها دور رائد في تلافي تلك الأزمات مع مراعاة المصلحة العامة، خاصة وإن السيد السيستاني كان له موقف من قوات الاحتلال التي كانت تقوم على حجة استعادة الأمن والنظام إلا إن سماحته كان رافضاً لتلك القوات ووجودها في داخل العراق الأمر الذي يهدد أمن وكيان البلد^(٨).

إن السيد السيستاني عالج الواقع العراقي وأزماته بروية وحكمة لما يحمله من قاعدة فكرية سياسية تعمل على ضبط إيقاع المشاكل والأزمات التي يتعرض لها البلد، بالإضافة إلى إن السيد السيستاني كان يعمل على تحقيق نوع من التوافق بين اغلب القوى السياسية من خلال التأكيد على مبدأ التوافقية السياسية ومبدأ العدالة والتسامح والتعددية سواء الدينية منها أو السياسية، حفاظاً على أرواح المواطنين وعلى امن البلد^(٩).

إن السيد السيستاني كان له دور جبار من قضية تتعلق بالإصلاح الحكومي وهي قضية الدستور، حيث إن مضمون الدستور يجب أن يتضمن تطبيق للمصلحة العامة حيث كان يؤكد على أهمية الدستور وتشكيل لجنة كتابة الدستور العراقي الذي تم التصويت عليه باستفتاء شعبي عام ٢٠٠٥، حيث إن أهم مسألة أن تكون كتابة الدستور بأيدي عراقية وليس تابعة لقوات الاحتلال، وإن يطابق المصلحة العامة مصلحة الشعب، كما إن سلطات الاحتلال لا تملك أي سلطة في كتابة الدستور أو إقراره، وإن يجري تصويت عام للدستور وهذا ما تم في عام ٢٠٠٥.

إن دور المرجعية في الإصلاح منذ عام ٢٠٠٣ وإلى الوقت الحاضر يمثل بوصلة لإدارة العملية السياسية وفق مبدأ الحفاظ على امن البلد وعدم زجه في حروب أهلية^(١٠). إن السيد السيستاني كان يصر على وجود دستور يحقق مصلحة الشعب العراقي بكافة أطرافه، حيث إن العراق رغم الأزمات التي يمر بها لا بد من وجود دستور ومن اجل عبور الأزمات وتصحيح مسار العملية السياسية وصولاً إلى تحقيق الاستقرار في العراق، وتحقيق العدالة لجميع العراقيين، وإذا ما وجد الدستور وجدت الانتخابات والتي تعد الضامن الحقيقي والفعلي لحقوق الشعب خاصة وإن المرجعية كانت تؤكد في اغلب خطب الجمعة بانتخاب الأصلح وهو يعد بوصلة نحو تصحيح المسار الحكومي والسياسي في الوقت نفسه^(١١).

إن السيد السيستاني كان له دور كبير في تفعيل مسألة التصويت على الدستور لان المشاركة الفعلية من قبل الشعب تحقق الاستقرار والأمن للشعب، حيث دعت فتوى

المرجعية إلى انتخاب الأصالح والذي يخدم ويحقق مصالح الشعب دون الانحياز إلى قائمة أو حزب معين، وفق نص المرجعية التالي:

"لم يدعم أي قائمة انتخابية وان ما أشيع أخيراً حول دعمه لقائمة ما أو طلبه من الناخبين بالامتناع عن التصويت لقوائم معينة هو غير صحيح^(١٢).

ويبدو من الواضح إن السيد السيستاني كان ينأى بالمرجعية أن تكون بعيدة عن الصراعات السياسية كون إنها تمثل دور الموجه والمرشد في شتى جوانب الحياة المختلفة، وهو يمثل الدور الأبوي لجميع العراقيين دون الانحياز لطرف دون آخر، وهذا ما كان واضح عند دخول العراق في أسوء فترة تاريخية سوداء تمثلت رفع الرايات السوداء ودخول داعش الشرس إلى أراضي العراق المقدسة وعلى أساسها أصدرت المرجعية فتوى مقدسة قلبت موازين السياسة من خلال تأسيس الحشد الشعبي.

المبحث الثاني: دور فتوى المرجعية في مواجهة الإرهاب

إن المرجعية كان لها دور كبير في مواجهة قوى الاحتلال والاستعمار منذ عشرينات القرن الماضي، وان اختلف الاستعمار إلا إن العدو واحد، وهذا يعود بنا إلى أحداث ٢٠١٤ والتي سبقتها تظاهرات انطلقت في محافظات البلد الشمالية عام ٢٠١٢ منها الانبار، الفلوجة، الموصل، الأمر الذي أدى إلى انعكاس بصورة أخرى متمثلة بوجود غطاء لداعش، ويبدو إن المرجعية عاجلت الأمر وفق مبدأ الوطنية والحفاظ على النظام والأمن، فعند دخول داعش القذر وسقوط المحافظات التي مثلت احتلال وسيطرة من قبل التنظيم سارعت المرجعية المقدسة لتلافي الحدث الخطير من خلال إطلاق فتوى مقدسة تمثلت بالتطوع من اجل الدفاع من اجل تربة الوطن المقدسة والتي تمثلت بتأسيس الحشد الشعبي.

إن تنظيم الصفوف وتوحيد الرؤية من قبل الحشد الشعبي مثل نقلة تاريخية سجلت بدماء الشهداء، حيث قلبت المرجعية الطاولة على العدو وقلبت موازين المعادلة السياسية لصالح الوطن والمواطن من خلال الفتوى المقدسة والتي مثلت عملية طوعية، حيث مثلت الفتوى تشكيل قوة عقائدية عسكرية جديدة وفق النص بيان خطبة الجهاد

الكفائي "على المواطنين الذين يتمكنون من حمل السلاح ومقاتلة الإرهابيين دفاعاً عن بلدهم وشعبهم ومقدساتهم... عليهم التطوع للانخراط في القوات الأمنية"^(١٣). ويبدو إن سيطرة التنظيم على محاور مهمة والتي تمثلت في محافظة كركوك، الانبار، صلاح الدين مثل دخول سريع والسيطرة على مفاصل الحياة، إلا إن القرار المفاجئ والصفعة

جاءت من المرجعية الرشيدة والتي تمثلت بفتوى الجهاد الكفائي، والذي شكل سياسة ردع لتنظيم مجرم يقوم بالانتهاكات والتجاوز على الحرمات وممتلكات المواطن^(١٤). إن الهدف من وراء التنظيم هو إقامة دولة إسلامية مغطاة بإجرام وتجاوز وتفكيك للمجتمع العراقي، تلك الدولة التي تمتد إلى حدود العراق والشام، وفق تحقيق مصالح للدول الكبرى من تدنيس ارض العراق الطاهرة، لذا كان من الضروري التحرك واتخاذ القرار اللازم من اجل مواجهة ومحاربة داعش حيث تجسد ذلك من خلال فتوى المرجعية^(١٥).

لذا فان الحشد الشعبي يعد القوة الساندة الذي تأسس من قبل المرجعية الرشيدة رغم اختلاف المتطوعين بالعقيدة والعرق والقومية، والسعي من اجل تلبية نداء المرجعية، كما انتشار الحشد الشعبي والالتحاق السريع بجهات القتال أدى إلى توجيه ضربة قاصمة للعدو، حيث خلال ساعات تشكل الجيش العقائدي بأعداد الهائلة طوعاً لأمر المرجعية^(١٦).

إن تشكيلة الحشد الشعبي تعد جزء من المنظومة الأمنية والتي التحقت بها القوات الأمنية من جراء الجهاد الكفائي وعدت القوة المساندة لها، بالإضافة إلى التحاق فصائل المقاومة المسلحة تلبية لنداء المرجعية، وأدت نشاطها العسكري وفق تدريبات بشكل سريع من اجل مواجهة العدو في اقرب فرصة ممكنة، منحها الحكومة شرعية لاحقاً من اجل تثبيت دعائم الأمن والاستقرار^(١٧).

إن أسباب تشكيلة الحشد الشعبي جاء نتيجة سقوط المناطق التي كانت بيد داعش منها الانبار والموصل، مع تراجع دور القوات الأمنية، ودخول التنظيم تحت مسمى الدولة إلا إن تشكيلة الحشد الشعبي جاء نتيجة عدة أسباب نذكر منها:

١- الأسباب الأمنية:

إن أساس قيام التنظيم هو تكوين دولة العراق والشام حيث اخذ التنظيم نطاق واسع من التمدد العسكري بقيادة أبو بكر البغدادي حيث زحف نحو الأراضي السورية والعراقية ثم امتد إلى محافظات أخرى، حيث أدت فتوى المرجعية المقدسة دورا كبيرا في تشكيلة الحشد الشعبي مع مساندة القوات الأمنية وكان له دور كبير في تحرير المناطق^(١٨).

٢- الأسباب الاجتماعية:

إن الانتهاكات التي تعرض لها المدنيين العزل جراء دخول التنظيم الوحشي مع القتل والتعرض للمواطنين كان له هدف اجتماعي من تشكيلة الحشد الشعبي من إيقاف نزيف الدم، حيث وصل التنظيم في جرائمه إلى انتهاك المواثيق والقوانين الدولية وفق تقرير الأمم المتحدة، بالإضافة الخسائر التي تكبدها. إن التنظيم كان يستخدم العبوات الناسفة والأحزمة المفخخة من اجل قتل اكبر عدد من المدنيين، إلا إن جاء الحشد الشعبي وقام بتحريرها بالإضافة إلى العجلات الانتحارية، حيث إن الحشد الشعبي قلب موازين المعادلة السياسية من اجل الحفاظ على امن المواطن والوطن^(١٩).

٣- الأسباب الدينية:

إن الحشد الشعبي يرتبط ارتباط وثيق في المرجعية الدينية المقدسة كون إن أساس نشأة الحشد الشعبي كانت من فتوى مقدسة تم إعلانها من قبل السيد السيستاني، والقتال من اجل رد العدوان الخارجي المتمثل بداعش الوحشي، كما إن الجهاد هو حق على المسلمين من اجل الحفاظ على ارض الوطن الطاهرة من العدو.

إن الحشد الشعبي وان ارتبط بالمرجعية الرشيدة إلا إن الصيغة القانونية للحشد الشعبي كانت تمثل مؤسسة رسمية مرتبطة برئاسة الوزراء، وهذا إن الجرحى من الحشد المقدس يتمتعون بالحقوق التي يتمتع بها منتسبو القوات الأمنية الأخرى، مما يدل على إن هيئة

الحشد الشعبي أصبحت ضمن المنظومة الأمنية لها حقوق وعليها واجبات، والعمل الأساسي لها هو الدفاع عن الوطن، فهي تجمع كل الطوائف والقوميات تحت إمرة الحكومة وهي مكتسبة للشرعية لأنها من متكونة من صلب الشعب بالإضافة إلى إنها متشكلة وفق تلبية لنداء المرجعية الرشيدة^(٢٠).

إن نشأة الحشد الشعبي كان من الضروريات التي اقتضت المواجهة مع عدو شرس متمثل بداعش، حيث إن المرجعية كانت تدرك مدى الخطورة التي يتعرض لها البلد من انتهاكات وتجاوز على المواطن العراقي، لذلك أقدمت على إعلان فتوى الجهاد الكفائي^(٢١).

إن تأسيس الحشد الشعبي يمثل قوة عقائدية مستقبلية تمثل قوة مساندة للقوات الأمنية في حال حدوث خطر مستقبلي يهدد البلد، وهذا ما يمكن قرائته حول فكر المرجعية الرشيدة، حيث إن الفتوى لم تنتهي بمجرد طرد وهزيمة داعش. إن دخول داعش كان يمثل سبب لوجود وتأسيس الحشد الشعبي وهذا يعود إلى أسباب عدة نذكر منها:

١- عدم التكافؤ بين الجانبين الجيش لعراقي وداعش، على المستوى العملياتي والعسكري بالإضافة إلى التمويل والتسليح.

٢- التراجع في العملية السياسية جراء التنافس السياسي والحزبي بين الأحزاب الحاكمة والتي كانت تدعم المكونات يضاف إلى الشحن الطائفي من بعض الأحزاب وتحقيق مصالحها السياسية، أما السبب الرئيسي لتأسيس الحشد الشعبي هو فتوى المرجعية الرشيدة للتصدي لداعش ومواجهتها بشكل مباشر في ارض المعركة والتصدي لها في ساحات القتال دفاعاً عن العرض والأرض^(٢٢).

إن دخول داعش كان يمثل تجسيد للعمل الإرهابي في العراق كون إن التنظيم كان يمتلك الأسلحة والذخيرة بالإضافة إلى التخطيط المسبق للدخول إلى المناطق والتي تم السيطرة عليها لاحقاً، وحيث إن تلك الجماعات كانت تعمل تحت خط الجهاد ووفق مسميات مختلفة، فمن تنظيم القاعدة إلى مجلس الشورى المجاهدين لكن التنظيم كان يهدف إقامة دولة الخلافة الإسلامية والتي امتدت إلى سوريا، حيث إن التنظيم كان يشن هجمات

ضد المدنيين العزل ويستهدف الجميع دون استثناء، لهذا كان من الضروري مواجهة العدو وهذا ما تم من خلال تأسيس الحشد الشعبي والذي يعد القوة الضاربة للتنظيم^(٢٣).

إن الحشد الشعبي يمتلك العقيدة الدفاعية والعسكرية والتي تصل بمقاتليه نحو الدفاع عن الوطن، وحماية سيادته، وهذا يدل على إن العقيدة القتالية للحشد الشعبي تتمثل في مدى استيعاب المواقف القتالية الصحيحة وأساليب الاشتباك مع العدو^(٢٤).

إن العقيدة العسكرية كانت تستند على مجموعة من المقتربات وهي:

١- العقيدة الدفاعية هي الوجه الرئيسي لبناء وتطوير القوات المسلحة.

٢- تعد الركيزة الأساسية للتنظيم والتدريب للقوات الأمنية.

٣- تعتبر المنطلق الأساسي لأي عملية عسكرية تقوم بها القوات المسلحة.

٤- هي دليل جامع للنشاطات العسكرية وتوحيد المفاهيم لدى العسكريين تجاه استخدام القوات المسلحة^(٢٥).

أما العقيدة الفكرية للحشد الشعبي فإنها تقوم على الواعز الديني والواعز الوطني، حيث إن العقيدة التي يحملها الحشد تمثل وارث ديني هو الجهاد في سبيل الله، كما إن الأساس الديني الذي تقوم عليه عقيدة الحشد الشعبي هي إن الدين الإسلامي قائم على التوحيد والجهاد كفكر وأسلوب حسيني، حيث إن تلك العقيدة تمثل صورة للجهاد ومقارعة العدو والإرهاب في آن واحد. والعقيدة التي يتبناها الحشد الشعبي هي عقيدة تختلف كلياً عن عقيدة داعش الذي يحمل في طياته الدين الإسلامي المزيف والذي يقوم على منطق التكفير والظلم، والكفر، وانتهاك الحرمات وتدنيس الأراضي، بالإضافة إلى ما يحمله من فكر وهابي تكفيري متطرف^(٢٦).

إن العقيدة الفكرية لأغلب مقاتلي الحشد الشعبي كانت تعكس مدى تمسكهم بالدين الإسلامي والدفاع عن العقيدة بشتى الوسائل، ويبدو إن للمرجعية الدور الأكبر في ذلك، حيث إن المرجعية كانت توصي بمراعاة الآداب العامة للجهاد مع غير المسلمين، كما أوصى سماحة السيد السيستاني حرمة قتل النفس البريئة بغير ذنب وحرمة

المستضعفين من الشيوخ والولدان والنساء، إضافة إلى حرمة اتهام الناس في دينهم نكاية بهم واستباح حرمااتهم، كما حذرت المرجعية المقاتلين من الحشد الشعبي من التعرض لغير المسلمين هم في رعاية المسلمين أي كان دينه أو مذهبه، كما إن المرجعية كان لها دور في رفع الروح المعنوية للمقاتلين من خلال التحفيز على الشعور الداخلي واستنهاض الروح الوطنية من أجل تحقيق الانتصار على داعش وتحقيق الهدف المرجو^(٢٧).

أما العقيدة القتالية للحشد الشعبي فهي تعبر عن الجانب المعنوي للمقاتل وليس نوعية التدريب أو التسليح وتبرر طاعة الأوامر التي يوجهها القائد العسكري، وهي تحدد مدى جاهزية المقاتل لتصل إلى مرحلة التضحية الغالي والنفيس من أجل تحقيق الهدف المنشود، كما إن العقيدة القتالية تمثل المستوى التعبوي والعملياتي، ويتضح دور العقيدة لقتالية من المواجهات في المعارك والتي مثلت بوصلة للانتصارات والعزائم^(٢٨).

إن امتلاك الحشد الشعبي لمثل تلك العقيدة القتالية يضاهي كل الأسلحة المتطورة في حسم الكثير من المعارك مع داعش، والتي تستغل بمظلة المرجعية الرشيدة وفق الفتوى المقدسة والتي حققت تفوق وقلب ميزان القوى لدى العدو.

الخاتمة

إن الانتصار الذي حققه الحشد الشعبي في مواجهة مباشرة مع داعش يمثل تاريخ تضافر الجهود، ويأتي في مقدمة ذلك المرجعية الرشيدة وتأسيس الحشد الشعبي، يضاف إلى التخطيط المسبق من قبل القوات الأمنية ومساندتها للحشد الشعبي، كما إن لفصائل المقاومة الأثر الكبير في تحقيق مثل تلك الانتصارات إلى جانب الحشد الشعبي.

إن للحشد الشعبي المكانة الفاعلة والدور المؤثر في حسم المعارك لأن المواجهة مع العدو لم تكن بالأمر السهل يضاف إلى البيئة المحلية والإقليمية الداعمة له، حيث كان للمرجعية دور كبير في رفع المعنويات وتأثير إعلامي كبير، يضاف إلى الإعلام الحربي والمواجهات مع العدو التي كانت تنقل الصورة الحية بأمانة إلى الشعب، أما الدعم

الإقليمي فإن إيران كانت سباقة في مواجهة العدو ودعم الحشد الشعبي بشتى أنواع الأسلحة لتحقيق التوازن والمواجهة مع العدو.

إن للفتوى الدور الكبير في تحشيد الجماهير والذي يعود إلى الواعز الديني والعقائدي، حيث إن تشكيلة الحشد الشعبي مبنية على الأساس العقائدي (جيش عقائدي) أو ما أطلقت عليه المرجعية الرشيدة (الجيش الرديف)، والذي يمثل عقيدة مثلت لآعبار رئيسي في إدارة المعركة وتحقيق الانكسار لداعش مقابل تحقيق الانتصارات الجبارة وتحرير المناطق المسيطرة عليها من قبل داعش.

إن الحشد الشعبي استمر في القتال رغم الضغوطات والحرب الإعلامية، حيث إن الاستمرار في تحرير المناطق لم يضعف من عزمه يضاف إلى مكانة العقيدة التي كانت تمثل الدافع الأقوى في القتال والمواجهة المباشرة في إدارة المعركة، ولم تكن العقيدة أو الواعز الديني هو فقط يمثل بوصلة الاندفاع وإنما أيضا الروح الوطنية هي ما يميز الحشد الشعبي وقاتله الشرس مع عدو وحشي متمثل بداعش.

لقد اثبت الحشد الشعبي مدى الأهمية في الدفاع عن الوطن وحماية المقدسات والانتصارات التي حققها من خلال تقديم الكثير من الشهداء والجرحى أثناء المعارك التي خاضها مع داعش، كما إن استثمار الحرب التي خاضها الحشد الشعبي مع داعش مثلت في بناء دولة وطنية تضم مختلف الهويات والطوائف ويعني إن الحشد الشعبي يمثل خط انسجام لمختلف الطوائف والتوجهات الدينية تحت مسمى وخيمة المرجعية الرشيدة.

الملخص:

ادت المرجعية الدينية دورا كبيرا في العراق بعد عام ٢٠٠٣ على المدى الطويل من اجل ترسيخ قيم التسامح والعدالة الالهية ومواجهة التحديات الخارجية منها التطرف والاخلال بأمن العراق من حيث الدعوة الى التكاثر وتحقيق صورة الوحدة الوطنية، بالإضافة الى مواجهة التحديات التي واجهها العراق على مختلف الازمنة، ولكن بدا التدخل واضح في ما يتعلق بالأمور السياسية كون ان العراق كان يحتاج الى صمام امان

من اجل مواجهة الازمات السياسية وهذا كان واضح بالنسبة للمرجعية الرشيدة كيف كان لها الدور الكبير من اجل الحفاظ على الهوية الوطنية وتحقيق الوحدة وترسيخ قيم الاخلاق والحفاظ على المواطنين.

ان الدور الكبير للمرجعية قد بدا واضحا من خلال مواجهة التشتت والتطرف ونبذ النعرات الطائفية من خلال الاصرار على موضوعة الإصلاح منها الإصلاح السياسي وتقليص نفوذ الفساد التي تربع على عرش السلطة مما ادى الى خلق ازمات اقتصادية واجتماعية وسياسية وربما دينية كان لها لمسة طائفية وروح عنصري من خلال الاعلام المزيف وتشجيع ابواق المناداة ضد الوحدة والعمل على استخدام وسائل التفكك في المجتمع العراقي.

ان المرجعية كانت تمثل دور المراقب على تطور الاحداث الجارية في العراق من خلال موجة التكفير التي شهدتها العراق ومنها تأسيس الجيش الرديف وهو الحشد الشعبي الذي شكل صمام امان للعراق من خلال المواجهة الشرسة مع داعش القذر الذي سجله التاريخ وفق بصمة سوداء في تاريخ العراق من خلال الخيانة الواضحة التي عاجلها الحشد.

ان المرجعية تعد بمثابة الدور المعالج والمصلح والذي يشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حيث تعمل المرجعية على انشاء جيل يحمل مسؤولية الوطن ويمثل تتويج للوحدة الوطنية للحفاظ على ارض العراق، ان هذا التتويج كان بتأسيس الحشد الذي لبي نداء الفتوى المقدسة من قبل السيد علي السيستاني لمواجهة الخطر الذي يحرق بالعراق والذي اخترق سيادة وامن البلد.

ان المرجعية تعد طريق للإصلاح السياسي من خلال مواجهة القوى التكفيرية ومواجهة خطر الاستعمار ومقارعة قوى ارهاب على مختلف اشكالها كون انها دائما تؤكد على تفعيل دور الحكومة للحفاظ على القيم الدينية والاخلاقية وحماية المجتمع من قوى الفساد والتفكك.

Summary

The religious authority played a great role in Iraq after ٢٠٠٣ in the long term in order to consolidate the values of tolerance and divine justice and face external challenges, including extremism and breaching the security of Iraq in terms of calling for solidarity and achieving the image of national unity, in addition to facing the challenges that Iraq faced at different times, but The interference seemed clear in relation to political matters, as Iraq needed a safety valve in order to face political crises, and this was clear to the rational authority how it had a great role in preserving the national identity, achieving unity, instilling ethical values and preserving citizens

The great role of the authority was evident through confronting dispersion and extremism and rejecting sectarian strife by insisting on the issue of reform, including political reform and reducing the influence of corruption that came to the throne of power, which led to the creation of economic, social, political and perhaps religious crises that had a sectarian touch and a racist spirit through False media, encouraging the voices of calling against unity, and working to use the means of disintegration in Iraqi society

The reference was the role of an observer of the development of current events in Iraq through the wave of atonement that Iraq witnessed, including the establishment of the reserve army, which is the popular crowd that formed a safety valve for Iraq through the fierce confrontation with ISIS, which history recorded according to a black imprint in the history of Iraq through treason The clear handled by the crowd

The reference is considered as the healer and reformer role, which includes the economic, social and political aspects, as the reference works to create a generation that carries the responsibility of the homeland and represents the culmination of the national unity to preserve the land of

Iraq. He is staring at Iraq, which has infringed on the sovereignty and security of the country

The reference is a path for political reform by confronting the takfiri forces, confronting the danger of colonialism, and combating the forces of terrorism of all kinds, since it always emphasizes activating the role of the government to preserve religious and moral values and protect society from the forces of corruption and disintegration

الهوامش:

(١) صلاح عبد الرزاق، السيد السيستاني ودوره السياسي في العراق، ط ١، بيروت، دار الحجة البيضاء، ٢٠١٩، ص ٤١-٤٢.

(٢) المصدر السابق، ص ٤٥-٤٦

(٣) نقلا عن حامد الخفاف، النصوص الصادرة من سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، ص ٨٣، في حديث شبكة cnn في تاريخ ١٣ ذي القعدة ١٤٢٤، ٥ كانون الثاني، ٢٠٠٤.

(٤) صلاح عبد الرزاق، السيد السيستاني ودوره السياسي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠.

(٥) صلاح عبد الرزاق، العراق والاسلام السياسي ودور الاسلام الشيعي والسني في العراق المعاصر، بغداد، دار قناديل للنشر والتوزيع، ٢٠١٧، ص ٢٢٧-٢٢٨.

(٦) صلاح عبد الرزاق، العراق والاسلام السياسي ودور الاسلام الشيعي والسني في العراق المعاصر، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٢.

(٧) المصدر السابق، ص ٢١٣.

(٨) احمد علي عبود، دور المرجعية الدينية في اصلاح الواقع العراقي - السيد السيستاني نموذجا، مؤسسة وارث الانبياء، الموقع الالكتروني - www.warithanbia.com

(٩) المصدر السابق.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) صلاح عبد الرزاق، السيد السيستاني ودوره السياسي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٧.

(١٢) المصدر السابق، ص ١١٥.

(١٣) صلاح عبد الرزاق، السيد السيستاني ودوره السياسي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٤.

(١٤) تشالز لستر، تحديد معالم الدولة الإسلامية، مركز بروكجنز، قطر، ٢٠١٤، ص ١.

- (١٥) مجموعة باحثين، الحشد الشعبي-الرهان الأخير، مركز بلادي للأبحاث والدراسات الإستراتيجية، ط٢، بغداد، ٢٠١٥، ص٢٨.
- (١٦) سارة عبد جاسم، الحشد الشعبي وإستراتيجية مكافحة الإرهاب في العراق بعد عام ٢٠١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٢٠، ص٧.
- (١٧) دينا يونس وآخرون، الحشد الشعبي في ناحية الأحرار (مقومات-خصائص-مكونات)، كلية الآداب، جامعة واسط، دراسة في مؤتمر الدولي العالمي الأول للحشد الشعبي (الجهاد الكفائي ضمانة لمستقبل وحدة العراق، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، ٢٠١٥، ص٢٨.
- (١٨) فهد عويد عبد، موقف الأهالي واسط من الحشد الشعبي (دراسة وثائقية) كلية الآداب، جامعة واسط، دراسة في مؤتمر الدولي العالمي الأول للحشد الشعبي (الجهاد الكفائي ضمانة لمستقبل وحدة العراق، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، ٢٠١٥، ص٢١٥.
- (١٩) المصدر السابق، ص٢١٦.
- (٢٠) منى كاظم، الحشد الشعبي في الصحافة العربية، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة بغداد، ٢٠١٦، ص٢٨.
- (٢١) جواد رضا رزوقي وآخرون، الحشد الشعبي ومصادر تسليحه، كلية التربية الأساسية، جامعة ميسان، دراسة طرحت في المؤتمر العالمي الأول للحشد الشعبي، بعنوان الجهاد الكفائي ومستقبل وحدة العراق، ٢٠١٥، ص٣١٢.
- (٢٢) محمد صادق الهاشمي، رؤية في الحشد الشعبي-خط المقاومة في العراق-التأسيس-والاستشراف، ط١، بغداد، مطبعة الساقبي للطباعة والتوزيع، ٢٠١٥، ص٨٣.
- (٢٣) كزار انور البديري، سقوط الموصل-العراق محصلة الاعباء الداخلية والخارجية، ط١، عمان، ٢٠١٦، ص١٧.
- (٢٤) يحيى شعيب السلطاني وآخرون، دراسة في مؤتمر الدولي العالمي الأول للحشد الشعبي (الجهاد الكفائي ضمانة لمستقبل وحدة العراق، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، ٢٠١٥، ص٢٠١.
- (٢٥) سارة عبد جاسم، الحشد الشعبي وإستراتيجية مكافحة الإرهاب في العراق بعد عام ٢٠١٤، مصدر سبق ذكره، ص٤١.
- (٢٦) محمد علوش، داعش وأخواتها- من القاعدة إلى الدولة الإسلامية، بيروت، مطبعة الريس للكتاب، ٢٠١٥، ص١٥٢-١٥٣.

(٢٧) علي محمد خطاب وآخرون، الاستشارة الانفعالية لفتوى المرجعية وعلاقتها بدافعية الانتصارات المتحققة لدى أبناء الحشد الشعبي المقدس، دراسة طرحت في المؤتمر الدولي الأول للحشد الشعبي بعنوان الجهاد الكفائي ومستقبل وحدة العراق، ٢٠١٥، ص ٢٣٨.

(٢٨) عمار حميد وآخرون، قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر، دراسة منشورة في مجلة دراسات دولية، ع ٥٦، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ص ٦.

المصادر:

١- صلاح عبد الرزاق، السيد السيستاني ودوره السياسي في العراق، ط ١، بيروت، دار الحجة البيضاء، ٢٠١٩.

٢- حامد الخفاف، النصوص الصادرة من سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، في حديث شبكة cnn في تاريخ ١٣ ذي القعدة ١٤٢٤، ٥ كانون الثاني، ٢٠٠٤.

٣- صلاح عبد الرزاق، العراق والاسلام السياسي ودور الاسلام الشيعي والسني في العراق المعاصر، بغداد، دار قناديل للنشر والتوزيع، ٢٠١٧.

٤- احمد علي عبود، دور المرجعية الدينية في اصلاح الواقع العراقي- السيد السيستاني انموذجا، مؤسسة وارث الانبياء، الموقع الالكتروني- www.warithanbia.com

٥- تشالز لستر، تحديد معالم الدولة الإسلامية، مركز بروكجنز، قطر، ٢٠١٤.

٦- مجموعة باحثين، الحشد الشعبي-الرهان الأخير، مركز بلادي للأبحاث والدراسات الإستراتيجية، ط ٢، بغداد، ٢٠١٥.

٧- سارة عبد جاسم، الحشد الشعبي وإستراتيجية مكافحة الإرهاب في العراق بعد عام ٢٠١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٢٠.

٨- دينا يونس وآخرون، الحشد الشعبي في ناحية الأحرار (مقومات-خصائص-مكونات)، كلية الآداب، جامعة واسط، دراسة في مؤتمر الدولي العالمي الأول للحشد الشعبي (الجهاد الكفائي ضمانة لمستقبل وحدة العراق، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، ٢٠١٥.

- ٩- فهد عويد عبد، موقف الأهالي واسط من الحشد الشعبي (دراسة وثائقية) كلية الآداب، جامعة واسط، دراسة في مؤتمر الدولي العالمي الأول للحشد الشعبي (الجهاد الكفائي ضمانة لمستقبل وحدة العراق، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، ٢٠١٥.
- ١٠- منى كاظم، الحشد الشعبي في الصحافة العربية، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة بغداد، ٢٠١٦.
- ١١- جواد رضا رزوقي وآخرون، الحشد الشعبي ومصادر تسليحه، كلية التربية الأساسية، جامعة ميسان، دراسة طرحت في المؤتمر العالمي الأول للحشد الشعبي، بعنوان الجهاد الكفائي ومستقبل وحدة العراق، ٢٠١٥.
- ١٢- محمد صادق الهاشمي، رؤية في الحشد الشعبي-خط المقاومة في العراق-التأسيس- والاستشراف، ط ١، بغداد، مطبعة الساقى للطباعة والتوزيع، ٢٠١٥.
- ١٣- كرار انور البديري، سقوط الموصل-العراق محصلة الابعاء الداخلية والخارجية، ط ١، عمان، ٢٠١٦.
- ١٤- يحيى شعيب السلطاني وآخرون، دراسة في مؤتمر الدولي العالمي الأول للحشد الشعبي (الجهاد الكفائي ضمانة لمستقبل وحدة العراق، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، ٢٠١٥.
- ١٥- محمد علوش، داعش وأخواتها- من القاعدة إلى الدولة الإسلامية، بيروت، مطبعة الريس للكتاب، ٢٠١٥.
- ١٦- علي محمد خطاب وآخرون، الاستشارة الانفعالية لفتوى المرجعية وعلاقتها بدافعية الانتصارات المتحققة لدى أبناء الحشد الشعبي المقدس، دراسة طرحت في المؤتمر الدولي الأول للحشد الشعبي بعنوان الجهاد الكفائي ومستقبل وحدة العراق، ٢٠١٥.
- ١٧- عمار حميد وآخرون، قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر، دراسة منشورة في مجلة دراسات دولية، ع ٥٦، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

موقف المرجعية الدينية من الاحداث السياسية في العراق عام (٢٠٠٣-٢٠٠٧)**دراسة تاريخية**

د. علياء سعيد ابراهيم

شعبة المكتبة الفكرية / العتبة العلوية المقدسة

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق محمد وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين.

المرجعية الدينية لها أهمية قصوى ودور مصيري في حياة الأمة ، اذ تلعب المرجعية الدينية الشيعية دورا مهما في نواحي الحياة المختلفة ومنها الحياة السياسية في الكثير من بلدان العالم ، ومنها العراق وهذا الدور اكتسبته المرجعية الدينية من قوتها التي حصلت عليها من خلال اعتمادها على الشعب في مصادر تمويلها وتعيينها وكذلك نتيجة ومحصلة لتناغمها مع المطالب الشعبي ومحاربتها للدكتاتورية والاستبداد والتعسف والاحتلال فضلا عن ذلك كذلك لها اثر فعال في اغناء الساحة الفكرية والعقائدية بالعديد من المساهمات التي انعكست بشكل فعال على تطوير الفكر السياسي الشيعي خصوصا وعلى تطوير الفكر الإسلامي عموما .

المرجعية الدينية لها اثر في التاريخ المعاصر ومواقفها مشرفة وعظيمة تجاه الاحداث التي تحدث في البلدان الاسلامية ، من قبل الدول الغربية الاستعمارية التي تكالبت لاستعمارها ، او من خلال اعوانها من الحكام لتمزيق وحدتهم ، ونهب خيراتهم ، وافساد رجالهم ونسائهم ، فانبرى علماء الدين من خلال فتاواهم التي تدعو الى التصدي لافكارها تارة ، ولاعتداءاتها تارة اخرى ، وان ما جرى في العراق من احداث خلال سنوات الاحتلال ، جعل العلماء يصدرون جملة من الفتاوى ، ولاسيما للاعوام (٢٠٠٣ - ٢٠٠٧) وما بعدها وهو موضوع بحثنا الذي تم اختياره.

قسم البحث لذلك قسم البحث الى مقدمة ومبحثين وخاتمة وقائمة للمصادر والمراجع ، تضمن المبحث الاول " التطور التاريخي لموقف المرجعية الدينية من الاحداث السياسية في العراق من (١٩٦٨ - ٢٠٠٢) " ، والذي قسم الى مطلبين تم التحدث فيه الى سياسة

الحكومة العراقية تجاه المرجعية الدينية في تلك الفترة وما هو موقف المرجعية اتجاهها مع بيان ابرز الاحداث السياسية في العراق واثار المرجعية فيها .

بينما كرس الفصل الثاني الموسوم بـ ((موقف المرجعية من الاحداث والتطورات السياسية في العراق (٢٠٠٣ - ٢٠٠٧) ، والذي قسم الى ثلاث مطالب وضح فيه الى اهم التغييرات السياسية التي حصلت في العراق ولاسيما بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وما هو موقف المرجعية منه ، وكذلك موقف المرجعية من الاحداث السياسية التي وقعت في النجف وكيفية مساهمتها في حل الازمة ،بالاضافة الى اهم الاسباب التي ادت الى حدوث الانتخابات عام ٢٠٠٥ وما هو دور المرجعية فيها وما اصدرته من اقوال تجاه ذلك الموضوع، فضلا عن ذلك قضية تفجير مرقد الامامين العسكريين (عليها السلام) وما هو دور المرجعية تجاه تلك القضية

واعتمد البحث على مصادر عدة كان من بينها رسالة الماجستير التي حملت عنوان، " المرجعية الدينية دراسة في فكرها السياسي ومواقفها السياسية في العراق " للباحث " احمد عبد الهادي السعدون" ، اما الكتب من ابرزها " المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية ، للمؤلف " صلاح عبد الرزاق " فضلا عن كتاب " النصوص الصادر عن سماحة السيد السيستاني دام ظله " للمؤلف " حامد الخفاف" .

الباحثة

المبحث الاول : التطور التاريخي لموقف المرجعية الدينية من الاحداث السياسية في العراق من (١٩٦٨ - ٢٠٠٢)

المطلب الاول : سياسة الحكومة تجاه المرجعية الدينية في العراق (١٩٦٨ - ١٩٨٩)

بعد انقلاب السابع عشر من تموز عام ١٩٦٨ استلم حزب البعث السلطة بزعامة احمد حسن البكر ودخل العراق في اخطر مراحلها السياسية ، اذ قرر البعثيون من البداية لاستلامهم السلطة الى تصفية كافة مركز القوة في العراق لغرض فقدان المجتمع العراقي عناصر قوته ولاسيما الحركة الاسلامية في العراق وفي مقابل ذلك قرر الاسلاميون

مجابهة ذلك من خلال اتباع اسلوب الصمت والترث وعدم الاستعجال من اجل معرفة مكان القوة والضعف عند العدو^(١).

وحاولت الحكومة العراقية بزعامة احمد حسن البكر ان تأخذ اعتراف شرعي من قبل المرجعية الدينية بزعامة الامام محسن الحكيم^(٢) لكن المرجعية الدينية رفضت ذلك^(٣). وعندما لم تحصل الحكومة على تأييد المرجعية ولغرض القضاء وتقويض دور المرجعية صدر القرار الرسمي بالقضاء على الاسلامية والوجود الديني في العراق في الرابع من نيسان عام ١٩٦٩ عن القيادتين القومية والقطرية لحزب البعث ونص على ((ضرورة القضاء على الرجعية^(٤) الدينية باعتبارها العقبة الكبرى في طريق مسيرة الحزب))^(٥) وقد تمت خلال تلك المرحلة السيطرة على كافة مفاصل الدولة المتعددة وحصر الصلاحيات بيد صدام حسين سواء عندما كان نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة للفترة (١٩٦٨ - ١٩٧٩) او عند السلطة في الاول من تموز عام ١٩٧٩^(٦).

نتيجة الاعمال التي قام بها حزب البعث ضد المرجعية من قتل وتهجير والاعفاء من الخدمة العسكرية اصبح واجبا عليهم الالتحاق بها ، وتضييق الحكومة على كل من يسعى الى الالتحاق بالمدارس الدينية ، مع منع الفقهاء من القاء المحاضرات الدينية والتشديد عليهم^(٧) فقدت المرجعية الدينية نفوذها السياسي منذ منتصف السبعينات نتيجة الهجمة العنيفة التي وجهها النظام الحاكم في العراق بسبب مركزها العلمي ، ولم يكن اثر المرجعية العليا كما كان في السابق ، ولكن على الرغم من قيام الدولة في بتفسير علماء النجف ممن ينتمون الى اصول غير عربية وكادت الحوزة ان تخلو من طلابها وحاول المجتهدون وعلى رأسهم محمد باقر الصدر تشجيع الشباب العرب من الانضمام في سلك الحوزة لغرض ملئ الفراغ الذي تركه المسفرون الا ان هذا الموضوع لم يشمل الا سوى بعض الشخصيات القلائل من ذوي الخبرة والمواهب العلمية الذين لاحقو مصرعهم على يد الحكومة العراقية فيما بعد ، وبقي الوجود الحوزوي للنجف في الثمانيات مرتكزا على يد السيد الخوئي^(٨).

ثم حصلت الحرب العراقية الايرانية والتي استمرت مدة ثمان سنوات (١٩٨٠ - ١٩٨٨)^(٩) وتغيرت المعادلات السياسية بعد شعور العراق بخروجه منتصرا من حرب استمرت طيلة تلك الفترة وهو لا يزال نظامه الصدامي مسيطرا على السلطة ، فخرج العراق قويا بعد امتلاكه معدات حربية من الاسلحة الكيماوية والصواريخ المتطورة ، ونتيجة لتطورات الشعور بالانتصار العسكري فتحت الدولة العراقية ابواب التسامح مع الحوزة العلمية النجفية لجميع الطلبة الراغبين بالدراسة فيها ، لذلك اقبل الطلبة الخليجيون وغيرهم القادمون من دولة البحرين والمملكة العربية السعودية وبعض المدن العراقية في الالتحاق بهذه المدارس الدينية في العراق^(١٠).

الا ان فترة الاستقرار والازدهار هذه لم تستمر طويلا بعد احتلال العراق لدولة الكويت عام ١٩٩٠ ، اذ رجع اغلب الطلبة الوافدين الى بلدانهم خوفا من العواقب المترتبة والتي ستتبع على هذه الحدث الذي حصل في العراق^(١١) ثم حصلت الانتفاضة الشعبانية عام ١٩٩١ والتي سيتم التحدث عنها في المبحث القادم.

المطلب الثاني : موقف المرجعية الدينية من الاحداث السياسية في العراق من (١٩٩٠ - ٢٠٠٢)

تميزت فترة التسعينات في العراق بمجموعة من الحوادث التي وقعت في العراق والتي كان للمرجعية الدينية اثرا بارزا فيها ، ومن ابرز تلك الاحداث هي قيام الانتفاضة الشعبانية في اذار عام ١٩٩١ ، والتي كان من بين قيامها هو وجود سلطة قمعية دكتاتورية التي تعرض لها الشعب العراقي ولكافة الطوائف والقوميات ، فضلا سياسية الترغيب والترهيب من قبل الدولة والضغط النفسي التعسفي التي مارستها الاجهزة الامنية والمنظمات الحزبية على ابناء الشعب العراقي ، علاوة على كتمان حرية الرأي والتعبير ، فضلا عن ذلك رجوع الجيش العراقي منكسرا بعد غزوة للكويت واخراجه من قبل قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ، بالإضافة الى ادخال العراق في حربين غير منصفتين مع كلا من دولتي ايران والكويت^(١٢)

ويرى الباحث ان من اسبابها ايضا هو مصلحة السلطة الصدامية الحاكمة تقتضي بإخماد كل الحركات التي قامت في العراق وطالبت بحقوقها اذ كان النظام الصدامي متعاوناً مع الامبرياليين والاستعمار وعلى راسهم الولايات المتحدة الامريكية .

وكان موقف المرجعية من تلك الانتفاضة متمثلاً بالسيد ابو القاسم الخوئي الذي كان له موقفاً حاسماً منها فبعد ان شملت هذا الانتفاضة العراق من جنوبه الى شماله واتساع حجم الانتفاضة وعدم قدرة الثوريين من السيطرة عليها، وبعد ان دخل بعض المندسين بين ابناء الشعب العراق وقاموا بحرق وقتل وسلب المؤسسات الحكومية وقتل العديد من ابناء الشعب العراقي تدخلت الرجعية واصدر ابو القاسم الخوئي في الخامس من اذار عام ١٩٩١ بياناً ازاء تلك الاوضاع المأساوية التي شهدتها العراق ابرز ما جاء فيه ((ان الحفاظ على بيضة الإسلام ومراعاة مقدساته أمر واجب على كل مسلم ، وأنني بدوري إذ أدعو الله تبارك وتعالى ان يوفقكم لما فيه صلاح الأمة الإسلامية ، أهيب بكم ان تكونوا مثلاً صالحاً للقيم الإسلامية الرفيعة برعاية الأحكام الشرعية رعاية دقيقة في أعمالكم وتصرفاتكم وجعل الله نصب أعينكم في كل ما يصدر منكم ، فعليكم الحفاظ على ممتلكات الناس وأموالهم وأعراضهم وكذلك جميع المؤسسات العامة لأنها ملك للجميع والحرمان منها حرمان للجميع ...)) (١٣).

وكان لهذا البيان اثر ادى ابناء الشعب الذين التزموا بما طلب منهم المرجع الديني وفي تهدئه نوعاً من الاوضاع في العراق .

ولم يكتفي ابو القاسم بذلك بل اصدر لجنة ادارية في الثامن اذار عام ١٩٩١ مكونة كلا من السيد محي الدين الغريفي والسيد محمد رضا الخلخالي والسيد جعفر بحر العلوم والسيد عز الدين بحر العلوم والسيد محمد رضا الخرسان والسيد محمد السبزواري والشيخ محمد رضا شبيب الساعدي والسيد محمد تقي الخوئي والسيد محمد صالح عبد الرسول الخرسان ، وقد تم تشكيل هذا اللجنة من اجل الحفاظ على دماء المسلمين والحفاظ على النظام واستتباب واستقرار والاشراف على الامور العامة والشؤون الدينية والاجتماعية (١٤)

وقد باشرت اللجنة اعمالها من اجل تنظيم الامور في النجف وفي بقية المحافظات من خلال ارسال ممثلين ومندوبين عنها وعن المرجعية الى بقية المحافظات التي كانت تعيش في حالة من الفوضى والاضراب وعدم استقرار الاوضاع فيها ، ولكن على الرغم من ذلك وما قامت به اللجنة من اعمال الا ان السلطة الحاكمة استطاعت ان تقوم بالقضاء على الانتفاضة بعد ان عملت قصف على منازل العلماء والمراجع الكبار كان من ابرزهم السيد ابو القاسم الخوئي والسيد عبد الاعلى السبزواري والسيد محمد محمد صادق الصدر ، فضلا عن ذلك توجهت باقتحام بيت السيد الخوئي واقتياده مع عدد من العلماء الذين بلغ عددهم ١٠٦ من المقربين من السيد للاعتقال^(١٥) ، علاوة على ذلك عملت السلطة الحاكمة على ضرب المدن المقدسة بالصواريخ ومدفع الدبابات ودمرتها ومنها مرقد الامام علي^(عليه السلام) في النجف كما وضربت قبة الامام العباس بالدبابات في كربلاء وايضا وصل التدمير الى الحرم الحسيني في كربلاء^(١٦).

وقد فرضت السلطة الحاكمة الاقامة الجبرية على السيد الامام الخوئي حتى وفاته في الثامن من اب عام ١٩٩٢^(١٧)

وتولى المرجعية بعد ذلك سيد عبد الاعلى السبزواري الذي كان على درجة كبيرة من العلم والمعرفة لكنه لم يستمر في مرجعيته سوى سنة كاملة^(١٨) ثم تولى المرجعية بعده السيد علي السيستاني الذي لم يقوم بدور المواجهة مع السلطة الحاكمة آنذاك وانما اتبع اسلوب التقية^(١٩) وايضا يوجد عدد من المراجع في تلك الفترة ومنهم محمد صادق الصدر الذي اتبع اسلوب التقية في بداية الامر وعدم الاصطدام مع السلطة الحاكمة آنذاك ثم انتقل الى توعية المجتمع نتيجة سوء الاوضاع في العراق وزيادة سيطرة السلطة على الشعب وقمعهم ، فالتجاء السيد الى اقامة صلاة الجماعة^(٢٠) والتي تعتبر الجسر بين الحوزة والامة ولما تحمله من مضمون سياسي اطلق عليه الصدر الثاني بأحياء الشعيرة المعطلة ، وقد اوضح ذلك السيد محمد محمد صادق الصدر عندما جاء مدير امن النجف الى بيته لمعرفة الاسباب التي جعلته من اقامة صلاة الجمعة فأوضح ذله ذلك عندما اقيمت اول صلاة جماعة في الرابع والعشرين من تشرين الاول عام ١٩٩٧^(٢١)

، ويمكن ان نفهم البعد السياسي لصلاة الجمعة من خلال ما جاء في خطاب الصدر الثاني بشأن صلاة الجماعة : ((ان من فوائد صلاة الجمعة هي الوعي الديني الذي حصل في الحوزة والمجتمع ، ومنها عرف الناس ان عددا كبيرا من الحوزويين غير ما كانوا يتصورون ، وفهم الناس ان الاسلوب القديم عند بعض الحوزويين قائم على القصور والتعقيد حيث ورد انه اذا كثر الفساد في المجتمع فعلى العالم ان يظهر علمه والا فعليه لعنة الله))^(٢٢)

وقد استطاع السيد محمد محمد الصدر في اللقاء الاسبوعي المتجدد من زيادة الوعي الفكري والديني والسياسي والاجتماعي عند الناس وتعبئة الامة فكريا وسياسيا نحو هدفه المنشود.

الا ان السلطة الحاكمة لم تقف مكتوفة الايدي تجاه اقامة تلك الصلاة وحاولت بث الاشاعات بان السيد محمد محمد صادق الصدر متعاون معها لكي تبعد الناس عنه لانه المرجع الوحيد الباقي من مدرسة السيد الشهيد محمد باقر الصدر ، لكن الدولة لم تفلح في محاولتها ولم يتعاون معها ابدا بل واجهها بشده حتى سفكت دمه الطاهر مع ولديه^(٢٣) ، واستمر في اقامة صلاة الجماعة كل يوم الجمعة في مسجد الكوفة من اجل توعية الناس والاتجاه بهم نحو الطريق الصحيح وبأسلوب شفاف ورقيق بحيث يصل الى كل العقول ، فضلا عن ذلك ارسل السيد محمد محمد صادق الصدر وكلائه من العلماء المبلغين الى محافظات العراق كافة لكي يمارسوا دورهم الشرعي ، واخذت حركة المعرفة والتففة لأهل البيت (عليهم السلام) بالتوسع والانتشار بين ابناء الشعب العراقي ، وضجت اسواق الكتب في عموم العراق بأنواع الكتب الفقهية والعقائدية وحتى الكتب الممنوعة والتي تعود للمفكرين والدعاة الشهداء^(٢٤)

وقد اوضح السيد محمد محمد الصدر موقفه عن السلطة بقوله : ((يمكننا ان نلخص علاقتنا بالسلطة على الوجه التالي : السلطة تؤيد المظاهر الدينية وترعاها وهي تعطف علينا ما دام اننا لا نتدخل في السياسة ، وهي تكف شرها عنا ما دمنا نكف شرنا عنها ، بمعنى انها تلتزم ازاءنا سياسة المعاملة بالمثل))^(٢٥).

وعندما لم يستجيب السيد محمد محمد الصدر لمطالب الحكومة العراقية قامت الحكومة العراقية باغتياله في التاسع عشر من شباط عام ١٩٩٩ مع ولديه السيد مؤمل ومصطفى رحمهم الله وقام ولا السيدا بتشيعه ودفنه في المقبرة الجديدة في وادي الغري^(٢٦). وكان المرجع الديني في تلك الفترة هو السيد علي السيستاني الذي انتهج طريقة التقية تجاه السلطة الحاكمة الصدامية في العراق حتى زوالها علي يد الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣^(٢٧)

المبحث الثاني: موقف المرجعية من الاحداث والتطورات السياسية في العراق (٢٠٠٣ - ٢٠٠٧)

المطلب الاول: موقف المرجعية من التغييرات السياسية في العراق عام ٢٠٠٣ في السنوات التي اعقبت عام ٢٠٠٣ وتغير النظام السياسي في العراق^(٢٨) وسقوط نظام صدام حسين ودخول قوات الاحتلال ادرك السيد السيستاني ان الاحتلال ليس مقدما طويلا لهذا الاحتلال وسع منذ بداية نحو امريين هامين من اجل استقرار العراق وهما الامر الاول هو منع الشيعة والسنة من الثأر من العناصر التي كانت تحكم وتعذب في زمن حكم صدام حسين لان الثأر لا يجاب الا الثأر والمتضرر الوحيد هو الشعب العراقي، فمنذ البدايات الاولى عندما وضعت الحرب اوزارها اصدر السيد السيستاني العديد من الفتاوى التي تحث العراقيين بعدم الثأر من اعوان وانصار النظام المخلوع من اجل الاسهام بحفظ الامن والاستقرار في البلاد، وكما دعت المرجعية الى المحافظة على املاك الدولة ومؤسساته^(٢٩)

والامر الاخر الذي اكد عليه السيد علي السيستاني هو مقاومته للاحتلال منذ البداية، وبعد الاحتلال مباشرة حاول الحاكم العسكري المدني الامريكي بول بريمر Lewis Paul Bremer مقابله ولكن السيد رفض ذلك، واعلمه ان من الخير للأمريكان ان يجلو من العراق، وعندما حاول بريمر ان ينقل السلطة الى العراقيين، اصر السيد السيستاني على ضرورة اجراء انتخابات عامة قبل انتقال السلطة الى العراقيين في عام ٢٠٠٤، وهذا ما تم بالفعل لاحقا^(٣٠)

بالإضافة إلى موقف السيد السيستاني توجد بيانات أخرى للمراجع الموجدين في النجف الاشرف ازاء موقفهم من الاحتلال ومنهم السيد محمد سعيد الحكيم الذي جاء في فتواه جاء فيها : ((« إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَاداً لِلطَّاغِينَ مَابَأَ » ^(٣١)) يجسد الطغيان الأمريكي هذه الأيام بالحملة الشرسة على العراق العزيز بلد المقدسات ومهد الرسالات وتريد الولايات المتحدة وأعوانها بدء الحروب الصليبية وإحياء دعوتها الحاقدة وفرض سيطرتها على بلاد المسلمين ونهب مقدراتهم وانتهاك كرامتهم تدعوا المسلمين جميعا إلى جمع كلمتهم وتوحيد صفوفهم وان يكونوا يداً واحدة بوجه هذا العدو الحاقد كي يكون الله سبحانه وتعالى في عونهم ويرد كيد المعتدين إلى نحورهم مذمومين مدحورين كما نحذر كل من تسول له نفسه التعاون مع أمريكا عدوة الشعوب من لعنة الله تعالى ونقمة الشعوب الإسلامية ولعنة التاريخ من الدنيا والآخرة ونسأل الله تعالى إن يخرج العراق العزيز من هذه المحنة سالماً آمناً موحداً ويرد كيد المعتدين خائبين خاسرين ويؤكد ذلك قوله تعالى : ﴿ وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا ﴾ ^(٣٢))) ^(٣٣)

المطلب الثاني : احداث النجف الاشرف وموقف المرجعية الدينية منها عام ٢٠٠٤
اعلن في مطلع صيف عام ٢٠٠٣ من السيد مقتدى الصدر عن تأسيس جيش المهدي ، والذي دخل في صراع مع القوات المحتلة الامريكية للعراق ، وقد حصل صدام بينهم في مطلع اب عام ٢٠٠٤ عندما هوجمت دورية تابعة للقوات المتعددة الجنسية في النجف قرب دار السيد الصدر ، وقد اندلع قتال شديد وفيه اظهر جيش المهدي غضبه على القوات المتعددة الجنسية المسنودة من قبل الشرطة العراقية والحرس الوطني ، وعلى اثرها تحصن السيد مقتدى الصدر عند ضريح الامام علي (عليه السلام) في النجف ، وقد لقي المئات حتفهم نتيجة المواجهات والاشتباكات التي حدثت بين الطرفين ، مما ادى تدخل السيد علي السيستاني المرجع الديني الاعلى في العراق من اجل حل تلك النزاعات التي استمرت لعدة اشهر ^(٣٤) .

كما وجه السيد علي السيستاني تحذيرا شديدا الى سلطات الاحتلال ومحذرا اياها من مغبة استمرار تلك المعارك في النجف الاشرف من جانبها اقرت سلطة الائتلاف بتلقيها رسالة مكتب السيد علي السيستاني التي اعرب فيها من القلق من احتمال القوات الامريكية الى النجف كدخولها الى الفلوجة (٣٥).

وعند استمرار المعارك في النجف وكان برير مصرى على حل جيش المهدي كشرط اساسي لإنهاء الصراع والقتال ، وبعد ان عجزت الاحزاب والحركات السياسية عن ايجاد حل لازمة ، اضطرت المرجعية الدينية العليا الى التدخل مرو اخرى لغرض انقاذ المدينة وقد رفض الامريكان صيغة الحل لكن المرجعية هددت انها لن تقف مكتوفة الايدي في حالة بقائهم على موقفهم مما جعلهم يتراجعون عن قرارهم وموقفهم (٣٦)

ثم تم التحرك من قبل البيت الشيعي الذي يضم مجموعة من الاحزاب والشخصيات الشيعية وبرعاية تامة من المرجعية من اجل حل النزاع العسكري في النجف وبعد لقاءات عدة تم التوصل الى حل القتال والمواجهات العسكرية (٣٧) وبعد المفاوضة ومناقشة التي جرت بين السيد علي السيستاني والسيد مقتدى من اجل حل الازمة وخروج جيش المهدي من الصحن العلوي مع الحفاظ على ارواحهم وعدم انتهاكها توصلوا الى مجموعة من الامور والتي على غرارها حلت ازمة النجف في وهي :

اولا : اعلان مدينتي النجف الاشرف والكوفة خاليتين من السلاح

ثانيا تولي الشرطة العراقية مسؤولية حفظ الامن والنظام في ارجاء المدينتين

ثالثا : خروج القوات الاجنبية منها

رابعا: تعويض الحكومة العراقية كل المتضررين في الاشتباكات الاخيرة

خامسا : مساهمة كافة القوى والتيارات الفكرية والاجتماعية والسياسية في خلق الاجواء المناسبة من اجل اجراء التعداد السكاني ، ومن ثم اجراء الانتخابات العامة التي يمكن من خلالها استعادة السيادة الكاملة (٣٨).

المطلب الثالث: موقف المرجعية من الاحداث والتطورات السياسية في العراق عام (٢٠٠٥ - ٢٠٠٧) .

اولا: الانتخابات البرلمانية في العراق عام ٢٠٠٥ واثار المرجعية فيها
بعد سقوط الحكومة العرقية عام ٢٠٠٣ بتدخل قوات الاحتلال الامريكي، حدث فراغ سياسي واداري في السلطة مما ادى الى قيام قوات الاحتلال بالتفكير من اجل تأسيس ادارة جديدة بدئت بزعامة الجنرال والحاكم العسكري الامريكي جي غارنر Jay Montgomery للفترة من التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ الى السادس عشر من ايار عام ٢٠٠٣ والتي فشلت جهوده بتشكيل حكومة عراقية مقبولة من قبل الشعب العراقي ، ثم وضع العراق تحت سلطة الحاكم المدني الامريكي بول بريمر Lewis Paul Bremer الذي ترأس سلطة التحالف المؤقتة (CPA) التي تأسست بموجب قرار مجلس الامن الدولي المرقم ١٤٨٣ في الثاني والعشرين من ايار عام ٢٠٠٣ (٣٩) .

واعلن بول بريمر في الثالث عشر من تموز عام ٢٠٠٣ عن تأسيس مجلس الحكم الانتقالي الذي يمثل اول مؤسسة تشريعية تنفيذية بعد سقوط النظام الصدامي^(٤٠) واعتبر السيد السيستاني تأسيس ذلك المجلس امرا واقعيا يتحمل مسؤولية ادارة البلاد بدلا من الحكم الامريكي المباشر وكان سماحته يستقبل اعضاء ذلك المجلس لأجل مناقشة القضايا والشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأجل مصلحة البلاد ولاسيما في مسألة الانتخابات^(٤١) .

لذلك اكد السيد السيستاني على قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لابد من عرضه على ممثلي الشعب في المجلس الوطني الانتقالي لغرض التصديق عليه تأمينا لشرعيته اذ كان السيد السيستاني يصر ويؤكد على ضرورة اجراء انتخابات عامة من اجل تشكيل مجلس وطني انتقالي يضمن تمثيل العراقيين بشكل متساوي وعادل ، ويتولى التصديق على القانون الانتقالي^(٤٢) .

لذلك تم اقرار قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية في الثامن من اذار عام ٢٠٠٤ ، والذي يعتبر بمثابة دستور مؤقت تسيير الدولة وفق احكامه من اجل كتابة

دستور دائم من الجمعية الوطنية الصادر من انتخابات تشريعية تحدث في الثلاثين من كانون الثاني عام ٢٠٠٥ ، وان يحصل الدستور باستفتاء عام يجري في الخامس عشر من تشرين الاول عام ٢٠٠٥^(٤٣) ، وبذلك حصلت الانتخابات في نفس الموعد المحدد واسفرت عن فوز لائحة الائتلاف الوطني الموحد الذي حصل على مئة واربعون مقعد ، وعلى اثرها وفي السادس من نيسان عام ٢٠٠٥ تم اختيار جلال الطالباني رئيسا للجمهورية و ابراهيم الجعفري رئيس للوزراء^(٤٤).

واظهر السيد السيستاني اهتماما كبيرا في الانتخابات البرلمانية^(٤٥) وعملية تشكيل الجمعية الوطنية العراقية والسبب في ذلك لان الجمعية الوطنية من مهامها تدوين دستور دائم للعراق ، كما انها ستضع قانون الانتخابات الذي يحدد كيفية اجراء الانتخابات في العراق مستقبلا ، كما ان الجمعية مسؤولة مباشرة عن تشكيل الحكومة القادمة من النواحي السياسية والمذهبية والقومية ، فضلا عن ذلك انها تتولى المصادقة على ميزانية الدولة العامة^(٤٦).

بالإضافة الى ذلك وفي اسئلة عدة لوكالات اجنبية للسيد السيستاني بخصوص وضع العراق ومنها وكالة الاسوشيتد برس الامريكية Associated Press التي قالت للسيد ماهي الحكومة المقبلة التي تريدون في العراق ما بعد صدام حسين ويجب ان يتم تشكيلها؟ وهل ستلعبون دورا فيها ؟ فكان كجوابه كالآتي هو : (شكل نظام الحكم في العراق يحدده الشعب العراقي واليه ذلك ان تجري انتخابات عامة لكي يختار كل عراقي من يمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور ، ثم يطرح الدستور الذي يقره هذا المجلس على الشعب للتصويت عليه والمرجعية لا تمارس دورا في السلطة والحكم)^(٤٧).

أي ان السيد السيستاني يؤكد في اجاباته للأسئلة المتعددة على دور الشعب في الانتخابات واختيار من يمثله لأداره بلاده

واكد السيد السيستاني على حق الشعب العراقي في ممارسة حقه في اختيار الدستور الذي يراه مناسباً وكذلك اختيار نوابه في اطار انتخابات عامة نزيهة بأشراف دولي ، مع ضمان مشاركة كافة قطاعات الشعب العراقي في هذه الانتخابات^(٤٨)

كما اوضح المرجع صادق الشيرازي على اهمية الانتخابات ودعا العراقيين الى المشاركة الفعالة فيها وتحمل المسؤولية من خلال تسجيل اسمائهم، فضلا عن ذلك دعا الى توفير الفرصة للمهاجرين العراقيين في الخارج الى المشاركة في هذه الانتخابات واكد على ان تكون الانتخابات نزيهة وبأشراف ورقابة دولية^(٤٩).

كما دعا المرجع الديني محمد تقي المدرسي الى ضرورة التركيز على الانتخابات على المستويين السياسي والشعبي ، وعدها الاساس في هذه المرحلة ، وقد اكد في مؤتمر صحفي عقد في كربلاء لغرض مناقشة مسألة الانتخابات^(٥٠).

حصلت الانتخابات في الثلاثين من كانون الاول عام ٢٠٠٥ وبمشاركة شعبية واسعة^(٥١) وتعد اول انتخابات حرة ومستقلة في تاريخ العراق المعاصر ، وفي ضوء نتائجها تشكلت الجمعية الوطنية التي مثلت اول برلمان عراقي يعبر عن اراء جميع مكونات الشعب العراقي من العرب والاكرد والتركمان والاشوريين والمسلمين سنة وشيعة ومسيحيين^(٥٢).

ثانيا : موقف المرجعية من قضية تفجير مرقد الامامين العسكريين في سامراء ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧

تعرض المرقد العسكري الى عملية تفجير منظمة حدثت في يوم الاربعاء في الثاني والعشرين من شباط عام ٢٠٠٦ ، اذ قام مسلحون يرتدون زي الشرطة وهم يتمون الى جماعات ارايية باقتحام المرقد العسكري ، وتقييد افراد شرطة الحماية الخمسة وقاموا بزرع الالغام والمتفجرات داخل الحرم الشريف ، وكذلك قاموا بوضع الالغام والمتفجرات تحت جدران قبة الضريح وفجروها بعد ذلك مما ادى الى انهيار القبة الخاصة بالضريح بالكامل وقد ادت الى احداث اضرار جسيمة بالمرقد وكان من اضرارها ونتائجها ان هدمت كل العمارات السابقة التي مرت على المرقد^(٥٣).

وعند تفجير مرقد الامامين العسكريين في سامراء عام ٢٠٠٦ ، لم تصدر المرجعية فتوى الجهاد ؛ لان الغرض من التفجير استهداف طائفة واحدة بعينها ، لذلك اوصت المرجعية بضبط النفس وحرمت الاعتداء على الارواح والمساجد^(٥٤).

وقد اصدر السيد السيستاني بياناً ابتدأ بقوله تعالى: ((يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ))^(٥٥) ، لقد امتدت الايادي الآثمة في صباح هذا اليوم لترتكب جريمة مخزية ما أبشعها وأفظعها وهي استهداف حرم الامامين الهادي والعسكري (عليهما السلام) وتفجير قبته المباركة ، مما ادى الى انهدام جزء كبير منها وحدوث اضرار جسيمة اخرى ، ان الكلمات قاصرة عن ادانة هذه الجريمة النكراء التي قصد التكفيريون من ورائها ايقاع الفتنة بين ابناء الشعب العراقي ليتيح لهم ذلك الوصول الى اهدافهم الخبيثة ، وان الحكومة مدعوة اليوم اكثر من أي وقت مضى الى تحمل مسؤولياتها الكاملة في وقف مسلسل الاعمال الاجرامية التي تستهدف الاماكن المقدسة ، اننا اذ نعزي امامنا صاحب العصر والزمان (عجل الله فرجه الشريف) بهذا المصاب الجلل نعلن الحداد العام لذلك سبعة ايام ، وندعو المؤمنين ليعبروا خلالها بالأساليب السلمية عن احتجاجهم وادانتهم لانتهاك الحرمات واستباحة المقدسات ، مؤكدين على الجميع وهم يعيشون حالة الصدمة والمأساة للجريمة المروعة ان لا يبلغ بهم ذلك مبلغا يجرحهم الى اتخاذ ما يؤدي الى ما يريده الاعداء من فتنة طائفية طالما عملوا على ادخال العراق في اتونها ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون))^(٥٦) .

وعندما حاول بعض المندسين من اجل اقامة الفرقة بين الطائفة الشيعية والسنية باتهام السنة سبياً في ذلك التفجير اصدر السيد السيستاني تصريحاً اخر برأ فيه طائفة السنة من تفجير مرقد الامامين العسكريين (عليهم السلام) ، ودعا الشيعة الى عدم التعرض لهم بالقول او الفعل ، وفي تصريح اخر دعا الحكومة الى معاقبة مرتكبي الاغتصاب بغض النظر عن انتمائهم المذهبي ، وفي تصريح ثالث اكد وشدد السيد علي السيستاني على اهمية الوحدة بين المسلمين الشيعة والسنة ، لذلك ابدى ائمة الطائفة السنية ارتياحهم لهذه التصريحات ودعوا حكومة البلاد الى الانصياع الى نداء المرجعية الذي جاء على لسان ممثلها السيد احمد الصافي اثناء القائه خطبة الجمعة في الثالث والعشرين من شباط عام ٢٠٠٧ في مدينة كربلاء اذ طالب بمعاقبة مرتكبي الجرائم بغض النظر عن

انتمائهم المذهبي ، فضلا عن ذلك دعا السيد الصافي الى تطبيق خطة امنية في بغداد على جميع مناطقها وعدم استثناء أي منطقة منها لاعتبارات سياسية او طائفية^(٥٧).
كما واصدر اية الله السيد صادق الشيرازي بخصوص تفجير المرقد الشريف استكارا لهذه الجريمة البشعة جاء فيه: ((ان الجريمة النكراء تفجير حرم الامام علي الهادي والامام الحسن العسكري (عليهما السلام) ، وتخريب القبة النوراء والضريح المقدس ، انما هي استمرار لمحاولات النواصب بهتك حرمة رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم) ، فابتداءً من انتهاك حرمة الرسول (صلى الله عليه واله وسلم) بقتل ذريته في كربلاء المقدسة ، وانتهاءً بتخريب قبورهم ، كما فعل المتوكل العباسي بهدم قبر الامام الحسين المجتبي والامام السجاد زين العابدين والامام الباقر والامام الصادق (عليهم السلام) في البقيع))^(٥٨).

وقد ذكر المؤمنون بأمور عدة منها : اخذ الحيطة والحذر والالتزام بتوجيهات المرجعية الدينية والعمل والالتزام بمقررتها ، فضلا عن مطالبة الدول الاسلامية وغيرها بإدانة الارهاب والتصدي له ، بالإضافة الى مطالبة الجهات المسؤولة بالتصدي الحازم للإرهابيين وعدم التنازل لهم ، فضلا عن التسريع في اعمار الحرم الشريف ان يكون افضل من السابق^(٥٩).

ومرة اخرى تعرضت مئذنتي مرقد الإمامين العسكريين (عليهما السلام) الى انفجارين في الثالث عشر من حزيران عام ٢٠٠٧ م اسفرا عن انهيار وتدمير المئذنتين بالكامل^(٦٠) ، فاصدر السيد علي السيستاني بيان حول ذلك الموضوع : ((عادت الايادي الاثمة لتنتهك مرة اخرى حرمة الروضة العسكرية المطهرة في سامراء وتستهدف ما تبقى من معالمها المقدسة من المئذنتين الشريفتين ، في جريمة بشعة تعبر عن مدى حقد مرتكبيها وبغضهم لآل النبي المصطفى (صل الله عليه واله وسلم) وسعيهم المتواصل لإشعال نار الفتنة الطائفية بين ابناء العراق العزيز))^(٦١).

كما اصدر اية الله السيد صادق الحسيني الشيرازي بتلك المناسبة وقد استنكر ذلك الاعتداء بقوله تعالى : ((﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ

نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ»^(٦٢) وتعود هذا اليوم الايدي الاثيمة لهدم منائر الرفيعة لمراقدا ئمة المسلمين الامام علي بن محمد الهادي والامام الحسن بن علي العسكري (عليهما السلام) ، تلك المنائر الشاخنة التي طالما انطلقت منها كلمة التوحيد (اشهد ان لا اله الا الله الواحد الاحد) والتي هي رمز واحدة والايمان واتحاد المسلمين ، ان هذه الممارسات البغيضة واللاإنسانية لن تشي (بأذن الله تعالى) المؤمنين من مواصلة الدرب الذي بدأه رسول الله (صلى عليه واله وسلم) واستمر عليه اهل بيته الاطهار (عليهم السلام) واتبعه شيعتهما الكرام عبر حقب التاريخ الحالكة رغم كل الماسي والمشكلات بل سوف تزيدهم عزيمة ومضاء))^(٦٣) .

وفي نهاية البيان قدم العزاء لصاحب العصر والزمان بمناسبة هذه الفاجعة الاليمة والتي هي ايام استشهاد مولاتنا فاطمة الزهراء (عليها السلام) ودعا الى الانتقام من الظالمين الذين ارتكبوا هذه الفاجعة الاليمة^(٦٤) .

لذا نشاهد ان المرجعية في كل حدث من الاحداث التي تحصل في العراق او خارجه لها مواقف مشرفة وبطولية وبحكمة وموضوعية تصدر الفتاوى بخصوص ذلك الموضوع او تدعو الى الجهاد كلا حسب مطلبه .

الخاتمة

بعد اتمام البحث تم التوصل الى النتائج الاتية :

❖ لا يمكن اغفال المرجعية الدينية على مر العصور بما تؤديه من ادوار مختلفة منها : السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية .

❖ تعد الانتفاضة الشعبانية عام ١٩٩١ ، من الاحداث المهمة التي وقعت في العراق بعد ثورة العشرين والتي شارك فيها جميع فئات الشعب العراقي من جنوبه الى شماله ضد السلطة الحاكمة في العراق وان حدثت ثورة اثناء تلك السنوات الا انها لم تكن بمستوى هاتين الحداث المهمين في تاريخ العراق الحديث والمعاصر .

❖ اظهرت مرجعية الامام السيد علي السيستاني شدتها وصلابتها ومواقفها المتوازنة تجاه الاحداث التي مرت بالعراق ، اذ اظهر كمرجع اعلى للطائفة الشيعية والتي نال بها احترام جميع الطبقات الشعبية والرسمية كافة .

❖ اوضح البحث ان جهود المرجعية وعلى راسهم السيد علي السيستاني وعلى الرغم مما واجه المرجعية الدينية من الازى والمعاناة من نظام صدام واعوانه ، الا انه افتى بحرمة التعامل مع الجيش الاميركي الغازي على العراق اذ اصدر بياناً ضد العدوان الاميركي على العراق ، وقد صرح منذ اليوم الاول من الاحتلال بانهم الاميريكيين محتلين وحملهم مسؤولية الفوضى واللاامن الذي تحكم العراق من حين احتلالهم .

❖ استخدمت المرجعية تأثيرها الواضح ونفوذها الكبير في تعبئة الجماهير العراقية باتجاه المسار الديمقراطي ، وتمكنت من احضار الشارع العراقي في الساحة اثناء الازمات والمنعطفات الهامة كالانتخابات البرلمانية والاستفتاء على الدستور .

❖ ادت المرجعية دوراً مهماً في الازمات السياسية والنزاعات المسلحة بحيث تمكنت بحنكتها وحكمتها وسعة صدرها من تجنب وقوع العراق من حرب اهلية وفتن طائفية بين السنة والشيعية وكانت المرجعية في جميع المواقف الصوت الناطق لتلك الحوادث والامور واوضح الامور في الازمة السياسية والمواجهة العسكرية التي حدثت في النجف عام ٢٠٠٤ بين التيار الصدري وبين القوات العراقية والاميركية في العراق في النجف وما حدث من اعمال شغب ومواجهات مسلحة بين الطرفين ، وقد عجز الجميع من فعل شيء لا الحكومة والجيش والشرطة ولا القوات الاميركية ولا الاحزاب السياسية اذ بقوا ينتظرون عودة السيد علي السيستاني من رحلته العلاجية في لندن ليقوم بدوره من اجل حل تلك الازمة وبالفعل عندما عاد السيد السيستاني واقنع التيار الصدري من الانسحاب من النجف والكوفة .

الملخص:

المرجعية هي قيادة ورياسة الامة منحة وهبة عظيمة من الله تعالى على بعض عبادة الصالحين الرساليين : ((اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ))^(١)، ويجب على الامة ان تلتف وتدور حولها وتأتمر بارشاداتها وخاصة في الظروف العصبية التي تمر بها الامة . والمرجعية الدينية لها دور في التاريخ المعاصر ومواقفها مشرفة وعظيمة تجاه الاحداث التي تحدث في البلاد الاسلامية ، من قبل الدول الغربية الاستعمارية التي تكالبت لاستعمارها ، او من خلال اعوانها من الحكام لتمزيق وحدتهم ، ونهب خيراتهم ، وافساد رجالهم ونسائهم ، فانبرى علماء الدين من خلال فتاواهم التي تدعو الى التصدي لافكارها تارة ، ولاعتداءاتها تارة اخرى ، وان ما جرى في العراق من احداث خلال السنوات من الاحتلال، جعل العلماء يصدرن جملة من الفتاوى، ولاسيما للاعوام (٢٠٠٣ - ٢٠٠٧) وما بعدها وهو موضوع بحثنا والتي سيتم التطرق فيه الى الاحداث السياسية التي مرت بالعراق ، وما هو دور المرجعية تجاه تلك القضايا واهم الاجراءات التي اتخذتها لمعالجة تلك الامور بما يخدم قضية الوطن والشعب والسير بهم نحو طريق الرقي والازهار والتطور ، وسيتم التحدث في بحثنا هذا الى عدة امور منها ، ماهو موقف المرجعية الدينية تجاه الاحداث والقضايا السياسية التي حصلت في العراق قبل عام ٢٠٠٣ ، وكذلك ما هو موقف المرجعية تجاه الاحداث السياسية تجاه العام المذكور انفا وما بعده . كل تلك الامور سيتم التطرق لها في ثنايا البحث ،ومن الله التوفيق.

Abstract

The position of the religious authority towards political events in Iraq (٢٠٠٣-٢٠٠٧) a historical study.

Dr. Alyaa Saeed Ibrahim

The authority and leadership of the nation is a great gift granted by Allah the Almighty for some of his worshipers who believe in his messengers:

(١) سورة الانعام/ اية ١٢٤

“Allah knows best where He places His message”. The nation must gather and revolve around it and follow its instructions, especially in the hard conditions that the nation is going through.

The religious authority has a role in contemporary history and its stances are honorable and great towards the events that take place in Islamic countries, caused by the colonial Western countries that contended for their colonization, Or through its rulers' assistants to tear their unity, plunder their goods, and corrupt their men and women. So the religious scholars came forth through their fatwas that call for confronting their ideas at times, and their attacks at other times. What happened in Iraq during the years of occupation made scholars issue a number of fatwas, specifically between the years (٢٠٠٣ - ٢٠٠٧) and beyond, which is the subject of the research, in which the researcher will address the political events that passed in Iraq. And also will mention what is the role of the religious authority towards these issues and the most important procedures they have taken to address these issues in a way that serves the cause of the homeland and the people and guiding them towards the path of advancement, prosperity and development. In this research, the researcher will talk about several things, including: What is the position of the religious authority towards the events and political issues that occurred in Iraq before ٢٠٠٣, as well as it's position towards political events towards the aforementioned year and beyond. All of these will be discussed in the courses of the research, and may Allah grant us success.

الهوامش:

(١) عدنان ابراهيم السراج ، الامام محسن الحكيم ١٨٨٩ - ١٩٧٠ م : دراسة تاريخية تبحث سيرته ومواقفه واره السياسية والاصلاحية واثرها على المجتمع والدولة في العراق ، (بيروت : دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٣ م) ، ص ٢٤٣ ؛ علي المؤمن ، سنوات الجمر : مسيرة الحركة

الاسلامية في العراق ١٩٥٧ - ١٩٦٨ ، (بيروت : دار روافد للطباعة والنشر والتوزيع ، ط ٤ ، ٢٠١٧ م) ، ص ١١٧ .

(٢) تولى السيد محسن الحكيم المرجعية عام ١٩٤٦ الى حسين وفاته عام ١٩٧٠ . للتفاصيل ينظر : وسن سعيد الكرعوي ، السيد محسن الحكيم : دراسة في دوره السياسي والفكري في العراق ١٩٤٦ - ١٩٧٠ م ، (د.م : مطبعة ثامن الحجج (عليه السلام) ، ٢٠٠٩) .

(٣) محمد رضا الدكسن ، قبسات من حياة اية الله العظمى السيد محسن الحكيم (قده) ، (د.م : مؤسسة شهيد المحراب ، د.ت) ، ص ٣٤ .

(٤) المقصود بالرجعية يعني المرجعية .

(٥) عبد الله طاهر التكريتي ، مذكرات حردان التكريتي ، (بيروت : دار الثقافة الجديدة ، د.ت) ، ص ٤٨ .

(٦) زهراء حسون صاحب ، انتفاضة ١٩٩١ في العراق (النجف الاشرف نموذجا) ، رسالة ماجستير ، (جامعة الكوفة : كلية التربية للبنات ، ٢٠١٤ م) ، ص ١٣ .

(٧) للتفاصيل عن الاجراءات التي قامت بها الحكومة العراقية ينظر : عدنان ابراهيم السراج ، المصدر السابق ، ص ٢٤٦ - ٢٤٧ .

(٨) جودت القزويني ، المرجعية الدينية العليا عند الشيعة الامامية : دراسة في التطور السياسي والعلمي ، (بيروت : دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥ م) ، ص ٣٣٥ .

(٩) للتفاصيل عن الحرب العراقية الايرانية ينظر : افرن عبلة ، الحرب العراقية الايرانية اسبابها انعكاساتها ١٩٨٠ - ١٩٨٨ ، رسالة ماجستير ، (جامعة محمد خنزي " بسكرة " : كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، ٢٠١٤ / ٢٠١٥ م) .

(١٠) جودت القزويني ، المصدر السابق ، ص ٣٣٦ .

(١١) المصدر نفسه ، ص ٣٣٦ .

(١٢) للتفاصيل اكثر عن الانتفاضة الشعبانية ينظر : علاء الجوادي ، ثوار بلا نصير يوميات الانتفاضة الشعبانية اذار ١٩٩١ ، (بيروت : العارف للمطبوعات ، ٢٠٢٠ م) ج ١ - ج ٢ ؛ سلمان ال هادي ، الانتفاضة الشعبانية في كربلاء شعبان ١٤١١ هـ - اذار ١٩٩٠ م ، (قم : منشورات المؤرخ - المكتبة التاريخية المختصة ، ١٤٣٣ هـ) ، ص ١٦ - ١٧ .

(١٣) احمد عبد الهادي السعدون ، المرجعية الدينية دراسة في فكرها السياسي ومواقفها السياسية في العراق ، رسالة ماجستير ، (جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٧ م) ، ص ١٥٨ ؛ محمد جواد

الجزائري، السيد ابو القاسم الخوئي : رؤاه ومواقفه السياسية ، (بيروت : دار الرافدين ، ٢٠١٧ م) ، ص ٨٠ .

(١٤) وحيد عبد المجي ، عبد المجيد الخوئي : الرؤيا والنهج ، (بيروت : دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥ م) ، ص ١٦٨ - ١٦٩ ؛ محمد جواد الجزائري، المصدر السابق ، ص ٨١ .

(١٥) زهراء حسون صاحب ، المصدر السابق ، ص ٩٠ - ٩٤ .

(١٦) احمد الواسطي ، سيرة وحياة الامام الخوئي (قدس) ، (بيروت : دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٨ م) ، ص ١٠٣ - ١٠٤ .

(١٧) جاسم محمد ابراهيم اليساري ، اثر السيد ابو القاسم الموسوي الخوئي في الحياة العلمية والاجتماعية والسياسية ١٨٩٩ - ١٩٩٢ م ، "جامعة كربلاء العلمية" ، (مجلة) ، كربلاء، المجلد ١٢ ، العدد ٢ ، ٢٠١٤ م ، ص ١١٤ .

(١٨) للتفاصيل عن حياة السيد عبد الاعلى السبزواري ينظر : ضياء السيد عدنان الخباز القطيفي ، العارف ذو الثغفات : قراءة تحليلية للابعد المشرقة من حياة سماحة اية الله العظمى السيد عبد الاعلى السبزواري ، (د.م. : مؤسسة العروة الوثقى ، ٢٠٠٨ م) ؛ مشكور كاظم العوادي، مقارنات منهجية بين الطباطبائي والسبزواري "تفسير القرآن نموذجا" ، (قم : دار الغدير ، ٢٠١٦ م) ، ص ١٠ - ١٦ .

(١٩) باسم عبد السادة خليف ، دور المرجعية الدينية في العملية السياسية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير ، (جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٠ م) ، ص ٩١ .

(٢٠) عارف الصادقي ، المرجعية والمشروع السياسي عند الصرين ، من كتاب رجل الفكر والميدان ، (د.م. : مؤسسة بقية الله لنشر العلوم الاسلامية ، ٢٠٠٤ م) ، ص ٢٣٦ .

(٢١) عبد النبي جاسم بتور الحلفي ، قيام صلاة الجمعة في العراق في عهد المرجع الديني محمد محمد صادق الصدر ١٩٩٧ - ١٩٩٩ م دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، (جامعة البصرة : كلية التربية للعلوم الانسانية ، ٢٠١٥ م) ، ص ٦٣ .

(٢٢) عارف الصادقي ، المصدر السابق ، ص ٢٣٦ - ٢٣٧ .

(٢٣) صلاح مهدي علي الفضلي، المرجعية الدينية ودورها الوطني في تاريخ العراق الحديث والمعاصر ١٩٠٠ - ٢٠٠٢ ، (بغداد: مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، ٢٠١٠ م) ، ص ٤٧٩ .

(٢٤) المصدر نفسه ، ص ٤٨٠ .

(٢٥) عارف الصادقي ، المصدر السابق ، ص ٢٢٦ .

- (٢٦) امجد حامد جمعة هذال ، الفكر السياسي عند محمد صادق الصدر ، رسالة ماجستير ، (جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٠ م) ، ص ١٢ - ١٣ .
- (٢٧) احمد عبد الهادي سعدون ، المصدر السابق ، ص ٩٥ .
- (٢٨) ظمياء حسين الربيعي ، الاتجاهات السياسية للصحافة العراقية : دراسة وصفية للأخبار الصحفية بعد الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ م ، (بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة ، ٢٠١٢) ، ص ٧٣ .
- (٢٩) علي ابو الخير ، دور سماحة السيد علي السيستاني في وأد الطائفية في العراق ومقاومة الاحتلال ، " الهدى " ، (مجلة) ، النجف الاشرف ، العدد ٩ ، ١٤٣٠ هـ ، ص ١٢٤ .
- (٣٠) المصدر نفسه ، ص ١٢٥ ؛ قاسم الهاشمي ، دور المرجعية الدينية في رسم مستقبل العراق ، (د.م : مؤسسة الغري للمعارف الاسلامية ، ١٣٢٥ هـ) ، ص ٩ .
- (٣١) سورة النبأ ، اية ٢١ - ٢٢ .
- (٣٢) سورة الاحزاب ، اية ٢٥ .
- (٣٣) باسم عبد السادة خليف ، المصدر السابق ، ص ٩٥ .
- (٣٤) فيبي مار ، عراق ما بعد ٢٠٠٣ ، ترجمة : مصطفى احمد نعمان ، (دمشق : مطابع دار امل الجديدة ، د.ت) ، ص ٤٦ ، ص ٥٦ - ٥٧ .
- (٣٥) بول بريمر ، عام قضيته في العراق النضال لبناء غد مرجو ، ترجمة : عمر الايوبي ، (بيروت : دار الكتاب العربي ، ٢٠٠٦ م) ، ص ٤٢٣ ؛ راجي نصير دواره ، المرجعية الدينية في النجف الاشرف واثرها في الرأي العام العراقي بعد عام ٢٠٠٣ م ، (كربلاء : دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠١٨ م) ، ص ١٩٣ .
- (٣٦) حامد الخفاف ، الرحلة العلاجية لسماحة السيد السيستاني وازمة النجف عام ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م ، (بيروت : دار المؤرخ العربي ، ٢٠١٣ م) ، ص ٦٠ - ٦١ .
- (٣٧) راجي نصير دواره ، المصدر السابق ، ص ١٩٥ .
- (٣٨) حامد الخفاف ، الرحلة العلاجية ... ، ص ١٤٣ - ١٥٥ ، و ١٥٦ .
- (٣٩) صلاح عبد الرزاق ، المرجعية والانتخابات البرلمانية : دراسة في الدور السياسي للمرجعية في العراق المعاصر ، (د.م.ط ، بغداد ، ٢٠٠٥ م) ، ص ٢٩ .
- (٤٠) صلاح عبد الرزاق ، مشاريع ازالة التمييز الطائفي في العراق من مذكرة فيصل الى مجلس الحكم ١٩٣٢ - ٢٠٠٣ ، (بيروت : منتدى المعارف ، ٢٠١٠ م) ، ص ١٠١ .
- (٤١) صلاح عبد الرزاق ، المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية ، (بيروت : منتدى المعارف ، ٢٠١٠ م) ، ص ٦٤ .

- (٤٢) المصدر نفسه ، ص ٣٢ .
- (٤٣) فراس طارق مكية ، فراس طارق مكية ، قصة الانتخابات : ثورة الدستور في العراق ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥ ، (بيروت : دار المؤرخ العربي ، ٢٠١٥ م) ، ص ٤٧ ؛ صلاح عبد الرزاق ، المرجعية الدينية في ... ، ص ٦٦ .
- (٤٤) سرى هاشم محمد صادق النعيمي ، الانتخابات البرلمانية الاتحادية في العراق وافاقها المستقبلية ، (دمشق : تموز للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠١٥ م) ، ص ٧٨ - ٧٩ .
- (٤٥) لا بد من الذكر ان قبل مغادرة بول بريمر العراق في السادس والعشرين من حزيران عام ٢٠٠٤ تم وضع اياد علاوي لرئاسة الوزراء وبرهم صالح نائباً له وغازي عجيل الياور رئيساً للجمهورية وبذلك انحلت سلطة التحالف المؤقتة ، وتم وضع مفوضية عليا للانتخابات المستقلة في العراق بموجب الامر المرقم ٩٢ في الحادي والثلاثين من ايار عام ٢٠٠٤ . صلاح عبد الرزاق ، المرجعية الدينية ... ، ص ٦٩ - ٧٣ .
- (٤٦) صلاح عبد الرزاق ، المرجعية والانتخابات ... ، ص ٣٧ .
- (٤٧) عماد الكاظمي ، المرجعية الدينية ودورها في بناء الدولة العراقية: مواقف ورؤى في فتاوى الشيخ الشيرازي والسيد السيستاني ، (كربلاء : مطبعة دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠١٨ م ، ص ٦٨ ،)
- (٤٨) عمار البغدادي ، الحوزة العلمية واثرها في بناء العراق الحديث : الامام السيستاني والدولة ، (د.م. : مركز الهدى للدراسات الحوزوية ، د.ت) ، ص ٩٣ .
- (٤٩) مركز الامام الشيرازي للدراسات والبحوث ، المصدر السابق ، ص ٥٦ - ٥٧ .
- (٥٠) المصدر نفسه ، ص ٦٠ .
- (٥١) فراس طارق مكية ، المصدر السابق ، ص ٨٢ .
- (٥٢) صلاح عبد الرزاق ، المرجعية الدينية ... ، ص ٧٩ .
- (٥٣) للتفاصيل للأعمار الذي مر على المسجد ، ينظر : سامي جواد المنذري الكاظمي ، راقدون عند العسكريين (عليهما السلام) ، (قم: شريعت ، ٢٠١٤ م) ، ص ٧٨ - ٩٨ .
- (٥٤) راجي نصير دواره ، المصدر السابق ، ص ٢٠٨ .
- (٥٥) سورة التوبة ، اية ٣٢ .
- (٥٦) حامد الخفاف ، النصوص الصادر عن سماحة السيد السيستاني داد ظلة ، (بيروت : دار المؤرخ العربي ، ٢٠٠٧ م) ، ص ٢٤٤ - ٢٤٥ .
- (٥٧) علي ابو الخير المصدر السابق ، ص ١٢٩ .

(٥٨) معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات سامراء الجرح النازف ، (بيروت : دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٨ م ، ص ٥٠ .

(٥٩) معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات ، المصدر السابق ، ص ٥٠ - ٥١ .

(٦٠) سامي جواد المنذري الكاظمي ، المصدر السابق ، ص ١٠١ .

(٦١) حسن علي الجواد ، السيد علي الحسيني السيستاني (دام ظلة) رجل المواقف الوطنية والانسانية ، (كربلاء المقدسة : دار الكفيل للطباعة والنشر ، ٢٠١٨ م) ، ص ٩٧ .

(٦٢) سورة التوبة ، اية ٣٢ .

(٦٣) معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات ، المصدر السابق ، ص ٨٣ .

(٦٤) المصدر نفسه ، ص ٨٣ .

المصادر والمراجع:

اولا : القرآن الكريم :-

(١) سورة الاحزاب ، اية ٢٥ .

(٢) سورة التوبة ، اية ٣٢ .

(٣) سورة النبأ ، اية ٢١ - ٢٢ .

ثانيا : الرسائل الجامعية :

(١) احمد عبد الهادي السعدون ، المرجعية الدينية دراسة في فكرها السياسي ومواقفها السياسية في العراق ، رسالة ماجستير ، (جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٧ م) .

(٢) افرن عبلة ، الحرب العراقية الايرانية اسبابها انعكاساتها ١٩٨٠ - ١٩٨٨ ، رسالة ماجستير ، (جامعة محمد خضي " بسكرة " : كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، ٢٠١٤ / ٢٠١٥ م) .

(٣) باسم عبد السادة خليف ، دور المرجعية الدينية في العملية السياسية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير ، (جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٠ م) .

(٤) زهراء حسون صاحب ، انتفاضة ١٩٩١ في العراق (النجف الاشرف نموذجا) ، رسالة ماجستير ، (جامعة الكوفة : كلية التربية للبنات ، ٢٠١٤ م) .

(٥) عبد النبي جاسم بتور الحلفي ، قيام صلاة الجمعة في العراق في عهد المرجع الديني محمد محمد صادق الصدر ١٩٩٧ - ١٩٩٩ م دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، (جامعة البصرة : كلية التربية للعلوم الانسانية ، ٢٠١٥ م).

ثالثا : الكتب :

(١) احمد الواسطي ، سيرة وحياة الامام الخوئي (قدس) ، (بيروت : دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٨ م).

(٢) امجد حامد جمعة هذال ، الفكر السياسي عند محمد صادق الصدر ، رسالة ماجستير ، (جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٠ م).

(٣) بول بريمر ، عام قضيته في العراق النضال لبناء غد مرجو ، ترجمة : عمر الايوبي ، (بيروت : دار الكتاب العربي ، ٢٠٠٦ م).

(٤) جودت القزويني ، المرجعية الدينية العليا عند الشيعة الامامية : دراسة في التطور السياسي والعلمي ، (بيروت : دار الراافدين للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥ م).

(٥) حامد الخفاف ، الرحلة العلاجية لسماحة السيد السيستاني وازمة النجف عام ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م ، (بيروت : دار المؤرخ العربي ، ٢٠١٣ م).

(٦) حامد الخفاف ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني داد ظلة ، (بيروت : دار المؤرخ العربي ، ٢٠٠٧ م).

(٧) حسن علي الجواد ، السيد علي الحسيني السيستاني (دام ظلة) رجل المواقف الوطنية والانسانية ، (كربلاء المقدسة : دار الكفيل للطباعة والنشر ، ٢٠١٨ م).

(٨) راجي نصير دواره ، المرجعية الدينية في النجف الاشرف واثرها في الراي العام العراقي بعد عام ٢٠٠٣ م ، (كربلاء : مركز العميد الدولي للبحوث والدراسات ، ٢٠١٨ م).

(٩) سامي جواد المنذري الكاظمي ، راقدون عند العسكرين (عليهما السلام) ، (قم : شريعت ، ٢٠١٤ م).

- (١٠) سري هاشم محمد صادق النعيمي ، الانتخابات البرلمانية الاتحادية في العراق وافاقها المستقبلية ، (دمشق : تموز للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠١٥ م) .
- (١١) سلمان ال هادي ، الانتفاضة الشعبانية في كربلاء شعبان ١٤١١هـ - اذار ١٩٩٠ م ، (قم : منشورات المؤرخ - المكتبة التاريخية المختصة ، ١٤٣٣هـ) .
- (١٢) صلاح عبد الرزاق ، المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية ، (بيروت : منتدى العارف ، ٢٠١٠ م) ،
- (١٣) ----- ، المرجعية والانتخابات البرلمانية : دراسة في الدور السياسي للمرجعية في العراق المعاصر ، (د.م.ط ، بغداد ، ٢٠٠٥ م) .
- (١٤) ----- ، مشاريع ازالة التمييز الطائفي في العراق من مذكرة فيصل الى مجلس الحكم ١٩٣٢ - ٢٠٠٣ ، (بيروت : منتدى المعارف ، ٢٠١٠ م) .
- (١٥) صلاح مهدي علي الفضلي ، المرجعية الدينية ودورها الوطني في تاريخ العراق الحديث والمعاصر ١٩٠٠ - ٢٠٠٢ ، (بغداد : مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، ٢٠١٠ م) .
- (١٦) ضياء السيد عدنان الخباز القطيفي ، العارف ذو الثغفات : قراءة تحليلية للابعد المشرقة من حياة سماحة اية الله العظمى السيد عبد الاعلى السبزواري ، (د.م. : مؤسسة العروة الوثقى ، ٢٠٠٨ م) .
- (١٧) ظمياء حسين الربيعي ، الاتجاهات السياسية للصحافة العراقية : دراسة وصفية للأخبار الصحفية بعد الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣م ، (بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة ، ٢٠١٢) .
- (١٨) عارف الصادقي ، المرجعية والمشروع السياسي عند الصرين ، من كتاب رجل الفكر والميدان ، (د.م : مؤسسة بقية الله لنشر العلوم الاسلامية ، ٢٠٠٤ م) .
- (١٩) عبد الله طاهر التكريتي ، مذكرا حردان التكريتي ، (بيروت : دار الثقافة الجديدة ، د.ت) .

- (٢٠) عدنان ابراهيم السراج ، الامام محسن الحكيم ١٨٨٩ - ١٩٧٠ م : دراسة تاريخية تبحث سيرته ومواقفه واره السياسية والاصلاحية واثرها على المجتمع والدولة في العراق ، (بيروت : دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٣ م).
- (٢١) علاء الجوادي ، ثوار بلا نصير يوميات الانتفاضة الشعبانية اذار ١٩٩١ ، (بيروت : العارف للمطبوعات ، ٢٠٢٠ م) ج ١ - ج ٢ .
- (٢٢) علي المؤمن ، سنوات الجمر : مسيرة الحركة الاسلامية في العراق ١٩٥٧ - ١٩٦٨ ، (بيروت : دار روافد للطباعة والنشر والتوزيع ، ط ٤ ، ٢٠١٧ م).
- (٢٣) عماد الكاظمي ، المرجعية الدينية ودورها في بناء الدولة العراقية: مواقف ورؤى في فتاوى الشيخ الشيرازي والسيد السيستاني ، (كربلاء : مطبعة دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠١٨ م).
- (٢٤) عمار البغدادي ، الحوزة العلمية واثرها في بناء العراق الحديث : الامام السيستاني والدولة ، (د.م. : مركز الهدى للدراسات الحوزوية ، د.ت)
- (٢٥) فراس طارق مكية ، فراس طارق مكية ، قصة الانتخابات : ثورة الدستور في العراق ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥ ، (بيروت : دار المؤرخ العربي ، ٢٠١٥ م)
- (٢٦) فيبي مار ، عراق ما بعد ٢٠٠٣ ، ترجمة : مصطفى احمد نعمان ، (دمشق : مطابع دار امل الجديدة ، د.ت) .
- (٢٧) قاسم الهاشمي ، دور المرجعية الدينية في رسم مستقبل العراق ، (د.م : مؤسسة الغري للمعارف الاسلامية ، ١٣٢٥ هـ).
- (٢٨) محمد جواد الجزائري ، السيد ابو القاسم الخوئي : رؤاه ومواقفه السياسية ، (بيروت : دار الرافدين ، ٢٠١٧ م) .
- (٢٩) محمد رضا الدكسن ، قبسات من حياة اية الله العظمى السيد محسن الحكيم (قده) ، (د.م : مؤسسة شهيد المحراب ، د.ت)
- (٣٠) مشكور كاظم العوادي ، مقارنات منهجية بين الطباطبائي والسبزواري " تفسير القران انموذجا " ، (قم : دار الغدير ، ٢٠١٦ م).

- (٣١) معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات سامراء الجرح النازف ، (بيروت : دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٨ م .
- (٣٢) وحيد عبد المجي ، عبد المجيد الخوئي : الرؤيا والنهج ، (بيروت : دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥ م)
- (٣٣) وسن سعيد الكرعائي ، السيد محسن الحكيم: دراسة في دوره السياسي والفكري في العراق ١٩٤٦ - ١٩٧٠ م ، (د.م : مطبعة ثامن الحجج (عليه السلام) ، ٢٠٠٩) .
- رابعا : المجالات :
- (١) جاسم محمد ابراهيم اليساري ، اثر السيد ابو القاسم الموسوي الخوئي في الحياة العلمية والاجتماعية والسياسية ١٨٩٩ - ١٩٩٢ م ، "جامعة كربلاء العلمية " ، (مجلة) ، كربلاء، المجلد ١٢ ، العدد ٢ ، ٢٠١٤ م .
- (٢) علي ابو الخير ، دور سماحة السيد علي السيستاني في وأد الطائفية في العراق ومقاومة الاحتلال ، " الهدى " ، (مجلة) ، النجف الاشرف ، العدد ٩ ، ١٤٣٠ هـ .

دعوات اصلاح النظام السياسي للمرجعيات الدينية

د. كمال حسين أدهم

الباحثة خلود خلف محمود

جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية

المقدمة:

في البدء هناك حاجة لتحديد واقع العراق وعموم البلدان الاسلامية وما تشهده من احتجاجات ناجمة عن تراجع شديد في توفير احتياجات الانسان البسيطة والضرورية والتي لا بد من توفرها لكي يشعر هذا الانسان البسيط انه مواطن في بلد ، فالموجة التي اطاحت بعدد من الانظمة السياسية مبتدئة بتونس مع احراق بائع متجول لنفسه نتيجة شعوره بالظلم فمع احراق البوعزيزي لنفسه اشعلت نار حرق بها نظام زين العابدين بن علي في تونس والرئيس حسني مبارك في مصر لتنتهي حياة العقيد معمر القذافي في ليبيا لتنتقل هذه الاحتجاجات والثورات من بلد الى اخر كالنار في الهشيم ، فالعراق كدولة وشعب لم يعرف الاستقرار لأكثر من نصف قرن استمرت بين حروب وانتفاضات وعصيان في الجبال لازالت مستمرة الى الان مع مخاض تبني نظام يعرف انه ديمقراطي لكنه غير مستقر الى الان بسبب المحاصصة والفساد الى جانب التقاليد الاجتماعية والعشائرية والتي بمجموعها راکمت تركة ثقيلة من المعاناة وسوء الخدمات وجيل كامل من العاطلين يفترون الارصفة ، فكل هذه المؤثرات اوجدت شروط سهلة ومتوافرة لقيام احتجاجات غاضبة في بغداد وباقي مدن العراق ، وهنا جاء دور عدة عوامل تعمل على تغيير البلد للاستقرار او الى حالة الفوضى ، فالعراق كدولة اسلامية وعربية كانت السياسة والدين في تماس دائم ومباشر فرغم وجود مدارس وافكار شرحت ان الدين بعيد عن سياسة البلاد لتقابلها مدارس اخرى محددة ان الدين هو في صلب السياسة معتمدة في ذلك على بعض نصوص وآيات القران الكريم والسنة النبوية المطهرة ، فمع سقوط الدولة بالكامل في العراق وانتشار مظاهر العنف وانهايار مؤسسات الدولة جاءت جملة من الدعاوى والفتاوى الدينية من اجل تخفيف وانهاء حالة العنف والاقتتال والاستيلاء على ممتلكات الدولة فجاءت مجموعة الفتاوى في طريق ضبط

الشارع العراقي اولاً" واييقاف الاستيلاء على ممتلكات الدولة الى جانب وجود اقرار عام ان الشعب العراقي بعد العام ٢٠٠٣ ، ليس كما كان قبل هذا العام فكثرة اللجوء الى العنف وضعت امام رجل الدين الى جانب رجل السياسة مجموعة من الاهداف الواجب تحقيقها لإنهاء هذا العنف والاقتتال ، لهذا جاءت هذه الدراسة من اجل تحقيق مجموعة اهداف :

اهمية البحث: العراق قبل العام ٢٠٠٣ ، وبعدها كان لرجال الدين دور حقيق في ضبط المجتمع والدولة ، وان كان هذا الدور اكثر وضوح بعد العام ٢٠٠٣ ، مع انتشار العنف وتفكك مؤسسات الدولة لتقام على انقاضها مؤسسات لدولة ونظام سياسي جديد يختلف عن سابقه مما انعكس على طبيعة الشعب المحكوم من قبل هذا النظام السياسي الجديد .

هدف البحث : يهدف البحث الى تبيان دور رجل الدين كعامل رئيسي ومساعد ايضا" في ضبط مجتمع متعدد واسع الانتماءات .

اشكالية البحث : قبل وبعد كل انتخابات برلمانية يشهدها العراق تتصاعد الازمات الامنية والسياسية لتتدخل المؤسسة الدينية في ضبط ما يمكن ضبطه من هذه الازمات .
فرضية البحث : يفترض البحث وجود مشاكل ناجمة عن تعدد المدارس الدينية والفكرية التي توجه مقلديها في العراق ، فمع كل ازمة سياسية واجتماعية واقتصادية يتقدم رجل الدين في وضع بعض الحلول التي تعتمد التهدئة .

منهجية البحث : اعتمد البحث على منهج التحليل النظمي .

هيكلية البحث : اعتمد البحث على ثلاث مباحث ، فكان المبحث الاول : مؤثر الدين تغير النظام و توجيه المجتمع ، والمبحث الثاني: التحول الاجتماعي في الدولة، اما المبحث الثالث: المؤثر الديني الى جانب المقدمة والخاتمة.

المبحث الاول : مؤثر الدين تغير النظام و توجيه المجتمع

رجل الدين التزمته حاجات المجتمعات المحلية في الدول العربية و الاسلامية في وقتنا الراهن كما في السابق هذا الالتزام الذي فرض منذ عهد الرسول الكريم صلى الله

علية وعلى اله وسلم مع الاقتداء بنهج عمل الرسول الكريم الذي كان رسول دين ورجل دولة لتتولى السنين والعهود والممالك وتتراجع دولة الاسلام مع الغزوات التي عرفتها بلاد الاسلام لتعود بعد ذلك اشكالية السياسة في الاسلام (الاسلام دين أم دين ودولة؟) في اواسط القرن الثامن عشر وهو ما ارتبط بمشاريع تدعوا لإصلاح اوضاع الدول الاسلامية فهذه المشاريع بعضها ذهبت للمقاربة مع انموذج الدولة الوضعية المدنية الغربية والدعوة اليه لتعود بشكل اوضح هذه المشكلة (الاسلام دين ام دولة) بشكل واضح في بدايات القرن العشرين اذ ارتبطت مع الغاء الخلافة الاسلامية في تركيا ليظهر هذا الجدل واضح كذلك مع بعض الكتابات لاحد علماء الازهر علي عبد الرزاق ، فمن يرى ان الشريعة الاسلامية لم تتضمن لأية نظرية واضحة ومحددة ومتكاملة العناصر والاركان بشأن طبيعة النظام السياسي الاسلامي فلا خصائصه واسلوب الحكم فيه فالمصادر الاسلامية الدينية (القران الكريم والسنة النبوية المشرفة) لم تعالج موضوع السلطة السياسية بوضوح فلم تفصل او تنظم شكل واسلوب ممارسة هذه السلطة داخل المجتمع الاسلامي هذا الاتجاه ذهب الى ما يناقضه عند عدد من المفكرين الاخرين الذين خالفوه في الراي تماما" عندما اكدوا ان الاسلام دين ودولة فما هو ديني فيه لا ينفصل عما هو اجتماعي او سياسي ، فمع العودة الى منتصف القرن الميلادي الثامن عشر ظهرت ملامح اولى لخطاب اسلامي سياسي تبنى فكرة الاسلام دين ودولة سعيا" الى تطبيقها هذه التطبيقات اخذت ملامحها المحددة منذ بدايات القرن العشرين^(١)، هذا ما كان عليه واقع حال الاسلام والسياسة في العالم الاسلامي ومنها العراق فمع ما تطور في العراق من احداث وتواريخ تابعت ومع اصطدام كل الشعب العراقي بواقع سقوط الدولة عمداً ذلك الى اللجوء التقليدي لهذا المواطن العراقي الى مرجعيته العقائدية الدينية التي كانت عبر كل اصداراتهم وفتاواها تعمل تاريخيا على جملة من المسلمات وهي حفظ دماء العراقيين والبحث عن التعايش فيما بينهم كعراقيين اولاً ، الى جانب مطالبتها المستمرة بالإصلاحات والتزام القانون^(٢)، هنا لابد من التذكير ان مسألة حفظ دماء العراقيين وتقديم النصائح والتوجيهات في ادارة الدولة

وهذه المفردة المتعلقة بدور المراجع ورجال الدين في تقديم الفتاوى والنصائح والتوجيهات لا خلاف عليها اذا كانت مقدمة وموجهة للمقلدين والمريدين وعموم المسلمين ، غير انها تكون محل خلاف عند تقديمها للمسؤولين والقائمين على السلطة والادارة ، اذ وفق معتقدي المذهب ليست واحدة ففي غالبية الأدبيات المذهب الشيعي في الإسلام، هناك تناقض حاد بين الحكم الديني في إيران، حيث يحتفظ رجل الدين بالسلطة المطلقة على شؤون الدولة، وبين رجال الدين في العراق، الذين يعتبرون رسمياً جزءاً من المدارس الشيعية الأكثر هدوءاً، ما يعني استبعادهم رسمياً عن أمور السياسة. فرجال الدين العراقيون أنفسهم يخبرون الزوار الأجانب أنهم لا يتدخلون في السياسة إلا للضرورة (المصلحة)، وهي مفهوم في الفقه الإسلامي يتم الدفع به - تقليدياً في أوقات الخطر الشديد - لحماية رفاهية عامة الناس^(٣)، وهذه الضرورة والمصلحة متوافرة في واقع العراق وهو ما استدعته حال البلاد عند كل مرحلة من مراحل الازمات التي مرت بشعب العراق و النظام السياسي والتي كانت اولى مراحل سقوط النظام السياسي السابق متزامن مع سقوط الدولة بشكل كامل الى جانب تراجع العامل النفسي والقيمي للمواطن في العراق ، وهو ما كان له انعكاس على دخول عموم العراق شعباً ودولة الى مرحلة جديدة سادت في بداياتها فوضى وعدم انضباط في الشارع العراقي وتصاعد صرخات استرجاع الحقوق والثأر من رجال الامن والمسؤولين السابقين وكثرة النزعات العشائرية التي استتبعت هذه المطالبات ، فكان ضبط الشارع اولوية في تلك المرحلة وتحديدًا " خلال الايام الاولى لسقوط النظام السابق خاصة مع تزايد حالات نهب ممتلكات وموجودات الوزارات باستثناء وزارة النفط والتي تكفلت قوات التحالف بحماية مقارها في حين ساد النهب والسلب جميع الوزارات ودوائر الدولة السابقة فخلال تلك المرحلة لوحظ زيادة كبيرة في عدد العوائل والافراد الذين كانوا يستولون ويحتجزون بيوت ودوائر تابعة لأشخاص مسؤولين او عاملين في بعض الاجهزة كما ان حالات الانتقام من المسؤولين السابقين الذين لم يتمكنوا من مغادرة البلاد او مناطق سكنهم سادت حالات القتل والتهديد مما اوعز الى ضرورة تدخل

المؤسسة الدينية ورجالها لضبط هذا الواقع فصدرت مجموعة الفتاوى الصادرة عن مرجعية السيد علي السيستاني في (٢٧/٤/٢٠٠٣م) :^(٤)

- العمل في سبيل ضبط الشارع العراقي وتحددت بفتوى تحرم نهب ممتلكات الدولة والوزارات، وجميع الدوائر الحكومية.

- ودعا إلى المحافظة على هذه الممتلكات، بوصفها ملكاً عاماً لجميع أفراد الشعب العراقي.

- ورفض قيام العوائل وإن كانت في عوز أن تستخدم هذه الممتلكات الحكومية.

وهاتين الدعوتين تأكدتا ثانياً في الاجابة على اسئلة يتقدم بها المقلدون فكانت اولى الفتوات رداً "على سؤال كيفية التعامل مع ممتلكات الدولة بعد الفراغ الحكومي وخلو الدوائر من الموظفين وهنا كان للمرجعية تحريم واضح لأعمال السلب والنهب التي اصابته الدوائر والوزارات ففي نص صادر حدد السيد السيستاني ذلك " لا يجوز اخذ شيء منها ، ويحرم التعامل به ..."^(٥)

- منع السيد أن تقوم حالة من الانتقام و الاحتراب الداخلي، وسفك الدماء بحق رجال النظام السابق ممن كان لهم يد في قتل الأبرياء، إذ أوجب أن تحال هذه القضايا إلى المحاكم المختصة في الدولة بعد قيام حكومة مستقلة ومنتخبة تدير شؤون البلاد.

ومع تسارع الاحداث وانفلات السلاح بين الناس تشكلت مجموعات تابعة للسيد مقتدى الصدر وتظهر مشاكل متعلقة بضبط امن والمسؤولية في مناطق المراقدة المقدسة وهو ما سبب في تجدد الاشتباكات بين مؤيدي الصدر وقوات التحالف وهو ما حدا بالمرجعية التدخل عبر الناطق باسم مكتب السيد السيستاني ، شامل الموسوي في تجمع لانصار السيد السيستاني في محافظة واسط جنوبي البلاد حيث حدد ان من الواجب ايقاف هذا القتال وضرورة انسحاب قوات التحالف الدولي وانهاء كافة مظاهر التسلح^(٦)، فأوضاع البلاد كانت شديدة الالحاح لتدخل المرجعية الضروري والتي كانت تصدر عن طريق عدت وسائل كأن تكون بشكل رسائل او اجوبة عن أسئلة

تقدم للمرجع الديني يتم الرد عليها بشكل مباشر فهذه المباشرة ارتبطت بجملة من الفتاوى والبيانات والتي كانت تصدر.

فمستويات العنف الغير مسبوقه الى جانب استباحة الممتلكات العامة وحتى الخاصة خلال تلك المرحلة حددت دور العامل الديني ومراجعة في العراق جميعهم ودون استثناء على شكل واضح بعد العام ٢٠٠٣، وكانت اولى هذا الدور المزدوج لضبط العنف مع حالة انتشار السلاح والانفلات الامني في الشارع العراقي فكان من رجال الدين من تبنى موقف سلبي في التشجيع على فكرة الطائفية مقابل جال دين ساهموا في التقليل من حالة التنافر بين العراقيين وهو ما كان بازا في مرحل بناء الدولة الجديدة ودستورها فدعا فيها المرجع الديني الشيعي الاعلى الى اجراء انتخابات لتكوين جمعية تأسيسية تتولى كتابة الدستور للبلاد وهو ما تجابه مع وجود ادراك اعضاء مجلس الحكم بما فيهم الإسلاميون ان هذه الدعوة غير عملية في حينه محاولين تجنب وتأويل هذه التوصية بتعيين لجنة تحضيرية للتوصية بالية لاختيار الجمعية التأسيسية مما جعل مجلس الحكم مع امتداده من اللجنة التحضيرية والتي كانت قائمة على التعيين وهو ما تتجاذب فيه كلجنة تحضيرية مصالح متعارضة بشأن انتخاب جمعية تأسيسية وهو ما ادخل مجلس الحكم في ان اجراء هذه الانتخابات سيطيل من العملية الامر الذي يسمح للمجلس بان يطيل فترة صلاحياته ويعزز مركزه في السلطة وهو ما سيكشف عن ضعفه من جانب اخر فمجلس الحكم يرغب في كسب الراي العام عن طريق التسريع في عملية خلق حكومة منتخبة معلنة العودة الى السيادة ومنهية الاحتلال وهو ما اوقع مجلس الحكم في توازنات متباينة^(٧)، ومع تقدم تطور البلاد عبر اجراء عدت انتخابات برلمانية وتشكل على اثرها حكومات تطورت المشاكل والازمات التي تستوجب تدخل المرجعية مجددا لتقديم التوجيهات والحلول لتهديدات جديدة والتي كانت هذه المرة من شكل جديد اذ وصل الفساد الاداري والمالي في العراق الى درجة مرعبة اذ صنف وفق منظمة الشفافية الدولية والتحالف الدولي لمكافحة الفساد بان يصنف العراق بالمرتبة الاولى ضمن الدول الاكثر فسادا" في العالم اذ اختفت اكثر من ٣٣٠، مليار دولار من ميزانيات

العراق لعشر سنوات سبقت فحجم المشاكل قاد عملية فساد واضحة من قبل الاحزاب الحاكمة عبر الاستيلاء على العقود وطلاق سراح السجناء مقابل مبالغ طائلة وتوظيف الاموال العامة لبناء علاقات مع زعامات العشائر والبعض من رجال الدين فكان من المستبعد ان تنجح محاولات كبح الفساد لان الاحزاب الحاكمة نفسها تعتمد عليه في تحصيل الاموال التي توظفها لأجل استمرارها في الحكم^(٨)، وهذا ما كانت عموم المرجعيات ورجال الدين في العراق ترفضه .

المبحث الثاني: التحول الاجتماعي في الدولة

مع ما تم من تغيرات سياسية واقتصادية وحتى اجتماعية في العراق والتي كانت لصيقة بمستويات من التغير معتمدا العنف والقسر ، اعتمدت المرجعية رغم ظروف الاحتلال المعتمدة على السلاح والحرب على منهج المقاومة السلمية للاحتلال حيث تحركت المرجعية بعد عام ٢٠٠٣م، باستراتيجية مدروسة لتمكين الشعب العراقي من اخذ زمام المبادرة فيصنع مستقبله، وافهام ذلك لسلطة الاحتلال والمتعاونين معها، فعلى الرغم من رفضها المطلق لقاء أي مسؤول من الاحتلال، الا ان افكارها ومطالبها كانت تنقل لسلطات الاحتلال وخاصة عن طريق الامم المتحدة والسياسيين العراقيين^(٩)، وهو ما كانت تبعاتها مرتبطة بكل مراحل التطورات السياسية اللاحقة للعراق ففي السابق الى وقتنا الحالي الى حد ما كانت اليات وصفة الاكراه والعنف هي ما غلب طيلة الفترة الزمنية السابقة لمرحلة التغيير وسقوط العراق في ٢٠٠٣ ، فحال كل مفاصل دولة العراق كانت قائمة على أساس العنف والإقصاء وتهميش الأكرية طبقية كانت أو طائفية ، وهو ما حقق اعتقاد وسلوك معتمد بعد التغيير هو ان من كان يحكم سابقا وهو مضطهد أولى بالحكم الآن ، وهو ما اصبح بسببه عاملا مجهضا لديمومة العراق في شكله الإنساني المرتبط بخيارات المواطنة والمجتمع المتعدد المشاركة والهويات^(١٠)، فالقسوة والعنف كانت سمات التحول في العراق وهو ما له التأثير في المجتمع العراقي نفسه عبر لجوء قطاع من المواطنين الى تغليب القسوة والعنف واعتماد السلب ونهب الممتلكات العامة والخاصة حيث استيحت غالبية وزارات ومؤسسات الدولة ليستبد الامر لاحقا ويتشكل مجلس

الحكم، فمن خلال ادارة الحكم التي تمت وتتم للقوى السياسية الشيعية تحدد عبر غالبية الاسلام السياسي الشيعي في العراق يعانون من عقدة في علاقاتهم مع الولايات المتحدة الامريكية والتي سببها الرية السلبية لكل ما هو امريكي ففي حقيقتها هذه الرؤية تشكلت وتكونت وتراكت خلال عشرات السنين فالأصل هنا الرؤية للولايات المتحدة كونها تمثل الامبريالية والرأسمالية المتوحشة والتي جاءت وتراكت في الاوساط الشيعية من خلال اليسارية الشيوعية والتي ظلت تحتفظ بنظرتها لأمريكا فهي الراعي الاكبر للصهيونية واسرائيل وهو متشكل ايضا" من خلال المنظور القومي والناصرى لأمريكا وليس من خلال نظرتها لها كشیطان اكبر والمتبلورة من خلال المنظور الايراني أي ان الشيعة في العراق لم يكن لهم رؤية خاصة بهم للولايات المتحدة وهو ما افقدهم المبادرة وضياح بوصلة العلاقة مع الولايات المتحدة ، فكان لابد من رؤية شيعية موحدة جديدة ، فسياسي الشيعة في العراق ليس لهم وجهة واحدة فينقصهم المشروع والقيادة فبدون المشروع لا يمكن ان يحددوا وجهتهم وبدون قيادة لا تحمل المشروع لا يمكن لهذا المشروع ان وجد ان يتحول الى حقيقة في ارض الواقع فالانتخابات أيا" كانت معرضة دائما" الى خطر المقاطعة في ظل الاداء السيء للقوى السياسية العراقية برمتها فكما ان الفترة السابقة كانت الاسوأ بسبب انخفاض اسعار النفط وعجز الميزانية وتراجع الوضع المعاشي للمواطن ، كما ان تمكن الجماعات المرتبطة لما يسمى الدولة الاسلامية في العراق وبلاد الشام من احتلال ثلث الاراضي العراقية مخلفا" اربعة ملايين نازح ودخول البلاد في مشاكل سياسية وتنظيمية كفقدان قاعدة للبيانات حول وضع الناخبين للانتخابات القادمة^(١)، مع تزايد المشاكل الامنية والاقتصادية للعراق والتي كانت اكثرها وضوحا وتهديدا للبلاد تمكن الجماعات المسلحة والمرتبطة بما يعرف بالدولة الاسلامية في العراق وبلاد الشام داعش في العام ٢٠١٤ وما مثله من تهديد ، وهو ما جل هذا التهديد الامني هو الاول والاولى بالمواجهة بحيث انه غطى على باقي ازمات البلاد وتغيب القضايا الاقتصادية والخدمية وعدم التفاعل مع الدعوات للاحتجاج على إهمال الحكومة لها. لكن انتهاء الحرب بهزيمة داعش وحصول استقرار أمني كبير منذ عام

٢٠١٨، أعاد هذه القضايا إلى الواجهة، في ظل حالة إحباط عام من إمكانية تحقيق إصلاحات حقيقية؛ الأمر الذي أبرز شعار إسقاط الطبقة السياسية برمتها، وهو ما ظهر في احتجاجات البصرة خريف ٢٠١٨ لتنتشر معها احتجاجات في العاصمة وبعض مدن الفرات الأوسط حيث كان المبرر الأول والواضح الحضور الطائفي لحيل الشباب الجديد من الذين يتسمون بضعف ولائهم للمنظومة الطائفية والعشائرية ومن الذين عاشوا في فترة الانفتاح الكبير في عالم المعلوماتية ووسائل التواصل الاجتماعي، الذي يجعلهم أكثر تأثراً بالتحويلات العالمية^(١٢)، فمع تراكم الأحداث والاحتجاجات في العراق نتيجة للفساد وسوء الخدمات تدخلت المؤسسة الدينية في العراق، في صلاة الجمعة ٤ / ١٠ / ٢٠١٩، أعلنت مرجعية آية الله علي السيستاني معربتها عن موقفها وطالبت الحكومة بالعمل على تحسين الخدمات وتوفير فرص العمل للشباب وكل العاطلين والابتعاد عن المحسوبية ولمنسوبيه ومحاسبة المقصرين، محاسبة الفاسدين في السلطة بكل مستوياتها. وقال أحمد الصافي، معتمد المرجعية، في خطبة صلاة الجمعة بمدينة كربلاء، إن ((الحكومة عليها أن تنهض بواجباتها لتخفيف معاناة المواطنين وعليها أن تبتعد في المحسوبيات بملف التعيينات الحكومية))^(١٣)، وبالمقابل كانت دعوات مقابلة، فكما طلبه المرجعية من الحكومة واجبات محددة بالتعيينات وتحسين واقع المواطن العراقي البسيط كانت هناك دعوات مقابلة للطرف الآخر وهم المواطنين بدعوة المرجعية الشيعية في النجف العراقيين، المحافظة على سلمية الاحتجاجات، إلا أن المرجعية كموقف مما تمت ممارسته من قبل جهات أمنية في الشدة في التعامل مع المحتجين لم يكن واضحاً فما تم الاعلان عنه في دعوة المرجعية للجهات الحكومية وما تم من جرائم القمع ومستقبل النظام المعتمد على المحاصصة و المرفوض شعبياً، تميز بالتذبذب والضبابية، إلى حد وصوله إلى حالة من الانحياز، والدعم للنظام المذهبي، وقبول استمرار تبعيته لإيران وأحزابها، التي تقتل العراقيين في ساحات الاعتصام، من أجل البقاء في السلطة، والتغير الحاصل جاء من خلال توجهات الشباب من المحتجين تجاه فساد متسلسل لحكومات عراقية متشكلة بعد كل انتخابات برلمانية رأى كثير من المتظاهرين ضد الفساد

والحكومات ان موقف المرجعية لم يكن بمستوى الحدث ولا يلبي طموحاتهم بإجراء تغييرات شاملة على المنظومة السياسية ، وهذا تحدد بشكل واضح في الموقف الذي اعتمده المرجعية والذي تغير كثيرا بعد عمليات القمع المفاجئ وغير المسبوق الذي تعرض له المحتجون الشباب من قبل الفصائل المسلحة، بالإضافة إلى التدخل الإيراني الواضح والمباشر في ملف الاحتجاجات ايضا عدى ما تمتلكه من نفوذ على السياسات التي يعتمدها القائمين على صنع القرار في بغداد، فكان اهم تحول في موقف المرجعية عبر ضغط على الحكومة العراقية وأجبرها على التحقيق في تلك الحوادث والاعتداءات على المحتجين . وكذلك وقوفها الى جانب المتظاهرين والمحتجين فمواقفها المتتالية المؤيدة للاحتجاجات أعطت زخما أكبر وحسمت موقف كثير من العراقيين ممن لديهم موقف متردد من المتظاهرات. ولايزال بعض المحتجين ينتقدون موقف المرجعية الدينية في النجف من الاحتجاجات لأنها لم تدعو بشكل صريح إلى إسقاط الحكومة أو تصدر فتوى دينية تحرم فيه قتل المحتجين.، وهو ما ذهب الى تحديده الكاتب سرمد الطائي ((المرجعية أوصلت رسائل عدة إلى المحتجين وبعده طرق تخبرهم فيه أنكم أنتم الأساس ونحن نتبعكم ووظيفتنا حمايتكم ومساعدتكم ومساندتكم... هذا يعد تطورا كبيرا يحسب للمرجعية، لأنها تريد مساعدة الجمهور على زيادة ثقته بنفسه وأن يتصرف ويفكر ويتخذ قرارات دون ان ينتظر رأي الاخرين ... هناك شعورا لدى المرجعية في أن المجتمع تطور وأصبح من الصعب لأي شخص أن يقوده، وعلى الجميع أن يتكيف مع لحظة جديدة تؤكد نضوج المجتمع بشكل أكبر مقارنة بالسابق))^(١٤). فدور العامل الديني كان ولا يزال واضحا على كل من المواطن والمسؤول وهو بشكل عام كصوت ودعوات تهذب الى ترجيح كفة الاستقرار في العراق.

المبحث الثالث: المؤثر الديني

المؤثر الديني في العراق سابقا" ولاحقا" دور واضح ومؤكد بسبب تضافر جملة من العوامل المرحلية التي اصابته العراق بعد العام ٢٠٠٣، فالإنسان وحسب الفطرة التي فطرها الله سبحانه وتعالى جاعلت الانسان الشعور الدائم الى الارشاد والعون فهو

مخلوق ضعيف يحتاج دائما الى التوجيه والارشاد لتسيير شؤونه الاجتماعية والشخصية ايضا وهذا الشعور الدائم انعكس بالعراق وشعبه الى وجود احساس بالخطر واستمرار الصراع ومع التحول الى تنافس وصراع مذهبي او عز وجود سلاح متداول ،-على سبيل المثال لا الحصر - كان جيش المهدي يمثل القوى المسلحة الوحيدة التي تمكنت من ايقاف زحف القاعدة من امكانية التمدد في المناطق المعروفة بغالبيتها الشيعية في بغداد ، كما ان سوء الوضع الاقتصادي في جنوب العراق واستمرار الاحساس بالظلم والتهميش ظل ملازما" للمواطنين في محافظات جنوب العراق رغم مرور عدة سنوات على سقوط النظام السابق ، ان تلك الممارسة الديمقراطية على مستوى المجالس المحلية لكثير من المناطق والمحافظات دفع الكثيرين الى اللجوء الجماعات المسلحة اعتقادا" منهم انها السبيل الوحيد لفرض واقع سياسي مرجو وتحقيق المكتسبات ، فاستمرار الاحتلال منذ العام ٢٠٠٣، الى يومنا هذا رغم ان العراق حاليا" يعد دولة مستقلة الا ان واقع الحال يبين هذه الحقيقة غير مؤكدة^(١٥)، فالمؤثر الديني الذي ظهر بشكل واضح للمرجعية في العراق ، تهئية الارضية السياسية والاجتماعية لخراج الاحتلال دون قتال وضحايا وفوضى لاسيما العراق لم ينفك عن الحروب والازمات، لذا يرى المرجع السيستاني ان من يقومون بأعمال عنف واستهداف العراقيين من مدنيين ورجال شرطة وجيش ومؤسسات الدولة ان هؤلاء هدفهم عدم استقرار الامن في هذا البلد وهم يساهمون في اطالة امد الاحتلال، والاضرار بمصلحة الشعب العراقي^(١٦)، فالعراق ومع كل ما تضافرت من ظروف لازال يشكو من غياب واضح لبعض السياسات اللازمة لاجل الاستقرار، فالتقصير واضح للدولة في حماية الحقوق والحريات العامة للفرد والمجتمع، كما ان راي المواطن والاستجابة لمطالبه غير موجود فانخفاض نسب الحرية داخل الاحزاب السياسية كما ان المواطن بشكل عام تنخفض نسب مشاركته في الحياة العامة فالقانون ضعيف ويعاني من ازدواجية المعايير المعتمدة في تطبيقه وهو ما يخلق غياب العدل والفوضى العامة وهو ما ادى الى ظهور الصراعات السياسية على السلطة بين المكونات السياسية والاجتماعية وهو ما كانت له نتائج سلبية في الاداء الاقتصادي

والامني والخدمي رافعا" بذلك نسب الفقر واتشار الفساد الاداري والمالي^(١٧)، فدور رجال الدين بشكل عام يدور في ضبط المجتمع العراقي والمعرف عنه انه مجتمع عشائري بشكل عام ، وكذلك تكون الصعوبات هنا في حالة ازالة التناقضات لبعض تصرفات ابناء العشائر - على سبيل المثال لا الحصر - الملاحظ ان العشائر قد دفعت بأبنائها الى المعارك وقدمتهم قرابين للوطن والدين تلبية لنداء وفتوى المرجعية الدينية ، في حين نجد ان هذه العشائر عينها تخالف فتوى اخرى للمرجعية بعدم اطلاق العيارات النارية دون اكتراث بالمخالفة والاضرار التي ستلحق بالأنفس البريئة والاموال نتيجة الرمي العشوائي ❖^(١٨)، وهو ما يوجب عامل النهوض بالتحديات الجديد ومقدار الاستجابة لها ، فالإصلاح داخل أي نظام سياسي واجتماعي يجب ان يأخذ بعدي التحدي والاستجابة فالبعد الخارجي هو التحدي لهذا النظام الجديد اما البعد الاخر فهو استجابة هذا النظام للتحدي القائم فالיום حقيقة التحدي تأتي من الشارع لان السلطة السياسية سواء كانت تنفيذية او تشريعية او قضائية جعلت بينها وبين الناس فاصلا" فجوهر الاختلاف حول نقطتين اساسيتين هي ان النظام السياسي الذي تشكل بعد عام التغيير حظي بدرجة عالية من المقبولية ، والان هو في اقل درجات المقبولية ، اما النقطة الثانية هي ان هذا المواطن العراقي الان اضحى في اعلى درجات التذمر فالسخط والنقمة على هذا النظام المتشكل في اعلى درجاتها^(١٩)، وكان اعتماد خوض رجال الدين في تسيير سياسة البلاد محدد بفترة متسمة بالتوتر والصراع والمنازعات وهو ما حدا بالمرجعية ان لا يكون طرفا في السياسة بل محاولة للإرشاد دون ان يكون داعما لطرف من الاطراف وكان هذا واضحا" في رسالة صادرة كانت بمثابة فتوى اوضح فيها السيستاني ابتعاده ان يكون طرفا" في الخلافات : "سماحته فوق المنازعات وليس طرفا" فيها ، ورعايته الابوية لجميع المؤمنين من مقلديه وغيرهم بل للعراقيين كافة"^(٢٠)، فمع الاتصال المباشر فيما بين المرجعية وقوات الاحتلال التي صارت امرا" واقعا" وصف الحاكم المدني الامريكي على العراق موقف مرجعية السيد السيستاني بالغامض "الذي يتقلب بين العزلة الروحية والمشاركة المباشرة في العملية السياسية فقد كان اية الله

بعمامته السوداء، وعباءته الدينية الداكنة، ولحيته البيضاء، صاحب النفوذ العظيم في مدينة النجف^(٢١)، اعتمد واستوجب الخطاب الديني الاسلامي والذي يعمل وفق اطار من القيم السامية من المحبة والاخاء والوحدة والمشاركة في العمل والبناء ويتجنب اثاره اية حساسيات دينية وقومية ومذهبية متخذاً من الخطاب القرآني والنبوي النموذج الذي يحتذي خطاه فهو مسؤول عن رفع اية جهالة تولدت نتيجة الفهم الخاطئ للدين والتي تسبب تفتيت الوحدة الوطنية، فالشعب العراقي بعمومه ذو انتماء اسلامي وانساني يعتمد احترام الجوار وعدم التعدي على الغير واعانة المظلومين وبالتالي فهذا الخطاب الديني يعمل وفق اعادة تأهيل الانسان من خلال بناءه الروحي والفكري وتنظيم اولوياته الفكرية وفق مقاييس منطقية مستندة الى حقائق واقعية فالإنسان العراقي الذي عانى ولسنين طويلة من اجواء التربية الفاسدة والتنشئة المخطوئه فكان لأساليب الخوف الدور في تخريب فكر ونفسية الانسان العراقي^(٢٢)، فالمجتمع العراقي واجه مع اولى خطواته بعد تغير النظام والبدء بمرحلة جديد والتي كانت ملئاً بالمفاجئات فكانت اولى المفارقات الاخلاقية والانسانية التي واجهت المجتمع العراقي بعمومه هي فاجعة الاعتداءات التي حدثت من قبل قوات التحالف الدولي في الاعتداء على ارواح المدنيين وممتلكاتهم وما تلاها من اكتشاف حالات التعذيب في السجون التي اشرفت عليها قوات التحالف الدولي مع وجود حالة من التناقض حول السلوكيات التي تعرف دولياً وقانونياً على انها جريمة واعتداء فمع الاعلان الدولي هناك تحريم وتجريم للتعذيب من خلال نص المادة ٥، من الاعلان العالمي لحقوق الانسان اضافة الى اصدارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٢/٩/١٩٧٥، الخاص بحماية الاشخاص من التعرض للتعذيب، الى جانب اتفاقية جنيف الاربعة للقانون الدولي الانساني لعام ١٩٤٩، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦، واتفاقية مناهضة التعذيب ١٩٨٤، والنظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية ١٩٩٨، والتي بمجملها كانت تجرم وتمنع الاعتداء والتعذيب^(٢٣)

وهو ما تطلب بقاء الشعب العراقي اعزل امام قوات التحالف الدولي (قوات الاحتلال) وتدخل المرجعية الدينية في السعي لحماية العراقيين:

والمرجعية الدينية في سعيها لا جل انفاذ الاستقرار في العراق بقت في حالة تفاهم مع ممثل الامم المتحدة في العراق ، حتى بعد قيام المظاهرات والاحتجاجات ضد تردي الواقع الخدمي والفساد في العراق من قبل الحكومات المتولية عليه وهو ما تم بقاء الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق والتي ، ذكرت مبعوثة الأمم المتحدة جنين هينيس بلاسخارت إن المرجع الشيعي السيد علي السيستاني، يساند تنفيذ إصلاحات جدية خلال فترة زمنية معقولة^(٢٤).

واتصال المرجعية الدينية في العراق مع المنظمة الدولية جأت تنسيقا ومكمل لسلسلة من التعاون الاتصالات المستمرة والتي تعود الى المرحلة الاولى بعد التغيير العسكري وانهاء النظام السابق وما تبعة من مستجدات ناجمة عن الوجود العسكري المباشر للقوات التابعة لكل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في العراق وحالة الفوضى التي تبعتها من انتشار السلاح وظهور بعض الجماعات المسلحة وحالة الانهيار التي شملت كل مؤسسات الدولة العراقية وتحديد المؤسسات الامنيتين الداخلية والخارجية وتحول العراق الى مساحة وفراغ مباح لدول العالم المجاورة والبعيدة وهو ما تطلب تدخل المرجعية الدينية والتي حددت اولا حرمت الدم العراقي وانهاء حالة العنف التي سادت الشارع العراقي مع الانتشار الواسع للسلاح ومطالبات التأثير واسترداد الحقوق التي صادرها النظام السابق والتي كانت من أهم المشاكل والازمات هي دخول جماعات وتنظيمات مسلحة تبني افكار جهادية مرتبطة بمصالح خارجية ولا تعتمد المصلحة العراقية وهو ما تطلب ان تعتمد المرجعية التعاون مع الامم المتحدة في البداية ومن ثم مع الفاعل الرئيسي المتمثل بالولايات المتحدة الى جانب السياسيين العراقيين والذين تتابعوا مع اكمال كتابة الدستور واجراء الانتخابات البرلمانية الدورية .

مراحل وحالات تدخل المرجعية بواقع تطور الاحداث في العراق بعد ٢٠٠٣:

مطالبة الأمم المتحدة وتحميلها المسؤولية الكبيرة أمام الشعب العراقي كونها هي المسؤولة عن توفير الغطاء الدولي لقوات الاحتلال بان تأخذ في مساعدة العراقيين في الخروج من محتهم والأشراف العام على العملية السياسية في العراق لحين استقرار الأوضاع في البلاد	الدعوة لأجراء انتخابات لاختيار اعضاء البرلمان والحكومة للمرحلة الانتقالية لأجل اتمام ادارة الدولة فترة انتقالية^(٢٥) وشددت على أن موقف المرجع الأعلى لشيعه العراق من الوضع السياسي الحالي هو "قبول أفضل المر عبر الانتخابات، رغم ما في العملية الانتخابية من ثغرات وهنات كثيرة". وتابع "لذلك فضل سماحته العمل على إيلاء هذه المبادرة كل عنايته ودراسة العوامل الخارجية التي تحيط بها وربما تحكم عليها بالفشل، ولكن طرحها في هذه المرحلة وإن حققت أي نسبة من النجاح المقبول فإنه سيولد القناعات اللازمة بالعمل حتى بنسبة معقولة على بلورة وفاق وطني لكل العراقيين^(٢٦)
العنف الطائفي التي عصفت بالعراق وبلغت ذروتها بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ والتي بدأت شرارتها بضرب مرقدي الإمامين العسكريين في سامراء. كان المرجع الشيعي الأعلى يدعو "للتهدئة وإلى استنكار أعمال العنف التي قطعت أوصال البلاد^(٢٧)	

ليس من قبيل المصادفة ان تكون طبيعة الفتاوى والدعوات التي قدمتها وتقدمها المرجعية الدينية في العراق استجابات لواقع ملح ومتفجر وهو انعكس على هذه الدعوات والمعالجات فخلال سقوط الدولة تطلبت فتاوى محددة لتليها مرحلة كتابة

دستور للبلاد واجراء انتخابات دورية وتشكل حكومات تعمل بدورها على حل المشاكل للبلاد والتصدي للعنف فكانت طبيعة هذه الفتاوى والملاحظات التي حددها المرجع الشيعي السيد السيستاني منذ النصف الثاني من تشرين الاول ٢٠٠٣، انصبت حول حقيقة النتائج المترتبة على محو كامل الدولة العراقية وفقدان الامن والسلطة من خلال محو الدولة وتلاشي السلطة المركزية لتعمل فيما بعد على حل الكثير من المشاكل والازمات دخلت الى داخل المكون العقائدي نفسه من خلال الدعوة للرجوع الى الحلول السلمية وعدم استخدام السلاح في المجابهات دموية حتى داخل الوسط الشيعي وهو ما حدث في حادث كربلاء جاعلا " في ذلك مناسبة لا عادة التفكير بحقيقة النتائج التي اسفرت عنها محو الدولة لي طرح مخاوف من خطر انزلاق البلاد الى نوع من المواجهات العرقية والطائفية واسعة النطاق بما في ذلك عل طائفة وكل جماعة من الجماعات السياسية التي باتت مسلحة ومنظمة ^(٢٨)، لتاتي بعدها تهديدات متصاعدة كانت اشد خطورة تمثلت بتهديدات انهاء الدولة العراقية والتي تمثلت بتصاعد دور الجماعات المسلحة المنتمية الى الدولة الاسلامية في العراق وبلاد الشام داعش حددت خطبة الجمعة لممثل المرجعية عبر السيد احمد الصافي في ٧/اب/٢٠١٥، والتي حدد فيها والمطلوب من القوى السياسية ان توحد مواقفها في هذه المعركة التاريخية التي هي معركة وجود للعراق... ومن جانب آخر فإن البلد يواجه مشاكل اقتصادية ومالية معقدة ونقصاناً كبيراً في الخدمات العامة وعمدة السبب وراء ذلك هو الفساد المالي والإداري الذي عم مختلف دوائر الحكومة ومؤسساتها خلال السنوات الماضية ، ولا يزال يزداد يوماً بعد يوم ، بالإضافة إلى سوء التخطيط وعدم اعتماد استراتيجية صحيحة لحل المشاكل بل إتباع حلول آنية ترقيعيه يتم اعتمادها هنا أو هناك عند تفاقم الأزمات.... المتوقع من السيد رئيس مجلس الوزراء الذي هو المسؤول التنفيذي الأول في البلد - وقد أبدى اهتمامه بمطالب الشعب وحرصه على تنفيذها - أن يكون أكثر جرأة وشجاعة في خطواته الإصلاحية ولا يكتفي ببعض الخطوات الثانوية التي أعلن عنها مؤخراً ^(٢٩).

وبذلك يكون للمراجع الدينية بشكل عام دور يعتمد التهدئة والدعوة الى عدم اللجوء

للعنف والبحث عن حلول امنية وسياسية واقتصادية عبر اعتماد السلم المجتمعي من خلال الفتاوى والدعوات والرسائل الموجه للمجتمع وسياسي البلاد.

الخاتمة

لقد استقر في ادارة العملية السياسية وتسيير شؤون البلاد حالة توافر التوجيهات العامة والارشادية التي يقدمها الخطاب الديني المقدم المرجعية وهذا الخطاب يعمد على ادارة اتجاه العامة في الدولة بما يحقق الاستقرار فهو يسير مع تطور الاحداث تباعا في العراق عبر التجديد في المطالبات والتوجيهات ضمن إطار محدد للعقيدة الإسلام، ويرتبط مضمونه بما يحتاجه العراقيون على اختلافاتهم وكانت اولى تدخلات المرجعية عبر السعي لا رجاء الاستقرار وضبط الشارع المنفلت بعد العام ٢٠٠٣، من خلال مطالبة الامم المتحدة بالتدخل وتحمل المسؤولية في العراق ، ومن ثم الحفاظ على امن العراقيين واستقرار البلاد وبعدها التوجيه لاختيار من يمثل الشعب في الانتخابات لاختيار اعضاء البرلمان والحكومات التي تنبثق عن هذه البرلمانات وتوحيد الكلمة بين العراقيين سنة وشيعة مسلمين ومسيحيين مع الاخذ بعين الاعتبار حالة الغليان داخل المجتمع العراقي نتيجة تغير الظروف والمشاكل الاقتصادية والسياسية للشعب العراقي، وأثر تطور الاحداث في العراق من تفشي حالة الفساد وحالة المحسوية ووصول الاهمال من قبل المسؤولين الى درجة جعلت الهم الاكبر الحصول على المكاسب الشخصية تفجرت الاحتجاجات من قبل الشباب العراقي لتتدخل المؤسسة الدينية كطرف محايد وموجه بين رجال السلطة الحاكمة والاحزاب التي تمثل امتداد لمسؤولي السلطة والشباب الغاضب ، في دعوة الدولة لاستجابة لمطالبهم الى جانب تأكيد وطلب المرجعية الشيعية أن على المتظاهرين والمحتجين ضرورة الحفاظ على اتباع الاساليب السلمية وعدم استخدام العنف كونها الشرط الاساس للانتصار في معركة الاصلاح وتحقيق المطالب.

الملخص:

العراق كحال باقي الدول والبلدان العربية والاسلامية ، شهد ولا زال يشهد الى الوقت الراهن حالة تغير داخل المنظومة الاجتماعية والافكار حول ما تم ووصلة اليه حال العراق وشعبة السياسية والاقتصادية بعد اكثر من ثمانية عشر سنة على تغير النظام السياسي في العراق وذلك من خلال ما برز في الشارع العراقي من تظاهرات واحتجاجات كان مصدرها الشباب الغاضب والمحبط لأسباب منها سوء الخدمات والفساد المستشري في مؤسسات الدولة العراقية ، فمن الواجب ادراك العراق كواقع سياسي واقتصادي واجتماعي لم يشهد منذ قرابة الخمسة عقود استقرار واضح ، وهو ما استدعى اجتماعيا "تدخل رجل الدين لغرض التوجيه والارشاد فهذا الدور اصبح واضحا" بعد العام ٢٠٠٣ ، من اجل ارشاد الشعب بشكل عام الى جانب السلطة السياسية والقائمين عليها من خلال تقديم التوجيهات والحلول للامات والمشاكل التي تظهر في العراق ، فرجل الدين كان امام تحديات حقيقية شانه شان كل الشعب العراقي مع سقوط الدولة العراقية وهو ما استوجب تدخله لا سيما في مجال ضبط الشارع العراقي هذا الشارع المتسم بالعنف كطابع عام له الى جانب ذلك التوجيه لأجل الاصلاح لكل من النظام السياسي والاجتماعي الذين يعانون من كثير من المشاكل ، فاستوجب على المرجعية الدينية الوقوف في المرحلة الراهنة موقف الحياد الى جانب التوجيه بالإصلاحات والتسوية ما بين السلطة السياسية وشباب الاحتجاجات.

Abstraction

clergy men to reform political system Invitations of

Iraq status such as other Muslims Arabic states witnesses now changes through people in Iraq this deal of change in the thinking and thought about the achievements in the state after pass eight teen years to change in country this led to streets protests by angry frustrated youths because poor services and corruption in Iraqi institutions . Iraq in fact did not witness stability in political economic and even social case for half century

. this need intervention clergy men for guidance and counseling after ٢٠٠٣. ti guide the people generally and to guide political men . clergy men in Iraq after ٢٠٠٣. In front of many seriousness problems like all Iraqi people after fail Iraq state street settings .Iraqi people have many problems of high level of violence this need to intervention clergy men stand beside all the Iraqi people and political men.

الهوامش:

(١). م. د. علي عباس مراد ، الخطاب السياسي الاسلامي واشكالية المواجهة بين الشورى والديمقراطية ، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٣٥ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، تموز – كانون الاول ٢٠٠٧ ، ص ١١٩-١٢٠.

(٢). د. احمد جودي الجراح ، مدير تنفيذي لمركز الحكمة والحوار والتعاون ، دور المرجعية الدينية في العراق بين ٢٠٠٣-٢٠١٥ ، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/١٢ p=٥٤٤ www. al-kalima.iq/?

جينيف عبده ، رجال الدين يدعمون الاصلاح ويحافظون على خيط رفيع بين السياسة والدين في (٣) agsiwi.org/ar/clerics-support-protesters-call-for-reform www. معهد دول الخليج العربي في واشنطن ، تاريخ ٢٠٢١/٥/١٤ ،

(٤) دور المرجعية الدينية في إصلاح الواقع العراقي ، شبكة افاق ، الاربعاء ٢٠١٨/١٠/٣ ، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/٤ ،

(٥) الخفاف ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ص ٩ ، نقلًا عن رشيد الخيون ، لاهوت السياسة الاحزاب والحركات الدينية في العراق ، دراسات عراقية ، ط ١ ، بغداد – اربيل – بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ٦٤ .

(٦) تجدد الاشتباكات بين جيش المهدي والاحتلال بكربلاء ، ٢٠٠٤/٥/٢٠ ، شبكة الجزيرة ، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/١٢ ، ٢٠٠٤/٥/٢٠ ، www.aljazeera.net/news/arabic/

(٧) رند رحيم فرانكي ، مراقبة الديمقراطية في العراق : تقرير رقم واحد عن الوضع في العراق ، المستقبل العربي ، العدد ٢٩٧ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، تشرين الثاني ٢٠٠٣ ، ص ٨٣ .

(٨) د. قحطان حسين ، العراق والاستقرار .. فراق منذ عقود ، نافذة المستقبل الاصدار الاول ، م. س. ذ. ص ١٤٣-١٤٤ .

(٩) عامر حسن فياض ، محمد جميل عوده ، دور المرجع الديني علي السيستاني في مواجهة الاحتلال في العراق بعد ، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/١٠ ، ص ١١

www.iasj.net/iasj/download/abb216f0b9f1903

(١٠) د. محمد سعيد الامجد، التحولات البنيوية في المجتمع العراقي بعد ٢٠٠٣ .. مقارنة أولية تشخيصية، مؤسسة النور للثقافة والاعلام، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/١٠،

www.alnoor.se/article.asp?id=58278

(١١) د. احمد عدنان الميالي ، بدائل التسوية الوطنية وخيارات التحالف الوطني ، نافذة المستقبل ، الاصدار السنوي الاول ٢٠١٦ ، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، ط ١ ، ٢٠١٧ ، ص ١٤٥-١٤٦ .

(١٢) مركز بحثي ناقش دور التغير الاجتماعي في التغير السياسي بالعراق ، شبكة النبا المعلوماتية ، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/٧ ، www.annabaa.org/arabic/reports/21886 ،

(١٣) احمد الصافي معتمد المرجعية ، نقلا عن : الحراك الشعبي العراقي .. ازمة المرجعية الدينية ؟ ، م.س.ذ.

(١٤) نقطة تحول .. لهذه الاسباب تغير موقف المرجعية من تظاهرات العراق ، ٢٢ ، نوفمبر ، ٢٠١٩ ، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/١٤ ، الحرة ، ٢٠١٩/١١/٢٢ ، www.alhurra.com/iraq/2019/11/22

(١٥) عثمان حمادي ، حقيقة الفشل الامريكي في العراق رداً " على ما ورد في كتاب بول بريمر عام قضيته في العراق ، دار الكتاب العربي ، ط ١ ، بغداد شارع المتنبى ، ٢٠١٠ ، ص ٣٨٢-٣٨٤ .

(١٦) عامر حسن فياض ، و محمد جميل عوده ، م.س.ذ.

❖ للمرجعية دور في التوجيه العام للمجتمع فهي تعمل على اشاعة ثقافة التعارف والتواصل والمحبة والسلام والتسامح بين ابناء المجتمع العراقي بمختلف عشائره وطوائفه وقومياته ، نشر الوعي والمعرفة لفئات المجتمع كافة وتركز على المجتمعات الريفية ، تعمل على تهذيب الاعراف العشائرية التي تخالف الشرع والقانون فهي تنبذ الظواهر الخاصة بالعشيرة كحرق البيوت والكتابة على المحلات والدور بكلمات (مطلوب عشائرياً) وتمنع استخدام السلاح بطرق غير قانونية لابتزاز الناس او الاعتداء عليهم ، ينظر : جاسم عمران الشمري ، م.س.ذ. ص ١٧٢-١٧٣ .

(١٧) د. قحطان حسين طاهر ، الديمقراطية الهشة والخوف من الاستبداد ، نافذة المستقبل ، م.س.ذ. ص ٢٤٧ .

(١٨) جاسم عمران الشمري ، الصراعات العشائرية الاسباب والتداعيات ، نافذة المستقبل ، م.س.ذ. ص ١٧٣ .

(١٩) الاصلاحات في العراق ... بين الضغط الشعبي والممانعة السياسية ، نافذة المستقبل ، الاصدار الاول ، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، ط ١ ، دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠١٧ ، ص ٣٧-٣٨ .

(٢٠) الخفاف ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ص ١٠ ، نقلاً عن رشيد الخيون ، م. س. ذ. ص ٦٤.

(٢١) برير، عام قضيته في العراق ، ص ١١٢ ، نقلاً عن رشيد الخيون ، م. س. ذ. ص ٦٤.

(٢٢) نعمة العبادي ، الثقافة الدينية وتحديات صناعة المستقبل للعراق الجديد ، سلسلة دراسات استراتيجية مجلة دراسات دولية ، العدد ٥٨ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ٢٠٠٤ ، ص ٣٥.

(٢٣) باسيل يوسف بجك ، الآليات القانونية الأمريكية لافلات قوات الاحتلال من تبعات جرائم تعذيب المعتقلين في بغداد ، المستقبل العربي ، العدد ٣٢٨ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان ، حزيران ٢٠٠٦ ، ص ١١٢-١١٣.

(٢٤) مظاهرات العراق الامم المتحدة تطالب بوقف العنف وواشنطن تدعو لانتخابات مبكرة ، ٢٠١٩/٩/١١ ، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/١٩ : ٥٠٣٧٦٠٢٣ : www.bbc.com/arabic/middleeast (٢٥) د. عامر حسن فياض ، م. س. ذ.

(٢٦) السيستاني يعيد مبادرة للوفاق مع السنة حول الانتخابات ، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/١٠ ، شبكة الجزيرة ، ٢٠٠٤/١٢/٣ : www.aljazeera.net/news/presstour

(٢٧) المرجعية الشيعية في العراق: عامل تهدئة أم عبء على السياسة؟ ، سياسة اقتصاد شبكة DW ، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/١٠ : www.dw.com/ar

(٢٨) فاضل الربيعي ، نتائج وتداعيات الاحتلال على العراق ، المستقبل العربي ، العدد ٣٠٣ ، بيروت ، لبنان ، ايار ٢٠٠٤ ، ص ١١١-١١٢.

(٢٩) الأوضاع الراهنة في العراق في خطبة الجمعة لممثل المرجعية الدينية العليا السيد أحمد الصافي في (٢١ / شوال / ١٤٣٦ هـ) الموافق ٧ / آب / ٢٠١٥ م ، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/٦ ، موقع مكتب سماحة المرجع الديني الاعلى السيد علي الحسيني السيستاني / www.sistani.org/arabic/archive/201505

المصادر:

اولا: الكتب

١. رشيد الخيون ، لاهوت السياسة الاحزاب والحركات الدينية في العراق ، دراسات عراقية ، ط ١ ، بغداد - اربيل - بيروت ، ٢٠٠٩.

٢. عثمان حمادي ، حقيقة الفشل الامريكي في العراق رداً على ما ورد في كتاب بول برير عام قضيته في العراق ، دار الكتاب العربي ، ط ١ ، بغداد شارع المتنبي ، ٢٠١٠.

ثانياً: الدوريات

١. د. احمد عدنان الميالي ، بدائل التسوية الوطنية وخيارات التحالف الوطني ، نافذة المستقبل ، الاصدار السنوي الاول ٢٠١٦ ، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، ط ١ ، ٢٠١٧.
٢. الاصلاحات في العراق ... بين الضغط الشعبي والممانعة السياسية ، نافذة المستقبل ، الاصدار الاول ، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، ط ١ ، دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠١٧
٣. باسيل يوسف بجك، الآليات القانونية الامريكية لافلات قوات الاحتلال من تبعات جرائم تعذيب المعتقلين في بغداد، المستقبل العربي، العدد ٣٢٨، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان، حزيران ٢٠٠٦.
٤. جاسم عمران الشمري ، الصراعات العشائرية . الاسباب والتداعيات ، نافذة المستقبل ، الاصدار الاول، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ط ١، بغداد، ٢٠١٧.
٥. ١. م. د. علي عباس مراد ، الخطاب السياسي الاسلامي واشكالية المواجهة بين الشورى والديمقراطية ، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٣٥، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، تموز - كانون الاول ٢٠٠٧.
٦. فاضل الربيعي ، نتائج وتداعيات الاحتلال على العراق ، المستقبل العربي ، العدد ٣٠٣ ، بيروت ، لبنان، ايار ٢٠٠٤.
٧. د. قحطان حسين ، العراق والاستقرار .. فراق منذ عقود، نافذة المستقبل الاصدار الاول ، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، بغداد، ٢٠١٧
٨. نعمة العبادي ، الثقافة الدينية وتحديات صناعة المستقبل للعراق الجديد ، سلسلة دراسات استراتيجية مجلة دراسات دولية ، العدد ٥٨، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد، ٢٠٠٤.

٩. رند رحيم فرانكي ، مراقبة الديمقراطية في العراق : تقرير رقم واحد عن الوضع في العراق ، المستقبل العربي ، العدد ٢٩٧ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، تشرين الثاني ٢٠٠٣ .

ثالثا: الشبكة الدولية:

١. د. احمد جودي الجراح ، مدير تنفيذي لمركز الحكمة والحوار والتعاون ، دور المرجعية الدينية في العراق بين ٢٠٠٣-٢٠١٥ . www.kalima.iq/?p=٥٤

٢. السيستاني يعيد مبادرة للوفاق مع السنة حول الانتخابات، شبكة الجزيرة www.aljazeera.net/news/presstour/٢٠٠٤/١٢/٣،

٣. المرجعية الشيعية في العراق: عامل تهدئة أم عبء على السياسة؟، سياسة اقتصاد شبكة DW ،

www.dw.com/ar

٤. جينيف عبده ، رجال الدين يدعمون الاصلاح ويحافظون على خيط رفيع بين السياسة والدين في العراق، معهد دول الخليج العربي في واشنطن ، تاريخ ٢٠٢١/٥/١٤ ،

www.agsiw.org/ar/clerics-support-protesters-call-for-reform

٥. ا.د عامر حسن فياض ، محمد جميل عوده ، دور المرجع الديني علي السيستاني في مواجهة الاحتلال في العراق بعد،

www.iasj.net/iasj/download/٨bb٢١٦f٠b٩f١٩٠٣.a

٦. د. محمد سعيد الامجد، التحولات البنيوية في المجتمع العراقي بعد ٢٠٠٣ .. مقارنة أولية تشخيصية، مؤسسة النور للثقافة والاعلام، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/١٠ ،

١. www.alnoor.se/article.asp?id=٥٨٢٧٨

٧. دور المرجعية الدينية في إصلاح الواقع العراقي، شبكة افاق، الاربعاء ٢٠١٨/١٠/٣ ، www.afaq.tv/contents/view/details?id=٦٧٢٥٩

مظاهرات العراق الامم المتحدة تطالب بوقف العنف وواشنطن تدعو لانتخابات مبكرة،
٢٠١٩/٩/١١،

www.bbc.com/arabic/middleeast-٥٠٣٧٦٠٢٣

تجدد الاشتباكات بين جيش المهدي والاحتلال بكر بلاء ، ٢٠٠٤/٥/٢٠ ، شبكة الجزيرة
www.aljazeera.net/news/arabic/٢٠٠٤/٥/٢٠ ، ،

٨. مركز بحثي ناقش دور التغير الاجتماعي في التغيير السياسي بالعراق ، شبكة النبأ
المعلوماتية ، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/٧ ،

www.annabaa.org/arabic/reports/٢١٨٨٦

٩. نقطة تحول .. لهذه الاسباب تغير موقف المرجعية من تظاهرات العراق
، ٢٢ ، نوفمبر، ٢٠١٩ ، الحرة ،

www.alhurra.com/iraq/٢٠١٩/١١/٢٢

١٠. الأوضاع الراهنة في العراق في خطبة الجمعة لممثل المرجعية الدينية العليا السيد أحمد
الصافي في (٢١ / شوال / ١٤٣٦ هـ) الموافق ٧ / آب / ٢٠١٥ م ، موقع مكتب سماحة
المرجع الديني الاعلى السيد علي الحسيني السيستاني /

www.sistani.org/arabic/archive/٢٥١٥٥ . ١١

دور المرجعية الدينية في حفظ النظام العام في العراق بعد عام ٢٠٠٣ م

م. افراح رحيم علي الغالبي
جامعة ذي قار / كلية التربية للعلوم الانسانية

المقدمة :

كان للمرجعية الدينية في العراق دورا كبيرا في حفظ النظام والامن بعد عام ٢٠٠٣ م ، حيث فرض التغيير الذي حدث فيه مسؤوليات كبيرة على المرجعية الدينية ولعل اهمها مراقبة العملية السياسية والحث على التعايش السلمي بين العراقيين جميعا وبند الطائفية ، وبدأت بتوجيه التوصيات التي ترعى جميع المكونات ، كما طالبت بتشكيل الحكومة المؤقتة والعمل على صياغة الدستور ، واكدت على عدم اراقة دماء العراقيين والتعامل بحكمة وحذر في جميع المشاكل التي تفرزها الخلافات والمشاحنات . وقد وجدت المرجعية نفسها في حرب ضد الفساد الذي عشعش في مؤسسات الدولة وجعل عامة الناس ناقلين يحتجون ويحرقون مقار الاحزاب الشيعية في الجنوب والوسط العراقي . فأدركت أن الفساد يمثل بالعملية السياسية برمتها على حد تشخيص عشرات المراقبين الذين يطالبون المرجع السيستاني بالتدخل لمنع تمادي الطبقة الحاكمة وأحزابها ومليشياتها المسلحة . وقسم البحث الى عدة محاور وهي كما يلي :

المحور الاول : موقف المرجعية الدينية من الاحتلال :

كان العراق في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ م ميداناً جديداً بالنسبة للمرجعيات الدينية والآخرين أيضاً . إذ تمت الإطاحة بدولة صدام حسين الاستبدادية ، ولم يكن لدى النظام السياسي الجديد قمع ممنهج للمعارضة . وسرعان ما أدركت المرجعيات الدينية أن احتكارهم التقليدي للتفسير الديني والتوجيهات الأخرى لشيعية العراق قد انتهى أيضاً . إذ أوجد فراغ السلطة فسحة لظهور فاعلين اجتماعيين جدد تتحدى وضعهم ومكانتهم . وجاءت التحديات الفكرية ، والاجتماعية ، والمادية للمرجعيات الدينية من اتجاهات عدة^(١) .

فقد كان سقوط النظام الدكتاتوري إيذاناً ببداية مرحلة سياسية جديدة ، تقوم على أساس المساواة في شتى مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية وغيرها ، لكن هذا التغيير

السياسي في العراق رافقه احتلال عسكري، حاول هذا الاحتلال تجميع المرحلة لصالحه؛ بُغية الحصول على مكاسب، وفرض قوانين وتشريعات وآليات حكم تنسجم مع أيديولوجيته وتضمن بقاء وجوده على أرض العراق بشكل أو آخر^(٢).

ومنذ بدء العمليات العسكرية في العراق، لم يتخذ السيد السيستاني أي موقف داعم لتلك العمليات، بعكس ما روج له برير في مذكراته بقوله لقد شجع آية الله السيستاني أتباعه على التعاون مع الائتلاف منذ التحرير ولكن هذا الكلام غير صحيح، فلم يصدر عن السيد السيستاني ما يشير إلى مقولة (التعاون)، وقد نفى ذلك مكتب السيد السيستاني في حديثه لهيئة الإذاعة البريطانية رد على هذا الادعاء ووصفه بالعار عن الصحة، وإن تعامل السيد مع ما يجري إنما هو على أساس تأمين المصالح العليا للشعب العراقي قدر المستطاع، ووفق ما تسمح به الظروف والأوضاع المستجدة^(٣).

لقد كان للسيد السيستاني موقفاً واضحاً في رفضه لسياسة الاحتلال وقد بين ذلك في مواقف عدة منها: رفضه استقبال الحاكم المدني بول برايمر لمرات عدة لعدم وجود ما يستدعي اللقاء، إذ أشير لهذا الأمر في رد على أحد أسئلة صحيفة اسهاي اليابانية ونص السؤال هو: ماهي العلاقة بين الحكومة المؤقتة وبينكم؟ هل تتلقون الدعم منهم؟ أم ماذا؟ وكان جواب مكتب السيد ما يلي: (لا علاقة بيننا وبين السلطة المؤقتة، وأما الحكومة المؤقتة لم تتشكل بعد)^(٤)

وقد ابدت المرجعية الدينية دورها في رعاية مصالح الأمة في الأوضاع القائمة آنذاك، إذ أوضح السيد السيستاني أن تغيير النظام كان يفترض أن لا يكون عن طريق الاحتلال العسكري الذي ولد مآسي كثيرة، منها: انهيار ركائز الدولة، والعيش في حالة من انعدام الأمن والاستقرار^(٥)

وعوداً على التغيير بعد عام ٢٠٠٣ م، وهذا مما فرض على المرجعية الدينية مسؤوليات كبيرة منها مراقبة العملية السياسية والعمل على رعاية النسيج العراقي، وهذا ما تطلب توازناً كبيراً في النظر إلى ذلك، إذ إن المسؤولية تحولت إلى قضية قلق من ردات الفعل الانتقامية، والحذر من استغلال صمت وصبر الأكثرية، فتحملت المرجعية ثقل

المسؤولية وبدأت بتوجيه التوصيات المستمرة لرعاية العملية الديمقراطية التي ترمي جميع المكونات ، بدءاً من إقامة دولة مدنية تحفظ فيها الحقوق من خلال الصندوق الانتخابي إلى عملية المحافظة على القرار المشترك وعدم تهيش احد^(٦).

كما بين أنه إن كان هنالك حاجة إلى قوات الاحتلال؛ لأجل إعادة بناء الدولة وتوفير وضع أممي مستقر، فيجب أن يكون هذا الوجود تحت إشراف الأمم المتحدة لا قوات الاحتلال العسكري. يأتي هذا الموقف من السيد السيستاني تجاه الاحتلال كما هو معلوم بعد انهيار النظام القمعي السابق، إذ شهد الوضع الأمني تدهوراً بصورة دراماتيكية، مما جعل السيد يساهم في ضبط الشارع العراقي عما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع الأمنية من تدهور خطير، إذ أصدر في (٢٧/٤/٢٠٠٣م) فتوى تحرم نهب ممتلكات الدولة والوزارات، وجميع الدوائر الحكومية، ودعا إلى المحافظة على هذه الممتلكات، بوصفها ملكاً عاماً لجميع أفراد الشعب العراقي، ورفض قيام العوائل وإن كانت في عوز أن تستخدم هذه الممتلكات الحكومية^(٧).

من جهة أخرى منع السيد أن تقوم حالة من الانتقام والاحتراب الداخلي، وسفك الدماء بحق رجالات النظام البائد ممن كان لهم يد في قتل الأبرياء، إذ أوجب أن تحال هذه القضايا إلى المحاكم المختصة في الدولة بعد قيام حكومة مستقلة ومنتخبة تدير شؤون البلاد.

المحور الثاني : موقف المرجعية الدينية من الدستور والانتخابات البرلمانية :
ان مرجعية السيد السيستاني لا تريد عودة الدكتاتورية تحت غطاء الديمقراطية؛ لذلك أكدت المرجعية على أهمية كتابة الدستور بأيدي أبناء العراق، وليس عن طريق آليات توضع من قبل المحتل وبعض رجالات السياسة من العراقيين، الذين لا تهمهم هموم ومطالب أبناء الشعب العراقي، إذ أكدت المرجعية على هذا الأمر من خلال العديد من البيانات التي تؤكد عدم وجود أي جهة مخولة لكتابة الدستور ما لم يتم انتخابها من أبناء الشعب، عن طريق آلية الانتخابات الديمقراطية^(٨).

إنما أصر سماحته على ضرورة أن يولد دستور العراقيين من رحم معاناتهم وينتمي إلى واقعهم؛ ليحل مشكلاتهم ويلبي حاجاتهم ويحقق لهم طموحهم، في بلد آمن عزيز، ينعم جميع العراقيين بخيراته ويحفظ لهم حقوقهم وكرامتهم، على اختلاف انتماءاتهم وتعدد مشاربهم، مثالا لمنهج أمير المؤمنين، الإمام علي بن أبي طالب (ع) في العدل بين الرعية؛ على أن (الناس صنفان، إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق).^(٩)

ومن الجدير بالذكر ان السيد السيستاني يحظى بتأييد واسع النطاق من قبل جميع الفرقاء على الساحة الدينية والوطنية في العراق ، كما يحظى السيد السيستاني بتأييد جماهيري كبير ، وتحظى فتاواه ومواقفه السياسية من التطورات في العراق على اختلاف المستويات (سياسية واجتماعية واقتصادية) قبولاً وتقديراً من جميع الاطراف على المستوى الداخلي والخارجي لما يمتاز به خطابه من واقعية تحليلية ورؤية مفعمة بالنظر بالعقلانية ، والاهم من ذلك تغليب مصلحة الشعب العراقي بكل اطيافه ورعاية حقوقه وصيانة كرامته ، ففي (١٣ / ٧ / ٢٠٠٣) اعلن عن تأسيس مجلس الحكم الانتقالي والذي ولد في ظروف غير اعتيادية على جميع الصعد ، امنيا ، سياسيا ، اقتصاديا ، اجتماعيا ، واكد سماحته على اهمية الدستور في معرض جواب سؤال وجه من قبل جمع من المؤمنين الى مكتب سماحته في النجف ، وكان السؤال : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، اعلنت سلطات الاحتلال في العراق انها قررت تشكيل مجلس لكتابة الدستور العراقي القادم ، وانها ستعين اعضاء هذا المجلس بالمشاورة مع الجهات السياسية والاجتماعية في البلد ثم تطرح الدستور الذي يقره المجلس للتصويت عليه في استفتاء شعبي عام ، نرجو التفضل ببيان الموقف الشرعي من هذا المشروع وما يجب على المؤمنين ان يقوموا به في قضية الدستور العراقي . وكان جواب السيد السيستاني بخصوص هذا الامر : (ان تلك السلطات لا تتمتع بأي صلاحية في تعيين اعضاء مجلس كتابة الدستور ، كما لا ضمان ان يضع هذا المجلس دستورا يطابق المصالح العليا للشعب العراقي ، ويعبر عن هويته الوطنية والتي من ركائزها الاساسية الدين الاسلامي الحنيف

والقيم الاجتماعية النبيلة ، فالمشروع المذكور غير مقبول من اساسه ، ولا بد من اجراء انتخابات عامة ، لكي يختار كل عراقي مؤهل للانتخاب من يمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور ، ثم يجري التصويت العام على الدستور الذي يقره هذا المجلس ، وعلى المؤمنين كافة المطالبة بتحقيق هذا الامر ، والمساهمة في انجازه على احسن وجه ...»^(١٠)

أما سلطات الاحتلال الامريكي فقد عبرت عن امتعاضها من خطوة المرجعية الدينية ، فعبرت على لسان بريمر الذي قال : «كانت المشكلة فتوى السيستاني التي تطالب بانتخاب المؤتمر ، تلك الانتخابات التي سيستغرق تنظيمها سنة كاملة ، وبعد ذلك يكتب الدستور ويُطرح على الاستفتاء العام ، وهذه العملية تعني تأخير نقل السيادة حتى وقت آخر من عام ٢٠٠٥ ، وأنا واثق من أن العراقيين وشركاء لنا في الائتلاف لا يمكنهم الانتظار كل ذلك الوقت لذا حاول بريمر استباق أو مجازاة تلك التطورات بالتعاون مع أعضاء مجلس الحكم من غير الاسلاميين الشيعة ، وبعبارة أخرى تجاهل فتوى السيد السيستاني وموقفه معتقداً أنه بهذا الخطوة سيكون قادراً على إسقاط ما بيد السيد السيستاني وأخذ زمام المبادرة ، فقرر التعامل مع مجلس الحكم مباشرة ، كانت فكرة بريمر في الرد على فتوى السيد السيستاني الطلب من أعضاء مجلس الحكم انتقاء موفدين من المحافظات العراقية ، وإضفاء نوع من الشرعية السياسية لمجلس الحكم كي يوافق على آلية غير آلية الانتخابات المباشرة ، وقد ذكر بريمر أن ٢٠-٢٤ عضواً من أعضاء مجلس الحكم يفضلون المؤتمرات في المناطق ، ولكنهم وبحسب قول بريمر : «مضى أكثر من شهر ولم يستطيعوا التخلص من الضغط الذي يمارسه الاسلاميون الشيعة» ، الامر الذي جعل بريمر يهدد مجلس الحكم بأنه في حال فشلهم في تنفيذ الرؤية الامريكية فإنه سيكون مضطراً الى إيجاد صيغة جديدة لتطبيق السياسة الامريكية ، لكن بعض أعضاء مجلس الحكم عارضوا بشدة تلك السياسة مثل عادل عبد المهدي ، بسبب عدم وجود ضمانات أو ضوابط لاختيار شخصيات تلك المؤتمرات ، وقد أقر بريمر بصحة تلك المعارضة بعد مدة من الزمن ، لكن السيد السيستاني لم يتراجع أمام تلك السياسة ، كما إن الاعضاء الاسلاميين في مجلس الحكم لم يقتنعوا بالفكرة الامريكية ، وقد ذكر بريمر ذلك في

مذكراته حيث قال: إن السيستاني لن يتراجع عن الانتخابات ، ومن غير المرجح أن تمضي غالبية مجلس الحكم ضد رغبات الاسلاميين الشيعة ، فأدركنا أن الانتصار الذي يترك هؤلاء الشيعة الطائفيين والسيستاني يعارضون التقدم الى الامام لن يكون نصراً لنا^(١١).

وبلغ الجدل أوجه في أروقة مجلس الحكم، ولم يتوقع بول برايمر أن المسألة سوف تصل إلى ما وصلت إليه؛ مما استدعى سفره إلى واشنطن بصحبة الرئيس العراقي ورئيس مجلس الحكم في تلك الفترة (جلال الطالباني)، مطلعاً القيادة الأمريكية على التطورات الحاصلة، ليعود ويجعبته خطة حلّ هذا الوضع، إذ طرح آلية لوضع الدستور، والتي تُعرف بآلية كوكس (التجمعات الانتخابية) كحالة وسط بين التعيين والانتخاب لأعضاء مجلس كتابة الدستور، هذا الاقتراح جاء في محاولة من سلطات الاحتلال لتخفيف الضغط المرجعي واحتوائه، لكن السيد رفض هذا الاقتراح، وقال: إن الانتخابات يمكن أن تجرى من خلال آلية حقيقية وهي الانتخابات، ليكون المجلس منبثقاً من إرادة العراقيين ويمثلهم بصورة عادلة^(١٢).

وعندما سُئل سماحة المرجع الأعلى السيد السيستاني عن شكل نظام الحكم أجاب : النظام الذي يعتمد مبدأ الشورى والتعددية واحترام حقوق جميع المواطنين ، وأجاب في مورد آخر: شكل العراق الجديد يحدده الشعب العراقي بجميع قومياته ومذاهبه والية ذلك هي الانتخابات الحرة المباشرة .^(١٣)

وفي تلك الأثناء وعقب تشكيل مجلس الحكم في العراق في تموز (٢٠٠٣م)، كان المجلس قد شكّل لجنة دستورية تحضيرية في (١١/٨/٢٠٠٣م) تتألف من (٢٥) عضواً، وكانت مهمة اللجنة استطلاعية عن طريق اتصالها بالقوى الفاعلة بالمجتمع والاطلاع على آرائها، ثم رفع توصية إلى مجلس الحكم لبيان الآلية التي ينبغي من خلالها صياغة دستور جديد للبلاد، إلّا أن المشاورات العامة التي كانت اللجنة قد بدأتها أسفرت عن قوى متصارعة، حول أسس اختيار لجنة كتابة الدستور أكثر من التركيز على مبادئ الدستور المقبل، وقد تركت تلك اللجنة القرارات الصعبة لكل من مجلس الحكم وسلطة

الائتلاف، والذين كانا بدورهما يحرصان على معرفة موقف السيد السيستاني من طريقة تشكيل لجنة كتابة الدستور^(١٤).

وفي حين كانت رؤية السفير (بول برايمر) تقضي بتشكيل لجنة لكتابة الدستور عبر التعيين، فإنه وجد نفسه في موقف صعب للغاية، وشبه رأي السيد السيستاني بالمشكلة؛ لأنه كان يرى أن الانتخابات يمكن أن تستغرق سنة، وبعد ذلك يحتاج العراقيون إلى كتابة دستورهم، ليُطرح بدوره على الاستفتاء العام لإقراره، واتباع هذه العملية يعني تأخير نقل السيادة حتى وقت متأخر من سنة (٢٠٠٥م)، إلّا أنه وبعد تفكير قرر أن يطرح فكرة الدستور المؤقت بدلاً من الدستور الدائم، وبناءً على قرار الأمم المتحدة رقم (١٥١١) في (١٦/١٠/٢٠٠٣م) ألزم مجلس الحكم بوضع جدول زمني، وبرنامج لوضع مسودة الدستور المؤقت وإجراء الانتخابات، ولما فشل المجلس في ذلك تم الاتفاق بينه وبين سلطة الائتلاف على وضع قانون إدارة الدولة للفترة الانتقالية؛ إذ تحول المجلس الرئاسي لمجلس الحكم والمكون من (٩) أعضاء إلى لجنة لكتابة الدستور المؤقت بمشاركة سلطة الائتلاف، وتولت مجموعة مصغرة من خبراء، وحقوقيين، وقضاة، وضع مسودة قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لسنة (٢٠٠٤م)^(١٥).

وقد رأى السيد السيستاني في هذا القانون بأنه سيُكبّل الجمعية الوطنية بقيود كثيرة لا تسمح لها باتخاذ ما تراه مطابقاً لمصلحة الشعب العراقي، وكان يتوقع أن تتم الانتخابات بإشراف الأمم المتحدة، وهكذا يترك للجمعية الوطنية المنتخبة حرية إدارة البلاد في المرحلة الانتقالية، وكتابة الدستور الدائم، والاستفتاء عليه وفق الآلية التي يقرها المندوبون من الأمم المتحدة^(١٦).

ولما كان قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية هو خارطة الطريق لكتابة الدستور الدائم، فإن الجمعية الوطنية شرعت بعد انتخابها باعتماد تلك الخارطة؛ ليكون الدستور هو المحدد لحركة سير الدولة ومؤسساتها وأفرادها، وهي في ذلك تعتمد لإقرار مضمون الدستور على إدارة الشعب، وهو الرأي الذي أشار إليه السيد السيستاني حينما سئل عن شكل الحكومة التي يريدونها، فكانت الإجابة: «شكل نظام الحكم في

العراق يحدده الشعب العراقي، وآلية ذلك أن تجري انتخابات عامة؛ لكي يختار كل عراقي من يمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور، ثم يُطرح الدستور الذي يقره هذا المجلس على الشعب للتصويت عليه، والمرجعية لا تمارس دوراً في السلطة والحكم»^(١٧) ثم يعود السيد السيستاني ليؤكد أن شكل العراق من حيث هويته إن كانت قومية عربية أو هوية إسلامية، يحددها الشعب العراقي بجميع قومياته ومذاهبه، من خلال جمعية وطنية منتخبة تكتب الدستور مع عدم تدخل المرجعية الدينية في ممارسة دور في السلطة والحكم، والنأي بالحوزة العلمية عن التصدي لممارسة العمل السياسي، وترى أنه على علماء الدين النأي بأنفسهم عن تسلّم المناصب الحكومية.

وهكذا تركز الدولة في فهم السيد السيستاني على مطلب الحرية، ففي يقين مرجع عاش تحولات السياسة لعقود طويلة من موقع المراقب والمجتهد العارف بأحوال الناس، تُعتبر الدولة حاضنة للحرية، والقوانين محددات إجرائية؛ لذلك يولي المرجع أهمية كبيرة لأهداف وتطلعات الإنسان في العراق، ويعمل ما أمكن الجهد لأن تكون الدولة بخدمة المجتمع لا العكس، وهو بذلك يدعو إلى سيادة الدولة ونفوذ القانون ومحاربة الأفكار المسيئة لمكونات المجتمع العراقي. وهو يتعامل بذلك مع نمط الدولة الوطنية التي لم يؤسس لها الاجتهاد الفقهي، بل جاءت هي إليه تستدعيه لأجل الدعم والإشراف الأخلاقي. فالدولة العراقية بعد (٢٠٠٣م) أفسحت المجال أمام فقيه النجف لبلورة السياسات والاعتماد عليه في دعم مسيرة السياسة، كون الدولة في هذه المرحلة لا تتعارض مع النجف ولا تختلف مع الفقيه العارف بأن الزمن السياسي العراقي هو زمن الوطنية، والسيد السيستاني في ذلك إنما يحمي التجربة العراقية وصيانة حقوق الشعب العراقي دون انغلاق على الحكم إن لم يعلن الإسلام كياناً للدولة، وأن الأسباب التي تدعوا المرجعية لدعم هذه التجربة، هي أن السلطة أصبحت شرعية بصندوق الاقتراع وليست قهرية، كما أنها تعمل وفقاً لدستور ارتضاه الشعب^(١٨).

وهكذا كان السيد السيستاني حريصاً على إيجاد هوية وطنية واحدة، وبناء دولة المواطنة من خلال نظام سياسي مقبول من كل المكونات المتنوعة للشعب العراقي يقره دستور

يرتضيه الشعب، فالدولة الدستورية المنظمة للعلاقات بين الحاكم والمحكوم بتوازن دقيق والتي طرحها النائي مسبقاً كان قد تمّ استيعابها في العقل السياسي للمرجعية الدينية في النجف، وأصبحت جزءاً من تراثها في الفقه السياسي، وما حالت دونه الحكومات السابقة سنحت به الأحداث السياسية بعد (٢٠٠٣م)، والنظرية التي كانت حبيسة العقول وغير قابلة للطرح وجدت صداها في التطبيق من خلال آراء ورؤى السيد السيستاني، ومع أننا لا نجد رؤية مفصلة بعنوان الدولة للسيد السيستاني، إلا أنه يمكن ملاحظتها في هذه الآراء والرؤى وتظهر جلية بعد البحث والتمحيص فيها، ويمكن إجمالها في تمكين الشعب من ممارسة حقّه في اختيار دستوره ونوابه في إطار انتخابات عامة وضمان مشاركة أوسع القطاعات من الشعب، والتأكيد على المشتركات الجامعة للإسلام الموحد لمجموع المسلمين وحماية الأقليات الدينية، وضمان حقّها في ممارسة شعائرها بحرية وتأكيد حقوق المرأة واحترام المواثيق والهيئات الدولية^(١٩).

ولأن الجمعية الوطنية مسؤولة عن العديد من القضايا المهمة، وعلى رأسها مهمة تدوين دستور دائم للعراق، وهذه المسؤولية هي مسؤولية تاريخية، وشرعية، وقانونية، وسياسية كبيرة، ولا بد أن يتحملها الأكفاء من الناس، ومن هنا كان السيد من أشدّ المناصرين لإجراء الانتخابات؛ وذلك لما للجمعية من أهمية في رسم ملامح المستقبل السياسي للعراق الجديد، إذ سعى السيد السيستاني بكلّ ثقله لإنجاح الانتخابات رغم المعارضة السنية الواسعة^(٢٠).

ولقد استقبل سماحته وفوداً من مختلف الفئات الاجتماعية وممثلي الأحزاب والطوائف الدينية والمذهبية في العراق؛ ليحثهم على المشاركة في الانتخابات، ودعا العراقيين أن يسارعوا للتحقق من إدراج أسمائهم في سجلات الناخبين بصورة صحيحة، بعد قيام المفوضية العليا للانتخابات بفتح مراكز لتسجيل الناخبين في جميع أنحاء العراق ولمدة ستة أسابيع، اعتباراً من (١١/١١/٢٠٠٤م)، وفي أثناء عملية التسجيل وقبيل انتهاء المدّة المخصصة لتسجيل الناخبين، أكد السيد على المواطنين، ممن لم يسجل اسمه في السجلات الانتخابية أن يراجع اللجنة الانتخابية في منطقته، كما دعا السيد السيستاني

إلى تشكيل لجان شعبية، يشرف عليها وكلاء ومعتدو المرجعية في المناطق والمدن العراقية؛ لغرض مساعدة المواطنين على التأكد من وجود أسمائهم في سجلات الناخبين.^(٢١)

كان لفتوى المرجعية الشيعية بوجوب مشاركة جميع العراقيين في الانتخابات صدى واسع، حيث التزمت بها الجماهير العراقية من مختلف الاوساط الاجتماعية والقومية، لقد كان مشهداً رائعاً لأمثل له في اقبال العراقيين على صناديق الاقتراع والادلاء بأصواتهم لمرشحهم، بكل حرية وشفافية، لقد تحدى العراقيون جميع الضغوط ورسائل الوعيد التي ارسلها الزرقاوي وبقية الجماعات الارهابية بضرب المراكز الانتخابية، وقد حدثت بالفعل عدة حوادث ارهابية عندما قام بعض الارهابيين بتفجير انفسهم باستخدام احزمة ناسفة، راح ضحيتها اكثر من ثلاثين مواطناً بريئاً، كما لم تلتفت الجماهير لفتاوى المقاطعة وبيانات التشييط التي اصدرتها التيارات السنية كهيئة علماء المسلمين وديوان الوقف السني والحزب الاسلامي العراقي.^(٢٢)

المحور الثالث: دور المرجعية الدينية في حفظ دماء العراقيين:

قامت المرجعية الدينية بإيقاف سيل الدماء والحفاظ على أرواح الأبرياء من المدنيين في مدينة النجف الأشرف في آب (٢٠٠٤م)، حين دخلت إحدى الجهات المسلحة حالة من المواجهة والصراع والاشتباك المسلح مع قوات الاحتلال، وقد اتخذت من حرم الإمام علي عليه السلام مقراً لها، وأرادت قوات الحكومة العراقية الدخول إلى المدينة المقدسة بمساندة القوات الأمريكية؛ مما يعني حدوث مذبحه كبيرة، ناهيك عن انتهاك حرمة المدينة المقدسة وما لها من مكانة في نفوس المسلمين عموماً والعراقيين بوجه خاص، بادر السيد إلى حل النزاع بعد لقاءات متعددة بين الأطراف المتنازعة قام بها ممثلون عن سماحته، وقد أثمرت جهوده المباركة بحل الأزمة بعد أن عجز عن حلها كثيرون من أهل العلم والجاه والسياسة.^(٢٣)

مساهمة السيد في إخماد فتنة كادت أن تدخل العراق في خضم حرب أهلية تعود على العراق وأبنائه بالخراب والدمار؛ وذلك بسبب قيام حفنة من الإرهابيين بتفجير قبة

الإمامين العسكريين عليهما السلام في مدينة سامراء المقدسة، إذ تُعدّ العتبة العسكرية من المزارات المقدسة عند أبناء الطائفة الشيعية بصورة خاصة، وعند أغلب المسلمين بصورة عامة، وعلى أثر هذا الاعتداء الإجرامي، أصدر السيد السيستاني فتواه الشهيرة بحرمة دم العراقي بكل طوائفه، وحرمة الدم السنّي بالخصوص، بل قال: إن من واجب الشيعي أن يحمي أخاه السنّي، كما دعا السيد وأكد على جميع العراقيين بجميع أطيافهم إلى التصدي لعدوهم الأول (الإرهاب) الذي يهدد وحدة العراق، مؤكداً أهمية بناء جسور الثقة لتعزيز الوحدة الوطنية والسلم الأهلي، فاستطاع السيد بحكمته ورجاحة عقله أن يُبعد شبح الحرب الأهلية التي كادت أن تدخل العراق في بحر من الدماء؛ الأمر الذي يظهر بوضوح ثقل ودور المرجع السيد السيستاني باعتباره صمام أمان للعراق والعراقيين.^(٢٤)

وقد اصدر سماحة السيد السيستاني بياناً بعد حادثة تفجير سامراء ما نصه : ” لقد اراد المجرمون التكفيريون الذين ارتكبوا ذلك الاعتداء الاثم ان يجعلوا منه منطلقاً لفتنة طائفية شاملة في العراق ، ظناً منهم انها تقربهم من تحقيق اهدافهم الخبيثة في هذا البلد العزيز ، وذلك بعد ان عجزوا عن اشعال نار الفتنة فيه لأزيد من عامين منذ بدء الاحتلال ، بالرغم من كل ما ارتكبه من مجازر وحشية في مختلف الاماكن ولاسيما في المدن المقدسة النجف و كربلاء والكاظمية ... ، الى ان يصل : (وكما ندعو المؤمنين وهم يحبون هذه المناسبة الحزينة ويعبرون عن مشاعرهم الجياشة تجاه ما تعرض له ائمتهم من هتك واعتداء ان يراعوا اقصى درجات الانضباط ولا ييدر منهم قول او فعل يسي الى المواطنين من اخواننا اهل السنة الذين هم براء من تلك الجريمة النكراء ولا يرضون بها ابداً) .^(٢٥)

كما تمثل المنهج الذي اتبعته المرجعية الدينية منذ البداية على ضرورة الحفاظ على حقوق اهل السنة من خلال توجيه اتباعها بانها ترفض أي سلوك سلبي تجاه ابناء هذا المكون من خلال رفض اقتحام مساجد اهل السنة حيث وصف هذا العمل بانه مرفوض تماماً ولا بد من رفع التجاوز وتوفير الحماية لإمام الجماعة واعادته معززا مكرما . مع التأكيد

على رص الصفوف ونبذ الفرقة والابتعاد عن التفرقات الطائفية والتجنب عن إثارة الخلافات المذهبية ، تلك الخلافات التي مضى عليها قرون متطاولة ، ولا يبدو سبيل الى حلها بما يكون مرضيا ومقبولا لدى الجميع.^(٢٦)

ورفضت المرجعية الدينية تقسيم العراق وشددت على الحقوق الدستورية للأكراد فقد كان قبول الاكراد لمضامين بيان المرجع السيستاني والتي جاءت على لسان ممثل المرجعية الدينية في خطب الجمعة خير دليل على الدور الايجابي الذي تمثله المرجعية في الازمات حيث اكدت توصياتها على عدم احتساب اعادة الانتشار للقوات الامنية العراقية في كركوك نصرا لطرف وانكسار لآخر مع التأكيد على انه انتصار لكل العراقيين اذا ما تم استغلاله لمصلحة العراق وليس لمصالح فتوية او شخصية واذا استغل لازدهار جميع المواطنين من العرب والاكراد والتركمان وغيرهم ويعيشوا بعضا مع بعض على ربوع هذه الارض .. وعلى القيادات السياسية العمل على تقوية اللحمة الوطنية والابتعاد عن التعاطي الانتقامي مع الاحداث الاخيرة وتخفيف التوتر في المناطق المشتركة وتسهيل عودة النازحين الى بيوتهم والحفاظ على المصالح العامة والخاصة ومنع التعدي عليها ولجم أي مظاهر توحى بالعنصرية والطائفية سواء بنشر مقاطع مصورة او صوتية او لافتات او شعارات او حرق صور او اعلام.^(٢٧)

وقد وجه المرجع الديني الكبير السيد محمد سعيد الحكيم رسالة الى الشعب العراقي عام ٢٠٠٣م جاء فيها : (العراق ككثير من البلاد - قد جمع طوائف مختلفة في الدين والمذهب والقوميات وغير ذلك من الانتماءات . وهذا أمر واقع فرض نفسه علينا يجب الاعتراف به ، والتعايش معه بالحكمة وحسن التصرف ، بنحو يجنب الجميع المشاكل والمضاعفات الخطيرة التي تفرزها الخلافات والمشاحنات . ومهما بلغ الخلاف بين الفئات والطوائف المذكورة شدة وحدة فليس من الحكمة إلغاء بعضها لبعض وتجاهلها ، والتعدي عليها وهضم حقها ، لأن ذلك يؤدي الى : ظلم للحقيقة . وسبب لتعصب الطرف الذي يتجاهل - مهما كان ضعيفا - لواقعه ، وتمسكه به ، والاستجابة لدعوات التطرف ، بنحو يزيد من شدة الخلاف ، ويمنع من فرص التلاقي والتقارب والحوار . كما

يؤدي إلى تأجج العواطف ، واستحكام العداء والحقد، بنحو قد ينفجر عن صراع دموي، وفتنة عارمة تضر بالجميع ، وتدمر البلد وتفتت وحدته. ويكون ثغرة ينفذ منها الأعداء الذي يتربصون بنا الدوائر، والنفعيون الذي يعيشون في المستنقعات، ويتصيدون في الماء العكر. وكفى بتجربة الماضي القريب وما جرت على هذا البلد من مأس ودمار عبرة يستفيد منها اهله في تنظيم أمورهم وتصحيح أوضاعهم. بل اللازم على أهل البلد الواحد الاعتراف بواقعهم الذي يعيشونه، والتكيف معه بالاحترام المتبادل بين الجميع، وحسن المخالطة والمعاشرة، وإعطاء كل ذي حق حقه، ومراعاة شعوره، وتجنب الاحتكاك المثير للعواطف، والجرح للشعور.^(٢٨)

يُعدّ تطويق واحتواء أزمة النجف من الإنجازات الكبيرة والهامة؛ إذ تعرضت المدينة إلى دمار كبير جرّاء العمليات العسكرية في (٢٠٠٤م)، فقد عاد الاستقرار والأمن للمدينة المقدّسة، واستطاع السيد بحكمته الحفاظ على أرواح المواطنين الساكنين، بل والمقاتلين أيضاً، وإيصالهم إلى أماكن سكانهم بعيداً عن اعتقال وملاحقة القوات الأمريكية، بهذه الروح الأبوية ومن موقع الإحساس بالمسؤولية الشرعية والأخلاقية استطاع إنقاذ المدينة وأهلها، وعلى الدوام كانت تصريحاته وبياناته تحثّ على السلم والوحدة وحرص الصفوف ضدّ العدو المشترك وهو (الإرهاب).^(٢٩)

ومع شراسة الهجمات التي تعرض لها أتباع أهل البيت (عليهم السلام)، قتلا وتهجيرا وتشريدا وتفجيرا لمناطقهم وأحيائهم، ومراقد أئمتهم، وتصاعد أصوات الثأر والانتقام من مرتكبي هذه الأعمال الإجرامية، ولاسيما بعد حادثة تفجير مرقد الإمامين العسكريين (عليهما السلام) في سامراء...، فإن سماحته أطلق مقولته الشهيرة: ((لا تقولوا السنّة أخواننا، بل هم أنفسنا))، من النجف، من ذلك البيت المتواضع في حجمه، العظيم في شأنه، بيت طالما حذر من الفتنة ليحقن دماء العراقيين، ويرشد ساستهم إلى ما فيه خير العباد والبلاد، مع أن أغلبهم لم يفوا بعهدهم وقسمهم، بمن فيهم أولئك الذين تحدثوا باسم المرجعية وادّعوا وصلا بها، وسماحة السيّد المرجع لا يقر بوصل الا بالشعب ومع الشعب. من هنا أساء هؤلاء الساسة إلى مقام المرجعية الشريف، وهي

من أفعالهم براء، إذ لم يلتزموا بوصاياها ولم ينتفعوا بتوجيهاتها؛ لتؤول أمور البلد إلى ما آلت إليه، من فساد وسوء إدارة لمؤسسات الدولة والمجتمع، أدى إلى مزيد من الخراب والدمار والفقر والبطالة، وانتشار للأمراض والأوبئة، وتعطيل مرافق الحياة العامة، إذ استغل المتربصون بالبلد شرا هذا الواقع المؤلم، ولاسيما الجماعات الإرهابية، ليفتكوا بالبلد وأهله، لولا عناية الله عز وجل ولطفه وتسديده لسماحة السيد المرجع الأعلى، إذ أضحت بغداد تحت مرمى مدفعية (داعش)، وسط انهيار عسكري ومعنوي للجيش والشعب، ولوم الساسة والقادة العسكريين بعضهم لبعض، وكل منهم ينفي مسؤوليته عما حدث...، من هنا أدركت المرجعية الدينية العليا حجم الخطر الذي يحيط بالبلد وأهله، وعجز الدولة عن دفعه، لتفاجأ العالم بـ(فتوى العصر)، متمثلة بالجهد الكفائي في الثالث عشر من حزيران (٢٠١٤م)؛ أي بعد ثلاثة أيام من سقوط الموصل بيد عصابات داعش الإجرامية، لتقلب كل الموازين والحسابات التي خطط لها أولئك الذين أوجدوا داعش أو كانوا سببا في وجوده، وهياؤا له أسباب الغزو وعلقوا عليه آمالا كبيرة في تنفيذ مآربهم.^(٣٠)

وان المرجعية الدينية أوصت المقاتلين الى التحلي بأعلى درجات الانضباط النفسي في تصرفاتهم وأعمالهم القتالية، فلا يحملهم حزن وأسف على فقد عزيز استشهد في القتال أو تألم على جريح أو حالة غضب أو انفعال على ارتكاب ما يخالف هذه الضوابط من تمثيل بقتيل أو إجهاز على جريح أو تفجير دار مشتبّه في أمره أو سطو على مال لذوي المقاتلون أو استيلاء على أموال لمواطنين أبرياء. كما وأشارت المرجعية الدينية الى الفرز بين المقاتل المعتدي والمواطن الذي لا دخل له في ذلك، فإنما هدف القتال الحفاظ على الهوية الوطنية والإنسانية والحضارية للشعب العراقي الذي أرادت هذه العصابات مسخها وطمسها، وتؤكد الوصية مع كبار السن والنساء والأطفال.^(٣١)

أهابت المرجعية الدينية العليا بالمواطنين الذين تفضل الله عليهم بالرزق الواسع والإمكانات المالية الجيدة أن يسهموا بصورة أوسع في إغاثة النازحين والمهجرين وتأمين احتياجاتهم فان ذلك من أفضل أعمال الخير والبر ويعبر عن عمق الشعور بالمسؤولية والحس الوطني

والغيرة على البلد ومصلحه ويمثل مستوى يفتخر به من المواطنة و سينعكس إيجابا على مصالح الناس والبلد وعلى نفس الباذل عاجلا أو آجلا^(٣٢) .

وقدم ممثلوا المرجعية الدينية عبر خطب الجمعة العديد من الوصايا والتوجيهات للحكومة ومجلس النواب والتعليمات التي أصدرها للقوات الأمنية المقاتلة وضرورة مراعاة الجانب الإنساني، وخطابه لعامة الناس والمواطنين في التصرف المسؤول والتعامل الذي يليق بالمسلم، وقد أظهر الأهالي في محافظات العراق التي نزح إليها التركمان والمسيحيون واليزيديون والشبك وغيرهم تعاطفا كاملا معهم التزاما بوصايا المرجع كما كان لسماحته لقاءات عدة مع ممثل الأمم المتحدة في العراق، فضلا عن الأمين العام السيد بان كي مون الذي قال في مؤتمر صحفي عن زيارته لسماحته "أعربت عن عرفان الأمم المتحدة لدعم سماحة السيد لكل الجهود الرامية لحماية المدنيين في الصراع الحالي، كما أعربت عن تقديرنا لدعوة سماحة السيد الداعية الى الامتناع عن الخطاب الطائفي، وأرحب بشدة بمناشدته للجميع بضبط النفس وتعزيز الروابط بين أبناء جميع مكونات الشعب العراقي".^(٣٣)

رابعا : موقف المرجعية الدينية من تظاهرات تشرين ٢٠١٩ :

لقد اكتسبت الاحتجاجات السلمية في العراق زخما واضحا نتيجة الدعم الذي تلقتة من المرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف ، حيث شكلت خطب الجمعة الصادرة عن سماحة المرجع السيد علي السيستاني انعطافة واضحة لصالح الشعب العراقي الغاضب في وسط وجنوب العراق وانتقادا صريحا وواضحا للسلطات الحاكمة حيث طالبت المعنين بالاستجابة السريعة لمطالب المحتجين بتحسين الخدمات وتوفير فرص العمل ومكافحة الفساد ، كما نددت بقتل وجرح الالاف من المحتجين وطالبت بمحاكمة المعتدين وحرمت الاعتداء عليهم او على القوات الامنية او على الاملاك العامة والخاصة او تعطيل مؤسسات الدولة ، وفي ظل المماطلة والتسويف وعدم الاستجابة الفعلية وبعد مضي مدة غير قصيرة على الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالاصلاح واستمرار نزيف الدم ، صعدت المرجعية الدينية من خطابها ومطالبتها البرلمان بأعادة النظر في حكومة السيد عادل عبد المهدي وذلك في يوم الجمعة الموافق ٢٩ / ١١ /

٢٠١٩ وفي اليوم نفسه قدم رئيس الحكومة استقالته استجابة لخطاب المرجعية الدينية تهديدا لاختيار البديل الذي طال اختياره لعدة اشهر وهو مصطفى الكاظمي الذي حدد موعد الانتخابات المبكرة في ٦ حزيران من العام ٢٠٢١ وقد حددت المرجعية الدينية شروطا لإجراء هذه الانتخابات المبكرة ان تكون تحت اجراء اممي وفي ظل اجواء امنة مستقرة بعد اقرار قانون الانتخابات الجديد واختيار مفوضية انتخابات جديدة تتمتع بالنزاهة والاستقلالية كوسيلة لا عوض عنها لحل ازمة احتجاجات تشرين. (٣٤)

لقد كان المرجع السيستاني يسعى لمجتمع ديني وليس لدولة دينية والى بناء دولة مؤسسات وليس بناء سلطة فهو يخاطب العراقيين بالمواطنين ولم يخاطب المسلمين فقط فهو يتعامل بمبدأ المواطنة والمساواة بين ابناء الشعب العراقي. كما تضمنت افكاره رؤى عصرية من خلال تبنيه لسيادة الشعب وولاية الامة على نفسها، واعطى الحق لتدخل المرجعية الدينية المتصدية في حفظ النظام العام وحفظ الاسس والثوابت الاسلامية والوطنية دون الدخول في التفاصيل او الامور التنفيذية. (٣٥)

الخاتمة :

تبين لنا من خلال البحث عدة امور اهمها :

١- ان المرجعيات شيعية كان لها دور فعال في الأحداث السياسية في التاريخ المعاصر، ولاسيما في فقه الدولة وطبيعة النظام السياسي فقد اصدر السيد السيستاني بإصدار العديد من البيانات ذات طابع سياسي يمكن من خلالها معرفة مذهبه السياسي.

٢- للمرجعية الدينية مواقفها الواضحة من العملية السياسية في العراق بعد عام (٢٠٠٣م)؛ إذ إن المرحلة التي يمر بها الإسلام في العراق، والمنطقة العربية والإسلامية، والتطورات السياسية المتسارعة والاستثنائية في البلاد فرضت عليها أن تنتهج نهجاً جديداً من التعامل، انفتح فيه على الأمة ومصالحها وقواها السياسية وأهدافها الإنسانية.

٣- حرصت المرجعية الرشيدة على حفظ دماء العراقيين حيث كانت من اولوية عملها ، وقد تتبع العراقيون والمراقبون أحداثاً عصفت بالعراق بدأت من عملية احتلاله

ودخول القوات الأجنبية إلى يوم ما رافقه من تشكيل الحكومة المؤقتة وإعداد الدستور الى ممارسة الضغط على الجماهير لمنع الفتن الطائفية لاسيما بعد تفجير المرقد العسكريين في سامراء ، مما يؤكد هذا الحرص ومحاولة الابتعاد عن ما يؤدي الى اراقة قطرة دم واحدة.

الملخص :

ان للمرجعية الدينية دور في حماية وحدة العراق وحفظ التنوع الديني فيه، وفي القدرة على استعادة المسيحيين تحديداً لدورهم وحضورهم، فضلاً عن مدّهم وقراهم وممتلكاتهم التي هجر منها مئات الآلاف منهم. كما ان لها دوراً كبيراً في تصدي المرجعية العليا لفتوى الجهاد الكفائي التي حمت العراق ووحدت أراضيه من الغزو الإرهابي الداعشي . فضلاً عن تصديها للفساد و دعمها لحقوق الشعب العراقي المشروعة في حكومة عادلة و منصفة. كذلك كان لها دور في نبذ الطائفية في الاحداث التي اعقتب تفجير المرقدين العسكريين و تحريمها للدم العراقي و رعايتها الأبوية لكافة شرائح الشعب العراقي. وقد كان لمرجعية السيد علي السيستاني دوراً كبيراً حين تصدى سماحته لمحاولات قوى الاحتلال في فرض دستور على الشعب العراقي ومطالبته بضرورة كتابة الدستور بأيدي العراقيين ومن كل مكوناتهم ولا دخل للأجنبي بذلك. قد نجح السيد علي السيستاني بفضل سياسته الحكيمة سواء بالتوجيه او النصيحة او الإرشاد، او الملاحظات القيّمة التي تصبّ في مصلحة الأمة والوطن التي أفشلت مخططات المنحرفين الذين يعملون في الليل والنهار على إثارة النزعات الهدامة، والتكفير الظالم، والمروق عن الأخلاق الحميدة. كما وتتمتع المرجعية الدينية في العراق بالتأييد الشعبي الواسع ومن مختلف شرائح ومكونات المجتمع . وعدّت الملجأ الأول والأخير للعراقيين للوقوف بوجه السياسة الإدارية غير الفعالة في العراق.

Summary:

The religious authority has a role in protecting the unity of Iraq and preserving religious diversity in it, and in the ability to restore Christians, specifically their role and presence, as well as their cities, villages and

properties from which hundreds of thousands of them were displaced. It also has a major role in the Supreme Reference's response to the fatwa of the sufficient jihad that protected Iraq and united its lands from the terrorist invasion of ISIS. As well as its response to corruption and its support for the legitimate rights of the Iraqi people in a just and equitable government. It also played a role in rejecting sectarianism in the events that followed the bombing of the two military shrines, its prohibition of Iraqi blood, and its patriarchal care for all segments of the Iraqi people. The authority of Sayyid Ali al-Sistani played a major role when his Eminence confronted the transformers of the occupying forces in imposing a constitution on the Iraqi people and demanding that the constitution be written in the hands of Iraqis and from all their components, and a foreigner has nothing to do with that. Sayyid Ali al-Sistani has succeeded thanks to his wise policy, whether through guidance, advice, guidance, or valuable observations that are in the interest of the nation and the homeland, which thwarted the plans of the deviants who work day and night to stir up destructive strife, unjust atonement, and disdain for good morals. The religious authority in Iraq enjoys broad popular support from various segments and components of society. It was considered the first and last refuge for Iraqis to stand up to the ineffective administrative policy in Iraq.

هوامش ومصادر البحث:

- (١) صايغ ، كارولين مرجي ، المرجعية الدينية الموقف الوطني في العراق بعد ٢٠٠٣ م ، ترجمة : نصر محمد علي ، مركز الرافدين للحوار ، بيروت ، ٢٠٢٠ ، ص ٣٥.
- (٢) الظالمي ، صالح ، المرجعية والمواقف الصريحة ، السيد السيستاني أنموذجاً ، بحث منشور في مجلة آفاق نجفية ، العدد الثاني ، ٢٠٠٦ م : ص ١٣-١٤.

- (٣) أبو شنة ، اسعد حميد ، السياسة الامريكية تجاه مرجعية السيد السيستاني قبل فتوى الدفاع الكفائي وبعدها ، بحث منشور في مجلة العميد ، السنة السابعة ، ٢٠١٨م ، العدد ٢٥ ، مج ٧ ، ص ٩١ .
- (٤) الخفاجي ، احمد علي عبود ، دور المرجعية الدينية في اصلاح الواقع العراقي السيد السيستاني نموذجا ، بحث منشور في كلية الدراسات الانسانية ، النجف الاشرف ، ص ٣٠٨ .
- (٥) الخفاف ، حامد ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ص ٩٦ .
- (٦) الجراح ، احمد جودي ، دور المرجعية الدينية في العراق بين ٢٠٠٣-٢٠١٥ ، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني : <https://al-kalima.iq>
- (٧) الخفاف ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ص ٣٥٨-٣٥٧ .
- (٨) الخفاف ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية: ص ٣٢٥ .
- (٩) الشكري ، علي ، فتوى العصر .. العبرة والدروس ، ٢٠٢٠ ، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني : <https://www.azzaman.com>
- (١٠) الخفاجي ، دور المرجعية الدينية في اصلاح الواقع العراقي ، ص ٣١٥ .
- (١١) أبو شنة ، السياسة الامريكية تجاه مرجعية السيد السيستاني قبل فتوى الدفاع الكفائي وبعدها ، ص ٩٢-٩٣ .
- (١٢) بريمير ، بول ، عام قضيته في العراق ، ترجمة : عمر الايوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٦م ، ص ١٢٥-١٢٧ .
- (١٣) الخفاف ، النصوص الصادرة عن مكتب السيد السيستاني ، ٣٠١-٣٠٢ .
- (١٤) علي ، تغريد عبد القادر ، إشكالية الصياغة التشريعية في النصّ الدستوري (دراسة عن دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥م) ، مجلة الحقوق الصادرة عن كلية القانون الجامعة المستنصرية ، المجلد ٤ ، العدد ١٨ ، السنة ٦ ، ٢٠١٢م ، ص ١٨٣ .
- (١٥) علي ، إشكالية الصياغة التشريعية في النصّ الدستوري ص ١٨٣ .
- (١٦) الخفاف ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ص ١٠٧-١٠٩ .
- (١٧) الخفاف ، النصوص الصادرة ، ص ١٩٢ ، وص ٢٢٤-٢٣٠ .
- (١٨) البغدادي ، عمار ، مبادئ الدولة والقيادة لدى مراجع الحوزة العلمية مقاربة في رؤى الخميني - النائيني - الصدر - السيستاني ، ص ٩٧-١١٣ .
- (١٩) البغدادي ، مبادئ الدولة والقيادة ، ص ٨٥-٩٥ .
- (٢٠) عبد الرزاق ، صلاح ، المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية ، بيروت ، ٢٠١٠م ، ص ٧٥ .

- (٢١) الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، ص ١٢٧.
- (٢٢) عبد الرزاق ، المرجعية الدينية في العراق ، ص ٧٨ .
- (٢٣) الخفاف ، النصوص الصادرة ، ص ٧٦.
- (٢٤) الظالمي، صالح، المرجعية والمواقف الصريحة السيد السيستاني أنموذجاً، بحث منشور في مجلة آفاق نجفية، العدد الثاني، ٢٠٠٦م، ص ٧٨.
- (٢٥) الخفاف ، النصوص الصادرة ، ص ١٧٢.
- (٢٦) العصامي ، علي حسين كاظم ، هوية الخطاب السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣م ودور المرجعية الدينية في توحيد الصف الوطني ، بحث منشور في كلية الامام الكاظم ، قسم العلوم السياسية ، ص ١٦.
- (٢٧) العصامي ، هوية الخطاب السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣م ودور المرجعية الدينية في توحيد الصف الوطني ، ص ١٨ .
- (٢٨) الجراح ، دور المرجعية الدينية في العراق بين ٢٠٠٣-٢٠١٥م مقالة منشورة على الموقع الالكتروني <https://al-kalima.iq> :
- (٢٩) ينظر : الخفاف، حامد، الرحلة العلاجية لسماحة السيد السيستاني وأزمة النجف، ط ٢ ، دار المؤرخ العربي ، بيروت ، ٢٠١٢م ، ص ٩٤ وما بعدها .
- (٣٠) الشكري ، فتوى-العصر-العبرة-والدروس ، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني : <https://www.azzaman.com>
- (٣١) عباس ، موسى الياس وحامد محمد علي ، اشكالية التهجير القسري ودور المرجعية الدينية والمنظمات الدينية في معالجتها ، بحث منشور ، ٢٠١٩ ، العدد ٥٥ ، ص ٤٥٦.
- (٣٢) عباس ، اشكالية التهجير القسري ، ص ٤٦١.
- (٣٣) السلطاني ، قاسم شعيب وثامر مكي الشمري ، دور الخطاب الديني في تعزيز الهوية الوطنية العراقية ، بحث منشور في المجلة السياسية والدولية ، ص ٥٧٧.
- (٣٤) حسن ، علي محمد ، اثر المكانة السياسية للمرجعية الدينية في العراق على الامن المجتمعي ، بحث منشور في مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية ، ٢٠٢٠ ، العدد ٢ ، مج ١١ ، ص ٥٠٢-٥٠٣.
- (٣٥) محمد علي ، فراس عبد الكريم ، دور المرجعية في حفظ وترشيد العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، بحث منشور في مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠٢٠ ، العدد ٦٢ ، ص ١٦٠ .

المرجعية وموقفها من أنظمة الحكم (السيد محسن الحكيم الطباطبائي نموذجاً)

(١٩٦٣ - ١٩٧٠)

الباحثة فاتن عبد الباري نجم ال خليفة
المكتبة الأدبية المختصة في النجف الاشرف

المقدمة:

الحمد لله الذي جعل العلماء ورثة انبيائه ، والمبلغين الى عبادته ما أوحى اليهم من شرعه ومراده لطفاً منه عليهم ، وبعد ما قبض الى رحمته خاتم رسله ثم الأحد عشر من اوصيائه ، قيض فيما بين عبادته الأخيار فرقة من العلماء الابرار ، ليتفقهوا في دينه واحكامه ، ويتحفظوا على شرعه الى ظهور حجته عجل الله فرجه ، فقام هؤلاء الاعلام بأعياء هذا الحمل الثقيل طيلة القرون الغابرة ، كما يحدثنا التاريخ ببعض ما تحملوه من المتاعب المؤلة ، وما بذلوه بنفسهم ونفيسهم ومن هؤلاء العلماء الامام السيد محسن الحكيم ، فقد حفلت حياة السيد بالكثير من الاحداث والوقائع والانجازات على مختلف الاصعدة والتي تركت بصماتها على مجمل الحياة . والذي كان له دوراً خطيراً في الحركة السياسية ، برزت شخصية السيد الحكيم في زمن كانت المرجعية قبله تعاني من انحسار في دورها القيادي وخصوصاً السياسي منها ، فقد برز السيد في مرحلة او حقبة مهمة من تاريخ العراق المعاصر اتسمت بطول مدتها لتشمل بذلك تعدد القيادات السياسية في حكم العراق ، في ضوء ذلك اعتنينا بدراسة هذه الشخصية فجاء البحث (السيد محسن الحكيم وموقفه من الحكومة العراقية ١٩٦٣ - ١٩٧٠) ، وكان وراء اختيار عام ١٩٦٣ ، ان هذا العام شهد تحولاً سياسياً في مسيرة السيد محسن الحكيم وهذا التحول ادخله فعلياً في مجريات الاحداث السياسية على مستوى الامة والحكومة واما عام ١٩٧٠ فكان نفسه العام الذي توفي فيه صاحب السيرة .

لقد ضم البحث من ثلاثة مباحث تسبقها مقدمة مع تمهيد وخاتمة :

التمهيد : استعرضت فيه حياة السيد الحكيم

المبحث الأول : (ازمة العلاقة مع حكم عبد السلام عارف) اذ عالج هذا المبحث فيه اشكالية العلاقة بين السيد الحكيم والرئيس عبد السلام عارف .

اما الثاني أوضح : (الموقف من حكم عبد الرحمن عارف) مسلطاً الضوء على الوضع التي عاشته المرجعية الدينية في عهد عبد الرحمن عارف .

وجاء المبحث الثالث موضحاً (الموقف من حكم احمد حسن البكر) واسباب التغير الذي حدث في موقف السيد محسن الحكيم من السلطة القائمة ، ورد فعل السلطة منه والذي انتهى بتأزم العلاقة بينهما .

ثم انتهت البحث بخاتمة عرضت فيها اهم نتائج البحث ، ثم تتبعها قائمة المصادر والمراجع .

وبعد ، اسأل الله تعالى ان اكون قد وفقت في تقديم هذا الموضوع بالشكل المرضي فالكمال لله سبحانه وتعالى ومنه نستمد العون والتوفيق .

التمهيد

شخصية

السيد محسن الحكيم

في هذا الجانب نحاول ان نرسم معالم الشخصية من خلال السيرة الذاتية ، حيث تمثل السيرة الذاتية والسلوك العالي الرفيع للإمام الحكيم قدس سره ، القاعدة والاطار لتبين معالم الشخصية والنتائج والآثار لها .

المولد : لقد ولد الإمام الحكيم في يوم الجمعة شهر شوال عام ١٣٠٦ هـ المصادف ١٨٨٩م في مدينة النجف الأشرف من ابوين ينتميان الى اسرتين علميتين دينيتين .

والده : آية الله السيد مهدي الحكيم قدس سره ، احد الأعلام في الحوزة العلمية العربية في النجف الأشرف ، وكان فقيها معروفاً تتلمذه على يده عدد كبير من علماء الدين في القرن التاسع عشر الميلادي^(١) . والذي توفي سنة ١٣١٢ هـ في جبل عامل ، وكان السيد محسن الحكيم يبلغ من العمر ست سنوات ، وتركه مع والدته وأخيه الأكبر آية الله السيد محمود الحكيم قدس سره الذي كان يكبره بعشر سنوات ، لتتولى الأم والأخ الكبير تربيته ورعايته في ظروف عائلية ومعاشية صعبة ، ولذا بدأ حياته انساناً مجاهداً لنفسه وفي مجتمعه وكان عليه ان يختار منهجه ويشق طريقه معتمداً على الله تعالى ، وعلى

النفس ، والارادة ، وحسن الاختيار ^(٢) . لقد كان لليتيم ، والفقر ، والمعرفة الاخلاقية ، اثرها العميق في شخصية الإمام الحكيم طيلة حياته .

والدته : اما والدته السيد محسن الحكيم فهي كريمة الشيخ جعفر بن عبد النبي صاحب كتاب (تكملة الرجال)

اسرته : وأسرة الحكيم من الأسر العلوية المعروفة بمدينة النجف الأشرف ، واشتهرت بلقب الحكيم نسبة الى اسم جدها الأعلى السيد علي الطباطبائي المعروف بلقب حكيم الممالك الذي هو احد المقربين من بلاط الدولة الصفوية واحد الحكماء الذين تعتمد عليهم في مشوراتها . ^(٣)

دراسته : اتجه السيد محسن الحكيم منذ نعومة اظفاره الى الالتحاق بالحوزة العلمية في النجف الاشرف لدراسة العلوم الدينية إذ بدأ بقراءة القرآن الكريم وعمره سبع سنوات على النهج المتعارف عليه آنذاك ، وفي التاسعة من عمره بدء يأخذ دروساً في علم النحو واتجه لدراسة المقدمات . وتوقف الحكيم عن الدراسة الحوزوية عام ١٩١٧م بعد نزول القوات البريطانية في الفاو متفرغاً لحركة الجهاد التي قادها علماء الدين ، وبعد عودته من جبهات القتال واصل دراسته وهنا بدأت مرحلة جديدة في حياة السيد الحكيم اذ بدأ بتدريس البحث الخارج الاستفادة وبأ يشار اليه بالتفوق والنجاح . ^(٤)

معلميه : اشرف على تعليمه اخوه الاكبر السيد محمود الحكيم ، كما درس عند الشيخ صادق مسعود البهبهائي والشيخ صادق الجواهري ، وبعد تقدمه في دراسات المقدمات حضر مجالس الدرس عند الشيخ كاظم الاخوند الخراساني صاحب كتاب (كفاية الاصول) وظهر خلال السنوات الثلاث تطوراً علمياً ملحوظاً ، وكان من ابرز اساتذته محمد حسين النائيني ، والسيد محمد سعيد الحبوبى ^(٥) .

زوجاته واولاده : زوجة السيد الحكيم الاولى هي بنت خالته التي انجبت له من الذكور اثنين وهما يوسف ومحمد رضا وثلاثاً من الاناث . وقد توفيت بعد وفاته بسنوات قليلة ، اما زوجته الثانية كانت من جبل عامل من بيت الحاج حسن البزي ، انجبت له بنت

واحدة وثمانية ذكور هم محمد مهدي ، ومحمد كاظم ، ومحمد باقر ، وعبد الهادي ، وعبد الصاحب ، وعلاء الدين ، ومحمد حسين ، وعبد العزيز ، وقد توفيت عام ١٩٩٦م^(٦).

مؤلفاته : للسيد الحكيم مؤلفات قيمة منها :

(تحفة العابدين) وهو في المواعظ ، و (معارف الأحكام) في شرح شرائع الاسلام ، (شرح حجية القطع) من ارجوزة الشيخ موسى شرارة في اصول الفقه . ، (رسالة في التعادل والتراجيح) ، (مجموعة رسائل) في ابواب مختلفة في الفقه وبعضها في الاصول. وتوجد بعض هذه المؤلفات بخط الامام الحكيم في مكتبته العامة العامرة في النجف الاشرف^(٧)

الأخلاق الفاضلة : يجمع سيدنا الامام الحكيم بين الهيبة وطلاقة الوجه ، كما كان يتصف بها جده الرسول (ص) ، فكل من جالس السيد الحكيم فإنه يشاركه في الحديث ويتبسط معه في القول ويتسم في وجهه ويبدو منه الانشراح والانبساط ، ولا يشعر منه اي انقباض او تجهم ، ولكن مع ذلك تراه انساناً مهيباً لا تقدر الاسترسال معه والتكلم فيما تريد . فالسيد الحكيم يسعى في ان يطبق الأخلاق الاسلامية الرفيعة على جميع شؤونه الخاصة والعامة ، ومع كل من يواجهه ويجالسه ، ومن اخلاقه انه متواضع ليس فيه اثر من الكبرياء مع المكانة السامية التي يشغلها . متفقد للأحوال الفقراء والضعفاء ، له اهتمام كبير لرفع مستوى العلماء مادياً ومعنوياً^(٨).

مشاريعه الاسلامية : لسيدنا الحكيم مشاريع اسلامية هامة منها :

بناء المساجد وتوسعتها وترميمها ، انشاء الحسينيات ، بناء المدارس الدينية او المساعدة في بنائها ، انشاء المكتبات العامة ، ايفاد علماء الى خارج العراق^(٩).

الامام الحكيم والسياسة : كان رأي السيد الحكيم في السياسة هو اصلاح شؤون العباد والعمل على ترفيه احوالهم واصطلاح امورهم - كما هو المفهوم من معنى السياسة والمطلوب من الساسة - فلم يأتي الدين الاسلامي المقدس الا للقيام بهذه الامور ، ومن الطبيعي ان من واجب رجال الدين القيام بها بكل ما أوتوا من قوة وقدرة ، كما ان اللازم عليهم السعي في تطبيق هذه الواجبات على الكل على حد سواء ... اما اذا كان

للسياسة معنى آخر فهذا شيء بعيد عن روح الاسلام أشد البعد ، وليس من التعاليم الاسلامية في شيء ، وعلى رجال الدين الابتعاد عن مثل هذه الاعمال التي تنافي والدستور الاسلامي الخالد ولا تلتئم مع واقعيتها وعمله البناء ^(١٠) .

هذه كانت نبذة تعريفية للإمام السيد الحكيم عن حياته الاجتماعية والسياسية ، وفي المباحث التالية سوف نتطرق عن موقفه مع السلطات وكيف كانت مواجهته لها .

المبحث الأول

ازمة العلاقة مع حكم عبد السلام عارف

الموقف الأولي للسيد محسن الحكيم من سلطة عبد السلام عارف :

في ٨ / شباط / ١٩٦٣ م ، اطيح بعبد الكريم قاسم بحركة عسكرية ساهم فيها احمد حسن البكر ^(١١) ، واشتركت فيها جميع الفئات القومية المناوئة لحكم عبد الكريم قاسم ، وقضى الضباط المواليون لعبد السلام عارف على المقاومة الشعبية المحدودة في بغداد ، فنصب عبد السلام رئيساً للجمهورية ، واحمد حسن البكر رئيساً للوزراء ^(١٢) . وجد البعثيون ان الفرصة مواتية لهم فشكلوا قوات الحرس القومي لتكون مليشيا مسلحة تركت اثاراً سيئة على الشعب من خلال الانتهاكات لحقوق الإنسان تحت مختلف التهم ورائدها الصراع العقائدي مع مختلف التنظيمات السياسية وأبرزها الانتماء للحزب الشيوعي ^(١٣) . وشاهد على هذه الاعمال (قصر الرحاب) وهو قصر العائلة المالكة ، الذي حول الى معتقل سمي (قصر النهاية) لأن فيه نهاية المعتقلين ، كما تمت عملية تصفية لخصومهم من الشيوعيين ولأتباع قاسم ^(١٤) .

ان موضوع العلاقة بين المرجعية الدينية ممثلة بالسيد الحكيم والنظام الجديد يمكن الانطلاق نحوه من تصريح السيد طالب شبيب ^(١٥) ، عندما قال لم تضع قضية الدين والطوائف ضمن دائرة اهتماماتنا ، ولم تحظ المرجعية الدينية باهتمام قادة البعث لا قبل انقلاب ٨ شباط ولا بعده ، ويبدو ان مرد ذلك لأننا لن نتوقع مواجهتها انطلاقاً من موقفها من حكم عبد الكريم قاسم والفكر الشيوعي وهما الد اعداء البعثيين وعبد

السلام عارف ، كما ان الانقلابين لم يجدوا في المرجعية العدو الذي يجب التخطيط للقضاء عليه ^(١٦) .

اما نظرة المرجعية للانقلابين فقد اوضحها السيد مهدي الحكيم انهم في البداية طلبوا من السيد محسن الحكيم ان يرسل برقية تأييد ، لكنه لم يوافق ، لإيمانه ان هؤلاء (اي البعثيين) لديهم اطروحة فكرية ^(١٧) ، ويبدو ان مقولته هذه تعني لديهم نظرية وافكار يسعون الى تطبيقها على ارض الواقع وربما تتقاطع مع توجهات المرجعية .

لأن وصول عبد السلام عارف والبعثيين للحكم لم يحظ بتأييد عام . سعت سلطة انقلاب ٨ / شباط لإظهار رغبتها بلقاء السيد محسن الحكيم ، بهدف استمائه او تحييده في معركتهم مع المعارضة ، الا ان الاخير كان يدرك الغاية من هكذا لقاءات لذلك رفض اللقاء برجال النظام وحتى وساطته ^(١٨) . فحاول الانقلابيون التأكيد على اهمية تأثير المرجعية ، لذلك قدموا وعوداً بتعديل بعض بنود قانون الأحوال الشخصية الذي سن في عهد عبد الكريم قاسم ، واعلان محاربة الاتحاد والشيوعية ^(١٩) . إلا ان السيد الحكيم طالب بأطلاق يد التيار الإسلامي لقدرته القضاء على كل الافكار الملحدة ، لأنه قطع اشواطاً مهمة في العمل التنظيمي من خلال الاحزاب والجمعيات ذات الطابع السياسي والديني والثقافي ، ومن خلال عمليات التثقيف التي جرت بواسطة الاحتفالات العامة وغيرها ، فالسيد محسن الحكيم يرى ان الخطوة الجديدة تتمثل في المطالبة بالحقوق الدينية والسياسية والاجتماعية وغيرها . الامر الذي جعله يطالب بممارسة أوسع للتيار الإسلامي عموماً وللمرجعية بخاصة ^(٢٠) .

ادرك حزب البعث الوجود الفعلي للجماعات الإسلامية والقطاعات الواسعة التي استقطبتها وأثرت فيها ، فعمد الى خطوة اخرى هي فتح حوار مع بعض قياداتها واستدراجهم اليه إلا ان صرامة الاسلاميين في هذا الجانب ، كشفت لحزب البعث مبدأيتهم وتأثيرهم في اوساط المجتمع .

ايقنت السلطة عدم امكانية كسب ود المرجعية بأسلوب المراوغة لذلك لجأت لأسلوب الضغط والاستفزاز لعله يؤدي الى مالم تحققة الاساليب السابقة . إذ بدأوا بمحاربة

الاسلاميين واعتقال بعض منهم بحجج واهية ، من اجل انتزاع اعترافات قد تكون غير واقعية ، وواضح من ذلك دفع المرجعية الى مواجهة السلطة من خلال تقديمها لأعذار مقنعة للسلطة لتبرئتهم^(٢١).

اتبع السيد محسن الحكيم اسلوباً واضحاً مع كل سلطة جديدة تأتي لحكم البلاد وهو تنبيه الحكومة وتوجيه النصيح لها بما يخدم الاسلام والمسلمين^(٢٢). بهذا الاسلوب كان يسعى لولادة سلطة سياسية تسير على وفق مبادئ الدين الاسلامي ، لأن اكثريه الشعب مسلم ، مع التدرج في العمل من اجل الوصول الى النتائج المطلوبة .

مارست عناصر الحرس القومي في عهد عبد السلام عارف القتل واعمال اضرت بالسكان مما دفع الشعب اللجوء الى المرجعية الدينية وزعيمها السيد محسن الحكيم . اعلن الاخير سخطه واستنكاره للوضع القائم ، وطالب الحكومة بالضرب على ايدي العناصر المشاغبة ، الا ان الحكومة لم تضع حداً لتصرفات الحرس القومي مما اضطر السيد الحكيم إرسال وفداً من اعضاء جماعة العلماء في بغداد ، ضم كبار العلماء من وكلاء المرجعية في بغداد ، لمقابلة رئيس الوزراء احمد حسن البكر ، حاملين رسالة خطية من السيد الحكيم تضمنت اموراً تتعلق بالأحداث التي ذكرها ونصائح شفوية ، ودعوة لنبد الخلافات المذهبية ورفضاً لاستفزاز المرجعية^(٢٣).

استمرت المقابلة ثلاث ساعات تقريباً وفيها هاجم احمد حسن البكر العلماء واتهمهم بأثارة النعرات الطائفية وشق وحدة المسلمين ، الا ان العلماء استطاعوا بأسلوب هادئ احتواء الموقف وتخفيف حدة التوتر مما اضطر البكر الى التراجع قائلاً : انا واحد منكم ولكنني غير معمم ، فسارع الشيخ علي الصغير الى نزع عمامته وقدمها له (على سبيل المزاح) طالباً منه ان يضعها على راسه ليصبح واحداً منهم مما زاد من ترطيب الأجواء التي تحولت الى ايجابية . فأفرزت المقابلة تشكيل لجنة من الحكومة تضم في عضويتها اثنان من جانب المرجعية وهما الشيخ علي الصغير والسيد مرتضى العسكري وذلك للنظر في مناهج التعليم ، وقضايا الاوقاف ، وتطبيق العدالة الاجتماعية والاحتكام الى

الاسلام عند الخلاف ، ومشاركة اجهزة الاعلام في نقل النشاط الإسلامي والمرجعي للجماهير .

يبدو ان مرونة السلطة عمل مرحلي لكسب الوقت في المواجهة المحتملة مع المرجعية ولم تكن حكومة الانقلاب جادة في تطبيق الاحكام الإسلامية في العراق لعدم تقارب افكاره مع تلك الاحكام ، بل ان السلطة تسعى لتحجيم دور المرجعية في الحياة العامة . لكنها كانت زيارة ضرورية للمرجعية لأمرين ، الأول : إشعار الناس بسعي وتحرك المرجعية نحو الاهتمام بمصالحهم ، والثاني : إشعار الحكومة ضرورة الانتباه الى موقع المرجعية ومطالبها الإسلامية والحذر من مواجهتها واستفزازها . سعى السيد الحكيم الى اعلام السلطة اعتقاده الى ان الشيعة والسنة لا يختلفون في موقفهم من قانون الاحوال الشخصية وأفضل طريق لتجنب التعارض بين ما تسنه الدولة من قوانين وبين تعاليم الإسلام الأساسية هو تشكيل لجنة مسؤولة عن التشريع ، تتكون من خمسين عضواً متخصصين وموظفين وممثلين عن معظم فئات المجتمع وترسل كل من المرجعية الدينية الشيعية والسنية شخصاً من قبلهم ليشير على اللجنة في كل ما يخالف نصوص القرآن والسنة وما عدا ذلك فلتقرر السلطات السياسية وأجهزتها ما تشاء من قوانين^(٢٤) .

يبدو ان السيد الحكيم كان يسعى الى تمكين التيار الإسلامي بشقيه الشيعي والسني لأسلمة قوانين الدولة بالتدرج او منع القوانين التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية بوصف ذلك حداً أدنى ، الا ان هذا الاجراء لم يرق للنظام وممثليه فحاولوا المماطلة ، لم يقتنع السيد محسن الحكيم باجراءات وعود الحكومة غير الجادة لحسم الموضوع . في ظل هذه الظروف سعت جماعة الشيخ محمد الخالصي (الأبن)^(٢٥) الى الغاء الشهادة الثالثة في مقدمة الآذان وهي (اشهد ان علياً ولي الله) في الصحن الكاظمي الشريف^(٢٦) . ورغم عودة الامور الى سابق عهدها لكنها مثلت للمرجعية ناقوس خطر ، بالإضافة الى الخطر الذي اخذ يواجها بازدياد عدد المعتقلين من الشيعة بحجج واسباب عديدة ابرزها الإنتماء للشيوعية ، التي اصبحت تهمة تلصق بكل شخص تسعى السلطة للقضاء عليه متكأين بذلك على فتوى السيد محسن الحكيم بهذا الشأن . مما أثار حفيظة

السيد الحكيم ووكلائه في عموم القطر . امر نجله السيد مهدي الحكيم والشيخ علي الصغير بمتابعة الاوضاع مع حكومة البكر، فأحالت الحكومة الأمر الى عضو مجلس قيادة الثورة هاني الفكيكي ، فأخبرهم الأخير ان المواعيد التي قطعتها الحكومة للسيد الحكيم كاذبة ، وان الاجواء ملتهبة والاعتقالات مستمرة^(٢٧).

قرار السيد محسن الحكيم بمواجهة السلطة :

قرر السيد محسن الحكيم اتخاذ خطوة تظهر قوة المرجعية وتعطي صورة عن قاعدتها الشعبية كي تكون رادعاً لانتهاكات حكومة احمد حسن البكر ، وتصعيداً سياسياً على مستوى المواجهة مع السلطة . يبدو ان السيد الحكيم كان يعبر عن غضبه وعدم رضاه ، بالاحتجاج عن لقاء ممثلي السلطة او السفر الى مكان اخر ، الذي يساهم في استعراض قوة المرجعية من خلال احتفالات التوديع والاستقبال .

اعتزم السيد الحكيم القيام بزيارة العتبات المقدسة في الكاظمية ويبدو ان السيد مرتضى العسكري كان صاحب المقترح عندما قال للسيد الحكيم (.. من مصلحة الاسلام ان تأتي لزيارة الكاظمية لنعمل تظاهرات ضخمة ضد الحكومة القائمة .. كي تفهم الحكومة قوة المرجعية وشعبيتها وهذا لا يتم إلا بمجيئكم الى بغداد). وعلى الرغم ان السيد الحكيم كان يواجه بعض الصعوبات تتمثل بكبر سنه واعتلال صحته إلا انه لبى الطلب وذهب الى بغداد^(٢٨).

يذكر السيد مهدي الحكيم حول الزيارة فيقول.. تحرك السيد الحكيم وفي نيته ابراز وجود ديني مقابل وجود البعثين ، ولكي يقال لهم انكم لستم المسيطرين على الساحة ، وانما هناك وجود ديني ، كم اراد ان يجعل الناس يفهمون بأن هناك امكانية قائمة وموجودة للمواجهة^(٢٩). وكتبت مجلة الايمان بافتتاحيتها : ان موقف السيد الحكيم بهذه السفارة حلقة موصلة بين صرخة امسنا الماضي القريب في وجه الظالمين الحمر وبين مجابهته الصريحة للمسؤولين المجافين للإسلام الذين حاولوا ان يطفئوا نور الله ويأبى الله إلا ان يتم نوره ولو كره الكافرون^(٣٠).

اتجه السيد محسن الحكيم من النجف الى بغداد يوم ١٧ / تشرين الاول / ١٩٦٣ م ، توقف في كربلاء وقد توافد عليه مقلدوه عليه ، وبعد قضاء ليلة واحدة فيها اكمل مسيرته وعند مدينة المسيب أحاط الأهالي بالموكب ليقدّموا ولانهم للسيد الحكيم^(٣١). وشق الموكب طريقه بصعوبة بالغة ثم توجه الى المحمودية فتوقف قليلاً للاستراحة في مسجد المحمودية . عندما وصل الى ابواب بغداد ولشدة زخم المستقبلين قيل ان الشوارع قطعت وتوقف المرور ، ومنذ وصول السيد الى بغداد تابعت الحكومة جميع تحركاته ورصد ردود افعال السكان حولها من خلال الوثائق التي تضمنت تفاصيل تحركاته ز اذ تبادل المسؤولون البرقيات والكتب التي تشير الى ذلك ومنها : .. ان الحكيم وصل الى بغداد مع ذكر اليوم والسنة وكذلك وصوله الى الجامع لصلاة الظهر في صحن الامام موسى الكاظم عليه السلام^(٣٢). بعدها توجه الى دار السيد عباس الحاج سلمان الواقعة في محلة النواب للإقامة فيها وقد جرى له استقبال حاف من اهالي الكاظمية ، وفي اليوم التالي حضر السيد الى صحن الإمام الكاظم (ع) مع لفيف من العلماء وألقيت خطب تدعوا الى مبايعة السيد الحكيم إلى اخر قطرة دم حتى لو ادى الى ذلك الى القتل او التعذيب ، والدعوة الى اطالة عمر السيد محسن الحكيم لأنه رمز الاسلام^(٣٣). وبلغ عدد الوفود المليون شخص ، اوضح الموقف ما جاء من المخاطبات الصادرة من ممثل الحاكم العسكري العام في الكاظمية مؤكداً فيها : ان الناس كانت تتجمع في الدار التي عزل فيها السيد محسن الحكيم ومن كافة الطبقات من الصباح حتى الظهر وفي المساء يسر موكبه الى صحن الامام الكاظم (ع) لأداء صلاة المغرب ثم تلقى الخطب والكلمات بأي مناسبة هذا كله ؟^(٣٤).

في صحن الامام الكاظم (ع) كانت الناس تتجمع قبل وقت الصلاة بانتظار وصول السيد الحكيم ليقيموا الصلاة خلفه ويستمعوا للخطب . وكل ذلك تصل تفاصيله للحكومة وتقوم باحصاء يومي للأعداد المتواجدة وكل خطبه كانت تدعوا لمحاربة الافكار الهدامة ولمساندة فلسطين لطرد اليهود ورص صفوف المسلمين .

لضخامة اعداد المواكين لحظر السيد الحكيم وقف رئيس الجمهورية عبد السلام عارف ناقداً ، باعتبارها مظاهرة طائفية ، ألا انه وامام الضغوطات وافق على ارسال عدد من قادة حزب البعث للقاء السيد الحكيم لكن الاخير رفض استقبالهم واحالهم الى وكلائه في بغداد الشيخ محمد حسين الصغير والسيد مهدي الحكيم ، وتم اللقاء بينهم وركزت طلباتهم حول منهاج دراسة الفقه الجعفري ومساعدة المؤسسات الثقافية ورعاية الاوقاف والعتبات المقدسة وضرورة ايقاف القتل ضد الشيوعيين والغاء قانون الأحوال الشخصية^(٣٥). في ظل هذه الظروف سعت المرجعية لنصرة المواطن من التصفية الجسدية، وقد صرح السيد بهذا الشأن بعدم شرعية الاعتقال وتعذيبهم ، وبعد هذا التصريح تم اطلاق سراح السجناء السياسيين^(٣٦).

حاولت السلطة انتهاز اسلوب خاص يعتمد على الترغيب ، من اجل تجنب الصدام الواسع مع الاسلاميين . بالمقابل اقتنع السيد الحكيم ان التحرك السياسي المعارض للسلطة بات مهمة ، لذلك استدعى الشيخ محمد رضا الشيباني^(٣٧)، وطلب منه الاستعداد لمواجهة السلطة قائلاً انهض وانا ادمك ، اعتبر الشيباني هذا الامر بمثابة الضوء الاخضر لذلك وبعد مناقشات واسعة بينه وبين

المرجعية تمت صياغة مذكرة رفعها في ٨ / تشرين الاول / ١٩٦٥م الى وزير الوزراء الدكتور عبد الرحمن البزاز^(٣٨)، تضمن النقاط التالية :

١- ضرورة القيام بوضع اسس قانون الانتخابات العامة وعرضها على الشعب ليبين رأيه
٢- ان الوحدة العربية هدف يتم باستفتاء الشعب عليه وان التضامن العربي وسيله حمايته

٣- اتباع نهج اخر في الحكم يراعي فيها المساوات المطلقة التي اكدت عليها الشرائع السماوية والقوانين الوضعية

٤- ان للأكراد حقاً في التمتع بحقوقهم المشروعة

٥- اعادة النظر في الاوضاع الاقتصادية

كان للمذكرة صدها الواسع بين مختلف الاوساط السياسية والاجتماعية في العراق ، الا ان هذا التحرك السياسي الذي قادته المرجعية لم يكتب له الاستمرار اذ جاءت وفاة الشبيبي ، مما دفع السيد مهدي الحكيم وبالتسيق مع السيد مرتضى العسكري وبإشراف تام من السيد محسن الحكيم بتولي زمام المواجهة بديلاً عن الشبيبي^(٣٩).
عبد السلام ومنهجه الطائفي :

اهم عهد مارست المرجعية فيه دوراً سياسياً للحد من الطائفية وهو عهد عبد السلام عارف الذي يوصم بالحكم الطائفي . تقشعت الطائفية في عهد الرئيس عبد السلام حتى طالت قيادي الانقلاب من الشيعة ، وفي هذا المجال يذكر الفكيكي قائلاً : ان محسن الشيخ راضي وانا وصلنا متأخرين الى احدى جلسات مجلس قيادة الثورة ، فقال عبد السلام : جاء الروافض (وكان يعنينا لأننا شيعة) ، الشيء الذي حمل انور عبد القادر الحديثي على الاحتجاج طالباً الى عارف الاعتذار عن هذا التعبير ، كما ذهب الفكيكي الى ابعد من ذلك حين اكد بأنه لم يتجرأ على مقابلة السيد محسن الحكيم عند زيارته الكاظمية في عهد عبد السلام عارف ، ويقول كنا نخاف ان تتهمنا السلطة بالطائفية ، وهذا خير دليل على توجهات عبد السلام عارف الطائفية اذ لولا انحيازه الطائفي لما اتهم الآخر بالطائفية^(٤٠). اخذت الحكومة تشعر بأن الشيعة يعيشون حالة غبن وخوفاً من تعاضم النعمة الشيعية ضد الحكومة ، اقدم عارف على اصدار تعليمات في ٧ تموز ١٩٦٤م بزيادة التجنيد الجديد من عشائر الدليم السنية^(٤١). وعند الانتقال الى مؤسسات الدولة سنجد انها اخذت تتعامل مع المواطنين على ضوء انتماءاتهم المذهبية وهذا مؤشراً للانحياز الطائفي على ارض الواقع في عهد الرئيس عبد السلام عارف . ولم تكتف الحكومة بكل ما سبق ذكره بل وصلت الطائفية حتى مع ما يسمى بأعداء الثورة فقد كان ضباط الشرطة أقسى ملاحقة البعثيين الشيعة منه من البعثين السنة ، فقد واجه الشيعة منهم في مراكز التحقيق صنوفاً من التعذيب^(٤٢). قيل بحق عبد السلام الكثير وبما قاله حسن العلوي^(٤٣). واصفاً عبد السلام كان ضابطاً شجاعاً حد المغامرة ، صريحاً حد السذاجة ، بسيط الى حد الجهل ، متهوراً وطائفاً الى حدود القرف . وقف السيد

الحكيم ضد التمييز الطائفي مهما كان لونه وفي هذا يقول : الشيعة والسنة معاً ينهلون من منبع واحد وما الخلافات الموجودة بينهم الا خلافاً فقهية تتعلق بفروع الدين وليس بأصول العقيدة . كما يرى ان الحكم الطائفي هو الذي يميز المسلمين على اساس طائفي كأن يميز الشيعة عن سواهم ، او بالعكس فهي حكومة طائفية^(٤٤) . وعندما ازداد استياء الناس من طائفية الحكومة نبه السيد الحكيم على خطرها و اشار إلى جماعة علماء بغداد والكاظمية ان يوجهوا رسالة تذكيرية الى عبد السلام عارف وارسلوها في ٢ شباط ١٩٦٤ م حملت الرسالة مطالب المرجعية باعتبارها مطالب الشعب المسلم ومن اهم هذه المطالب :-

- ١- الغاء قانون الأحوال الشخصية الذي قضى على قاسم شعبياً
 - ٢- وضع دستور للبلاد يستمد تعاليمه من القرآن والسنة
 - ٣- اشاعة العدل الاجتماعي ودرء الطائفية وأخطارها ، والمساواة بين ابناء الامة
- واصلت المرجعية حملتها ضد الطائفية بقيادة السيد الحكيم موجهة النصح للحكومة بضرورة الالتزام خط الاسلام والمساواة في التعامل بين المسلمين^(٤٥) .
- اسباب التأميم والنتائج :

امتهنت شريحة من الشيعة مهنة التجارة فعمل الكثير منهم على اسناد المرجعية الشيعية والعلماء من خلال دفع الحقوق الشرعية اضافة الى دعم المشاريع الخيرية الإسلامية مثل المدارس والمستوصفات وغيرها ، في عهد عبد السلام عارف تم اصدار بتأميم التجاريتين الداخلية والخارجية في ١٤ تموز ١٩٦٤ م ، وكان عبد السلام من اشد المتحمسين لها^(٤٦) . جاء التأميم في وقت لم تكن هناك شركات كبرى أو اعمال تجارية ضخمة في العراق إذ كانت الموارد العامة بالأصل هي ملك الحكومة مثل شركات النفط والمعادن والطاقة الكهربائية والمياه والسكك الحديدية^(٤٧) . وهذا يعني ان التأميم جاء لتحقيق اهداف غير معلنة .

تباينت الراء حول اسباب صدور هذه القرارات فمنهم من يؤكد بسبب خطبة الشيخ احمد الوائلي التي القاها في سوق الشورجة والتي اثارت غضب يحيى طاهر وهو رئيس

الوزراء الذي حظر الخطبة فقرروا ان يضرب السوق ضربة قاضية ، وكان هذا واحداً من العوامل التي دفعته الى اجراءات التأميم^(٤٨).

وأخر يشير الى ان القرار جاء بعد تظاهرة الاربعة في كربلاء ضد الحكومة وقعت في ١ تموز ١٩٦٤م اذ شارك فيها مليون مواطن ، ومع كل تلك الآراء التي تؤكد ان الهدف هو الاضرار بالتجار الشيعة الا ان كثيراً من تجار السنة قد تضرر^(٤٩). افرز القرار نتائج خطيرة اضررت الشعب العراقي عموماً ، ازاء ذلك امر السيد محسن الحكيم في ٢٢ تموز علماء النجف الاشرف رفع برقية الى رئيس الجمهورية توضح موقف المرجعية من القرارات جاء فيها : نستنكر اشد الاستنكار تطبيق الاشتراكية التي تصطدم مباشرة بمبادئ الاسلام السامية في البلاد الاسلامية التي ظهرت طلائعها بالاعتداء على اموال الناس في حركة التأميم . ونلفت انظار الحاكمين الى ما ينجم عن ذلك من قلق واضطراب ، وزوال الثقة عن المسؤولين ، نأمل من الحاكمين ان يجددوا النظر في الامر^(٥٠). يؤكد السيد محمد باقر الصدر .. ان السيد محسن الحكيم هو المرجع الوحيد من علماء الاسلام جميعاً الذي ادان الاشتراكية كمذهب سياسي واقتصادي ، فلم يجروا من العلماء ان يبدى فيها رأياً واضحاً في معارضتها وذلك لتنفيذها في وسط بشكل عام الناس ، مما ادى الى الحكومة ان تشن حملة اعلامية منظمة ضد العلماء ومن يقلدهم^(٥١)

مما دفع السيد الحكيم الى الدعوة لاجتماع حضرة مقلدوه من مختلف انحاء العالم في الصحن الحيدري قدر عددهم بعشرات الالاف القى فيها السيد مهدي الحكيم رسالة ارسلت من قبل السيد محسن الحكيم الى رئيس الجمهورية ، ادانت بقوة ما وصفه باستيلاء الحكومة على ممتلكات المسلمين ، واستقبلت الرسالة بالتصفيق، ادركت السلطة خطورة الحملة التي قادها السيد محسن الحكيم فأرسلت مبعوثاً لمقابلة السيد فتبادل معه الحديث وفي اليوم صرح مدعياً ان السيد أيد القرارات الاشتراكية ، الا ان الأخير كذب الخبر ووجه نجله مهدي الحكيم ليقدم للسلطة منشورين لتكذيب الخبر ، لم تقف المرجعية مكتوفة الايدي حيال رفض السلطة تكذيب الخبر الذ كان من صنيعتها

وتم توزيع المنشور الذي كان ذي اللهجة الشديدة ، مما اداء الى غضب السلطة اذ قامت بحملة اعتقالات في النجف وبغداد والكاظمية ، فقد طالعت الاعتقالات السيد هادي الحكيم الأمر الذي اثار استياء الكثير من مقلدي السيد الحكيم في بغداد ، هذا التوتر جعل السلطة تشعر بأن الموقف قد يقود الى تظاهرات فأطلقوا سراح السيد هادي الحكيم خلال ساعات من اعتقاله ، ان تحرك المرجعية المناوئ لتطبيق القوانين الاشتراكية وفشل السلطة في كسب التأييد الشعبي والرأي العام لتلك القوانين ، جعلها تولد ميتة ، لم تكن الفئات الدينية مرتاحة الى الاشتراكية لاعتقادها ان الاسلام بقيمه الروحية والمادية مناف لها ، واخيراً امام هذا الضغط تراجع رئيس الجمهورية عن قرارات الاشتراكية وأظهر انزعاجه من الذين ورطوا النظام فيها^(٥٢)

معالجات عبد السلام عارف للوضع المتأزم مع السيد الحكيم :-

ان العلاقة المتينة بين السيد الحكيم ومقلديه جعلت التيار الإسلامي يعيش مرحلة مهمة من مراحل صراعه مع السلطة إتسمت بقوة التيار وقناعته بعدالة قضيته ، مما دفع السلطة وعلى رأسها عبد السلام لكسبه الى جانبه فقرر الاخير التقرب الى المرجعية وذلك بأبدائه الرغبة بزيارة السيد الحكيم والاتفاق معه حول مجمل الاوضاع المختلف عليها ، وليحقق نوعاً من الانفراج في العلاقات المتأزمة التي كانت سبباً في حدوث انعكاسات سلبية على حكمه .

فأرسل عبد السلام وساطات الى السيد الحكيم لأقناعه لاستقباله في النجف ، فأرسل وفدين ليقوما بهذا الدور^(٥٣) . فعرض الوفدان الموضوع على السيد الحكيم وطلبا موافقته على طلب عبد الرئيس عبد السلام فأجاب السيد بأن الاوضاع السائدة غير صحيحة ، وجرت مناقشة مستفيضة حول هذا الموضوع ، وفي الاخير رفض السيد الحكيم طلبهم وشرط لمقابلة عبد السلام ان يلغي قانون (الاحوال الشخصية والقوانين الاشتراكية) فوراً ثم يجري التباحث بتلك المواضيع بشكل مباشر ، ولكن الرئيس عبد السلام لم يستجب لذلك الشرط ، ثم حاول الاخير بأرسال وفد اخر فأرسل الدكتور عبد الرحمن البزاز رئيس الوزراء لمقابلة السيد الحكيم بأعتبره رجلاً قانونياً مثقفاً فتم

اللقاء في ٢٠ كانون الثاني ١٩٦٦م وكانت ملاحظات السيد حول التذمر من الانحياز الطائفي وحماقة الحرب في الشمال ، والمطالبة بألغاء قانون الاحوال الشخصية الا ان اللقاء انتهى بلا نتائج مثمرة ، وظل باب السيد الحكيم موصداً بوجه رئيس الجمهورية^(٥٤). وفي ٢١ كانون الثاني عقد اجتماع ضم رئيس الجمهورية وطاهر يحيى واحمد حسن البكر ورشيد مصلح^(٥٥) لمناقشة سير الاحداث وتم انتقاد سياسة رئيس الوزراء واشير الى سياسة عارف بالتقرب الى الشيعة لضمان تأييدهم لنظامه^(٥٦) اخذت العلاقة بين السلطة والمرجعية بالتشنج مما دعا السيد الحكيم الى توجه وكلائه في كافة انحاء العراق بضرورة مواجهة السلطة اثناء خطاباتهم مع الجماهير وادانة اسلوبها الطائفي^(٥٧) كما ان الرئيس عبد السلام عندما قرر الذهاب الى النجف الاشرف، ولرفض السيد استقباله ، ارسل وفداً لمقابلة احد مراجع النجف الكبار وهو السيد محمد الحسيني البغدادي ، فعقد الوفد اجتماعاً ، وكان المقرر ان يصل الرئيس عارف صباحاً لزيارة النجف ، وبعد نقاش طويل اقتنع السيد البغدادي بزيارة الرئيس له ، جاء رئيس الجمهورية للنجف في نيسان ١٩٦٦م بطائرته الخاصة قد حطت في مسجد الكوفة الكبير ، وكان يأمل ان يقتنع السيد الحكيم باستقباله ، واستقبل من قبل علماء الدين الكبار ومن ابرزهم السيد البغدادي ، لكن يبدو ان زيارته لم تحقق الاهداف المرجوة منها ، اذ اكد السيد الحكيم شجاعته وثبات موقفه على مواجهة الاشتراكية ، مما دفع عبد السلام للوقوف اكثر ضد المرجعية فوعده بالانتقام منها بعد رجوعه من سفرته الى البصرة^(٥٨) الا ان الموت حسم الموقف بعد تحطم طائرة الرئيس في يوم الاربعاء ١٣ نيسان ١٩٦٦م في منطقة قريبة من قرية النشوة على شط العرب . استغرق حكم عبد السلام رئيساً للعراق ثلاث سنوات وشهرين وستة ايام ، كانت فترة عصيبة مليئة بالصراع المحتدم بين المرجعية وعارف حتى انتهت آخر صفحاتها بإصرار المرجعية على موقفها وموت عبد السلام عارف^(٥٩) .

المبحث الثاني

الموقف من حكم عبد الرحمن عارف

بعد وفاة الرئيس عبد السلام محمد عارف بحادثة الطائرة ، جرت منافسة لمن يتولى منصب الرئاسة بين اقطاب النظام وهم رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز ، ووزير الدفاع عبد العزيز العقيلي ، ورئيس اركان الجيش وكالة وعبد الرحمن محمد عارف^(٦١) كانت المنافسة تؤثر على الواقع السياسي والعسكري في العراق^(٦١).

اغتنم السيد مهدي الحكيم الازمة وقدم مقترحاً بتوجيه من السيد محسن الحكيم الى رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز^(٦٢). يبدو ان توقيت المقترح يؤكد ان المرجعية كانت قد مثل هذا اليوم وهذا ما أكده السيد مهدي الحكيم بقوله : نعم يوجد عمل سياسي مع جماعات شيعية وسنية وعربية وكردية . وكان همنا ان يأتي حكم يفسح المجال للحريات ، الا ان البزاز تردد في قبول المقترح لحتمية تدخل قادة الجيش وهذا ما ظهر فيما بعد ، اذ تم الاتفاق على اجراء الانتخابات داخل القيادة لاختيار رئيس للجمهورية، فحضرها اعضاء مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني ، جرت الانتخابات بجولتين ، انتهت لمصلحة عبد الرحمن عارف. اعتقد البعض ان هذه النتيجة جاءت للضغوط التي مارسها قيادي الجيش التي ادت بالتالي الى تنازل عبد الرحمن البزاز لعبد الرحمن عارف في الجولة الثانية معتبريه خير خلف لخير سلف ، فقد صدر بيان رسمي بتولي عبد الرحمن عارف رئاسة الجمهورية وذلك في ٢٨ نيسان ١٩٦٦ م ، وتولى عبد الرحمن البزاز رئاسة الحكومة^(٦٣). بلغت الحركة الاسلامية في عهد عبد الرحمن عارف أوج ازدهارها بفعل اتساع شعبيتها ، والحكمة التي اتبعها السيد الحكيم في قيادة المرجعية ، بالإضافة الى المرونة التي أبداهها النظام السياسي ممثلاً برئيس الجمهورية^(٦٤). في هذه المرحلة اعتمد السيد الحكيم في تحركه السياسي على عدة شخصيات اهمها : السيد مهدي الحكيم والسيد محمد بحر العلوم والسيد مرتضى العسكري ، واتخذ من بغداد منطلقاً لتحركه اشارة الى انعدام حاجز الخوف من بغداد

، تمتع الاسلاميون في ظل حكم عبد الرحمن عارف بثقل سياسي واضح مما دفع السلطة لكسبهم الى جانبها^(٦٥).

كانت هذه المرحلة مميزة لعمل المرجعية على الصعيد السياسي من خلال استشارة رجالها لايجاد حلول لأزمات داخلية وخارجية كانت تواجه العراق، ففي وزارة ناجي طالب^(٦٦). حصل نزاع بين العراق وسوريا حول نهر الفرات. فاتصل مسؤول في القصر الجمهوري هاتفياً بمنزل السيد مهدي الحكيم ونقل رغبة الرئيس عبد الرحمن بلقائه للاستشارة، لبي السيد مهدي الحكيم الدعوة وجرى اللقاء الذي اكد فيه الآخر على اهمية تعديل مسار العلاقات العراقية الخارجية بالشكل الذي يحفظ للعراق حقوقه واستقلال قراره السياسي^(٦٧). الى جانب القضية الفلسطينية التي سعت الحكومة لاستشارة المرجعية فيها، اما داخلياً فتأتي القضية الكردية في المقدمة، ووجهت الدعوة من قبل نظام الرئيس عبد الرحمن عارف للسيد مهدي الحكيم بالذهاب الى الشمال للتفاوض مع الكرد، الا ان المرجعية كانت تدرك ان ايجاد الحلول يجب ان يكون

بخطوات محسوبة والا ستكون وبالأعلى عليها مستقبلاً لذلك اعتذر السيد مهدي الحكيم عن التدخل، معللاً أنه في حالة فشل المفاوضات والعودة للاقتتال فالفعل الاخير سيتم وكأنه بمباركة المرجعية، اضافة الى ان العلاقة بين القادة والكرد والمرجعية كانت جيدة ولا تريد الاخير ان تكون اداة لضرب الكرد^(٦٨)، خاصة بعد تكررت زيارة القادة الكرد للسيد الحكيم، ومنها زيارة السيد مسعود البارزاني الى النجف الاشرف ١٩ آذار ١٩٦٧ وكما ذكر الاخير قائلاً زرت الامام الحكيم وقدمت له قرآناً هدية نيابة عن والدي ورسالة وتلقيت منه هدية ماثلة قرآناً مع رسالة جوابية^(٦٩)، نشط عمل الجمعيات التي اسسها التيار الاسلامي خلال مرجعية السيد الحكيم، لذلك تم تأسيس جمعيات وحركات اسلامية ذات طابع سياسي ك (حركة ابناء ثورة العشرين) التي بدأت فكرتها بتأسيس جمعية (العتبات المقدسة) التي كانت في حزيران ١٩٦٨م على كتاب تأييد من قبل السيد الحكيم جاء نصه: السلام عليكم وبركاته والدعاء لكم بالتأييد والتسديد وبعد انني ابتهل الى الله سبحانه ان يبارك لكم في جهودكم في هذا السبيل الصالح وان

يقرن عملكم المبرور بالنجاح والقبول وان يجعل منه بادرة طيبة يتحقق فيها الكثير من الخير للمسلمين عامة انه سميع مجيب والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته^(٧٠). وعلى الرغم من انها جمعية سياسية تحمل مضموناً معادياً للسلطة ، مما شجع اعضائها^(٧١). للتحرك وتشكل حركة ابناء ثورة العشرين بمشاركة نجله السيد مهدي الحكيم والسيد مرتضى العسكري ، ل يتم بذلك تطويق بغداد والسيطرة على المحافظات من خلال قوة عشائرية موجهه من قبل الحركات الإسلامية ، كان السيد الحكيم يرغب بإدارة نجله لطبيعة موقعه الديني الحساس فانتشرت الحركة في البصرة وبغداد و كربلاء ، ولكن الحركة لم تفلح بمخططها لتولي حزب البعث السلطة في العراق^(٧٢).

من الواضح ان المرجعية كانت تعيش في عصرها الذهبي بعلاقتها مع السلطة في كل المجالات اثناء حقبة حكم عبد الرحمن عارف وقد لمس السيد الحكيم هذا التطور الكبير منذ السنة الاولى لحكم عبد الرحمن عارف لهذا وسعيًا للمزيد وجه له الشكر من خلال مجلة (العدل) النجفية بالقول: ان المرجعية الدينية في النجف الاشرف تظهر شكرها وتحياتها لعارف على رعايته لعلماء الدين ، واهتمامه بشؤون المسلمين^(٧٣). بل نلاحظه في احدى الرسائل التي اجاب بها عبد الرحمن عارف قد بدأها ب ولدنا العظيم الفريق عبد الرحمن عارف رئيس الجمهورية العراقية المحترم دام توفيقه وهي بداية غير معهودة من قبل السيد الحكيم في هكذا مراسلات^(٧٤).

سفر السيد الحكيم للحج ١٩٦٨م :

في شباط ١٩٦٨م قرر السيد الحكيم حج بيت الله الحرام ، وسعى لاستقلال الرحلة في قضايا اخرى كانت تشغله ، ابرزها القضية الفلسطينية ، وقضية إعمار مرقد ائمة البقيع ، ودع السيد الحكيم توديعاً شعبياً وصف بأنه مليونياً ، ورسمياً فكان على رأس الوزراء طاهر يحيى ورئيس ديوان رئاسة الجمهورية محمد بديع شريف، وعدد من الوزراء وبعض رؤساء البعثات الدبلوماسية ، والدينية من قبل كبار علماء الاسلام وممثلي الطوائف المسيحية^(٧٥).

وقد هيأت الحكومة العراقية طائرة لنقل السيد الحكيم الى الديار المقدسة وهي طائرة رئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف ، استقبل السيد الحكيم في مدينة جدة استقبالا رسمياً^(٧٦). وسعت القيادة السعودية الى ان يكون نزول السيد الحكيم في قصر خاص ذي طابع رسمي ، الا ان السيد اكد رفض الأخير مشيراً الى العلاقة المباشرة التي تربط السيد الحكيم بالمسلمين التي ستتأثر بفعل الحواجز التي ستفرض^(٧٧). أكد الملك السعودي فيصل بن عبد العزيز بأنه سيأمر برفع كافة الحواجز التي تعيق اتصال المسلمين بالسيد الحكيم ، تقاطر المسلمون وكبار علماء العالم الإسلامي لزيارة السيد الحكيم في مقر اقامته^(٧٨). ثم القى نجله السيد محمد باقر الحكيم عند اداء شعائر فريضة الحج كلمة والده امام الحجاج ويمكن وضع الكلمة في المحاور التالية :

١- ان الاسلام بحاجة في كل عصر الى التبليغ والحماية والعمل في سبيله ونحن الان احوج الى ذلك بتعريف المسلمين بأحكامه وتربية جيل مشبع بروح الإسلام ، قادر على الصمود في وجه التيارات الكافرة .

٢- ان اهم ما يشد المسلمين بعضهم الى بعض ويوحد كلمتهم هو الشعور بالخطر المشترك من جبهات الكفر والاحاد .

٣- اما مأسأتنا الفاجعة في فلسطين كانت لان المسلمين انحرفوا عن نهج رسالتهم وابتعدوا عن تعاليم دينهم واستجابوا لرغبة المستعمر في اقامة حياتهم على غير اساس الاسلام^(٧٩).

سعى السيد الحكيم ان تكون عودته غير محددة لكي يتعد عن تكلف الناس مشقة الحضور لاستقباله ، ما ان علم الناس بقدومه حتى احتشدوا قرب بوابة المطار لأستقباله .

مما تقدم يبدوا لنا ان رحلة الحج افرزت ما يلي :

١- اكدت وبالدليل العملي متانة العلاقة بين المرجع ومقلديه

٢- سعي الحكومة العراقية لتكون علاقتها مع المرجعية جيدة وتمثل ذلك يجعل طائفة رئيس الجمهورية هي التنقل السيد الحكيم وبالإضافة الى التوديع والاستقبال الرسمي ، باعتبار السيد الحكيم من اركان السلطة

٣- اعطاء المملكة العربية السعودية الصورة الايجابية لعلاقتها مع المرجعية مبنية على اساس الاحترام والتقدير .

٤- غزارة شخصية السيد الحكيم ومكانته المرموقة على مستوى الفكر السياسي والفقهية . أسباب اعتقال الشيخ الصغير والنتائج :

لقد اضحت المناسبات الدينية نقطة تتمحور حولها المواضيع الجديدة لذلك استغلت جماعة علماء بغداد والكاظمية المولد النبوي الشريف للقيام بمهرجان خطابي في ٢٧ حزيران ١٩٦٧م في جامع براثا^(٨٠). نقلت اذاعة وتلفزيون بغداد وقائع المهرجان ، الذي حضره ممثلو السيد الحكيم ، ونواب رئيس الوزراء والمسؤولين في الدولة ، اضافة الى الوجوه والشخصيات الاجتماعية والسياسية ورجال السلك الدبلوماسي ، الى جانب اعداد كبيرة من المقلدين^(٨١).

تضمن منهاج المهرجان العديد من القصائد والكلمات^(٨٢) ، ابرزها الكلمة التي بعثها السيد محسن الحكيم التي القاها نجله السيد مهدي الحكيم ، وقد انصت كل جهود المشاركين في منهاج المهرجان من خطباء وشعراء ومفكرين للتأكيد على اسلامية القضية الفلسطينية وضرورة تحكيم القرآن ، وهذا ما أوجد تجاوباً واسعاً للمهرجان وكلها لم تثر التساؤلات ، باستثناء قصيدة الشيخ محمد حسين الصغير^(٨٣). التي هاجم فيها الحكومة القائمة ، لم تحظ القصيدة بمباركة السيد مهدي الحكيم وتأيدته واثارة حفيظة الرئيس عبد الرحمن عارف فقرر اعتقاله في مديرية الأمن العامة^(٨٤) ، واحالته لمحكمة امن الدولة بتهمة التآمر على سلامة الوطن^(٨٥) ، وفي اعقاب ذلك عقد في القصر الجمهوري لقاء ضم السيد مرتضى العسكري والسيد هادي الحكيم مع الرئيس عبد الرحمن عارف ، وقد اعرب الأخير استيائه مما جرى وان هية الدولة قد مست ولا بد من اعادة الاعتبار لها ، فطلب العسكري والحكيم من رئيس الجمهورية العفو عن

الشاعر ، وعكس ذلك قد يتطور الموقف الى غضب لأن القصيدة تعبر عن رأيها الا انه كان مصرأ على اعدام الشاعر في باب جامع براثا ليكون عبرة لغيره ، اثار قرار السلطة اعتقال الشاعر ردود افعال في اكثر من مكان ، ولم تقتصر على العاصمة بغداد بل شملت المظاهرات الصاخبة في المحافظات كافة ، فقد هوجمت بعض مخافر الشرطة ، وبعد ان طوقت مديرية الامن العامة بالمتظاهرين اضطرت السلطة تحت ضغط الاحداث لامتناس نقمة الجماهير، اطلاق سراحه الى حين المحاكمة ، افرز تأزم الاحداث لتحرك عربي وعالمي ، بعث الرئيس جمال عبد النصال للشاعر حق اللجوء الى مصر، ان التساهل الذي اتبعه عبد الرحمن عارف في سياسته ادى الى عدم ولاء اغلب قادة الجيش له متهميه بالضعف ، ودفع البعض بالوصول الى السلطة ، ولاسيما ضباط الجيش من الشيعة في اواخر الحكم العارفي ، فقد اتصل بعضهم بالسيد الحكيم وعرضوا عليه قدرتهم على قلب النظام وتشكيل حكومة برعايته ، الا ان السيد رفض العرض رفضاً قاطعاً انطلاقاً من :

- ١- ايمانه الخالص بأن الحركة الاسلامية غير مؤهلة تماماً للمقاومة والتصدي والحكم .
- ٢- خشيته من فتح المجال امام الشيوعين وسقوط العراق بأيديهم .
- ٣- احتياط السيد الحكيم خوفاً من اراقة الدماء والتسبب في حدوث حرب اهلية بين الجيش والشعب .
- ٤- عدم ايمانه بالجيش وبنجاح أية محاولة تعتمد عليه ^(٨٦) .

مما تقدم يبدو لنا ان السيد الحكيم يرى ان الحركة الاسلامية مازالت في طور التبلور وهناك الحاجة من الوقت كي تصبح مؤهلة لمسك زمام السلطة في البلاد ، كما انه لا يؤمن بقدرة اتباعه في الجيش على انجاح التغير ، خصوصاً قد جرت محاولتي انقلاب على السلطة القائمة وفشلتا الافضل في مثل هكذا واقع تعيشه البلاد التحرك نحو ترصين القاعدة الجماهيرية التي ان اصبحت رصينة في يوماً ما ، لا تستطيع اي حكومة مهما كانت قوتها ان تصمد بوجه التيار الشعبي ، وفي ١٧ تموز ١٩٦٨م اشترك عدد من الضباط حيث داهموا الرئيس في القصر الجمهوري واجبروه عن التنحي عن الحكم

مقابل ضمان سلامته ، فوافق وكان من مطالبه ضمان سلامة ابنه الذي كان ضابطاً في الجيش ثم تم ابعاده الى اسطنبول وبقي منفياً^(٨٧).

المبحث الثالث

الموقف من حكم احمد حسن البكر

في ليلة ١٦-١٧ تموز سيطر اللواء عبد الرحمن الداود (قائد الحرس الجمهوري في عهد الرئيس عبد الرحمن) ، على القصر الجمهوري واعتقل الرئيس عبد الرحمن عارف ، وسيطر العقيد عبد الرزاق النايف (رئيس الاستخبارات العسكرية) على وزارة الدفاع واعلن صبيحة يوم ١٧ تموز عن تنحية عبد الرحمن من جميع مناصبه ، واعلن تعين احمد حسن البكر رئيساً للجمهورية وقائداً عاماً للقوات المسلحة برتبة مهيب ، والنايف رئيساً للوزراء ، والداود وزيراً للدفاع برتبة فريق ، لكن التوزيع الذي جرى للمناصب لم يستمر طويلاً ، فبعد ثلاثة عشر يوماً من الانقلاب الموافق ٣٠ تموز ١٩٦٨م ابعد العديد من رجال الانقلاب بعملية سميت التصحيح ، وشكلت وزارة جديدة يرأسها البكر^(٨٨) في هذه الفترة الحت الحكومة العراقية الاتصال بالسيد مهدي الحكيم بعدة مرات ، فأخبر السيد مهدي والده عن ذلك ، ويبدو ان هذا اللاحاح من الانقلابين للحصول على تأييد ومباركة المرجعية للانقلاب ، فوجد السيد الحكيم ان الافضل ان يترك السيد مهدي مدة الاقامة في بغداد حتى تتضح معالم الانقلاب الجديد^(٨٩) وضعت السلطة البعثية في مقدمة برامجها السياسية انتهاء دور الحركة الاسلامية في العراق وعدم تكرار ما حدث من اسناد المرجعية للحركة الاسلامية مما اضعف دور البعثيين عام ١٩٦٣م وسهل لعبد السلام عارف الوصول الى السلطة ، خصوصاً ان رجال انقلاب ١٩٦٨م كانت لديهم معلومات عن وجود تنظيم اسلامي منتشر في العراق ، يمارس نشاطه ويسعى لخلق التغير وهو ما ظهر اثره في الاوساط الطلابية والشبابية والاجتماعية بصورة عامة^(٩٠) ، ان البكر ومن ورائه كانوا يهدفون الى الايحاء بأن المرجعية تؤيد الانقلاب ، لهذا حاول حزب البعث في الاشهر الاولى من سلطته اظهار احتراماً للممارسات الدينية والشعائر الحسينية ، فقد بثت الاذاعة العراقية النص الكامل لمقتل

الامام الحسين (ع) في اليوم العاشر من محرم ، وكذلك مجموعة من التعزية والمراثي الحسينية لاستمالة عواطف الناس واحتواء مشاعرهم ، ويبدو ان سلطة حزب البعث لم يرق لها صمت المرجعية تجاه الانقلاب فقرر البكر مع وزير الداخلية بزيارة السيد الحكيم في النجف فتوجهوا الى بيته بدون اخذ موعد مسبق للقائه^(٩١) ، كانت زيارة يمكن وصفها اجبارية ، لها اهداف محددة ، منها تدارك الازمة العسكرية شمال العراق باستثمار مكانة السيد الحكيم لجعل ايران البلد الشيعية يوقف دعمه للحركة الكردية ، وافق السيد على ما جاء به الرئيس وفق رؤيته بجمع اطراف النزاع لحل المشكلة ، ولكن بشرط التنازل عن اية افكار ومبادئ يتبناها حزب البعث تتقاطع مع مبادئ الاسلام ، محذراً الرئيس من استغلاله جسراً للوصول الى اهداف أعدتها السلطة على حساب الاسلام . وفي اليوم التالي نشرت الصحف الحكومية تفاصيل زيارة الرئيس للسيد الحكيم ، وهي تنقل على لسان الاخير دعاءه وتأييده لخطوات الحكومة ، ادرك السيد الحكيم ان الزيارة اريد بها كسب الناس لمصلحة الحكومة ، لذلك ارسل تهديداً شديداً الى الحكومة بنشر الخبر بصورته الواقعية ، ادركت الحكومة ان الوضع قد يتأزم لذلك اعلنت الصحف عن طبيعة الزيارة وانها مفاجئة^(٩٢) ، بهذا فشلت محاولة البكر بأيهام الناس ان الانقلاب مدعوم من قبل السيد محسن الحكيم . ان هذه المواقف من قبل السيد الحكيم دفعت السلطة الى اعادة حساباتها حول المرجعية الدينية في النجف الاشرف ، وفي ٤ نيسان ١٩٦٩م اصدرت القيادتان القطرية والقومية قراراً ينص على ضرورة القضاء على الرجعية الدينية^(٩٣) باعتبارها العقبة الكبرى في طريق مسيرة الحزب ، فقد اصدرت السلطة قوانين جديدة ومنها ، اجبار طلبة العلوم الدينية بالخدمة العسكرية واجبارهم على حلق اللحية ونزع الزي الحوزوي والبقاء في الجيش لمدة طويلة ، فكان هدفهم القضاء على الدراسة والتعليم الديني ، وكذلك اصدرت السلطة قراراً يقضي بتأميم جميع المدارس الاهلية في العراق واصبحت مباني تلك المدارس وممتلكاتها ملكاً للدولة فشمّل هذا القرار مدارس دينية في النجف الاشرف^(٩٤) . اتخذت السلطة ابشع التصرفات بحق المذهب الشيعي فأخذت النشر في المقالات لتشويه تاريخ وشخصيات

المراجع الدينية ، وبث الشبهات حول واجباتهم الدينية ، كما اقدمت على منع الفقهاء من القاء المحاضرات والتضييق عليهم ، والحقت كل ذلك بإصدار تعديل قانون الاوقاف الذي يجعل العتبات المقدسة وكل الاوقاف الدينية الشيعية تحت تصرف وزارة الاوقاف^(٩٥) .

اخذت السلطة بتصفية المؤسسات التابعة للمرجعية الدينية اذ اعلن وزير الداخلية صالح مهدي عماش عن الغاء جامعة الكوفة ومصادرة كافة اموالها^(٩٦) ، احتج السيد الحكيم على هذا القرار بإرسال نجله السيد مهدي لتقديم احتجاج المرجعية للبكر بمفرده لكن والده رأى من الواجب ان يذهب معه شخص آخر لتأكيد اللقاء وما دار به قائلاً فذهب معه (سلمان التميمي والشيخ موسى اليعقوبي) ولكن رغم هذا اللقاء بقي القرار الغاء جامعة الكوفة ساري المفعول^(٩٧) . لم تكتف السلطة بذلك بل استثمرت كل الاحداث لخدمة اهدافها ، ومنها اضعاف الحوزة ، لذلك نجد عندما تأثرت العلاقات العراقية - الايرانية بقرار طهران رسمياً في ٢٧ نيسان ١٩٦٩ بإلغاء معاهدة ١٩٣٧ الحدودية بين العراق وايران . الامر الذي دفع الحكومة الى ان يكون رد فعلها تفسير لكل الحاملين الجنسية الايرانية ويتم تسفيرهم الى ايران^(٩٨) يعد مثل هذا القرار ضربة موجعة لحوزة العلمية في النجف ، اذ ان عدداً كبيراً من طلاب واساتذة الحوزة هم من غير العراقيين وكان اغلبهم يحملون الجنسية الايرانية وهذا يعني افراغ الحوزة من كوادرها طلاباً واساتذة ، فتزايدت اعداد الاعتقالات وتأزمت الاوضاع وتزامن ذلك مع حلول ذكرى اربعين الامام الحسين (ع) وكان السيد الحكيم في كربلاء وسمع بازدياد حالات الاعتقال والتسفير ، فقرر تصعيد معارضته لسياسة الحكومة ، فهاجمها علناً خلال الاحتفال بتلك الذكرى^(٩٩) . مما ادى الى ضجة الجماهير المحتشدة في كربلاء ، عندها سعت الحكومة لتهدة الموقف سريعاً وذلك بأجراء خطوتين ، الاولى : بث اشاعة بأن الحكومة قررت الامتناع عن تسفير الايرانيين ، والثانية ارسال وفد لمقابلة السيد الحكيم ، ضم حردان التكريتي ، وخير الله طلفاح ، التقى الوفد بالسيد الحكيم بداره في ٦ ايار ١٩٦٩م بحضور السيد ابو القاسم الخوئي وكبار المراجع والعلماء في النجف

الاشرف^(١٠٠)، طلب حردان من السيد الحكيم ان يكون الاجتماع مغلقاً ، فوافق الاخير على ذلك ، ويذكر حردان عندما جرت المحادثات شعرت ان الشيخ الحكيم قوي ، وذكي الى درجة كبيرة ، وانه يؤمن باستمرار ولاء الشعب العراقي له ، طلب حردان من السيد الحكيم التدخل في قضية شط العرب فأشترط الاخير شرطين للتدخل الاول : ان تطلب الحكومة العراقية ذلك رسمياً وبتوقيع من رئيس لجمهورية حتى يحق له التدخل في القضية ، والثاني الكف عن عمليات الاعتقال والافراج عن السجناء ، وعلى الرغم من اهمية ما توصل اليه حردان في اجتماعه الا ان هذه الطلبات رفضت من قبل رئيس الجمهورية باعتبار سيحط من هيبة السلطة ، ويعني فشل السلطة في حل المشكلة الحدودية فيعزز ذلك من مكانة رجال الدين ، فهذه الزيارة ليست الزيارة الوحيدة التي جرت بين السيد الحكيم والسلطة حول موضوع العلاقة مع ايران بل هناك محاولات عديدة طالبين تدخل السيد محسن الحكيم ، فرفض الاخير قائلاً ، لا تحاولوا زجنا بهذه القضايا فأنا لا اتدخل الا عندما اقتنع ان الخلاف سيؤدي الى اراقة دماء المسلمين ، يبدو ان رفض السيد بالتفاوض لكي لا يصبح هو الهدف ان فشلت المفاوضات او نجحت ومع هذا الوضع الراهن جاء^(١٠١).

قرار السيد الحكيم بمواجهة السلطة :

عقد السيد الحكيم اجتماعاً في حسينية التميمي في منطقة الكرادة ببغداد الذي يؤم السيد مهدي الصلاة فيها ضم (٦٠) من علماء الدين في بغداد . تم فيها انتخاب عشرة ليكونوا ممثلين لعلماء بغداد للتشاور مع السيد الحكيم حول الوضع الراهن ، ومنهم السيد مهدي الحكيم ، والشيخ علي الصغير ، والسيد مرتضى العسكري ، ان خطة العمل كانت تقتضي سفر السيد محسن الحكيم الى بغداد والاقامة فيها فتقوم المواكب بزيارة السيد ويتحدث عن كل موكب بما تعانيه الجماهير من اعمال السلطة ثم يتبلور ذلك

بكتابة مطالب الامة ومؤاخذتها على السلطة من قبل علماء بغداد ويوقع بالنيابة عنهم السيد مهدي الحكيم ويقدمها الى الحكومة وفي اليوم الثاني لقراره السفر اصيب السيد بحمى (بالأنفلونزا) تردد في قرار السفر لان السفر يراد منه لقاءه بالجماهير وتبيان موقفه

السياسي من الوضع الراهن ، لكنه انتهى تردده بقراره السفر قائلًا ان سفري الى بغداد كسفر الامام الحسين (ع) الى كربلاء ومن هنا فأني اشعر بمسؤولية شرعية لابد ان تحملها في هذا الموضوع^(١٠٢) ، استقبل السيد بمئات من الناس وفيها اعلن بأن المرجعية ترفض جميع اعمال العنف التي تمارسها السلطة^(١٠٣) ، هذه التطورات خلقت ازمة للسلطة ، دفعتها للقيام بخطوتين متناقضتين : الاولى : ترهيبية تمثلت بتهديد واعتقال الوافدين للقاء السيد الحكيم ، الثانية : ترغيبية تمثلت بالاتصال بالسيد الحكيم لعلها تشيه عن موقفه ، لكن السيد اصر ولم يتراجع ، فقد مارست السلطة بعملية القاء القبض على الكثير من الناس ذريعة التجسس لإسرائيل ، وفي ٦ حزيران ١٩٦٩م زار السيد الحكيم وزير الزراعة حاملاً رسالة من الرئيس البكر وبيدوا انها تنذره بالعودة الى النجف الاشرف^(١٠٤) ، خلال تلك الزيارة عبر فيها الموفد عن احترام البكر للسيد الحكيم ، فأجابه السيد قائلًا : بلغ البكر انه وصل كره الناس للبعثيين درجة بحيث انهم لو وظفروا بهم فسوف لا يقتلونهم بالرصاص ، لانهم لا يستحقوا قيمة الرصاص ايضاً بل سوف يقتلونهم بأسنانهم^(١٠٥) ، وهنا لابد من الوقوف على اهم المطالب التي ركز عليها السيد في احاديثه ويمكن وضعها في نقاط التالية : ١- استنكر الهجوم المركز على الدين ورجاله في الصحف والاذاعة ، وطالب بالكف عن ذلك

٢- طالب بوضع حد للاعتقالات الكيفية بدون مذكرات توقيف قانونية كما طالب بحقوق السجناء والكف عن تعذيبهم ، والسماح للمعتقلين بوكيل محامين عنهم ، ٣- عدم اعتبار الاختلاف في وجهة النظر السياسية سبباً للحكم على الاشخاص بالجاسوسية ، والا فأنكم انتم جواسيس ايضاً ، وغاية الفرق بينكم انكم نجتحم وهم فشلوا^(١٠٦) ، كانت الامور تسير نحو التصعيد . اذ ادرك البكر خطورة الموقف ، فاتخذ قراراً بالقضاء على المرجعية الشيعية قضاء كاملاً^(١٠٧) ، على يد لجنة مؤلفة من بعض وزراء الحكومة ومنهم (طه حسين ، وناظم كزار ، وعبد الوهاب كريم وغيرهم) بوضع خطة لذلك اخبر البكر اللجنة قائلًا : ان نجاحنا في ضرب المرجعية الشيعية سيمكننا من التحرك كما نريد ، اول الخطوات التي قامت بها اللجنة هو تقسيم علماء

النجف الاشرف الى ثلاثة اقسام (العلماء النفعيون وهم في رأي اللجنة) يمكن شراؤهم بالمال - العلماء الجامدون وهم لا شأن للثورة بهم ، والقسم الثالث (العلماء الواعون) يجب القضاء عليهم^(١٠٨) ، ومع كل هذا اصر السيد الحكيم البقاء في بغداد وعدم العودة الى النجف دون اتخاذ موقف حاسم يكون بمثابة عامل ردع وانذاراً جدياً للنظام ، وفي يوم ٧ حزيران ١٩٦٩م اجتمع السيد الحكيم مع علماء بغداد وفي نهاية الاجتماع رفع مذكرة الى رئيس الجمهورية احمد البكر نصت المحاور الاتية : ١- يعيش البلد غاية الخطورة تهدد كيانه الفكري والعقائدي وهي ظاهرة تسميم الافكار بالمبادئ المادية الكافرة ، ٢- ان السلطة مدعوة لإجاعة صدور صحيفة اسلامية تعبر عن عقيدة الامة وترتبط بقيادتها الدينية ، ٣- مشكلة الاعتقالات من قبل اناس لا يحملون اي صفة رسمية ويمارسون مع المعتقلين الوان التعذيب الجسدي والنفسي ، ٤- لابد الاعتراف بالدراسات الدينية واعفاء طلبتها من التجنيد ٤- حل مشكلة الغلاء ، ٥- معالجة مشكلة الطائفية المزمنة^(١٠٩) ، ولكن السلطة لم تستجب لأي مطلب من المطالب واستمرت في تعسفها وقسوتها ، وقررت باعتقال السيد مهدي الحكيم لكي يضعفوا من قوة السيد محسن الحكيم ، مما جعل السيد مهدي الحكيم مغادرة العراق الى السعودية ومنها الى الاردن ، ايقن السيد الحكيم ان بقاءه في بغداد محفوف بالمخاطر لذلك قرر العودة لمنزله في الكوفة وذلك في ١٠ حزيران ١٩٦٩م فوضع السيد الحكيم تحت الإقامة الجبرية ، في هذه الفترة ازداد الموقف حدة عندما

اقدمت السلطة على اعتقال بعض رجال الشيعة البارزين كالشيخ عبد الزهرة الكعبي ، اما ردود فعل الناس في بقية المحافظات اعلنت الاستنفار واشعلت النيران دلالة على بدأ تحديها للسلطة ، ان هذه المواقف من السلطة ادى بمجموعة من الدول بتوجيه استنكارها الى رئيس الجمهورية البكر ، سعت السلطة لتهدة الوضع فقرر البكر زيارة السيد الحكيم في منزله لكن السيد رفض مقابلته وعاد البكر الى بغداد^(١١٠) ، ومع ذلك لم تصعد السلطة الموقف بل سعت جاهدة الى تهدة الاوضاع والمصالحة الوقتية مع المرجعية ، الا ان السيد كان يرفض لقائهم في كل مره ، بقي الوضع متوتراً بين السلطة

والمرجعية حتى بعد ان مرض السيد الحكيم مرضاً شديداً وأضطرب الاطباء نقله الى بغداد للعلاج ، فحاول البكر زيارته في المستشفى رفض السيد استقباله ، ثم ذهب السيد الى لندن للعلاج ، في هذه المدة كانت النجف الاشرف تعيش اجواء شهر محرم ، فقام حزب البعث بالتضييق على الناس في ممارسة شعائرهم الدينية ، فأمرُوا بإغلاق ابواب صحن الامام علي (ع) وابقوا باباً واحداً مفتوحاً فضاق الناس ذرعاً فهجمت المواكب العزائية على الابواب المغلقة وفتحتها بالقوة وهاجمت قوى الامن والشرطة واشتبكت معها ، مما ادى الى تحرك قوة مسلحة حاصرت النجف الاشرف وشعرت السلطة بالخطورة مما جعلها تصدر بأمر خروج المواكب ، فخرجت المواكب على عاداتها^(١١١) ، هنا اكد السيد محسن الحكيم انني لم أنتصر على السلطة ، الا انني تمكنت ان اخلق حاجزا بين الشعب وبين القبول بحزب البعث كفكرة وضرب مثلاً لثورة الامام الحسين (ع) قائلاً ان الامام الحسين (ع) لم ينتصر عسكرياً لكنه استطاع ان يظهر ظلم الحاكمين ويفصل الناس عن الحكم^(١١٢) .

وبقي السيد الحكيم في مقاومته للسلطات حتى ان وافاه الاجل مساء يوم الثلاثاء المصادف ١ حزيران ١٩٧٠ فقد انطوت مسيرة الكفاح ضد السلطة الغاشمة .

الخاتمة

ان المسؤولية التي مسك بزمامها السيد محسن الحكيم كانت كبيرة وخطيرة من جانب ، ومثمرة وفاعلة من جانب آخر ، فالمدة ما بين ١٩٦٣ - ١٩٧٠م قد شهدت بروز دور فاعل ومؤثر للسيد محسن الحكيم في الساحة السياسية في العراق ، وقد نجح في عمله السياسي ، ومن خلال دراستنا لشخصية السيد محسن الحكيم فقد توصلت الى عدة نتائج ومنها :

١- ايمان السيد الحكيم بأن الامة لا يمكن ان تتغير داخل نفسها وعكس ذلك يصبح التغير ظاهرة طارئة ، وذلك من زعامته للامة سعى لتعبئة الجماهير وتحويلها اداة لتغير الواقع على كافة الاصعدة .

٢- السيد الحكيم زعيم ديني يؤمن بأن السياسة جزء من الدين ، لذلك سعى لدعم الحركات السياسية والاسلامية لأحداث التغير وشمل ذلك الدعم الحركات الشيعية والسنية على السواء .

٣- أتباع السيد الحكيم اسلوباً واضحاً مع كل سلطة جديدة تأتي لحكم البلاد وهو تنبيه الحكومة وتوجيه النصيح لها بما يخدم الاسلام والمسلمين .

٤- مواجهة السيد الحكيم للسلطة هو اظهار قوة المرجعية واعطاء صورة عن قاعدتها الشعبية .

٥- وقوف السيد الحكيم ضد التميز الطائفي مهما كان لونه وطريقته .

٦- مقاومة السيد الحكيم للسلطة ، هو ضرب مثلاً لثورة الحسين (عليه السلام) اذ لم ينتصر عسكرياً لكنه استطاع ان يظهر ظلم الحاكمين ويفصل الناس عن الحكم .

وبعد فهذا جهدي مؤطر في بحث اقدمه بين اساتذتي المحترمين ، وان كان فيه من محاسن فذاك غاية رجائي ، والا فأفضل ما اعتقده هو ان نكتب دائماً في سبيل تقرأ .
والله سبحانه . القادر ان ينفع بهذا العمل قدر العناء فيه ، وان يجعله في سبيل الاخلاص لوجهه . انه الرب المعين ، وعليه الاتكال .

الملخص:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد المصطفى وعلى اله الطيبين الطاهرين .

اما بعد

فقد وسمت بحثي بعنوان (المرجعية وموقفها من انظمة الحكم ، السيد محسن الحكيم نموذجاً (١٩٦٣- ١٩٧٠) فقد حفلت حياة السيد الحكيم ، بالكثير من الاحداث والوقائع والانجازات على مختلف الاصعدة ، وهي الاحداث التي تركت بصماتها وتأثيراتها على مجمل الحياة الاجتماعية في العراق بالدرجة الاولى ، وفي العالم الاسلامي عموماً ، ان شخصية عظيمة وكبيرة كشخصية هذا المرجع الكبير تستحق ان تكون محطة للكثير من الدراسات ، فهذا البحث يتصدى لبحث شخصية احتلت مكانة

رفيعة في تاريخ المرجعية ، ويمكن ان احدد سبب اختيار الشخصية ومنها ، لتوضيح طبيعة الواقع العراقي من تقارب اسلامي عاشه الشعب بفعل قيادة روحية واعية تصدت لكل مظاهر الطائفية وعملت على اسس صحيحة مبنية على العدالة والمساواة والتصدي لأخطاء الحكومات بكل الوسائل الممكنة ، وبهذا فهي محاولة لأحياء تاريخ قائد روحي اوجد حلولاً ومعالجات صحيحة نستطيع الانتفاع منها في ظل وضعنا الراهن .

وقد تألف البناء الاساسي لهذا البحث من ثلاثة مباحث تسبقهما مقدمة وتمهيد وتتلوها خاتمة ، بينت في المقدمة الهيكل العام للبحث ، واشرت في التمهيد الى نبذة تعريفية للسيد محسن الحكيم من حيث ولادته ونشأته وما الى ذلك ، اما المبحث الاول فكان عنوانه (ازمة العلاقة مع حكم عبد السلام عارف) اذ عالج المبحث اشكالية العلاقة بين السيد الحكيم وبين عبد السلام عارف ، وبينت فيه موقف السيد من هذه السلطة ، وكيف كانت نظرة المرجعية للانقلابين الذي حدث في ٨ / شباط / ١٩٦٣ ، وكيف كان موقفه من (البعثيين) ، وما هي الخطوات التي اتخذها السيد الحكيم لكي يظهر قوة المرجعية ، ثم ختم المبحث بنهاية حكم عبد السلام عارف ، اما المبحث الثاني اوضح (الموقف من حكم عبد الرحمن عارف) مسلطاً الضوء على المرجعية الدينية وما عاشته من الويلات في عهد عبد الرحمن عارف ، فهذه الفترة كانت مميزة للمرجعية لإيجاد حلول الازمات ، ومع كل التحركات كان السيد الحكيم يرى ان هذه التحركات مازالت في طور التبلور ، وجاء المبحث الثالث موضحاً (الموقف من حكم احمد حسن البكر) في بداية حكم هذه السلطة لم ييدي السيد الحكيم اي محاربة ، لمعرفة المستجدات الاسلامية في العراق ، وكان اول هدف لهذه السلطة هو تصفية المؤسسات التابعة للمرجعية ، واضعاف الحوزة ، ثم بينت اهم اسباب التغير الذي حدث في موقف السيد الحكيم من السلطة القائمة ، ورد فعل السلطة منه والذي انتهى بتأزم العلاقة بينهما .

ثم انهيت المبحث بوفاة السيد محسن الحكيم

ومن خلال هذا البحث اتضح المسؤولية التي مسك بزمامها السيد الحكيم كانت كبيرة وخطيرة من جانب ومثمرة وفاعلة من جانب اخر فالمدة ما بين ١٩٦٤ - ١٩٧٠م قد

شهدت بروز دور فاعل ومؤشر للسيد في الساحة السياسية في العراق لكونه امتلك ادوات النجاح في عمله السياسي

ثم انهيت البحث بخاتمة عرضت فيها اهم النتائج التي منها ، كونه زعيم ديني يؤمن بأن السياسة جزء من الدين ، فذلك سعى لدعم الحركات السياسية الاسلامية لأحداث التغير الذي يرتقي بالأمة ، وكان ذلك الدعم يشمل الحركات الشعبية والسنية على سواء ، وكذلك وقوفه ضد الحركات المعادية للفكر الاسلامي . ثم ذكرت اهم المصادر التي اعتمدت عليها .

وبعد اسال الله تعالى ان اكون قد وفقت في تقديم هذا الموضوع بالشكل المرضي فالكمال لله سبحانه وتعالى ومنه نستمد العون والتوفيق .

summary

Praise be to God, Lord of the Worlds, and prayers and peace be upon the Master of the Messengers, Muhammad al-Mustafa, and upon the God of the Good and Pure.

Either after

I characterized my research entitled (The Reference and its Position on Governance Systems, Mr. Mohsen Al-Hakim as a Model (١٩٦٣-١٩٧٠). The life of Mr. Al-Hakim was filled with many events, facts and achievements on various levels, which are events that left their mark and effects on the overall social life in Iraq in the first place, And in the Islamic world in general, that a great and great personality as a figure of this great reference deserves to be the station of many studies, this research addresses the research of a personality who occupied a high position in the history of the reference, and I can determine the reason for choosing the personality and from it, to clarify the nature of the Iraqi reality of Islamic convergence experienced by the people By virtue of a conscious spiritual leadership that confronted all manifestations of sectarianism and worked on correct foundations based on justice and equality, and confronting the

mistakes of governments by all possible means, and thus it is an attempt to revive the history of a spiritual leader who has created correct solutions and remedies that we can benefit from in light of our current situation.

The basic structure of this research consisted of three chapters preceded by an introduction and an introduction and followed by a conclusion. In the introduction I showed the general structure of the research, and in the preface I indicated an introductory profile of Mr. Mohsen al-Hakim in terms of his birth, upbringing, etc. Salam Aref), as the topic dealt with the problem of the relationship between Sayyid al-Hakim and Abd al-Salam Aref, and in it it showed the position of the master towards this authority, and how the reference point of the two coups that occurred on February ٨, ١٩٦٣, and how was his position on (the Baathists), and what are the steps taken It was taken by Sayyid al-Hakim in order to demonstrate the power of the reference, then he concluded the study with the end of Abd al-Salam Arif's rule, while the second study clarified (the position on the rule of Abd al-Rahman Aref), highlighting the religious authority and the woes it experienced during the reign of Abd al-Rahman Aref. The solutions to the crises, and with all the moves, Mr. Al-Hakim believed that these moves are still in the process of crystallization, and the third study came explaining (the position on the rule of Ahmed Hassan Al-Bakr) at the beginning of the rule of this authority, Mr. Al-Hakim did not show any war, to know the Islamic developments In Iraq, the first goal of this authority was the liquidation of the institutions of the reference, the weakening of the hawza, and then it showed the most important reasons for the change that occurred in the position of Mr. Al-Hakim towards the existing authority, and the reaction of the authority from it, which ended in a crisis of the relationship between them. Then I finished the topic with the death of Mr. Mohsen Al-Hakim

Through this research it became clear the responsibility that Mr. Hakim held in his hands was great and dangerous on one side and fruitful and effective on the other side. The period between ١٩٦٤ – ١٩٧٠ AD witnessed the emergence of an active role and an indication of the master in the political arena in Iraq because he possessed the tools of success in his political work.

Then I finished the research with a conclusion in which I presented the most important results of which, being a religious leader who believes that politics is part of religion, he sought to support Islamic political movements to bring about change that would advance the nation, and that support included popular and Sunni movements alike, as well as his standing against movements hostile to Islamic thought . And after I ask God Almighty that I have succeeded in presenting this topic in a satisfactory manner, perfection is to God Almighty, and from him we derive help and success.

الهوامش:

- (١) المرجعية الدينية في النجف ومواقفها السياسية في العراق / د. حيدر نزار السيد سلمان ، ص ٧٩
- (٢) معارف الرجال / ج ٢ / ص
- (٣) الامام المجاهد السيد محسن الحكيم / هاشم فياض الحسيني / ص ١١
- (٤) المرجعية الدينية في النجف / د. حيدر نزار / ص ٦٩
- (٥) محمد سعيد الحبوبي كان فقيها وعالما دينيا معروفا فضلا عن كونه شاعرا رقيقا بارعا ، ينظر: المرجعية الدينية في النجف / د. حيدر نزار ص ١١٠
- (٦) السيد محسن الحكيم / د. وسن سعيد الكرعاوي / ص ٤٠
- (٧) الاعلام / للزركلي / ج ٨ / ص ٢٥٧
- (٨) الامام الحكيم السيد محسن الطباطبائي / السيد احمد الحسيني / ص ٢٥
- (٩) (ن . م) / ص ٦١
- (١٠) (ن ، م) / ص ٧٤

- (١١) ولد في تكريت عام ١٩١٢ من طبقة الملاكين الوسطى تخرج من دار المعلمين ١٩٣٢. ودخل سلك العسكرية
- (١٢) ينظر: الدور السياسي للنخبة العسكرية في العراق (١٩٥٨ - ١٩٦٣) رسالة ماجستير / نزار علوان عبد الله / كلية التربية جامعة بابل / ٢٠٠٦ - ص ٢١١-٢١٨
- (١٣) السيد محسن الحكيم دراسة في دوره السياسي / د. وسن سعيد الكرعاوي / ص ٢١٠
- (١٤) عراق ٨ شباط ١٩٦٣ / علي كريم سعيد / ص ٧٠
- (١٥) عضو قيادة حزب البعث وزير الخارجية آنذاك
- (١٦) السيد محسن الحكيم / ص ٢١٠
- (١٧) ينظر الدور السياسي / نزار علوان عبد الله / ص ٦٤
- (١٨) السيد محسن الحكيم دراسة في دوره السياسي / ص ٢١١
- (١٩) السراج / الامام محسن الحكيم / ص ٢٢٩
- (٢٠) الامام السيد محمد باقر الصدر / علي البهادلي / ص ٣٩٦
- (٢١) الحوزة العلمية / علي البهادلي / ص ٣٩٦
- (٢٢) وهذا ما اكده السيد مرتضى العسكري بقوله ... كلما بأتي حاكم جديد كان السيد الحكيم يطالبه اولاً بتنفيذ الأحكام الاسلامية وعندما لا يستجيب لطلباته يتم تصعيد المعركة معه . ينظر السراج / الامام محسن الحكيم / ص ٢٣٠ / مجلة الايمان / العددان (١ و ٢) / السنة الاولى / تشرين الاول والثاني / النجف / ١٩٦٣ / ص ٨
- (٢٣) السيد محسن الحكيم دراسة في دوره السياسي / ص ٢١٣
- (٢٤) السيد محسن الحكيم دراسة في دوره السياسي / ص ٢١٤ - ٢١٥ . وتجدر الاشارة ان عبد السلام حينها كان يضغط على الحكومة من اجل القاء قانون الأحوال الشخصية نزولاً عند رغبة المراجع الدينية والسنية والشيعة .
- (٢٥) الشيخ الخالصي انه ابن الشيخ مهدي الخالصي الذي عاد الى العراق عام ١٩٤٩م وسبب اسقاطه الشهادة الثالثة في الاذان والاقامة باعتبارها بدعة ، والذي توفي عام ١٩٦٣م . ينظر : الخرسان / الامام السيد محمد باقر الصدر / ص ٢٩٠
- (٢٦) حوارات الدم مراجعة في ذاكرة طالب شبيب / علي كريم سعيد / ص ٣١٠ - ٣١١
- (٢٧) السيد محسن الحكيم ودوره السياسي / ص ٢١٦
- (٢٨) الخرسان / الامام السيد محمد باقر الصدر / ص ٢٦٥
- (٢٩) السيد محسن الحكيم ودراسة في دوره السياسي / ص ٢١٧

- (٣٠) مجلة الايمان / العددان (١-٢) السنة الاولى ، تشرين الاول والثاني / النجف - ١٩٦٣ / ص ٣٠٤
- (٣١) مجلة الايمان / العدد السابق / ص ٣٠٣
- (٣٢) ملف خاص عن زيارة السيد الحكيم الى بغداد عام ١٩٦٣ ، صادر من وزارة الداخلية / الديوان رقم الملف (٣٤ / ٤٢٠٥٠)
- (٣٣) السيد محسن الحكيم ودوره السياسي / ص ٢١٩
- (٣٤) السيد محسن الحكيم دراسة في دوره السياسي / ص ٢٢٠
- (٣٥) الخراسان / الإمام السيد محمد باقر الصدر / ص ٢٦٦
- (٣٦) (ن . م) / ص ٢٦٧
- (٣٧) رجل دولة وعالم دين وشاعر كبير ولد عام ١٨٨٩ في النجف
- (٣٨) محامي وسياسي عراقي ولد عام ١٩١٣ م عميد كلية القانون جامعة بغداد
- (٣٩) الخراسان / ص ٢٨٨
- (٤٠) السيد محسن الحكيم ودوره السياسي / ص ٢٣٥
- (٤١) السياسة الطائفية في العراق والتستر عليها تحت شعار الوحدة الوطنية / عوني الداودي / السويد / غوثبرغ / عبر الانترنت
- (٤٢) الشيعة / للعلوي / ص ٢٢٥
- (٤٣) وكان من الاعلاميين الذين يصطحبهم عبد السلام عارف في جولاته الداخلية قبل الانقلاب على حزب البعث .
- (٤٤) السراج / الامام محسن الحكيم / ص ١٦٥
- (٤٥) السيد محسن الحكيم ودوره السياسي / ص ٢٤٢
- (٤٦) السيد الحكيم ودوره السياسي / ص ٢٤٥
- (٤٧) الخراسان / السيد محمد باقر الصدر / ص ٢٨٣
- (٤٨) مشكلة الحكم في العراق / عبد الكريم الازري / ص ٢٧٦ / لندن - ١٩٩١ م
- (٤٩) شيعة العراق / البياتي / ص ١٤٣
- (٥٠) الخراسان / السيد محمد باقر الصدر / ص ٢٨٥
- (٥١) (ن م) / ص ٦٧٤
- (٥٢) السيد محسن الحكيم ودوره السياسي / ص ٢٥٢

(٥٣) وهم ناجي طالب احد رؤساء الوزراء السابقين ، ومسئول الرفيعي مدير الاستخبارات العسكرية في عهد قاسم ، وانور الجواهر محامي من الشخصيات المعروفة في مدينة الحلة ، ينظر : الخراسان / محمد باقر الصدر / ٢٨٩

(٥٤) شيعة العراق / البياتي / ص ١٧٢

(٥٥) والجميع كانوا برتبة لواء وهم من تكرت باستثناء رئيس الجمهورية

(٥٦) المرجعية الدينية / للبياتي / ص ٥٨٦

(٥٧) السراج / الإمام محسن الحكيم / ص ٢٤٠

(٥٨) المرجعية الدينية / للبياتي / ص ٥٩١

(٥٩) السيد محسن الحكيم ودوره السياسي / ص ٢٦٩

(٦٠) كان الفريق عبد الرحمن عارف شقيق الرئيس الراحل

(٦١) اغتيال الحقيقة . عبد السلام عارف واشكالية الكتابة في تاريخه السياسي / ص ٣٣٠ / دمشق - ٢٠٠٤

(٦٢) الخراسان / الإمام السيد محمد باقر الصدر / ص ٢٩٦

(٦٣) المشهداني / ص ١٢٧-١٣٠

(٦٤) السيد الحكيم ودوره السياسي / ص ٢٧٢

(٦٥) المؤمن / ص ٨٥

(٦٦) الممتدة من ٩ آب ١٩٦٦ الى ٩ آيار ١٩٦٧ م

(٦٧) العراقي / ص ٦٥

(٦٨) العراقي / ص ٦٥

(٦٩) السيد الحكيم ودوره السياسي / ص ٢٧٣

(٧٠) الخراسان / الامام السيد محمد باقر الصدر / ص ٧٠٠

(٧١) كان ابرزهم الخطيب احمد الوائلي والسيد مهدي الحكيم ومرضى العسكري

(٧٢) السراج / الامام محسن الحكيم / ص ٢٠٠

(٧٣) مجلة العدل / العدد (٢، ١) السنة الثانية ، النجف / ١٩٦٦ م / ص ٦٩

(٧٤) السيد الكيم ودوره السياسي / ص ٢٧٦

(٧٥) مجلة رسالة الاسلام / العدد (٣) / السنة الرابعة / النجف / ١٩٦٨ م / ص ١٨٠

(٧٦) السيد الحكيم ودوره السياسي / ص ٢٧٧

(٧٧) هاشم الحسيني ، الامام المجاهد / رسالة الاسلام / مجلة ، العدد (٣) / السنة الرابعة / النجف /

١٩٨٦ م ص ١٨٢

- (٧٨) (ن . م) / ص ١٠٨ - ١١٠ /
- (٧٩) نص كلمة السيد الحكيم ينظر / العدل / مجلة / العدد
- (٨٠) / السنة الثالثة / النجف / ١٩٦٨ م / ص ٣٣ (١) الواقع في منطقة العطيفية شمال بغداد . ينظر: السعيد / ص ٢٥٢
- (٨١) الخراسان / الامام السيد محمد باقر الصدر / ص ٣٠٩
- (٨٢) الايمان / مجلة / العدد (٥ ، ٦) / السنة الثالثة / النجف / ١٩٦٧ / ص ١٢ - ١٦
- (٨٣) البروفسور الدكتور ومؤسس قسم الدراسات العليا في جامعة الكوفة
- (٨٤) العراقي / ص ٦٦
- (٨٥) يقول الصغير ان سبب اعتقاله هو قصيدي ينظر: الصغير / ص ٨١
- (٨٦) السيد الحكيم ودوره السياسي / ص ٢٨٥ - ٢٨٧
- (٨٧) الموسوعة السياسية / عبد الوهاب الكيالي / ص ٢٧٢ / ط ١ / اذار ١٩٧٤ م / بيروت
- (٨٨) الصغير / ص ٨٢
- (٨٩) مركز شهداء آل الحكيم / من مذكرات / ص ٣٥٨
- (٩٠) الشامي / المرجعية الدينية من الذات / ص ١٨٥
- (٩١) السيد الحكيم وموقفه السياسي / ص ٢٩٢
- (٩٢) العراقي / ص ٧٤
- (٩٣) والرجعية هنا كناية عن الحركة الاسلامية والمرجعية وعلماء الدين
- (٩٤) علي البهادلي / ص ٣٥٤
- (٩٥) حسن الاسدي / دماء العلماء / ص ٥٣
- (٩٦) اقدم اعيان الشيعة وطلاب الحوزة العلمية على تاسيسها لتدريس العلوم النظرية والعلوم التطبيقية للمزيد ينظر: علي البهادلي / الحوزة العلمية / ص ٣٣٧
- (٩٧) مركز شهداء آل الحكيم ، من مذكرات / ص ٨٠
- (٩٨) السيد الحكيم وموقفه السياسي / ص ٢٩٧
- (٩٩) حيدر ، ص ١٩٦
- (١٠٠) محمد باقر الحكيم / مرجعية الامام / ص ١٨
- (١٠١) السيد الحكيم وموقفه السياسي / ص ٣٠٣
- (١٠٢) محمد باقر الحكيم / مرجعية الامام / ص ٢٢
- (١٠٣) داود / ص ١٢١

- (١٠٤) العراقي / ص ٣٨٠
- (١٠٥) المؤمن / ص ١١٨
- (١٠٦) محمد الاسدي / الامام الحكيم / ص ١٥٤
- (١٠٧) التكريتي / ص ٨٤
- (١٠٨) علي البهادلي / الحوزة العلمية / ص ٤٠٢
- (١٠٩) محمد الاسدي / الامام الحكيم / ص ١٦١
- (١١٠) الخرسان / الامام السيد محمد باقر الصدر / ص ٤٠٣
- (١١١) السيد الحكيم وموقفه السياسي / ص ٣٢٧
- (١١٢) مركز شهداء الالحكيم ، من مذكرات / ص ٩٠
- المصادر والمراجع:
- ١- ابراهيم ، عدنان ، الامام محسن الحكيم ١٨٨٩م - ١٩٧٠م ، دراسة تاريخية تبحث سيرته ومواقفه واره السياسية والاصلاحية واثرها في المجتمع والدولة في العراق (رسالة ماجستير) ، دار الزهراء للطباعة والنشر ، (بيروت - ١٩٩٣) .
 - ٢- الأزري ، عبد الكريم ، مشكلة الحكم في العراق ، (لندن - ١٩٩١م) .
 - ٣- الأسد ، محمد ، وآخرون ، ثورة النجف على الانكليز او الشرارة الاولى لثورة العشرين ، (بغداد - ١٩٧٥م) .
 - ٤- ابن النجف ، الخطيب ، تاريخ الحركة الاسلامية المعاصرة في العراق ، (دمشق - ١٩٨١م) .
 - ٥- البهادلي ، علي احمد ، الحوزة العلمية في النجف عالمها وحركتها الاصلاحية ، ١٣٣٩هـ - ١٤٠١هـ ، ١٩٢٠م - ١٩٨٠م ، (بيروت - ١٩٩٣م) .
 - ٦- البياتي ، احمد كاظم محسن ، ناظم الطبقة علي ، ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٥٩م ، (رسالة ماجستير) ، قسم التاريخ كلية التربية .
 - ٧- البهادلي ، محمد باقر احمد ، الحياة الفكرية في النجف الاشرف ، (١٣٤٠هـ - ١٩٤٥) مطبعة ستارة ، (د.م - ٢٠٠٤م) .

- ٨- التكريتي ، منير عبد الكريم ، احمد حسن البكر حياته ودوره في السياسة العراقية ١٩١٢- ١٩٦٤م (رسالة ماجستير) ، معد الدراسات القومية الاشتراكية الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠١م .
- ٩- الحسيني ، هاشم ، فياض ، الامام المجاهد السيد محسن الحكيم ، (د ، م - ١٩٩٩م) .
- ١٠- الحسيني ، احمد ، الامام الحكيم ، السيد محسن الطباطبائي ، (النجف - ١٣٨٤هـ) .
- ١١- حرز الدين ، محمد ، معارف الرجال ، ج ٢ ، مكتبة اية الله العظمى المرعشي النجفي ، ٢٠١٦م .
- ١٢- الخرسان ، صلاح ، الامام السيد محمد باقر الصدر في ذاكرة العراق ، اضواء على تحرك المرجعية الدينية والحوزة العلمية في النجف ، ١٩٥٨- ١٩٩٢) ، (بغداد ، ٢٠٠٤م) .
- ١٣- رؤوف ، عادل ، الشهيد محمد باقر الصدر ، ا ، (ايران - ١٤مواجهة مع الانظمة الحاكمة ، ١٤٢١هـ) .
- ١٤- الزركلي ، خير الدين بن محمود ، بن محمد بن علي ، بن فارس ، الدمشقي ، الاعلام (المتوفي : ١٣٩٦هـ) ، دار العلم للملايين ، ط ٥ ، ٢٠٠٢م
- ١٥- سعيد ، علي كريم ، ثورة شباط ١٩٦٣م ، من حوارات الدم مراجعات في ذاكرة طالب شبيب (بيروت - ١٩٩١م) .
- ١٦- السعيد ، حسن ، نواطير الغرب ، صفحات من حلف علاقة اللعبة الدولية مع البعث العراقي ، ١٩٦٨م ، (بيروت - ١٩٩٢م) .
- ١٧- الشامي ، حسين بركة ، المرجعية الدينية من الذات الى المؤسسة ، (لندن ، ١٩٩٩م) .
- ١٨- الصغير ، محمد حسين علي ، اساطين المرجعية العليا المعارضين ، (بيروت - ٢٠٠٣) .
- ١٩- عبد الله ، نزار علوان ، الدور السياسي للعبة العسكرية في العراق ١٩٥٨- ١٩٦٣ ، (رسالة ماجستير) ، قسم التاريخ ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٠م .
- ٢٠- العراقي ، سليم ، لماذا قتلوه ، مؤسسة المنار للطباعة والنشر ، (قم - ١٩٩٥م) .

٢١- الفكيكي ، هاني ، اوكار الهزيمة تجربتي في حزب البعث العراقي ، ط ٢ ، (لندن - ١٩٩٢م) .

٢٢- الكرعائي ، وسن سعيد ، السيد محسن الحكيم دراسة في دوره السياسي والفكري في العراق ، ط ١ ، ٢٠٠٩م ، مطبعة ثامن الحجج (ع) .

٢٣- الكيالي ، عبد الوهاب ، الموسوعة السياسية ، ط ١ ، اذار ١٩٧٤م ، بيروت .

٢٤- المشهداني ، محمد كريم ، عبد الرحمن البزاز ودوره الفكري والسياسي في العراق حتى ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨م ، (اطروحة دكتوراه) ، كلية التربية (ابن رشد) جامعة بغداد - ١٩٩٩م .

٢٥- المؤمن ، علي ، سنوات الجمر ، مسيرة الحركة الاسلامية في العراق ١٩٥٧-١٩٨٦ ، ط ٣ ، (بيروت - ٢٠٠٤) .

٢٦- د. نزار ، حيدر ، المرجعية الدينية في النجف

المجلات :

١- مجلة رسالة الاسلام ، مجلة فكرية شهرية باللغتين العربية والانكليزية تصدر عن كلية اصول الدين الاعداد (٢، ١) ، (١٨) السنة الثالثة - النجف - ١٩٦٦م

العدد (٣) السنة الرابعة ، ١٨٦٦م

٢- السراج ، عدنان ابراهيم ، محطات مضيئة من سيرة المرجع الديني الامام السيد محسن الحكيم ثورة الاسلام - مجلة تصدر عن مؤسسة الامام الحسين (ع) ، العددان (٨١) ، (٨٢) السنة السابعة ، بيروت ، ٢٠٠١م .

٣- العدل - العددان (١-٢) السنة الثانية - النجف - ١٩٦٦م

٤- الفكر الجديد - محمد باقر الحكيم - الحوزة العلمية وحركة الاسلام - العدد (١٨) - السنة السابعة - لندن - ٢٠٠٢م

٥ - المنطلق - البهادلي ، علي - كردستان واكراد العراق ، القضية والتوظيف - مجلة فكرية اسلامية - العددان (٨٠-٨١) - لبنان - ١٩٩١م

٦- مجلة الايمان - العدد (٣) السنة الاولى النجف - ١٩٦٣

والعددان (١-٢) تشريع الاول الثاني - النجف - ١٩٦٣

والعددان (٣-٤) السنة الاولى

موقع الكتروني

<http://www.aldawde@hotmail.com>

المرجعية الدينية كرامه وطن ومواجهه مستمرة للاستعمار والإرهاب

الباحث هادي حسن شويخ

أمين عام مؤسسة أشور للتنمية وحقوق الإنسان

المقدمة:

وقال رسول الله محمد صلى الله عليه وآله

(إني تارك فيكم الثقلين : كتاب الله ، وعترتي أهل بيتي ، ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبداً)

الحمد لله على فضائل نعمه علينا أن انعم علينا بالإسلام دينا وبمحبة أهل البيت والسير على هداهم وخطاهم مذهبا أناروا لنا الطريق طريقا للحق من قبل ومن بعد . لقد كان ومازال علماء الأمة هبة الله لنا لنسير على هداهم ونمثل لأمرهم في كل حياتنا حبا واحتراما لقوة منطقتهم وقولهم الحق وهكذا لمدينة صغيرة (النجف الاشرف) أن تصبح عنواناً لحضارة شاملة ومنارة للعلماء في اسقاع العالم ليقترفوا من علمها وأدبها ومراجعها تواضعا لم تعرف الأرض ولا رجالها من مثلهم ابداً لا في تاريخها القديم ولا الحديث إنهم الرجال الرجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا لقد اضطلعت مدينة النجف الأشرف بدور بارز سياسياً في بداية هذا القرن، بقيادة علمائها ومراجعها الشيعية العليا، سواء في مقاومة السياسة الطائفية التي كانت تطبقها الدولة العثمانية بحق سكان ولايات العراق (بغداد، البصرة، الموصل) وخاصة من المذهب الشيعي، أو في الدفاع عن بيضة الإسلام ضد القوات البريطانية الغازية التي غزت عام ١٩١٤م لاحتلال الولايات الثلاثة، ملية في قتالها للبريطانيين، نداء الجهاد ثم مقاومة الاحتلال البريطاني ونشاطها الفعال في التهيئة والتوعية لثورة العشرين التي عرفت بالثورة العراقية الكبرى ومشاركتها في أحداثها، تلك الثورة التي رغم فشلها في طرد البريطانيين من العراق، إلا أنها جعلتهم يغيرون خططهم حول طريقة حكمهم للعراق وتأسيسهم لدولة العراق الحديثة بعد جلبهم فيصل الأول ليتبوأ عرشها ويتدبونه على مقدراتها.

وتعزى أهمية كربلاء السياسية إلى دورها الريادي الذي قدر لها أن تلعبه بعد سقوط بغداد بيد التتار عام ٦٥٦هـ، لكي تصبح العاصمة الروحية والثقافية للعراق، ومناطق كثيرة في العالمين العربي والإسلامي. ومنارة للعلم والوسطية والاعتدال في الدين ليس للشيعنة فقط بل لكل المسلمين.

(الفصل الأول)

(المبحث الأول)

(الشيخ محمد تقي الشيرازي المرجع وقائد الثورة)

(أن مطالبة الحقوق واجبة على العراقيين ويجب عليهم في ضمن مطالبهم رعاية السلم والأمن ويجوز التوصل بالقوة الدفاعية إذا امتنع الإنكليز من قبول مطالبهم.) بهذا الكلمات الصاعقة من الميرزا الشيرازي أعلنت الثورة على الاستعمار الانكليزي الذي أوغل في الشعب العراقي قتلا وتنكيلا . ولتشتعل الثورة يوم ٣٠ حزيران ١٩٢٠ في جميع أنحاء العراق . لقد كانت المرجعية على قدرا كبيرا من المسؤولية التاريخية التي حددت وكشفت طبيعة الاحتلال البريطاني للعراق ومحاولاته للنيل من الأمة وتاريخها فبعد إن حاول الاحتلال تلميع صورته لدى العراقيين لم تنطلي هذه الأساليب والخذع للمرجعية في محاولة الاحتلال البريطاني فرض القادة وإدارة الحكم الإداري من قبل الانكليز ، كانت أولى مواقف الميرزا الشيرازي السياسية البارزة فتواه الشهيرة ضد تولي السيركوكس السلطة في العراق ("ليس لأحد من المسلمين أن ينتخب ويختار غير المسلم للإمارة والسلطنة على المسلمين") هذه الفتوى يبدو إنها كانت متزامنة مع الاستفتاء الذي أراد منه ويلسن ومن خلفه بريطانيا أن يكون صك موافقة على حكم العراق من قبل حاكم بريطاني بشكل مباشر ، فكانت النتيجة عكس ما أرادوا فاضطر الانكليز إلى استخدام الترغيب والترهيب والتزوير للوصول إلى النتيجة التي يرومها كانت هذه الفتوى الرصاصة الروحية الأولى التي انطلقت إيذاناً بالجهاد، وبها أعلنت بقوة وبصرامة انه لا مكان للانكليز في العراق وتندلع الثورة العراقية الكبرى (ثورة العشرين)، هذه الثورة التي انطلقت من ظروف اجتماعية واقتصادية مغايرة لواقعنا

الراهن، فهي تعد أول ثورة في تاريخ العراق الحديث، وشكلت منعطفًا تاريخيًا وسياسيًا واجتماعيًا للشعب العراقي، وكانت البداية لتأسيس الدولة العراقية الحديثة، هذه الأهمية للثورة تنبع من الظروف المحيطة بها والتي رافقت انطلاقها، والنتائج التي تمخضت عنها والتي كان لها أثر كبير على مستقبل العراق وبصل صداها إلى جميع العراق .

ولعل من أهم ميزات ثورة العشرين والتي كانت المرجعية الشريفة أول من دعا إليها:-
١- أنها أول ثورة وطنية ضد المحتل خاضها الشعب العراقي بكل طوائفه، وهي تعد مفتاح وحدة

العراق من الريف إلى المدينة ولعلها الثورة الأولى التي وحدت العراقيين جميعها في العصر الحديث

٢- إنها أول ثورة في الشرق الأوسط، اصطدم بها الاحتلال البريطاني، وقد وصفها الإمام السيد (الشيرازي)، "بأنها الثورة التي هزت العرش البريطاني"، وهذه الثورة كانت مفتاح إعلان العراق كدولة تحت حكم النظام الملكي، بعد سنوات من السيطرة الأجنبية عليه.

٣ - جعلت بريطانيا تعيد سياستها التي كانت تعتمد على القوة في السيطرة على الشعوب، هذه السياسة التي كانت أحد أسباب قيام ثورة العشرين في العراق، فقد رأت الحكومة البريطانية أن سياسة القمع والشدّة، التي سار عليها (السير إي. تي. ولسن)، (نائب الحاكم الملكي العام في العراق) لا يمكن أن تؤدي إلى نتيجة حاسمة في أرض كالعراق، والثورة برهنت على أن شعب مثل الشعب العراقي لن يرضخ للاحتلال أو السيطرة الأجنبية، مما قاد إلى قيام بريطانيا بتغيير مندوبها السامي في العراق تحت وطأة الثورة.

٤- الثورة أفشلت كل خطط الاحتلال التي كانت ترمي إلى جلب إعداد كبيرة من شعوب جنوب شرق آسيا (الهنود) وإسكانهم العراق، كما حصل في دول مثل ماليزيا وجنوب إفريقيا، من أجل استمرار السيطرة عليه لأطول مدة وربطه في فلك بريطانيا،

لهذا أصبحت الثورة الأداة الفاعلة لإسقاط هذه المخططات الاستعمارية، ودور هام في تأسيس الدولة العراقية، إذ تقول (المس بيل) في أوراقها بهذا الخصوص: "لم يكن يدور بخلد أحد ولا حكومة صاحبة الجلالة، أن يمنح العرب مثل الحرية التي سمنحهم إياها الآن كنتيجة

٥- إنها الثورة التي وحدت الشعب العراقي تحت قيادة شعبية موحدة من كافة فئات الشعب العراقي جميعا من الجنوب إلى الشمال ومن الشرق إلى الغرب وكل أطرافه تحت إشراف

المرجعية الدينية بقيادة المرجع الأعلى (محمد تقي الشيرازي) الذي أعطى فتواه بالإذن الشرعي بالجهاد وإعلان الثورة، (بسم الله الرحمن الرحيم، مطالبة الحقوق واجبة على العراقيين. ويجب عليهم، في ضمن مطالبهم، رعاية السلم والأمن، ويجوز لهم التوسل بالقوة الدفاعية إذ امتنع الإنكليز عن قبول مطالبهم)

وبهذه سجلت المرجعية تاريخا جديدا وراسخا وشاهدا على أنها المتصدي الأول للاحتلال في جميع إشكاله وليس فقط تقديم النصح والمشورة إلى آلامه بل هي التي حملت راية الحق ضد الباطل مهما كانت قوته وجبروته ولم تقدم نفسها وتدافع عن منطقة دون آخر أو طائفة أو دين أو قومية بل كان العراق عنوانها الكبير. وفي نفس الوقت كان ينبه إلى امتلاك الخبرة السياسي وإنها لا تأتي بالأمنيات ولا بالنوايا الطيبة فقط بل يجب أن تكون هناك مؤسسات لصنع هذه الخبرات وإنتاجها، وقد أشار الإمام الشيرازي إلى بعضها في كتابه الخبرة وتطوير الحياة وبعضها مبثوث في فلسفته المؤسسية والإدارية.

٦- رسخت وبكل قوة الدور الكبير الذي يمكن ان تلعبته المرجعية الدينية في النجف في تاريخ العراق قديما وحاضرا وإنها صمام الأمان للشعب العراقي من دون تميز.

٧- إن العراق لم يعد خانعا لسلطة الاحتلال بل أصبح بالقوة مفاوضا لها

٨- انصهار التنوع المذهبي والإثني والديني والقومي في بدوة الوحدة الوطنية وهو لم يحصل أبدا في تاريخ الدولة العراقية ألا على يد المرجعية

وعلى الرغم من أن الثورة في العراق أخمدت بالقوة، إلا أنها جعلت العراق وبريطانيا يتفاوضان على صيغة لينهوا فيها خلافاتهم، وأصبح العراق ندا قويا لها ودعا الرأي العام في بريطانيا، في ذلك الوقت، إلى الانسحاب من العراق والتخلص من التعهدات البريطانية للعراق، وفي سنة ١٩٢١ عرضت بريطانيا التاج على "فصل" مع إنشاء حكومة عراقية تحت الانتداب البريطاني .

(١ الفصل الأول)

(المبحث الثاني)

(السيد علي السيستاني مرجعية وطن والمنقذ)

اجعلوا قصدكم هو الدفاع عن حرامات العراق ووحدته وحفظ الأمن للمواطنين وصيانة المقدسات من الهتك ودفع الشر عن هذا البلد المظلوم وشعبه الجريح . (وقال الكر بلائي ممثل المرجعية الشريفة) في الوقت الذي تؤكد المرجعية الدينية العليا دعمها وإسنادها لكم فإنها تحثكم على التحلي بالشجاعة والبراعة والثبات والصبر وتؤكد على أن من يضحي بنفسه منكم في سبيل الدفاع عن بلده وأهله وإعراضهم فانه يكون شهيدا أن شاء الله تعالى وأضاف أن المطلوب أن يحث الأب ابنه وإلام ابنها والزوجة زوجها على الصمود والثبات دفاعا عن الحرمات هذا البلد ومواطنيه وتابع قائلا أن طبيعة المخاطر المحدقة بالعراق وشعبه في الوقت الحاضر تقتضي الدفاع عن هذا الوطن وأهله وإعراض مواطنيه وهذا الدفاع واجبا على المواطنين بالوجوب الكفائي . بمعنى انه إذا تصدى له من بهم الكفاية بحيث يتحقق الغرض وهو حفظ العراق وشعبه ومقدساته يسقط عن الباقيين .

بهذا الكلمات المعبرة عن الروح الأبوية والراعية لوحدة العراق والقوة الحاسمة والمحافظة على شعبة خاطب ممثل المرجعية العليا في النجف الاشرف الشيخ الكر بلائي في يوم الجمعة المصادف ١٤ رمضان ١٤٣٥ هـ الموافق ١٣-٦-٢٠١٤ م ومن الصحن الحسيني الشريف خاطب أبناء القوات المسلحة وأبناء الشعب العراقي جميعا للوقوف بوجه اعلى قوة غاشمة وقاتلة ومحرضة ومهلكة للحرث والضرع في الأرض بعد أن

وصل بها الأمر إلى إسقاط المدن (الانبار، الموصل ، صلاح الدين) وحتى وصلت إلى تخوم بغداد وكان الجميع قد وصل إلى حد الانهيار انبرت لتوقف هذا الانهيار ولتبدأ صفحه جديدة بهمة شباب العراق الملتزمين بخط ونهج المرجعية الشريفة . ولم تكن الأرض التي سيطر عليها داعش الإرهابي مناطق شيعية بل هي لإخوتنا في الدين ولكن المرجعية رأت أن خطر داعش هو على العراق جميعا وان تدافع عن العراق وليس عن منطقة دون أخرى . لقد تعايشت المرجعية مع الواقع المفروض عليه سوى بفعل سياسات النظام ألبعثي القمعي بكل تفهم لتلك الحقيقة أو خلال الاحتلال الاميريكي أو بعد سيطرة داعش على عدد من المحافظات العراقية. وكانت فتواها في الدفاع عن الأمة والخطر المحيط به هي من حسمت الموقف ليس على صعيد العراق وحسب بل على المستوى الإقليمي والعالمي. وأصبح العالم يكن كل الاحترام والتقدير للسيد السستاني وأصبح محط أنظار العالم اجمع لتلك الحكمة والقوة والبصيرة في الفهم الواضح للأمور. وأصبح الاب الروحي لجميع العراقيين من دون أي تميز. وأصبح العالم ينظر ويقصد إلى النجف باعتبارها رمز للعراق وللتوحد والمنقذة للعراق والعالم من كل خطر بالعراق والعالم اجمع من تلك العصابات الإرهابية التي لولا الفتوى لأصبح العراق والعالم في خطر حقيقي يهدده في جميع المستويات.

لقد عبر السيد السستاني كل الحواجز الطائفية والقومية، فالمرجع كرس مفهوم المواطنة العراقية أكثر كل السياسيين العراقيين أنفسهم، آذ عبرت مواقفه المتكررة بوضوح عن ذلك، فالمتابع لتوجيهاته لمثليه في (خطب الجمعة ب كربلاء) لا يستشعر هذه المواقف فحسب وإنما يلتمسها بكل حواسه خصوصا ما يتعلق برفع صورته من الساحات العامة التي امتلأت بصور وعبارات لغيره لا حصر لها اليوم، كما تتجلى الدعوة إلى المواطنة من قبل المرجع السيستاني في كل توجيهاته وخاصة في الفترة الأخيرة برفع راية الوطن واستبدال الرايات المرفرفة في جبهات القتال بالعلم العراقي الذي خبت ألوانه هناك وسط غبار المعركة وزحمة الرايات الفرعية المتنوعة بتنوع الدوافع لارتفاعها. إن طوال مرجعية السيستاني كان يؤكد على المواطنة فهو يؤصل ويؤسس لمفاهيم اقرب إلى

الديمقراطية منها إلى التعاليم الدينية والفتاوى الجاهزة لأنه يسعى لبناء الوطن وترسيخ مؤسساته الدستورية ووضع اللبنة الأساسية للمدنية والتعايش السلمي بين نسيج المجتمع العراقي الذي بدأ يتشكل بطريقة خاطئة نتيجة الإرادات السيئة لمحاور الشر التي تعتاش وتنسج بناءها في ظل أزمتنا، فالسيستاني مرجعية وطن لا مرجع طائفة.

(الفصل الاول)

(المبحث الثالث)

(اختلفت في الألمان والمكان وتشابهت في المعالم والأدوار)

لعل من الأمور الملفتة للنظر أن نجد تشابهين كبيراً في المعالم والأدوار في العديد من الأمور في مرجعية الشيخ الشيرازي والسيد السيستاني يمكن إجمالها في التالي :-

١- أن مرجعية الشيخ الشيرازي تزامنت مع الاحتلال البريطاني للعراق ١٩١٤ - ١٩١٧.

في مامرجعية السيد السيستاني تزامنت مع الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣.

٢- أن مرجعية الشيخ الشيرازي تزامنت مع تشكيل أول حكومة عراقية في تاريخه الحديث ١٩١٩ - ١٩٢١. وفي مرجعية السيد السيستاني تم تشكيل أول حكومة عراقية ديمقراطية في تاريخه الحديث ٢٠٠٣.

٣- كانت لمرجعية الشيخ الشيرازي الدور الكبير في مواجهة الاستعمار البريطاني حيث حمل السلاح في مواجهة الاحتلال البريطاني (ثورة العشرين ١٩٢٠) في حين في زمن مرجعية السيد السيستاني أفتى بمقاتلة إرهاب داعش بعد احتلالها للعديد من المحافظات وحتى وصولها إلى أعتاب بغداد ٢٠١٤.

٤- تعايشت مرجعية الشيخ الشيرازي مع الحكم العثماني بكل سيئاته وتعالیه على أبناء المذهب. في ما تعايشت السيد السيستاني مع النظام ألبعثي الديكتاتوري بكل وحشيته وقمعه للأبناء المذهب بكل قسوة ومازالت المقابر التي تم العثور عليه في العديد من مناطق العراق خير شاهد على تلك الفترة المظلمة في تاريخ العراق .

٥- كان النصح والمشورة وتقديم كل ما يمكن تقديمه لأبناء ألامه جميعا دون تفريق على أي أساس ديني أو مذهبي أو قومي وحاملة لهموم الوطن لجميع أبنائه نجده واضحا في مرجعية الشيخ الشيرازي و مرجعية السيد السيستاني.

٦- وبقدرا كبيرا من المسؤولية تعايشت مع الاحتلال البريطاني للعراق مرجعية الشيخ الشيرازي فنجدها تحمل السلاح ضد المحتل البريطاني مرة وتقاتل ضده ومرة نجدها تتفاوض من اجل حقن الدماء العراقيين واخذ حقوقهم التي سلبت منهم بالقوة من قبل الانكليز. وكذلك في مرجعية السيد السيستاني حيث الموقف الذي قل نظيره في التاريخ حيث تعامل مع الاحتلال الأمريكي وفق مصالح الأمة العليا وما تقتضيه الضرورة في ذلك وهو الموقف الذي لايعبر إلا عن فهم كامل لكل الأمور المحيطة بالعراق والدول المحيطة به والعالم اجمع. وهو يعبر عن روح إنسانية كبيرة وعالية للفهم المبني على القيم الإنسانية .

٧- كانت مرجعية الشيخ الشيرازي تتصف بالحكمة والتروي في إطلاق الأحكام والاهتمام بالحوال العراقيين جميعا من دون تميز على أي أساس (قومي - ديني - مذهبي - اثني) وكذلك في مرجعية السيد السيستاني ففي الوقت الذي كان أبناء الوسط والجنوب يقاتلون العصابات الإرهابية(في الموصل - صلاح الدين - ديالى - الانبار) كانت قوافل الإمداد من المواد الغذائية والمواد العينية تصل إلى مناطق القتال للتخفيف عن السكان هناك .وقدمو العشرات من الشهداء من اجل ذلك .

٨- لم تكن المرجعية للشيخ الشيرازي والسيد السيستاني تقف مدافعه في كل الخطب والتوجيهات عن الأمة وقضاياها المصيرية بالكلام والفتاوى فقط بل كان أبناء المرجعية (الوكلاء) كان أول المضحين والشهداء في الدفاع عن الوطن . فكان الوكلاء أول من يحمل السلاح وقدمت العشرات من الشهداء في زمن مرجعية الشيخ الشيرازي والسيد السيستاني .

٩- كلا المرجعتين كانت على قدر كبير من المسؤولية في الفهم الواضح لاحتياجات الأمة في كل الأمور العامة وفي الأزمات والتأكيد على التعايش السلمي وحفظ كرامة العراقيين جميعاً من دون استثناء .
(الخلاصة)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين الأبرار المنتجبين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

لقد كانت وما زالت المرجعية الرشيدة في النجف الاشرف تمثل الامتداد الإيماني والرسالي للعترة الطاهرة والسيرة المعطاء لرسول ألامه ونبينا محمد صلى الله عليه وآله والتي أصبحت صمام الأمان في العراق لجميع أطيافه ومكوناته تدافع عن الجميع دون استثناء من اجل الحقوق والمكتسبات ولم تفرق أو تقدم أحداً على احد لدين أو مذهب أو قومية أو عرقه مع تقديم النصح والمشورة للجميع من اجل إنصاف الحق والعمل بالمعروف والنهي عن المنكر وكانت تنادي دائماً في أن يكون السلم والمحبة الأساس بين جميع أبناء الشعب العراقي . ولعلنا نجد تشابه كبير بين مرجعية الشيخ محمد تقي الشيرازي والسيد السيستاني من حيث المعالم والأدوار من حيث كل الظروف المحيطة بآلامه في الزمنين . ففي زمن الشيخ الشيرازي كان العراق يعيش في أحلك الظروف صعوبة من زوال الاحتلال العثماني واحتلال العراق من قبل بريطانيا إلى تأسيس الدولة العراقية وكذلك الظروف الاقتصادية الصعبة للغاية مع التخلف والجهل الذي كان سائدا حينها وكان على المرجعية لعب الدور المنوط بها رغم كل ذلك . فبعد أن أمعن الاستعمار البريطاني الظالم في الممارسات الغير إنسانية بحق أبناء الشعب العراقي اصدر فتواه الشهيرة في عام ١٩٢٠ بالثورة ضد الاستعمار البريطاني وطالب أبناء الشعب بحمل السلاح ضده . ولعل الكثير من تشابه للمعالم الأدوار في الظروف مع مرجعية الإمام السيستاني حيث جثم على صدر الشعب العراقي تلك العصابة الحاكمة (نظام البعث) التي أوغلت في قتل وإذلال الشعب بكل مكوناته من دون تمييز في الظلم إلى الحصار الاقتصادي بفعل المغامرات للنظام بحق جيران العراق في حروب لم ننجني منها سوى

الأرامل والأيتام والشهداء وذوو الإعاقة لتنتهي بالاحتلال الأمريكي. ولتبدأ بعدها العصابات الإرهابية القتل والتدمير لكل مقدرات الشعب العراقي بحجه مقاتلة الاحتلال والتي وصلت اعلي مراحلها في إسقاط المدن بيد العصابات الإرهابية(داعش) حتى وصلت إلى حدود بغداد وهنا انبرت المرجعية بدورها التاريخي وأصدرت فتوى الجهاد الكفائي في عام ٢٠١٤ لتحرير العديد من المناطق التي سقطت بيد (داعش) ودفع الخطر عن الكثير من المناطق. ولولا الفتوى لكانت الأمور في العراق من الصعب جدا تخيلها في ظل سيطرة تلك العصابات التي أوغلت قتلا وتدميرا واغتصبا للنساء. وبعد كل مآثم ذكره أن المعالم والأدوار قد تبدو متشابهة في العديد من الأمور في مرجعية الشيخ الشيرازي والسيد السيستاني والتي كانت ومازالت صمام الأمان لكل أبناء الشعب العراقي في أحلك الظروف التي مر ويمر بها العراق.

التوصيات

لقد كان لابد من معرفة الإنسانية والأجيال القادمة للدور الكبير للمرجعية في حياة الأمة والأدوار التي كانت لها دورا كبيرا فيها:-

- ١- العمل على أعداد كتيبات صغيرة توثيق دور المراجع في العراق وتوزيعها أثناء الزيارات المليونية وكل الزيارات الدينية
- ٢- استثمار المنابر الحسينية أفضل استثمار للحديث عن صفات وأخلاق ومواقف المراجع على مر التاريخ
- ٣- عمل أفلام الدمى والكرتون لتعريف الأطفال بتلك الصفات الإنسانية ومن القصص الخالدة للمراجع وتعاملهم مع أرواحهم ومع جميع أفراد المجتمع من دون تفريق على أي أساس

٤- عمل البرنامج الفضائية التي تتناول سيرة المراجع وبشكل قصير ومؤثر

- ٥- استثمار مدن الزائرين للتعريف بالسيرة العطرة والخالدة للمراجع من خلال المحاضرات للزائرين لتلك المدن

- ٦- توزيع فولدرات تعريفه للسير لمراجعنا توزع على الزائرين في كل الزيارات أو في الأماكن العامة
- ٧- عقد المؤتمرات والمنتديات ألفصليه التي تتناول تفاصيل حياة مراجع ألامه بالتعاون مع الجامعات والمؤسسات ألبحثيه في داخل وخارج العراق
- ٨- عمل نصب ضوئية كبيره لأحاديث المراجع الخالدة ووضعها في أكثر من مكان (خطب الجهاد الكفائي)
- ٩- اصدار مجلة شهرية وصحيفة أسبوعية أو حسب الإمكانيات وتوزع مجاناً لنشر الدراسات والبحوث والأحاديث والأقوال والكرامات لمراجعنا
- ١٠- تكليف دائرة المزارات الشيعية بعمل محاضرات شهرية تتناول سيرة المراجع ودورهم في حياة الأمة
- ١١- استثمار المناسبات الدينية في المدارس للحديث عن السير العطرة للمراجع ودورهم في حفظ ألامه (المصادر):

- ١- المكتبة الشيعية الكاملة- الموسوعة الالكترونية لأهل البيت
- ٢- وكالة إنباء براثا- مجلة الفقاهة - العدد ١٧ « - ٦ / ٢ / ٢٠١١م
- ٣- الموسوعة العالمية للشبكة العنكبوتية (الموسوعة الحرة) ويكيبيديا
- ٤- الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية الكبرى"، مذكرات علي البزر كان، تكملة نجله الدكتور إحسان البزر كان، تحقيق الأستاذ الدكتور المؤرخ عماد عبد السلام رءوف.
- ٥- عبد الجبار ناجي، الأستاذ الدكتور، "بحث"، عن مذكرات ورسائل المس بيل،
- ٦- المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط، أمل فينوغرادوف، ترجمة وتعليق أ. د. عبد الجبار
- ٧- دور رجال الدين الشيعة - في الأحداث السياسية العراقية - ١٩٠٠ الحلقة باسم احمد هاشم

- ٨- عبد الرزاق الحسني- تاريخ الوزارات العراقية ج ١ (الثورة العراقية الكبرى) ، ص ٢٩٦
- ٩- المرجعية الدينية في نظر الغرب - عبد المجيد السالم -المثقف
- ١٠- [عبد الوهاب بيك ألنعمي](#) - مراسلات تأسيس العراق، ١٩٢٠ - ١٩٢٢
- ١١- الفتوى في العراق والإنقاذ- صالح المهدي ٩-٨ - ٢٠١٤
- ١٢- فاروق صالح العمر ، المعاهدات العراقية - البريطانية
- ١٣- شيخ الشريعة، حياته جهاده ومرجعته، مذكرات، تحقيق وتعليق كامل سلمان
- ١٤- مراسلات تأسيس العراق، ١٩٢٠ - ١٩٢٢- عبد الوهاب ألنعمي
- ١٥- فاروق صالح العمر ، المعاهدات العراقية - البريطانية
- ١٦- د. چارلس تريب ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر ، ٢٠٠٢ - د. ماري باترك ، سلاطين بني عثمان ، ١٩٨٠.
- ١٧- فاروق صالح العمر ، المعاهدات العراقية - البريطانية
- ١٨- فتوى المراجع بين الأمس واليوم - جريده الصباح العراقية - ٢٥٦٨٦
- ١٩- فتوى السيد السيستاني - المواقع العالمية
- ٢٠- الفتوى التي اتقادت العراق - عبد المهدي السلما - موقع كتابات
- ٢١- مراجع الدين ودورهم في الحياة العامة - عبد المجيد الكاتب - موقع العراق - ٣٠٤٧
- ٢٢- شفقتنا - ٢٠١٥-٣-٣١
- ٢٣-الموقع العالمي- الموسوعة العالمية- مراجع النجف في العراق